

يوسف القرضاوي

الحلال والحرام في الإسلام

الحلال بيِّنٌ والحرام بيِّنٌ
وبينهما أمورٌ مشبهات
ممنوعة

الطبعة الثالثة عشرة
مع زيادات في التحقيق والتنقيح والطبع

المكتب الإسلامي



الحمد لله رب العالمين

مُتَأَلِّفٌ
الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي

الطبعة الثالثة عشرة
تخريج المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

المكتب الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة

بيروت - ص.ب ٣٧٧٦ / ١١ - هاتف ٤٥٠٦٣٨ - برقياً، إسلامياً
دمشق - ص.ب ٨٠٠ - هاتف ١١١٦٣٧ - برقياً، إسلامياً

مِنْ زَكَاةٍ يُدْفَعُونَ لِلَّهِ الْأَكْبَرِ

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ
قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ
وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا
فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ
نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ • قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ
رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ
وَالْأَيْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ
يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ •

مقدمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .
والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فإننا تقدم هذه الطبعة من هذا الكتاب القيم الذي طبع بالحلال إحدى عشرة مرة ، وطبع بالحرام بفعل السارقين للزورين ، مرات ومرات . وهو كتاب تلقته الأمة المسلمة تلقي الظمان للعاء البارد الزلال ، وذلك لنفرة الفئة المتمسكة بدينها ، من التقليد الأعمى ، والجمود على أقوال الرجال لعلمها بأن الله سبحانه وتعالى ، ألزم الناس بكتابه وسنة رسوله وهما الحجة على الخلق .
وقد قلمت بعض الأقلام والألسنة المخلصة

حينئذ ، والمعرضة أحياناً ، بالاعتراض على الكتاب والمؤلف
وما أظن أن العداوة الكامنة في قلوبهم هي للمؤلف -
وهو العلم الفاضل الهادي المسلم - ولكن العداوة هي
للمنهج الحر ، المنطلق من رتبة التقليد إلى سعة الشرع
الواسع ، المرتكز على الكتاب والسنة . ولهذا لا تجد
في أقوال المعارضين إلا : قد خالفت في هذا القول العالم
الفلاني ... ؟ والكتاب العلاني ؟ أو أنك لم تلتزم المذهب
الاول أو الثاني ، من غير تعريض على آية أو
استدلال بحديث ، أو حتى رجوع الى اقوال الأئمة
السابقين من سلف هذه الأمة .

أقول هذا ، وأنا على يقين بأن المؤلف - حفظه الله - قد
بذل الوسع والجهد للوصول الى الحق . فإن اصاب فله الأجر
المضاعف والا كان له الأجر على كل حال . ولا أزم
ان الصواب قد خالفه في كل ما ذهب اليه ، فقد يكون
أخيراً في بعض ما ذهب اليه من أحكام ، وأما المعارضون
على الجزئيات ، فأنهم مثله يخالفهم التوفيق أو يجانبهم ،
وأما أعداء المنهج ممن التزم التقليد الأعمى ، لما وجدوا
عليه من سبقهم في العصور المتأخرة ، فأنهم قد بعدوا
عن الحق في كل أحوالهم .

نسأل الله سبحانه ان يعيد هذه الامة الى دينه
القويم، وصراطه المستقيم ، بالتمسك بكتابه والأخذ بسنة
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

وإننا لكثرة الطباعات للسروقة ، عزمنا على
تقديم هذه الطبعة بسعر مخفض جداً ، .تتازلين عن المنافع
الشخصية لتسد الباب امام تلك الطباعات ، وتفتح الباب
أمام من يريد الابتعاد عن الحرام والشبهات في تعلمه .
والله نسأل التوفيق والسداد .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

بيروت في غرة جمادى الاولى ١٣٩٨ هـ / زهير الشاويش

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعد

فهذه هي الطبعة السادسة من هذا الكتاب ، الذي أسأل الله أن ينفع به مؤلفه
وناشره وقارئه . وإن مما يتلج صدر المسلم في هذا العصر أن يجد الكتاب الإسلامي له
قراء وطلاباً وعشاقاً من أبناء الإسلام ، الذين يريدون أن يعرفوا دينهم على حقيقته ،
وأن « يكتفروا » سلوكهم وفقاً لأحكامه ، غير مبالين بالأفكار الشيعة ، والمذاهب
المستوردة .

ويزيد من قيمة هذا الإقبال أن جهوداً جبارة تبذل ، وأموالاً طائلة ترصد
وطاقات هائلة تجند ، من القوى المعادية للإسلام على اختلاف أهدافها وطرائقها ،
وتعدد ألوانها وأسماؤها ، للصد عن سبيل هذا الدين ، وتعويق الدعوة إليه ، وقطع
الطريق على دعائه وإثارة الشبهات والأكاذيب من حوله ، وتشويه عقيدته وشريعته
وحضارته وتاريخه ، يريدون أن تتردد الشعوب المسلمة عن دينها ، كما ارتد كثير من
حكامها الذين اتخذوا القرآن مهجوراً ، واتخذوا غير الإسلام منهجاً ، وغير محمد
ﷺ إماماً .

فإذا أخفقت هذه المحاولات الجهنمية المخططة المدعومة فيما هدفت إليه من فكفير الجماهير المسلمة ، وراج - مع هذا كله - الكتاب الإسلامي ، بل ظل هو الكتاب الأول في سوق النشر والتوزيع ، كما تدل الأرقام والاحصاءات ، على حين تظهر كتب كثيرة موجهة ، تتفق عليها حول ومؤسسات كبيرة عشرات الألوف ومئاتها ، فلا تتفق لها سوق ، ولا تجد لها قبولاً ، فهذا مانسر له ونحمد الله تعالى عليه .

أجل ، إنها نعمة من الله يجب أن نلتقها بالحمد والشكر . فإن معناها أن جماهيرنا المسلمة لا تزال بخير ، وإنما الفساد والانحراف في القيادات العميلة المفروضة عليها . وهي قيادات مصيرها حتماً إلى الزوال .

وبما يسرني كذلك أن جماعة من إخواننا الباكستانيين والأتراك بحثوا إلي يستأذنونني في ترجمة الكتاب إلى الأوردية والتركية ، فلم أتردد في الأذن لهم . فإن اختلاف اللغات لا يجوز أن يقف مانعاً دون التبادل الفكري بين المسلمين ، الذي هو إحدى الخطوات اللازمة في طريق الوحدة الإسلامية المنشودة .

وقد تميزت هذه الطبعة بأن جعل المكتب الإسلامي أرقام الأحاديث والآثار التي عني بتخريجها المحدث الشيخ فطر الدين الألباني على هامش الكتاب ، ليسهل الرجوع إليها بعد طبع التخريج . فجزى الله الشيخ الألباني وصاحب المكتب الإسلامي خيراً عن عملها .

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . وربنا لا ترغ قلوبنا بعد أن هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب .

يوسف القرضاوي

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

أبلغتني الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر الشريف ، رغبة مشيخة الجامع الأزهر أن أساهم في مشروع علمي يتضمن تأليف كتب أو كتيبات مبسطة ، تُترجم إلى اللغة الإنجليزية ، للتعريف بالإسلام وتعاليمه في أوروبا وأمريكا تبصرة للمسلمين هناك ، ودعوة لغير المسلمين .

والحق أن مشروع هذه الكتب والكتيبات مشروع نبيل المهدف ، جليل الشأن ، وكان من الواجب أن يتحقق منذ زمن بعيد . فالمسلمون في أوروبا وأمريكا لا يعرفون من الإسلام إلا أقل القليل ، وهذا القليل لم يسلم من المسخ والتشويه ومن وقت قريب كتب إلينا صديق أزهري مبعوث إلى ولاية من الولايات المتحدة يقول : إن معظم المسلمين في هذه الولاية يتكسبون من فتح البارات والتجارة في الخمر ، ولا يشعرون أن ذلك من أكبر المحرمات في الإسلام .

ويقول : إن الرجال المسلمين يتزوجون مسيحيات ويهوديات - ووجعاً بوثنيات - ويتزوجون بنات المسلمين يتعرضن للكساد ، يفعلون ويفعلون ...

وإذا كان هذا شأن المسلمين فما بالك بغير المسلمين ؟ إنهم لا يعرفون إلا صورة دميعة الوجه ، شائخة الخلفة من الإسلام ورسول الإسلام ، وأتباع الإسلام . صورة تعمل الدعايات التبشيرية والاستعمارية المسمومة على تثبيتها وزيادة لشوحيها ، باذلة في ذلك كل جهد ، سالكة كل سبيل . في الوقت الذي نحن فيه عن هذا غافلون وفي غمرة ساهون .

أما وقد آن الأوان للبدء في هذا المشروع ، وتحقيق هذا الأمل الذي بوجه الدعوة إلى الإسلام ، وتلج في القيام به ، فإنها خطوة مباركة جدية أن نحبي القائمين على رعايتها وتنفيذها في الأزهر وخارجه ، طالبين منهم المزيد من هذه العناية ، راجين لهم دوام الترفيق .

هذا وقد كان الموضوع الذي عهدت إلى إدارة الثقافة أن أكتب فيه هو : «الحلال والحرام في الإسلام» وأوصت في كتابها إلى أن يرأس في الكتابة التبسيط ، وسهولة الاقناع ، والمقارنة مع الأديان والثقافات الأخرى .

وربما بدا موضوع «الحلال والحرام» سهلاً لأول وهلة ، ولكنه في الواقع صعب الموتى ، فلم يسبق لمؤلف في القديم أو الحديث أن جمع شتات هذا الموضوع في كتاب خاص . ولكن الدارس يجد أجزاءه موزعة في أبواب الفقه الإسلامي كلها ، وبين ثنايا كتب التفسير والحديث النبوي .

ثم إن موضوعاً كهذا يضطر الكاتب إلى أن يحدد موقفه من أمور كثيرة تختلف في حكمها علماء القدامى ، واضطربت فيها وفي تحليلها آراء المحدثين .

وترجع رأي على غيره في مسائل الحلال والحرام يحتاج إلى أناة وطول بحث ومراجعة ، بعد أن يتجرد الباحث فيه في طلب الحق ، جهد الإنسان .

وقد رأيت معظم الباحثين العصريين في الإسلام ، والمتحدثين عنه يكادون ينقسمون إلى فريقين :

فريق خطف أبصارهم بريق المدينة الغربية ، وراعهم هذا الصنم الكبير ، فتعبدوا له ، وقدموا إليه القرابين ووقفوا أمامه خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة هؤلاء الذين اتخذوا مبادئ الغرب وتقاليده قضية مسلمة لا تعارض ولا تناقض ، فإت وافقها الإسلام في شيء هلالاً وكبروا ، وإن عارضها في شيء وقفوا يحاولون الترفيق والتريب ، أو الاعتذار والتبرير ، أو التأويل والتحريف ، كأن الإسلام مفروض عليه أن يخضع لمذاهب الغرب وفلسفته وتقاليده . ذلك ما نلمسه في حديثهم مما حرم الإسلام من مثل : النائل واليانصيب والفوائد الربوية والحلوة بالأجنبية ، وتعدد المرأة على أنوثتها ، وتخلي الرجل بالذهب والحريم ... (الخ) ما نعرف . وفي حديثهم مما

أهل الإسلام من مثل : الطلاق وتعدد الزوجات .. كأن الحلال في نظرهم ما أحله الغرب والحرام ما حرمه الغرب . ونسوا أن الإسلام كلمة الله ، وكلمة الله هي العليا دائماً ، فهو يتبع ولا يتبع ، ويعلم ولا يعلم ، وكيف يتبع الرب العبد ، أم كيف يخضع الخالق لأهواء المخلوقين ؟ (ولن أتبع الحق أهواءهم ففسدت السموات والأرض ومن فيهن) المؤمنون : ٧١ . (قل هل من شيء كائكم من يهدي إلى الحق ؟ قل الله يهدي للحق) . أفتمن يهدي إلى الحق الحق أن يتبع آمن لا يهدي إلا أن يهدي ؟ فقالكم كيف تحكمون) يونس : ٣٥ هذا فريق . والفريق الثاني جمد على آراء معينة في مسائل من الحلال والحرام ، تبعاً لنص أو عبادة في كتاب ، وظن ذلك هو الإسلام ، فلم يترشح عن رأيه قيد شعرة ، ولم يحاول أن يمتحن أدلة مذهبه أو رأيه ، ويوزنها بأدلة الآخرين ويستخلص الحق بعد الموازنة والتمحيص .

فإذا سئل عن حكم الموسيقى أو الغناء أو الشطرنج أو تعظيم المرأة أو إيذاء وجهها وكفها أو نحو ذلك من المسائل ، كان أقرب شيء إلى لسانه أو قلبه كلمة « حرام » ونسي هذا الفريق أدب السلف الصالح في هذا ، حيث لم يكونوا يطلقون الحرام إلا على ما علم تحريمه قطعاً . وما عدا ذلك قالوا فيه : نكروه ، أو لا نجب ، أو نحو هذه العبارات .

وقد حاولت ألا أكون واحداً من الفريقين .

فلم أروض لاديني أن اتخذ الغرب معبوداً لي ، بعد أن رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً .

ولم أرض لعقلي أن أقبل مذهباً معيناً في كل القضايا والمسائل أخطأ أو أصاب ؛ فإن المثلث — كما قال ابن الجوزي — « على غير ثقة فيها فله فيه » وفي التقليد إبطال منفعة العقل ؛ لأنه خلق للتأمل والتدبر . وقبيح من أعطي شجرة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة » (١) .

أجل ، لم أحاول أن أقيد نفسي بمذهب فقهي من المذاهب السائدة في العالم الإسلامي ذلك أن الحق لا يشتمل عليه مذهب واحد . وأتمه هذه المذاهب المتبوعة

(١) تلبس إبليس س ٨١ .

لم يدمروا لأنفسهم المعصية ، وإنما هم يجتهدون في تعرف الحق ، فإن أخطؤوا فلهم أجر ، وإن أصابوا فلهم أجران .

قال الإمام مالك : « كل أحد يؤخذ من كلامه ويتوكّل إلا النبي ﷺ » . وقال الإمام الشافعي : « رأي صواب يحتمل الخطأ ، ورأي غيبي خطأ يحتمل الصواب » .

وغير لائق بعالم مسلم يملك رسائل الموازنة والترجيح أن يكون أسير منذهب واحد ، أو خاضعاً لرأي فقيه معين . بل الواجب أن يكون أسير الحجة والدليل . فما صح دليله وقويت حجته ، فهو أولى بالاتباع . وما ضعف سنده ، ووهت حجته ، فهو مرفوض منها يكن من قال به ، وقديماً قال الإمام علي رضي الله عنه : « لا تعرف الحق بالرجال ، بل اعرف الحق تعرف أهله » .

* * *

وقد حاولت أن أراعي ماطلبت إدارة الثقافة قدر ما استطعت ، فغنيت بالتدليل والتحليل والموازنة ، مستعيناً بأحدث الأفكار العلمية والمعارف العصرية . وقد كان جانب الإسلام والحمد لله مشرقاً وضئاً يحمل الدليل الناصح ، على أنه دين الإنسانية للعام الخالد « صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً » .

والحلال والحرام معروف في كل أمة من قديم ، وإن اختلفوا في مقدار المحرمات وفي نوعها ، وفي أسبابها ، وكان الكثير منها مرتبطاً بالمعتقدات البدائية والخرافات والأساطير .

ثم جاءت الأديان السماوية الكبرى بتشريعات ووصايا عن الحلال والحرام ارتفعت بالإنسان من مستوى الخرافات والأساطير والحياة القبلية إلى مستوى إنساني كريم ، ولكنها كانت في بعض ما أحلت وحرمت مناسبة لعصرها وبيئتها ، متطورة بتطور الإنسان ، وتغير الأحوال والأزمان . فكان في اليهودية مثلاً محرمات مؤقتة عاقب الله بها بني إسرائيل على بغيهم ، فلم تكن تشريعاً قصد به الخلود ولهذا ذكر القرآن قول المسيح لبني إسرائيل : (وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاتِ وَلِأُنْحِلَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي هُرِّمَ عَلَيْكُمْ) . آل عمران : ٥٠ .

فلما جاء الإسلام كانت البشرية قد بلغت أشدها ، وصلحت لأن ينزل الله عليها رسالته الأخيرة ، فتم تشريعه للبشر بشريعة الإسلام الشاملة الكاملة الخالدة . وفي

هذا نقراً قوله سبحانه بعد أن ذكر ما حرم من الأطعمة في سورة المائدة : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) .
 وفكرة الإسلام في الحلال والحرام فكرة بسيطة واضحة . إنها جزء من الأمانة الكبيرة التي آتت السموات والأرض والجبال أن يحملنها وأشققن منها وحملها الإنسان .
 أمانة التكليف الإلهية واحتمال مسؤولية الخلافة في الأرض ، تلك المسؤولية التي على أساسها يثاب الإنسان ويعاقب ، ومن أجلها منح العقل والإرادة وبعثت له الرسل ،
 ونزلت الكتب ، فليس له أن يسأل : لم كان الحلال والحرام ؟ ولم لم أتوك طليق العنان ؟ فهذا من تنمة الابتلاء الذي خص به المكلفون وتميز به هذا النوع من مخلوقات الله الذي ليس روحاً خالصة كالملك ، ولا شهوة خالصة كالنهيمة ، وإنما هو شيء وسط ، يستطيع أن يرتقي فيكون كالملائكة ، أو يخيراً وأفضل ، وأن يهبط فيكون كالأنعام أو أضل سبيلاً .

ومن جهة أخرى فإن الحلال والحرام يدور في فلك التشريع الإسلامي العام وهو تشريع قائم على أساس تحقيق الخير للبشر ، ودفع الحرج والعنت عنهم ، وإزالة اليسر بهم . يقوم على درء المفسدة وجلب المصلحة ، مصلحة الإنسان كله ، جسمه وروحه وعقله ، ومصلحة الجماعة كلها ؛ أغنياء وفقراء وحكاماً ومحكومين ، ورجالاً ونساء . ومصلحة النوع الإنساني كله ؛ بمختلف أجناسه وألوانه ، وفي شتى أقطاره وبلدانه ، وفي كل عصره وأجياله .

فقد جاء هذا الدين رحمة إلهية شاملة لعباده في آخر طور من أطوار الإنسانية . وأعلن الله ذلك لرسوله فقال : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) وقال رسوله : « إنما أنا رحمة مهداة » (١) .

وكان من آثار هذه الرحمة أن وضع الله عن هذه الأمة الحائقة كل آصار التعنت والتشديد ، وأوزار الإباحية والتحلل ، التي أدخلها الوثنيون والكتاتيون على الحياة ،

(١) رواه الحاكم عن أبي هريرة وصححه وأقره الذهبي . انظر « تفريج أحاديث

الحلال والحرام » للحدث الكبير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ت ١٠١ .

فعرموا الطيبات وأحلوا الحائث قال تعالى : (وَرُمِّمَتْ كُلُّ سَمِيَّةٍ
فَمَا كُتِبَ عَلَيْهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ .
الَّذِينَ يَقْبَلُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ
فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ؛ يَأْمُرُهُمْ بِالْعُرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ ،
وَيُحِيلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْغَبَائِثَ ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ
وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) . الأعراف : ١٥٦ .

وكان دستور الإسلام في الحلال والحرام يتصل في هاتين الآيتين اللتين صدقنا بهما
هذا الكتاب (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات
من الرزق ؟) ... (قل إنما حرم قبيح الفواحش مما ظهر منها
ومما بطن ، والإثم ، والبغي بغير الحق ، وأن تشر كوا بالله ما لم
ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) .

وبعد فاعتقد أن أمة موضوع الحلال والحرام تجعل هذا الكتاب على صفه
بسد فراغاً في مكتبة المسلم الحديثة ويحل مشكلات كثيرة تعرض للمسلم في حياته
الشخصية والأسرية والعامة ويجب على أسئلة كثيرة : ماذا يحل لي ؟ وماذا يحرم
علي ؟ وما حكمة تحريم هذا ، وإباحة ذلك ؟

ولا يعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أشكر لمشيخة الأزهر وإدارة الثقافة
الإسلامية ما أولاني من ثقة باخيارى للكتابة في هذا الموضوع البكر .

وأرجو أن أكون بما كتبت قد أدبت ضريبة الثقة ، وحققت الغرض المنشود .
والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا الكتاب ، وأن يرزقنا السداد في القول والعمل ،
ويعجننا شطط الفكر والقلم ، وأن ييسر لنا من أمورنا رشداً ، إنه ميسر الدعاء .

يوسف القرضاوي

صفر الحير ١٣٨٠ هـ

آب ١٩٦٠ م

تعريفات

- الحلال : هو المباح الذي انحلت عنده عقدة الحظر ، وأذن الشارع في فعله .
- الحرام : هو الأمر الذي نهى الشارع عن فعله نهياً جازماً ، بحيث يتعرض من تخالف النهي لعقوبة الله في الآخرة ، وقد يتعرض لعقوبة شرعية في الدنيا أيضاً .
- المكروه : إذا نهى الشارع عن شيء ولكنه لم يشدد في النهي عنه فهذا الشيء يسمى « المكروه » وهو أقل من الحرام في رقبته ، وليس على مرتكبه عقوبة كعقوبة الحرام ، غير أن التادي فيه ، والاستهتار به من شأنه أن يجزىء صاحبه على الحرام .

الباب الأول

مبادئ الإسلام في شأن التحلال والتحريم

- الأصل في الأشياء الإباحة
- ما أدى إلى الحرام فهو حرام
- التحليل والتحريم بحق الله وحده
- التحايل على الحرام حرام
- تحريم الحلال وتحليل الحرام قرين الشرك بالله
- النية الحسنة لا تبور الحرام
- التحريم يتبع الحبث والضرر
- اتقاء الشبهات
- في الحلال ما يمتنع عن الحرام
- لا محاباة ولا تفرقة في المحرمات
- الضرورات تبيح المحظورات

كان أمر الحلال والحرام كثيره من الأمور التي ضل فيها أهل الجاهلية ضلالاً بعيداً ، واضطربوا في شأنها اضطراباً فاحشاً فأحلوا الحرام الحيث ، وحرموا الحلال الطيب ، يستوي في ذلك الوثنيون وأهل الملل الكتائية .

وكان هذا الضلال يمثل الانحراف والتطرف في أقصى اليمين ، أو الانحراف والتطرف في أقصى اليسار .

ففي أقصى اليمين وجدت البرهمية الهندية القاسية ، والرهانية المسيحية العاتية ، وغيرهما من المذاهب التي تقوم على تعذيب الجسد ، وتحريم الطيبات من الرزق ، وزينة الله التي أخرج لعباده . وقد بلغت الرهانية المسيحية ذروة عتوها في القرون الوسطى ، وبلغ تحريم الطيبات أشده عند هؤلاء الرهبان الذين كانوا يعدون بالألوف ، حتى جعل بعضهم غسل الرجلين إفاً ، ودخول الحمام شيئاً يجلب الألف والحسرة .

وفي أقصى اليسار وجد مذهب مزدك ، الذي ظهر في فارس ، ينادي بالإباحة المطلقة ، ويطلق العنان للناس ليأخذوا كل شيء ، ويستبيحوا كل شيء ، حتى الأعراس والحرمات المقدسة بالفطرة عند الناس .

وكانت أمة العرب في الجاهلية مثلاً واضحاً على اختلال مقاييس التحليل والتحريم بالنسبة للأشياء والأعمال ، فاستباحوا شرب الخمر وأكل الربا أضغاث مضاعفة ، ومضارة النساء وعضلن وو ... وأكثر من ذلك أن شاطئين الإسر والجن زينوا لكثير منهم قتل أولادهم وفلذات أكبادهم ، فأطاعوهم . وخالفوا نوازع الأبرة في صدورهم كما قال تعالى : **وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلَيْلَيَسُوا عَلَيْهِمْ دِينِهِمْ** . سورة الأنعام : ١٣٧ .

وقد سلك هؤلاء الشركاء من سدة الأوثان وأشباهم مسالك عدة في ترين هذا القتل للأباء . فمنها : اتقاء الفقر الواقع أو المتوقع . ومنها : خشية العار والاحتراز منه إذا كان المولود بنتاً . ومنها : التقرب إلى الآلهة بنحر الأولاد ، وتقديمها قرباناً إليها .

ومن العجب أن هؤلاء الذين استحلوا قتل أولادهم ذبحاً أو وأداً حرموا على أنفسهم كثيراً من الطيبات من حرث وأنعام ، والأعجب أنهم جعلوا هذا من أحكام الدين ، فنسبوه إلى الله تعالى . حكماً وديانة ، فرد الله عليهم هذه النسبة المقتراة (وَقَتَالُوا : هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حَبِيزٌ لَّا يَطْنُمُهَا إِلَّا مَنْ قَشَا - يُزْعِمُونَ - وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ، وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءٌ عَلَيْهِ ، سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ) سورة الأنعام : ١٣٨ .

وقد بين القرآن خلاصة هؤلاء الذين أحلوا ما يجب أن يحرم ، وحرموا ما ينبغي أن يحل ، فقال : (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ فَتَنُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ . قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ) . سورة الأنعام : ١٤٠ .

جاء الإسلام فوجد هذا الضلال والانحراف في التحريم والتحليل ، فكان أول ما صنعه لإصلاح هذا الجانب الخطير من التشريع أن وضع جملة من المبادئ التشريعية ، جعلها الركائز التي يقوم عليها أمر الحلال والحرام ، فرد الأمور إلى نصابها ، وأقام الموازين القسط ، وأعاد العدل والتوازن فيما يحل وما يحرم . وبذلك كانت أمة الإسلام بين الضالين والمتحرفين - بيناً أو شملاً - أمة وسطاً ، كما وصفها الله الذي جعلها ، خير أمة أخرجت للناس .

١ - الأصل في الأشياء الإباحة

كان أول مبدأ قرره الإسلام : أن الأصل في خلق الله من أشياء ومنافع ، هو الحل والإباحة ، ولا حرام إلا ما ورد نص صحيح صريح من الشارع بتعريمه ، فإذا لم يكن النص صحيحاً - كبعض الأحاديث الضعيفة - أو لم يكن صريحاً في الدلالة على الحرمة ، بقي الأمر على أصل الإباحة .

وقد استدل علماء الإسلام على أن الأصل في الأشياء والمنافع الإباحة ، بآيات القرآن الواضحة من مثل قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) سورة البقرة : ٢٩ (وَسَخَّرَ لَكُمْ مِمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ) سورة الجاثية : ١٣ (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مِمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمِمَّا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً) سورة لقمان : ٢٠ .

وما كان الله سبحانه ليخلق هذه الأشياء ويسخرها للإنسان ويمن عليه بها ، ثم يحرمه منها بتعريمها عليه . وكيف قد خلقها له ، وسخرها له ، وأنعم بها عليه ؟ وإنما حرّم جزئيات منها لسبب وحكمة سنذكرها بعد .

ومن هنا ضاقت دائرة المحرمات في شريعة الإسلام ضيقاً شديداً ، واتسعت دائرة الحلال اتساعاً بالغاً . ذلك أن النصوص الصحيحة الصريحة التي جاءت بالتحريم قليلة جداً ، وما لم يحرم نص بحد أو حرمة ، فهو باق على أصل الإباحة ، وفي دائرة العفو الإلهي .

وفي هذا ورد الحديث : "ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام . وما سكت عنه فهو عفو . فاقبلوا من الله عافيه ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً ، وتلا (وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا) (١) سورة مريم : ٦٤ .

وعن سلمان الفارسي : سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء فقال :

(١) رواد الحاكم وصححه وأخرجه البزار ت : ٢ .

و الحلال ما أحل الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم ^(١) فلم يشأ عليه السلام أن يجيب السائلين عن هذه الجزئيات ، بل أحالهم على قاعدة يرجعون إليها في معرفة الحلال والحرام ، ويكفي أن يعرفوا ما حرم الله ، فيكون كل ما عداه حلالاً طيباً .

وقال عليه السلام : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبسثوا عنها » ^(٢) .

وأحب أن أنبه هنا على أن أصل الإباحة لا يقتصر على الأشياء والأعيان ، بل يشمل الأفعال والتصرفات التي ليست من أمور العبادة ، وهي التي نسميها « العادات أو المعاملات » ، فالأصل فيها عدم التحريم وعدم التقيد إلا ما حرمه الشارع وألزم به وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) سورة الانعام ١١٩ عام في الأشياء والأفعال .

وهذا بخلاف العبادة فإنها من أمر الدين المحسن الذي لا يؤخذ إلا عن طريق الوحي . وفيها جاء الحديث الصحيح « من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد » ^(٣) . وذلك أن حقيقة الدين تتمثل في أمور : ألا يعبد إلا الله وألا يعبد الله إلا بما شرع ، فمن ابتدع عبادة من عنده - كائناً من كان - فهي ضلالة ترد عليه . لأن الشارع وحده هو صاحب الحق في إنشاء العبادات التي يتقرب بها إليه .

وأما العادات أو المعاملات فليس الشارع منشئاً لها . بل الناس هم الذين أنشئوها وتعاملوا بها ، والشارع جاء مصححاً لها ومعدلاً ومهذباً ، ومقرواً في بعض الأحيان ما خلا عن الفساد والضرر منها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان : عبادات يصلح بها دينهم وعادات يحتاجون إليها في دنياهم ، فباستقراء أصول الشريعة تعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمور بها إلا بالشرع .

(١) رواه الترمذي وابن ماجه : ٣ . (٢) رواه الدارقطني وحسن النووي ت : ٤ . (٣) متفق عليه ، ت : ٥ .

« وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم بما يحتاجون إليه . والأصل فيه عدم الحظر . فلا يحظر منه إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى . وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله ، والعبادة لا بد أن تكون مأموراً بها ، فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يجبكم عليه بأنه محظور ؟ »

« ولهذا كان أحد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون : إن الأصل في العبادات التوقيف فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى : (أم لم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) سورة الشورى : ٢١ .

« والعادات الأصل فيها العفو ، فلا يحظر منها إلا ما حرمه ، وإلا دخلنا في معنى قوله : (قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ؟) سورة يونس : ٥٩ .

« وهذه قاعدة عقلية نافعة ، وإذا كان كذلك فنقول :

« البيع والهبة والإجارة وغيرها من العادات التي يحتاج الناس إليها في معاشهم كالأكل والشرب واللباس . فإن الشريعة قد جاءت في هذه العادات بالآداب الحسنة ، فحرمت منها ما فيه فساد ، وأوجبت ما لا بد منه ، وكرهت ما لا ينبغي واستحبت ما فيه مصلحة راجعة في أنواع هذه العادات ومقاديرها وصفاتها .

« وإذا كان كذلك ، فالناس يتبايعون ويستأجرون كيف يشاؤون ، ما لم تحرم الشريعة ، كما يأكلون ويشربون كيف شاؤوا ما لم تحرم الشريعة . وإن كان بعض ذلك قد يستحب ، أو يكون مكروهاً . وما لم تحرم الشريعة في ذلك حداً ، فيستحب فيه على الإطلاق الأصلي » .^(١)

ومما يدل على هذا الأصل المذكور ما جاء في الصحيح عن جابر بن عبد الله قال

(١) القواعد التورانية الفقهية تأليف ابن تيمية ص ١١٢ ، ١١٣ وعلى أساس هذه القاعدة قرر ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ومائة فقهاء الحنابلة أن الأصل في العقود والشروط الإباحة ، فكل عقد لم يرد له بتحريمه بخصوصه ، ولم يشتمل على محرم فهو حلال .

« كُتِبَ نَزْلُ ، وَالْقُرْآنُ يَقُولُ ، فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَى عَنْهُ الْقُرْآنُ » .

فبدل على أن ما مسكت عنه الرُّوحِي غير محظور ولا منهي عنه ، وأنهم في حل من فعله حتى يرد نص بالنهي والمنع . وهذا من كمال فقه الصحابة رضي الله عنهم . وبهذا تقورت هذه القاعدة الجلية : ألا تُشرع عبادة إلا بـشرع الله ، ولا تحرم عادة إلا بتحريم الله .

٣ — التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ مِنَ اللَّهِ وَرَعْدُهُ

المبدأ الثاني : أن الإسلام حدد السلطة التي تملك التحليل والتحريم فانزعها من أيدي الخلق ، أيًا كانت درجاتهم في دين الله أو دنيا الناس ، وجعلها من حق الرب تعالى وحده .. فلا أحرار أو رهبان ، ولا ملوك أو سلاطين ، يملكون أن يحرموا شيئاً محرماً مؤبداً على عبادة الله . ومن فعل ذلك منهم فقد تجاوز حده واعتدى على حق الربوبية في التشريع للخلق ، ومن رضي بعملهم هذا واتبعه فقد جعلهم شركاء لله واعتبر اتباعه هذا شركاً (أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ كَلَّا مَثَرَعُوهَا لَهُمْ مِنَ الَّذِينَ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ) سورة الشورى : ٢١ .

وقد نص القرآن على أهل الكتاب (اليهود والنصارى) الذين وضعوا سلطة التحليل والتحريم في أيدي أحرارهم ورهبانهم ، فقال تعالى في سورة التوبة : (اتَّخَذُوا أَحِبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) سورة التوبة : ٣١ .

وقد جاء عدي بن حاتم إلى النبي ﷺ - وكان قد دان بالنصرانية قبل الإسلام - فلما سمع النبي يقرأ هذه الآية ، قال : يا رسول الله ! إنهم لم يعبدوا . فقال : « بلي ! إنهم حرّموا عليهم الحلال ، وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم ، فذلك عبادتهم إياهم » (١)

(١) الترمذي وغيره وحسنه ، ت : ٦ .

وفي رواية أن النبي عليه السلام قال تفسراً لهذه الآية : « أما إنهم لم يَكُونُوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استعملوه وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه » .

ولا زال النصارى يزعمون أن المسيح أعطى تلامذته - عند صعوده إلى السماء - تعريضاً بأن يحلوا ويحرموا كما يشاؤون ، كما جاء في الإنجيل متى ١٨ : ١٨ « اخطى أقول لكم ، كل ما تربطونه على الأرض يكون مربوطاً في السماء ، وكل ما تحلونه على الأرض يكون محلاً في السماء » .

كما نعى على المشركين الذين حرموا وحلوا بغير إذن من الله . قال تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِثْلَهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ، قُلْ اللَّهُ أَذِينَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَوُونَ) ؟ سورة يونس : ٥٩ وقال سبحانه (وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنْتُمْ يَكْذِبُونَ : هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ، لِيُفْتَنُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ، إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ) سورة النحل : ١١٦ .

ومن هذه الآيات البينات ، والأحاديث الواضحات عرف فقهاء الإسلام معرفة يقينية أن الله وحده هو صاحب الحق في أن يحل ويحرم ، في كتابه أو على لسان رسوله وأن مهمتهم لا تعدو بيان حكم الله فيما أحل وما حرم (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) سورة الانعام : ١١٩ . وليست مهمتهم التشريع الديني للناس فيما يجوز لهم وما لا يجوز . وكانوا - مع إمامتهم واجتهادهم - يبررون من الفتيا ، ويحيل بعضهم على بعض ، خشية أن يقعوا - خطأ - في تحليل حرام أو تحريم حلال . روى الإمام الشافعي في كتابه « الأم » ، عن القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة قال (١) : « احدثت مشايختنا من أهل العلم يَكُونُونَ للفتيا ، أن يقولوا : هذا حلال وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل بيتاً بلا تفسير . حدثنا ابن السائب

(١) الأم ج ٧ ص ٢١٧ .

عن الربيع بن خيثم - وكان من أفضل التابعين - أنه قال : إياكم أن يقول الرجل : إن الله أحل هذا أو رضى ؛ فيقول الله له : لم أحل هذا ولم أرضه ! أو يقول : إن الله حرّم هذا ، فيقول الله : كذبت ؛ لم أحرّمه ولم أنه عنه . . وحدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي - من كبار فقهاء التابعين بالكوفة - أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا أفتوا بشيء أو نهوا عنه قالوا : هذا مكروه ، وهذا لا بأس به ، فأما أن نقول : هذا حلال وهذا حرام فما أعظم هذا !!

هذا ما نقله أبو يوسف عن السلف الصالح ، ونقله عنه الشافعي وأقرّه عليه ، كما نقل ابن مفلح عن شيخ الإسلام ابن تيمية : أن السلف لم يطلقوا الحرام إلا على ما علم تحريره قطعاً (١) .

وهكذا نجد إماماً كأحمد بن حنبل يسأل عن الأمر فيقول : أحكمه أو لا يعجبني أو لا أحبه أو لا أستحسنه .

ومثل هذا يروى عن مالك وأبي حنيفة وسائر الأئمة رضي الله عنهم (٢) .

٣ - تحريم المول ونهْي الحرام قرين الشرك

وإذا كان الإسلام قد نعى على من يجرمون ويحلون جميعاً ، فإنه قد اختص المحرمين بجملة أشد وأعنف ، نظراً لما في هذا الاتجاه من حجب على البشر وتضييق لما وسع الله عليهم بغير موجب ، ولما وافقه هذا الاتجاه لزعات بعض المتدينين المتطوعين . وقد حارب النبي ﷺ نزعة التطع والتشدد هذه بكل سلاح ، وضم المتطوعين وأخبر

(٢) ويؤيد هذا ما روي أن الصحابة لم يجتنبوا الحمر اجتنباً كلياً بعد نزول آية البقرة (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس) لأن الآية لم تكن حتم فاطمة في التحريم حتى نزلت آية المائدة .

(٣) فليعرف هذا المقلدون الذين يسارعون بإطلاق كلمة « حرام » بدون أن يكون معهم دليل ولا شبه دليل .

بهلكتهم إذ يقول: «ألا هلك المتطعون، ألا هلك المتطعون، ألا هلك المتطعون»^(١). وأعلن عن رسالته فقال «بعث بالخيفة السمة»^(٢) فهي خيفة في العقيدة والتوحيد، ممة في جانب العمل والتشريع. وضد الأمرين الشرك وتحريم الحلال وما اللذان ذكرهما النبي ﷺ فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: «إني خلقت عبادي حنفاء وإنما أتتهم الشياطين، فاجتالهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحلت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً»^(٣).

تحريم الحلال، قرن الشرك؛ ولهذا شدد القرآن التأكيد على مشركي العرب في شركهم وأوثانهم وفي تحريمهم على أنفسهم من الطيات من أنواع الحرث والأنعام ما لم يأذن به الله، ومن ذلك تحريم البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، فقد كانوا في الجاهلية إذا ولدت الناقة خمسة أبطن آخرها ذكر، شقوا أذنبا ومنحوا ركوبها، وتركوها لأهلهم، لا تنحر ولا يحمل عليها، ولا تطرد عن ماء أو موى، وسموها «البحيرة» أي مشقوقة الأذن، وكان الرجل إذا قدم من سفر، أو برا من مرض أو غمر ذلك سبب فاقته وخلها، وجعلها كالبحيرة، وتسمى «السائبة». وكانت الشاة إذا ولدت أنثى فهي لهم، وإذا ولدت ذكراً فهي لأهلهم وإن ولدت ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاتها، فلم يذبحوا الذكر لأهلهم، وتسمى «الوصيلة». وكان الفحل إذا لقح ولد ولده قالوا: قد حمى ظهره، فلا يركب ولا يحمل عليه النع ويسمى «الحامي» وفي تفسير هذه الأربعة، أقوال كثيرة تدور حول هذا المورد.

أنكر القرآن عليهم هذا التحريم، ولم يجعل لهم عنراً في تقليد آبائهم في هذا الضلال (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ، وَكَثَرُوا لِيَعْقِلُونَ. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا

(١) رواه مسلم وأحمد وأبو داود، ت ٧١. (٢) رواه أحمد، ت ٨.

(٣) رواه مسلم، ت ٩٠.

عليه آباءنا ، أولئك كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون ؟) سورة
المائدة : ١٠٣ ، ١٠٤ .

وفي سورة الأنعام مناقشة تفصيلية لما زعموا تحريمه من الأنعام من إبل وبقر
وخان ومعز ، ساقها القرآن في أسلوب نهكي ساخر ولكنه مفهم (ثمانية
أزواج من الضأن اثنين ومن النعز اثنين ، قل آل كزيبين
حرّم أم الأنثيين أم ما اشتكلت عليه أرحام الأنثيين ؟ نبؤوني
بعلم إن كنتم صادقين . ومن الإبل اثنين ومن البقر اثنين ،
قل آل كزيبين حرّم أم الأنثيين ؟) الآية سورة : الأنعام ١٤٣ ، ١٤٤ .

وفي سورة الأعراف مناقشة أخرى ينكر الله فيها على المحرمين ، وبين فيها
أصول الحرمات الدائمة .

(قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده ، والطيبات من
الرزق ؟ .. قل إنما حرّم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن
والإثم والبغى بغير الحق وأن تشرّكوا بالله ما لم ينزل به سلطانا
وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) سورة الأعراف : ٣٢ ، ٣٣ .

وهذه المناقشات في السور المكية التي تعنى دائما بإثبات العقيدة والتوحيد
والآخرة ، تدلنا على أن هذا الأمر - في نظر القرآن - ليس من القروع والجزئيات ،
ولما هو من الأصول والكلّيات .

وفي المدينة ظهر بين أفواه المسلمين من ميل إلى التشدد والتزم وتحريم الطيبات على
نفسه ، فأنزل الله تعالى من الآيات الحكمة ما يقلمهم عند حدود الله ، ويردم إلى
صراط الإسلام المستقيم (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم
ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين . واكلوا مما رزقكم الله
تحلّالاً طيباً واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون) - سورة المائدة : ٨٧ - ٨٨ .

٤ - التحريم ببيع الحب والضرر

من حق الله تعالى - لكونه خالقاً للناس ومنعاً عليهم بنعم لا تحصى - أن يحل لهم وأن يحرم عليهم ما يشاء - كما أنه أن يتعبد لهم من التكليف والشعائر بما يشاء ، وليس لهم أن يعترضوا أو يعصوا ؛ فهذا حق ربوبيته لهم ، ومقتضى عبوديتهم لله . ولكنه تعالى رحمة منه بعباده ، جعل التحليل والتعريم لعلل معقولة ، راجعة لمصلحة البشر أنفسهم ، فلم يحل سبحانه إلا طيباً ، ولم يحرم إلا خبيثاً .

صحيح أنه تعالى قد حرم على أمة اليهود بعض أصناف من الطيبات ، غير أن ذلك كان عقوبة لهم على بغيهم وانتهاكهم حرمات الله ، كما قال تعالى : (وَ عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شَعِثَهُمَا إِلَّا تَأَحَمَّتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ، ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ) سورة الأنعام : ١٤٦ .

وقد بين الله صراحة من هذا البغي في سورة أخرى فقال تعالى : (قَبِضْهُمْ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً . وَأَخَذَهُمُ الرُّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ، وَآكَلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) سورة النساء : ١٦٠ ، ١٦١ .

فلما بعث الله خاتم رسله بالدين العام الخالد ، كان من رحمته تعالى بالبشرية - بعد أن نصبت وبلغت رشدنا - أن يرفع عنها إصر التعريم الذي كان تأديباً مؤقتاً لشعب عات ، صلب الرقبة - كما وصفته التوراة - وكان عنوان الرسالة الحميدة عند أهل الكتاب - كما ذكر القرآن - أنهم : (يَجِدُونَهُ مَكْشُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، يَأْمُرُهُمْ بِالْمَحْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ مِنَ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْغَبَايِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) سورة الأعراف : ١٥٧ .

وشرع الله لتكفير الخطيئة في الاسلام أموراً أخرى غير تحريم الطيبات ، فهناك التوبة النصوح التي تمحو الذنب كما يحو الماء الوسخ ، وهناك الحسنات الثلاثي ينهجن السيئات ، وهناك الصدقات التي تطفئ الخطيئة كما يطفىء الماء النار ، وهناك المحن والمصائب التي تتناثر بها الخطايا كما يتناثر وبرق الشجر في الشتاء إذا يمس .

وبذلك أصبح معروفاً في الاسلام أن التحريم يتبع الحث والضرر ، فما كان خالص الضرر فهو حرام ، وما كان خالص النفع فهو حلال ، وما كان ضرره أكبر من نفعه فهو حرام ، وما كان نفعه أكبر فهو حلال ، وهذا ما صرح به القرآن الكريم في شأن الحر والميسر (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ، قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا) سورة البقرة : ٢١٩ .

كما أصبح من الأجوبة الصريحة - إذا سئل عن الحلال في الإسلام - أنه « الطيبات » أي : الأشياء التي تستطيها النفوس المعتدلة ، ويستحسنها الناس في مجموعهم استحصاناً غير ناشئ من أثر العادة ، قال تعالى (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ ؟ قُلْ : أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) سورة المائدة : ٥ .

وقال : (النَّبِيُّمُ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ) سورة المائدة : ٥ .

وليس من اللازم أن يكون المسلم على علم تفصيلي بالحث أو الضرر الذي حرم الله من أجله شيئاً من الأشياء ؛ فقد يخفى عليه ما يظهر لغيره ، وقد لا ينكشف حث الشيء في عصر ، ويتجلى في عصر لاحق ، وعلى المؤمن أن يقول دائماً : (تَمِيعُنَا وَأَطْعُنَا) .

ألا ترى أن الله حرم لحم الخنزير ، فلم يفهم المسلم من علة التحريم غير أنه مستقذر ، ثم تقدم الزمن فكشف العلم فيه من الديدان والجرائم القتالة ما فيه ؟ ولو لم يكشف العلم شيئاً في الخنزير أو كشف ما هو أكثر من ذلك فإن المسلم سيظل على عقيدته بأنه رجس .

ومثل ذلك أن النبي ﷺ قال : « اتقوا الملاعن الثلاثة (أي التي تجلب على فاعلها اللعنة من الله والناس) : البراز في الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل » ^(١) فلم يعرف أحد في القرون الأولى إلا أنها أمور مستندرة ، يعافها الذوق السليم ، والأدب العام . فلما تقدم الكشف العلمي عرفنا أن هذه « الملاعن الثلاثة » من أخطر الأشياء على الصحة العامة ، وهي المصدر الأول لانتشار عدوى الأمراض الطفيلية الخطيرة كالانكلستوما والبلهارسيا .

وهكذا كلما نفذت أشعة العلم ، وانبسط نطاق الكشف تجلت لنا مزايا الإسلام في حلاله وحرامه ، وفي تشريعاته كلها . وكيف لا وهو تشريع عليم حكيم وحيم بعباده (وَاقِفُ يَعْلَمُ الْمُتَعَلِّمِينَ مِنَ الْمُصْلِحِ ، وَكَوْنُ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ، إِنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) سورة البقرة : ٢٢٠ .

٥ - في المحرم ما يفتي عن المحرم

ومن محاسن الإسلام وبما جاء به من تبليغ على الناس أنه ما حرم شيئاً عليهم إلا عرضهم خيراً منه مما يبدون صدقته وينفي عنه ، كما بين ذلك ابن القيم رحمه الله ^(٢) ، حرم عليهم الاستقسام بالأزلام ^(٣) وعرضهم عنه دعاء الاستغارة ^(٤) وحرم عليهم الربا ، وعرضهم التجارة الراجحة . وحرم عليهم القمار وأعرضهم عنه أكل المال بالمسابقة النافعة في الدين بالجل والابل والسهام .

(١) رواه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي وصححه ، ص ٩٠ .

(٢) انظر روضة البين من ١٠ وأعلام الموقعين ج ٢ من ١١١ .

(٣) سيأله تفسيرها في الكتاب بعد .

(٤) علم الإسلام المسلم إذا أقدم على عمل أن يستشير ويستخير ، لا يخاف من استخار ولا يندم من استشار ، ومعنى الاستشارة أن يطلب من الله أن يهديه لخير الأمورين اللتين يتقدم بينهما ، ولما حلا ردها مأثور .

وحرم عليهم الخمر وأعضهم عنه أنواع الملابس الفاخرة من الصوف والكتان والقطن .

وحرم عليهم الزنا واللواط وأعضهم عنها بالزواج الحلال .

وحرم عليهم شرب المسكرات ، وأعضهم عنه بالأشربة اللذيذة النافعة الروح والبدن .

وحرم عليهم الخبائث من الطعومات ، وأعضهم عنها بالمطاعم الطيبات .

وهكذا إذا تتبعنا أحكام الإسلام كلها ، وجدنا أن الله جل شأنه لم يضيق على عباده في جانب إلا وسع عليهم في جانب آخر من جنسه ، فإنه سبحانه لا يريد بعباده عتياً ولا عسراً ولا إرهاقاً بل يريد بهم اليسر والخير والهداية والرحمة ، كما قال تعالى (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي يَكْتُمُونَ وَيُنَظِّقَ لَكُمْ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ . وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا . يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) سورة النساء : ٢٦ ، ٢٨ .

٦ — ما أدى إلى المحرم فهو محرم

ومن المبادئ التي قررها الإسلام أنه إذا حرم شيئاً حرم ما يفضي إليه من وسائل وسدّ الدرائع الموصلة إليه .

فإذا حرم الزنا مثلاً حرم كل مقدماته ودواعيه ، من تبرج جاهلي ، وخلوة آثمة ، واختلاط عابث ، وصورة عارية ، وأدب مكشوف ، وغناء فاحش الخ .

ومن هنا قرر الفقهاء هذه القاعدة : « ما أدى إلى المحرم فهو محرم » .

ويشبه هذا ما قرره الإسلام كذلك من أن إثم المحرم لا يقتصر على فاعله المباشر وحده ، بل يوسع الدائرة ، فتشمل كل من شارك فيه بجهد مادي أو أدبي ، كل يناله من الإثم على قدر مشاركته . ففي الخمر يلعن النبي عليه السلام شاربها وعاصرها وحاملها والحمولة إليه وآكل ثمنها .. كما سنذكره بعد .

٧ — التحايل على المحرم مرام

وكما حرم الإسلام كل ما يقضي إلى المحرمات من وسائل ظاهرة ، حرم التحايل على ارتكابها بالوسائل الخفية ، والحيل الشيطانية . وقد نعى على اليهود ما صنعوه من استباحة ما حرم الله بالحيل ، وقال عليه السلام : « لا تتركبوا ما ارتكب اليهود ونسحلوا محارم الله بأدنى الحيل » (١) .

ذلك أن اليهود حرم الله عليهم الصيد في يوم السبت ، فاحتالوا على هذا المحرم ، بأن سافروا الخنادق يوم الجمعة ، لتقع فيها الحيتان يوم السبت ، فيأخذوها يوم الأحد . وهذا عند المعتنقين جائز ، وعند فقهاء الإسلام حرام ؛ لأن المقصود الكف عما ينال به الصيد بطريق التسيب أو المباشرة .

ومن الحيل الآفة تسمية الشيء الحرام بغير اسمه ، وتغيير صورته مع بقاء حقيقته . ولا ريب أنه لا عبث بتغيير الاسم إذا بقي المسمى ولا بتغيير الصورة إذا بقيت الحقيقة .

فإذا اخترع الناس صورا يتعابون بها على أكل الربا الخبيث أو استحدثوا أسماء للخمر يستحلون بها شربها ، فإن الإنم في الربا أو الخمر باق لازم . وفي الحديث : « ليستعلن طائفة من أمتي الخمر بسمونها بغير اسمها » (٢) .
« باقي على الناس زمان يستحلون الربا باسم البيع » (٣) .

(١) ذكره ابن القيم في إغاثة اللهيان ج ١ ص ٢٤٨ وقال : رواه أبو عبد الله بن بطنة بإسناد جيد يصحح مثله الترمذي ، ت ١١٠ .

(٢) رواه أحمد ، ت ١٢٠ - (٣) ذكره في إغاثة اللهيان ج ١ ص ٣٥٢ ، ت ١٣١

ومن فوائده عصفراً أن يسمى الرقص الخليع «فناً» والخمر «عشروبات روحية»
والربا «فائدة» وهكذا .

٨ — النية المحسنة بربها المحرام

والإسلام يقدر البواعث الكريمة ، والقصد الشريف والنية الطيبة ، في تشريعاته
وتوجيهاته كلها ، والتي ﷺ يقول « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى »^(١)
وبالنية الطيبة تستحيل المباحات والعادات إلى طاعات وقربات إلى الله . فمن تناول
غذاه بنية حفظ الحياة ، وتقوية الجسد ، ليستطيع القيام بواجبه فحرمه وأمه ،
كان طعامه وشربه عبادة وقربة .

ومن أتى شهرته مع زوجه بقصد ابتغاء الولد أو إعفاف نفسه وأهله كان ذلك
عبادة تستحق المثوبة ، وفي ذلك يقول النبي عليه السلام « وفي بضع أحدكم صدقة .
قالوا : أيا بني أحداً شهوته يا رسول الله ويكون له فيها أجر ؟ ! قال : أليس إن وضعها
في حرام كان عليه وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر »^(٢) .

« ومن طلب الدنيا حلالاً تعففاً عن المسألة ، وسعياً على عياله ، وقسماً على جاره
لنبي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر »^(٣) .

وهكذا كل عمل مباح يقوم به المؤمن ، يدخل فيه عنصر النية ، فتحيله إلى عبادة .
أما الحرام فهو حرام مهما حسنت نية فاعله ، وشرف قصده ، ومهما كان هدفه نبيلًا ،
ولا يرضى الإسلام أبداً أن يتخذ الحرام وسيلة إلى غاية محمودة ، لأن الإسلام يحرص
على شرف الغاية وطهر الوسيلة معاً . ولا تقر شريعته بمجال مبدأ « الغاية تبرر الوسيلة »
أو مبدأ « الوصول إلى الحق بالخوض في الكثير من الباطل » بل توجب الوصول إلى الحق
عن طريق الحق وحده .

(١) البخاري ، ت : ١٤ . (٢) رواه الشيخان ، ت : ١٥ .

(٣) نس حديث رواه الطبراني ، ت : ١٦ .

فمن جمع مالا من ربا أو سحت أو مهر حرام أو قمار أو أي عمل محظور ، لينفي به مسجداً أو يقيم مشروعا خيرا ، أو .. أو .. لم يشفع له نيل قصده ، فيرفع عنه وزر الحرام ، فإن الحرام في الاسلام لا تؤثر فيه المقاصد والنيات .

هذا ما علمه لنا رسول الله ﷺ حين قال : « إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المسلمين ، فقال : (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَامْتَلِكُوا صَالِحًا إِنَّهُ يَبَاغِتُكُمْ عَدُوُّكُمْ) سورة المؤمنون : ٥١ . وقال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) سورة البقرة : ١٧٢ . ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر (ساعياً للحج والعمرة ونحوهما) يد يديه إلى السماء « يا رب يا رب » ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذاه بالحرام فأنى يستجاب لذلك ؟ » (١) .

ويقول : « من جمع مالا من حرام ثم تصدق به ، لم يكن له فيه أجر ، وكان إصره عليه » (٢) .

ويقول : « لا يكسب عبد مالا حراماً ، فيتصدق به فيقبل منه ، ولا يتفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله تعالى لا يمحو السيئ بالسيئ ، ولكن يحو السيئ بالحسن . إن الخبيث لا يحو الخبيث » (٣) .

٩ - إبقاء الشبهات غشية الوقوع في المحرم

ومن رحة الله تعالى بالناس أنه لم يعمهم في غمة من أمر الحلال والحرام ، بل بين الحلال وفصل الحرام ، كما قال تعالى : (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) سورة الأنعام : ١١٩ .

(١) رواه مسلم والترمذي عن أبي هريرة ، ت : ٤٧ .

(٢) رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة ، ت : ١٨ .

(٣) أحمد وغيره عن ابن مسعود ، ت : ١٩٠ .

فأما الحلال اليتن فلا حرج في فعله . وأما الحرام اليتن فلا رخصة في إتيانه - في حالة الاختيار .

وهناك منطقة بين الحلال اليتن والحرام اليتن ، هي منطقة الشبهات التي يلتبس فيها أمر الحل بالحرم على بعض الناس ، إما لاشتباه الأدلة عليه ، وإما للاشتباه في تطبيق النص على هذه الواقعة أو هذا الشيء بالذات .

- وقد جعل الإسلام من الورع أن يتجنب المسلم هذه الشبهات ، حتى لا يجور الوقوع فيها إلى مواقع الحرام الصرف . وهو نوع من سد الذرائع الذي تحدثنا عنه . ثم هو كذلك لون من القرينة البعيدة النظر ، الحيرة بمقيدة الحياة والإنسان .

وأصل هذا المبدأ قول الرسول عليه الصلاة والسلام : الحلال ييتن والحرام ييتن وبين ذلك أمور مشتهات ، لا يندري كثير من الناس : أمن الحلال هي أم الحرام ؟ فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه فقد سلم ، ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام ، كما أن من يعزى حول الحمى (وهو مكان محدود يحجزه السلطان لترعى فيه أنعامه وحدها ويجوز على غيرها أن ينال منه شيئاً) أوشك أن يواقع . ألا ولأن لكل ملك حمى . ألا وإن حمى الله محارمه ، (١) .

١٠ - المحرام هرام على الجميع

الحرام في شريعة الإسلام ينقسم بالشمول والاطوار ؛ فليس هناك شيء حرام على الجميع حلال للعربي ، وليس هناك شيء محظور على الأسود مباح للأبيض ، وليس هناك جواز أو ترخيص ممنوح لطبقة أو طائفة من الناس تقتوف باسمه ما طوع لها الهوى باسم أنهم كهنة أو أعيان أو ملوك أو نبله . بل ليس للمسلم خصوصية تجعل الحرام على غيره حلالاً له . كلا ؛ إن الله رب الجميع ، والشرع سيد الجميع ،

(١) رواه الشيخان وغيرهما عن النعمان بن بشير . واللفظ هنا من رواية الترمذي .

فأحل الله بشريعته فهو حلال للناس كافة ، وما حرم فهو حرام على الجميع إلى يوم
القيامة .

السرقه مثلاً حرام ، سواء أكان السارق مسلماً أم غير مسلم ، وسواء أكان
المسروق منه مسلماً أو غير مسلم ، والجزاء لازم للسارق أياً كان نسه أو مركزه ،
وهذا ما صنعه الرسول وما أعلنه وأيم الله لو سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها^(١) .

ولقد حدث في زمن الرسول أن ارتكبت سرقة حامت فيها الشبهة حول يهودي
ومسلم ، واستطاع بعض أقرباء المسلم أن يتبوا القبار حول اليهودي ببعض القرائن
ويسعدوا التهمة عن صاحبهم المسلم - وهو في الواقع مرتكب السرقة - حتى هم النبي ﷺ
أن يخاصم عنه ، اعتقاداً يواؤته فنزل الوحي الإلهي يفضح الخونة ، ويبرئ اليهودي ،
وبعائب الرسول ، ويضع الحق في نصابه ، وذلك قوله سبحانه (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ
الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِثِينَ
خَصِيماً . وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً . وَلَا يُجَادِلُ هُنَّ
الَّذِينَ يَخْتَفُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّافاً أَثِيماً . يَسْتَخْفُونَ
مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مِمَّا لَا يَرْضَى مِنْ
الْقَوْلِ ، وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيراً . هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُجَادِلْتُمْ عَنْهُمْ
فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ
عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ؟) سورة النساء : ١٠٥ - ١٠٩ .

لقد زعمت اليهودية المحرفة أن الربا حرام على اليهودي إذا أقرض أخاه اليهودي ،
أما غسبر اليهودي فلا بأس بإقراضه بالربا ، هكذا يقول سفر تثنية الاشتراع
(٣٣ : ١٩) لا تقرض أخاك ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء بما يقرض ربا ٢٠٠
للأجنبي تقرض ربا ، ولكن لأخيك لا تقرض ربا . .) .

(١) رواه البخاري . ت : ٢١ .

وقد حكى القرآن عنهم مثل هذه النزعة ، حيث استباحوا الحياة مع غير أبناء جنسهم وملتهم ، ولم يروا في ذلك حرجاً ولا إثمًا . وفي ذلك يقول القرآن : (وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَبْدِئُ لَا يُوَدِّعُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا . ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ (١) سَبِيلٌ ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ، لَأَنْ شَرِيعَتَهُ لَا تَفُوقُ بَيْنَ قَوْمٍ وَقَوْمٍ ، وَقَدْ حُرِّمَ الْحَيَاةُ عَلَى لِسَانِ كُلِّ رَسُولٍ وَأَنْبِيَاءٍ . وَيُؤْمِنُونَ أَنَّ هَذِهِ النُّزْعَةُ الإِسْرَائِيلِيَّةُ نُّزْعَةٌ مَحِيَّةٌ بِدَائِيَّةٍ ، لَا تَلِيْقُ أَنْ تُنْسَبَ إِلَى دِينِ سَمَائِيٍّ ؛ فَإِنَّ الْأَخْلَاقَ الْفَاضِلَةَ بِلِ الْأَخْلَاقِ الْحَقِيقَةِ هِيَ الَّتِي تُتِمُّ بِالْإِطْلَاقِ وَالشُّمُولِ ، فَلَا تَحِلُّ لَهَا مَا تُحْرَمُ عَلَى ذَاكَ . وَالْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبِدَائِيِّينَ إِنَّمَا هُوَ اتِّسَاعُ الدَّائِرَةِ الْخَلْقِيَّةِ لَا فِي وَجُودِهَا وَعَدَمِهَا ؛ فَالْأَمَانَةُ مَثَلًا كَانَتْ عَنْدهُمْ خَصَّةً بِمُحَدَدَةٍ ، وَلَكِنِهَا خَاصَّةٌ بِأَنْبَاءِ الْقَبِيلَةِ بِعَظْمٍ مَعَ بَعْضٍ ، فَإِذَا خَرَجَ الْأَمْرُ عَنْ نِطَاقِ الْقَبِيلَةِ أَوْ الْعَشِيرَةِ جَازَتْ الْحَيَاةُ بِلِ اسْتَعْبَتْ أَوْ وَجِبَتْ .

قال صاحب « قصة الحضارة » (٢) : (إن كل الجماعات البشرية تقريباً تكاد تتفق في عقيدة كل منها بأن سائر الجماعات أخط منها ؛ فالهنود الأميركيون يعدون أنفسهم شعب الله المختار ، خلقهم « الروح الأعظم » خاصة ليكونوا مثلاً يرتفع إليه البشر . وقبيلة من القبائل الهندية تطلق على نفسها الناس الذين لا ناس سواهم ، وأخرى تطلق على نفسها « الناس بين الناس » ، وقال الكلدانيون « نحن وسعدنا الناس » ... ونتيجة ذلك أن الإنسان البدائي لم يكن يدور في خلده أن يعامل القبائل الأخرى ملتزماً بنفس القيود الخلقية التي يلتزمها في معاملته لبني قبيلته ، فهو صراحة يرى أن وظيفة الأخلاق هي تقوية جماعته ، وشد أزرها تجاه سائر الجماعات ، فالأوامر

(١) يعنون العرب إذ لم يكن لهم قبل الإسلام علم وكتاب .

(٢) ج ١ ص ٩٠ .

الحلقية والمحرمات لا تنطبق إلا على أهل قبيلته ، أما الآخرون فما لم يكونوا ضيوفه ،
فباح له أن يذهب في معاداتهم إلى الحد المستطاع) .

١١ — الضرورات تبيح المحظورات

ضيق الإسلام دائرة المحرمات ، ولكن بعد ذلك شدد في أمر الحرام ، وسد
الطرق المفضية إليه ، ظاهرة أو خفية ، فما أدى إلى الحرام فهو حرام ، وما أمان على
الحرام فهو حرام ، وما احتيل به على الحرام فهو حرام . إلى آخر ما ذكرناه من
مبادئ وتوجيهات . بيد أن الإسلام لم يغفل عن ضرورات الحياة وضعف الإنسان
أمامها ، فقدد الضرورة القاهرة ، وقدر الضعف البشري وأباح للمسلم — عند ضغط
الضرورة — أن يتناول من المحرمات ما يدفع عنه الضرورة ويقيه الهلاك .

ولهذا قال الله تعالى بعد أن ذكر محرمات الطعام من الميتة والدم ولحم الخنزير —
(قَمَنَ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)
سورة البقرة : ١٧٣ .. وكرر هذا المعنى في أربع سور من القرآن كلها ذكر محرمات
الطعام . ومن هذه الآيات وأمثالها قرر فقهاء الإسلام مبدأ هاماً هو : إن الضرورات
تبيح المحظورات .

ولكن الملاحظ أن الآيات قيدت المضطرب أن يكون (غير باغٍ ولا عادي) وفسر
هذا بأن يكون غير باغٍ للذئ طالب لها ، ولا عادي حد الضرورة متجاوز في الشبوع .
من هذا القيد أخذ الفقهاء مبدأ آخر هو : « الضرورة تقلد بقدرها » فالإنسان وإن
خضع لداعي الضرورة لا ينبغي أن يستسلم لها ، ويلقيها إليها بزام نفسه ، بل يجب
أن يظل مشدوداً إلى أصل الحلال باحثاً عنه ، حتى لا يستوى الحرام أو يستسهل
بدافع الضرورة .

والإسلام بإباحته المحظورات عند الضرورات إنما يسير في ذلك روحه العامة ،

وقواعده الكلية ، تلك هي روح اليسر الذي لا يشوبه عسر والتخفيف الذي وضع به
 من الأمة الآسار والأغلال التي كانت على من قبلها من الأمم . وصدق الله العظيم
 (يُريدُ اللهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُريدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) سورة البقرة : ١٨٥ (مَا
 يُريدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُريدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنِيبَ
 نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) سورة المائدة : ٦ (يُريدُ اللهُ أَنْ
 يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) سورة النساء : ٢٨ .



الباب الثاني

• المحلل والمحرم في الحياة الشخصية للنسب

- في الأطفة والأثرية . - في البيت
- في الملبس والزينة - في الكسب والاحتراف

في الأطعمة والأشربة

اختلفت الأمم والشعوب من قديم في أمر ما يأكلون وما يشربون ، ما يجوز لهم ، وما لا يجوز ، وبخاصة في الأطعمة الحيوانية .

أما الأطعمة والأشربة النباتية فلم يعرف للبشر خلاف كثير في شأنها . ولم يحرم الإسلام منها إلا ما صار خيراً سواء اتخذ من حنبل أو تمر أو شعير أو أي مادة أخرى . ما دامت قد تحمرت .

وكذلك حرم ما يحدث الحذور والفتور وكل ما يضر الجسد ، كما سنبين بعده . وأما الأطعمة الحيوانية فهي التي اختلفت فيها الملل والجماعات اختلافاً شاملاً .

ذبح الحيوان وأكله عند البراهمة :

هناك جماعات كالبراهمة وبعض المتطهين حرّموا على أنفسهم ذبح الحيوانات وأكله ، وعاشوا على الأغذية النباتية ، وقالوا : إن في ذبح الحيوان قسوة من الإنسان على كائن حي منه ليس له أن يجرمه من حق الحياة .

لكننا عرفنا من التأمل في الكائنات أن "خلق هذه الحيوانات ليس غاية في نفسه ، فإنها لم تؤت العقل والإرادة ، ورأينا وضعها الطبيعي أن تسخر لخدمة الإنسان ، وليس بغريب أن ينتفع الإنسان بلحمها ذبيحة ، كما انتفع بتسخيرها لصحبة . وعرفنا كذلك من سنة الله في الخليفة أن النوع الأدنى يضحى به في مصلحة النوع الأعلى منه ، فالنبات الأخضر المتورع يقطع من أجل غذاء الحيوان ، والحيوان يذبح لأجل غذاء الإنسان ، بل الإنسان الفرد يقاتل ويقتل في مصلحة المجموع .. وهكذا .

على أن امتناع الإنسان عن ذبح الحيوان لن يحميه من الموت والملاك ؛ فهو إن لم يفرس بعضه بعضاً سيموت حتف أنفه - وقد يكون ذلك أشد عليه ألماً من شفرة حادة تعجل به .

الحيوانات المحرمة عند اليهود والنصارى :

وفي البيانات الكتابية حرم الله على اليهود كثيراً جداً من الحيوانات البرية والبحرية ، تكفل بيانها الفصل الحادي عشر من سفر اللاويين من التوراة .

وقد ذكر القرآن بعض ما حرم الله على اليهود ، وعة هذا التحريم - كما ذكرنا من قبل - أنه كان عقوبة حرمان من الله لهم على ظلمهم وخطاياهم :

(وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شَحُومَهَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمْ أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمِهِمْ ، ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَتَصَادِقُونَ) سورة الأنعام : ١٤٦ .

هذا شأن اليهود ، وكان المفروض أن يكون النصارى تبعاً لهم في هذا ، فقد أعلن الإنجيل أن المسيح عليه السلام ما جاء لينقض الناموس ، بل جاء ليكممه .

لكنهم هنا نقضوا الناموس واستباحوا ما حرم عليهم في التوراة - بما لم ينسخه الإنجيل - واتبعوا مقدسهم بولس في إباحة جميع الطعام والشراب ، إلا ما ذبح للأصنام إذا قيل للمسيحي : إنه منبوح لوثن .

وعلى بولس ذلك أن كل شيء طاهر للطاهرين ، وأن ما يدخل الفم لا ينجس الفم ، وإنما ينجسه ما يخرج منه .

وقد استباحوا بذلك أكل لحم الخنزير رغم أنه محرم بنص التوراة إلى اليوم .

عند عرب الجاهلية :

وأما العرب في الجاهلية ، فقد حرّموا بعض الحيوانات تقدراً ، وحرّموا بعضها تعبداً ، وتقرباً للأصنام ، واتباعاً للأوهام ، كالبحيرة والسائبة والوصيلة والحام - التي ذكرنا تفسيرها من قبل - وفي مقابل هذا استباحوا كثيراً من الحيات كالميتة والدم المسفوح .

الإسلام يبيح الطيبات :

جاء الإسلام والناس على هذه الحال في أمر الطعام الحيواني ، بين مسرف في التناول ، ومتطرف في التوك ، فوجه نداء إلى الناس كافة في كتابه :

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) سورة البقرة : ١٦٨ .

ناداهم بوصفهم هـ فاساً ، أن يأكلوا من طيبات تلك المائدة الكبيرة التي أعدها لهم — وهي الأرض التي خلق لهم ما فيها جميعاً — وألا يتبعوا مسالك الشيطان وطرقه التي زين بها لبعض الناس أن يحرثوا ما أحل الله ، فحرمهم من الطيبات ، وأرداهم في مهاوي الضلال .

ثم وجه نداء إلى المؤمنين خاصة فقال :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ . إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ إِثْمٌ عَلَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) سورة البقرة : ١٧٢ ، ١٧٣ .

وفي هذا النداء الخاص للمؤمنين أمرهم بعبادته أن يأكلوا من طيبات ما رزقهم وأن يؤدوا حق النعمة بشكر المنعم جل شأنه . ثم بين أن الله تعالى لم يحرم عليهم إلا هذه الأصناف الأربعة المذكورة في الآية ، والتي ورد ذكرها في آيات أخرى ، أصرحها في الدلالة على حصر المحرمات في هذه الأربعة قوله تعالى في سورة الأنعام (قُلْ لَا أُجِدُّ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ، أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ — قَالَهُ رَجَسٌ — أَوْ فِسْقًا أُهْلٍ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَن اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) سورة الأنعام : ١٤٥ .

وفي سورة المائدة ذكر القرآن هذه المحرمات بتفصيل أكثر فقال تعالى :
 (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ
 لِغَيْرِ اللَّهِ مِنَ الْمُسْتَنْفَعَةِ وَالْمَوْقُوذَةِ وَالْمُتَرَدِّبَةِ وَالنَّطِيجَةِ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا
 ذَكَّيْتُمْ ، وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ) سورة المائدة : ٣ .

ولا تنافي بين هذه الآية التي جعلت المحرمات عشرة والآيات السابقة التي جعلتها
 أربعة ، إلا أن هذه الآية فصلت الآيات الأخرى ، فإن المستنقعة والموقوذة والمتردبة
 والنطيحة وما أكل السبع ، كلها في معنى الميتة ، فهي تفصيل لها . كما أن ما ذبح على
 النصب في حكم ما أهل لغير الله به ، فكلاهما من باب واحد . فالمحرمات أربعة
 بالإجمال ، عشرة بالتفصيل .

تحريم الميتة وحكمه :

١ - أول ما ذكرته الآيات من محرمات الأطعمة هو « الميتة » وهي ما مات
 حتف أنفه من الحيوان والطيور . أي : ما مات بدور عمل من الإنسان يقصده
 تذكيته أو صيده .

وقد ينسأل النعمان العصري عن الحكمة في تحريم الميتة على الإنسان ، وإلغائها
 بكون أن ينتفع بأكليها ، ونجيب على ذلك بأن في تحريمها حكماً جليلة منها :

أ - أن الطبع السليم يعافها ويستقدرها ، والعقلاء في مجموعهم يعدون أكليها
 مهانة تنافي كرامة الإنسان ، ولذا نرى أهل الملل الكتابية جميعاً يحرمونها ، ولا
 ياكلون إلا المذكي وإن اختلفت طريقة التذكية .

ب - أن يتعود المسلم القصد والإرادة في أموره كلها ، فلا يجوز شيئاً أو ينال
 ثمرة إلا بعد أن يوجه إليه نية وقصده وسعيه ، ذلك أن معنى التذكية - التي يخرج
 الحيوان عن كونه ميتة - إنما هو : القصد إلى إزهاق روح الحيوان لأجل أكليها .
 وكان الله تعالى لم يرض للإنسان أن يأكل ما لم يقصده ولم يفكر فيه - كما هو
 الشأن في الميتة - فاما المذكي والمصيد فإنها لا يؤخذان إلا بقصد وسعي وعمل .

ج - إن ما مات حتف أنفه يقلب أن يكون قد مات لعدة مزمنة أو طارئة أو
أكل نبات سام أو نحو ذلك . وكل ذلك لا يؤمن ضرره . ومثل هذا إذا مات من
شدة الضعف والتحلال الطيبة .

د - إن الله تعالى يتعزى الميتة علينا - نحن بني الإنسان - قد أطلع بذلك فرصة
للحيوانات والطيور ، لتغذى منها ، رحمة منه تعالى بها ، لأنها أمم أمثالنا كما نطق
القرآن . وهذا أوضح ما يكون في الفلوات والأماكن التي لا توارى فيها ميتة الحيوان .
هـ - أن يحرم الإنسان على ما يملكه من الحيوان فلا يدعه قريبة الفرض
والضعف حتى يموت فيتلف عليه . بل يسارع بعلاجه ، أو يجعل يلا راحته .

تحريم الدم المسفوح :

٢ - وثاني هذه المحرمات هو : الدم المسفوح ، أي : السائل . مثل ابن عباس عن
الطحال ، فقال : كلوه . فقالوا : إله دم . فقال : إنما حرم عليكم الدم المسفوح . والسر
في تحريمه أنه مقتدر يعافه الطبع الإنساني التنظيف ، كما أنه مظنة للضرر كالميتة .
وكان أهل الجاهلية إذا جاع أحدهم يأخذ شيئاً محمداً من عظم ونحوه ، فيقصده
بغيره أو حيوانه فيجمع ما يخرج منه من الدم فيشربه . وفي هذا يقول الأعشى :
ولمأك والميتات لا تقربنها ولا تأخذن عظماً حديداً فتقصدا
ولما كان في هذا القصد إنداء للحيوان وإضعاف له حرمه الله تعالى .

لحم الخنزير :

٣ - وثالثها : لحم الخنزير ، فإن الطباخ السليمة تستخبه ، وترغب عنه ، لأن
أشهى غذائه القاذورات والنجاسات ، وقد أثبت الطب الحديث أن أكله ضار في
جميع الأقاليم ولا سيما الحارة . كما ثبت بالتجارب العلمية أن أكل لحمه من أسباب
الدودة الوحيدة القتالة وغيرها من الديدان . ومن يدري ، لعل العلم يكشف لنا في

الشد من أسرار هذا التحريم أكثر مما عرفنا اليوم ، وصدق الله العظيم إذ وصف رسوله بقوله (ومحرم عليهم الحباث) .

ومن الباحثين من يقول : إن المداومة على أكل لحم الخنزير تورث ضعف الغيرة على الحرمات .

ما أهل لغير الله به :

٤ - ورابع الحرمات : ما أهل لغير الله به . أي : ما ذبح وذكر عليه اسم غير الله كالأصنام ، فقد كانت الوثنيون إذا ذبحوا ذكروا على ذبيحتهم أسماء أصنامهم كالألات والعزى ، فهذا تقرب إلى غير الله ، وتعبد بغير اسمه العظيم . فعلة التحريم هنا علة دينية محض ، لحماية التوحيد ، وتطهير العقائد ، ومحاربة الشرك ومظاهر الوثنية في كل مجال من مجالاتها .

إن الله الذي خلق الإنسان ، وسخر له ما في الأرض ، وذال له الحيوان ، أباح له إزهاق روحه في مصلحته إذا ذكر اسمه تعالى عند ذبحه ، وذكر اسم الله حينئذ إعلان بأنه إنما يصنع هذا الصنيع بهذا الكائن الحي بإذن من الله ورضاه ، فإذا ذكر اسم غير الله عند ذبحه فقد أبطل هذا الإذن واستحق أن يحرم من هذا الحيوان المنبرج -

أنواع من الميتة :

هذه الأربعة المذكورة هي الحرمات إجمالاً ، وقد فصلتها آية المائدة في عشرة كما ذكرت في أنواع الميتة التي فصلتها :

٥ - المتخفة : وهي التي تموت اختناقاً ، بأن يلتف وثاقها على عنقها أو تدخل رأسها في مضيق أو نحو ذلك .

٦ - الموقودة : وهي التي تضرب بالعصا ونحوها حتى تموت .

٧ - المتروكة : وهي التي تتردى من مكان عالٍ وتموت ومثلها التي تتردى في بئر.

٨ - النطعية : وهي التي تنطمها أخرى وتموت .

٩ - ما أكل السبع : وهي التي أكل السبع - الحيوان المفترس - جزءاً منها فانت .

وقد ذكر الله بعد هذه الأنواع الخمسة قوله تعالى (إلا ما ذكيتم) أي ما أدرتكم من هذه الحيوانات وفيه حياة فذكيتتموه . أي : أجهلتتموه بالذبيح ونحوه كما سنتحدث بعد .

ويكفي في صفة إدراك ما ذكر أن يكون فيه رمق من الحياة . فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : إذا أدركت ذكاة الموقودة والمتروكة والنطعية . . وهي تحرك بداً أو رجلاً فكلها . وعن الضحاك : كان أهل الجاهلية يأكلون هذا فحرمه الله في الإسلام إلا ما ذكيت منه ، فما أدرك فتحرك منه رجل أو ذنب أو طرف (عين) فذكي فهو حلال (١) .

حكمة تحريم هذه الأنواع :

والحكمة في تحريم هذه الأنواع من الميتة ما ذكرنا في تحريم الميت حتف أنه ما عدا توقع الضرر ، إذ لا يظهر منها . وتؤكد الحكمة الأخيرة هنا أيضاً ، فإن الشارع الحكيم يعلم الناس العناية بالحيوان والرأفة به والمحافظة عليه ، فلا ينبغي أن يهمل حتى ينضق أو يتردى من مكان عالٍ أو نترك الحيوانات تتناطح حتى يقتل بعضها بعضاً ، ولا يجوز أن يعذب الحيوان بالضرب حتى يموت موقوداً ، كما يفعل ذلك بعض قساة الرعاة - وبخاصة الأجواء منهم - وكما يحرشون بين البهائم فيخرون الثورين أو الكباشين بالتناطح حتى يهلكا أو يوشكا .

(١) وقال بعض الفقهاء . لا بد أن تكون فيها حياة مستقرة وعلامتها انفجار الدم والحركة العنيفة .

ومن هنا نص العلماء على تحريم التطيعة وإن جرحها القرون ، وخرج منها الدم
ولو من منبجها ، لأن المقصود - كما يلوح لي - هو عقوبة من ترك هذه الحيوانات
تتقاطع حتى يقتل بعضها بعضاً فحرمت عليه جزاءً وفاقاً .

وأما تحريم ما أكل السبع فيه - أول ما فيه - تكريم للإنسان ، وتثنيته له
ن يا كل فضلات السباع . وقد كان أهل الجاهلية يأكلون ما أفضل السبع من الشاة
أو البعير أو البقرة فعلم الله ذلك على المؤمنين .

ما ذبح على النصب :

١٠ - وعاشر المحرمات بالتفصيل هو : ما ذبح على النصب . والنصب هو الشيء
المنصبوب من أصنام أو حجارة تقام أمانة للطاغوت وهو ما عبد من دون الله -
وكانت حول الكعبة - وكان أهل الجاهلية يذبحون عليها أو عندها بقصد التقرب إلى
آلهتهم وأوثانهم .

فهذا من جنس ما أهل لغير الله به ، لأن في كليهما تعظيم الطاغوت ، والفرق
بينهما أن ما أهل لغير الله به قد يكون ذبح لصم من الأصنام بعيداً عنه وعن النصب ،
ولذا ذكر عليه اسم الطاغوت . أما ما ذبح على النصب فلا بد أن يذبح على تلك
الحجارة أو عندها ، ولا يلزم أن يتلفظ باسم غير الله عليه .

ولما كانت هذه النصب حول الكعبة ، وقد يتوهم متوهم أن في الذبح عليها
تعظيماً للبيت الحرام ، أزال القرآن هذا الوهم ونص على تحريمها نصاً صريحاً وإن كان
مفهوماً بما أهل لغير الله به .

السك والجراد مستثنى من الميتة :

وقد استثنت الشريعة الإسلامية من الميتة المحرمة السك والحيتان ونحوهما من

حيوانات الماء . فحين سئل النبي ﷺ عن ماء البحر : « قال هو الطهور مائة مائة ميتة » (١) .

وقال تعالى : (أَلْهَلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ) سورة المائدة : ٩٦ . قال عمر : صيده ما أصطيد منه وطعامه ما أومي به . وقال ابن عباس أيضاً : طعامه ميتة .

وفي « الصحيحين » عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث سرية من أصحابه ، فوجدوا حوتاً كبيراً قد جزر عنه البحر - أي ميتاً - فأكلوا منه بضعة وعشرين يوماً ، ثم قدموا إلى المدينة ، فأخبروا الرسول عليه السلام فقال : « كلوا رزقاً أخرج الله لكم ؟ اطعمونا إن كان معكم » فأناه بعضهم بشيء فأكله (٢) .

ومثل ميتة البحر الجراد ؛ فقد وخص رسول الله في أكله ميتاً ؛ لأن ذكاته غير ممكنة . قال ابن أبي أوفى رضي الله عنه : « غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات فأكل معه الجراد » (٣) .

الانتفاع بجلود الميتة وعظمها وشعرها :

وتحريم الميتة إنما يعني تحريم أكلها . فاما الانتفاع بجلودها أو قرونها أو عظمها أو شعرها فلا بأس به ، بل هو أمر مطلوب ، لأنه مال يمكن الاستفادة منه فلا تجوز إضاعته .

عن ابن عباس قال : تُصَدَّقُ عَلَى مَوَلَاةٍ (٤) لِمَمُونَةٍ - أم المؤمنين - بشاة فماتت ؛

(١) رواه أحمد وأصحاب السنن ، ت : ٢٢ .

(٢) رواه البخاري ، ت : ٢٣ .

(٣) رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، ت : ٢٤ .

(٤) مولاة : أي جارية كانت لها وأعتقها .

فمر بها رسول الله ﷺ فقال: « هلا أخذتم إهابها - جلدها - فديغتموه فانتقمتم به » ؟ فقالوا: إنها ميتة ! فقال ﷺ: « إنما حرم أكلها » (١).

وقد بين النبي ﷺ السبيل إلى تطهير جلد الميتة وهو الدباغ ، وقال في حديث: « دباغ الأديم - الجلد - ذكاته » (٢) أي: إن الدباغ في التطهير بمنزلة الذكاة في إحلال الشاة ونحوها . وفي رواية: « دباغه ينهب بجنبته » (٣).

وفي « صحيح مسلم » وغيره عنه ﷺ: « أما إهاب دبغ فقد طهر » (٤) . وهو عام يشمل كل جلد ولو كان جلد كلب أو خنزير . وبذلك قال أهل الظاهر وحكي عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، ورجحه الشوكاني .

وعن سورة أم المؤمنين قالت: مائت لنا شاة فديغنا مسكها بجلدها ثم ما زلنا نقتدي فيه - أي: نضع فيه النمر ليحلوا الماء - حتى صار شاة ، أي: قربة خلقة » (٥).

حالة الضرورة مستثناة:

كل هذه الحرمات المذكورة إنما هي في حالة الاختيار .

أما الضرورة فلها حكمها - كما ذكرنا من قبل - وقد قال تعالى: « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه » سورة الأنعام: ١١٩ وقال تعالى - بعد أن ذكر تحريم الميتة والدم وما بعدها - « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » سورة البقرة: ١٧٣ .

والضرورة المتفق عليها هي ضرورة الغذاء ، بأن يعرض الجوع - وقد حدده بعض الفقهاء بأن يمر عليه يوم وإيلة - ولا يجد ما يأكله إلا هذه الألبسة المحرمة ، فله أن

(١) رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، ت: ٢٥ .

(٢) أبو داود والنسائي ، ت: ٢٦ . (٣) الحاشي ، ت: ٢٧ .

(٤) ت: ٢٨١٠ . (٥) رواه البخاري وغيره ، ت: ٢٩ .

يتناول منها ما يدفع به الضرورة ويتقي الهلاك . وقال الإمام مالك : حده ذلك الشبع والتزود منها حتى يجد غيرها . وقال غيره : لا يأكل منها إلا ما يمكك الرمي . ولعل هذا هو الظاهر من قوله تعالى : (غَيْرَ بَاعٍ وَلَا عَادٍ) أي غير باع (طالب) للشهوة ، ولا عادٍ (متجاوز) حد الضرورة . وضرورة الجوع قد نص عليها القرآن نصاً صريحاً بقوله : (لَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) سورة المائدة : ٣ (والمخمصة : المجاعة) .

ضرورة الدواء :

وأما ضرورة الدواء - بأن يتوقف برؤيه على تناول شيء من هذه الهرمات - فقد اختلف في اعتبارها القهواء . فمنهم من لم يعتبر التداوي ضرورة قاهرة كالغذاء ، واستند كذلك إلى حديث « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » (١) .

ومنهم من اعتبر هذه الضرورة وجعل الدواء كالغذاء ، فكلاهما لازم للحياة في أصلها أو دوامها ، وقد استدل هذا الفريق - على إباحة هذه الهرمات للتداوي - بأن النبي ﷺ رخص في لبس الحرير لعبد الرحمن بن عوف والزيير بن العوام رضي الله عنهما لحكة - جرب - كانت بهما . مع نفيه عن لبس الحرير ، ووعيده عليه (٢) .

وربما كان هذا القول أقرب إلى روح الإسلام الذي يحافظ على الحياة الإنسانية في كل تشريعاته ووصاياه .

ولكن الرخصة في تناول الدواء المشتعل على محرم مشروطة بشروط :

- ١ - أن يكون هناك خطر حقيقي على صحة الإنسان إذا لم يتناول هذا الدواء .
- ٢ - ألا يوجد دواء غيره من الحلال يقوم مقامه أو يغني عنه .

(١) رواه البخاري عن ابن مسعود ، ت : ٣٠ .

(٢) انظر هذه النصوص فيما نكتبه بعد عن « اللبس والزينة » ، ت : ٣٦ .

٣ - أن يصف ذلك طبيب مسلم ثقة في خبرته وفي دينه معاً .
على أننا نقول بما نعرف من الواقع التطبيقي ، ومن تقرير ثقات الأطباء : أن
لا ضرورة طيبة نحم تناول شيء من هذه المحرمات - كدواء - ولكننا نقرر المبدأ
احتياطاً لمسلم قد يكون في مكان لا يوجد فيه إلا هذه المحرمات .

الفرد ليس مضطراً إذا كان في المجتمع ما يدفع ضرورته :

وليس من شرط الضرورة ألا يجد الإنسان طعاماً في ملكه هو فحسب ؛ بل لا
يكون مضطراً لتناول هذه الأطعمة المحرمة ، إذا كان في أفراد مجتمعه - مسلمهم أو
ذمهم - من يملك من فضل الطعام ما يدفع به الضرورة عنه . فإن المجتمع الإسلامي
متكامل متكافل كأجزاء الجسد الواحد أو كالبنیان المرصوص يشد بعضه بعضاً .

ومن اللغات القيمة لفقهاء الإسلام في التكافل الاجتماعي ما قوره الإمام ابن حزم
إذا قال : « لا يحمل مسلم اضطر ، أن يأكل ميتة أو لحم خنزير ، وهو يجد طعاماً
- فيه فضل عن صاحبه - لمسلم أو ذمي ، لأن فرضاً على صاحب الطعام إطعام
الجانح .. فإذا كان ذلك كذلك فليس يضطر إلى الميتة ولا إلى لحم الخنزير . وله أن
يقاتل عن ذلك ؛ فإن قتل فعلى قاتله القود - أي : القصاص - وإن قتل المانع ، فإلى
لعنة الله ، لأنه منع حقاً . وهو طائفة باغية . قال تعالى : (فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا
عَلَى الْأُخْرَىٰ - فَفَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ) الحجرات : ٩ .
ومانع الحق باغى على أخيه الذي له الحق . وهذا قاتل أبو بكر الصديق رضي الله عنه
مانعي الزكاة » (١) .

(١) الفقه لابن حزم ج ٦ ص ١٥٩ .

الزكاة الشرعية

الحيوانات البحرية حلال كلها :

الحيوانات من حيث مسكنها ومستورها نوعان : بحرية وبرية .
فالبشرية - ونعني ما يسكن جوف الماء ولا يعيش إلا فيه - كلها حلال ،
كيفما وجدت ، سواء أخذت من الماء حية أو ميتة ، طفت أو لم تطف ، يستوي في
ذلك السمك والحيتان ، وما يسمى كلب البحر أو خنزير البحر أو غير ذلك ، ولا
عبارة بين أخذها وصادها ، مسلماً أو غير مسلم ؛ فقد وسع الله على عباده بإباحة كل
ما في البحر ، دون أن يحوّم نوعاً معيناً ، أو يشترط ذكاة له كغيره ، بل ترك
للإنسان أن يجهز على ما يحتاج إلى الأجهاز منه بما يستطيع متجنباً التعذيب ما أمكنه .
قال تعالى مبتأ على عباده : (وَمَا الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِيَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْماً
طَرِيّاً) سورة النحل : الآية ١٤ . وقال : (أَهْلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ
مَتَاعاً لَكُمْ وَالسِّيَافَةِ) سورة المائدة : ٩٦ ، أي : المسافرين .
فعم سبحانه وتعالى ولم يخص شيئاً من أشياء (وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً) .

المحرم من الحيوانات البرية :

وأما الحيوانات البرية فلم يصرح القرآن بتحريم شيء منها إلا لحم الخنزير خاصة -
والميتة والدم وما أهل لغير الله به من أي حيوان - كما تقدم في الآيات التي جاءت .
بصيغة محددة حاصرة للمحرمات في أربعة إجمالاً وعشرة تفصيلاً .

ولكن القرآن الكريم قال عن الرسول محمد ﷺ : (وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) سورة الاعراف : ١٥٧ .

والجائث هي التي يستقذرها الذوق الحسي العام للناس في مجموعهم وإن أسافها أفراد منهم .

ومن ذلك أنه « نهى عليه السلام عن أكل لحوم الحرم الأهلية يوم خير » (١) ومن ذلك ما روي في « الصحيحين » أنه « نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور » (٢) .

والمراد بالسباع ما يقتل حيواناً ويأكل قسراً كالأسد والنمر والذئب ونحوها . والمراد بذي المخلب من الطيور ما كان له ظفر جارح كالنسر والبازي والصقور والحدأة .

ومذهب ابن عباس رضي الله عنه أنه لا حرام إلا الأربعة المذكورة في القرآن وكأنه يرى أن أحاديث النهي عن السباع وغيرها تفيد الكراهة لا التحريم ، أو لعلمها لم تبلغه . قال : كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتروكون أشياء تغفروا ، فبعث الله نبيه ، وأنزل كتابه فأحل حلاله وحرم حرامه ، فما أحل فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . وتلا : (قُلْ لَا أَجِدُ فِي أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ آلَاةٍ) (٣) .

وهذه الآية كان يرى ابن عباس أن لحم الحرم الإنيسية حلال .

ولك مذهب ابن عباس ينزع الإمام مالك ، حيث لم يقل بحرمه السباع ونحوها ، واكتفى بكراهتها .

(١) البخاري - وقد قيل : إن تحريم الحرم كان لغة موقنة ، وذلك لما جهنم إلى ركوبها حينذاك ، كما تحرم بعض الحكومات ذبح السمك الصغيرة للحاجة إلى لحمها حين عكبر ونحو ذلك ، ت : ٢٢ . (٢) ت : ٣٣ . (٣) رواه أبو داود عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن المقرر أن الذكاة الشرعية لا تأثير لها في الحيوانات المحرمة من حيث إباحتها
أكلها ، إلا أنها تؤثر في تطهير الجلد دون اشتراط الدباغ .

اشتراط الذكاة لإباحتها الحيوانات المستأنسة :

وما أبيض أكله من الحيوانات البرية نوعان :

نوع مقدور عليه متسكن منه ، كالأنعام من إبل وبقر وغنم ، وغيرها من
الحيوانات المستأنسة والدواجن والطيور التي تربى في المنازل ونحوها .

ونوع غير مقدور عليه ولا يتمكن منه .

أما النوع الأول فقد اشترط الإسلام لإباحتها أن يذكى تذكية شرعية .

شروط الذكاة الشرعية :

والذكاة الشرعية المطلوبة لما تم بشروط :

١ - أن يذبح الحيوان أو ينحر بآلة حادة بما ينهر الدم ويفري الأوداج ولو كان
حجراً أو خشباً . فعن عدي بن حاتم الطائي قال : قلت : يا رسول الله ؛ إننا نصيد
الصيد فلا نجد سكناً إلا الظرار (أي الحبر أو المندر المحدث منه) وشقة العصا (أي
من البوص) (١) فقال : أمر الدم (أي أرقه) بما شئت واذكر اسم الله عليه (٢) .

٢ - أن يكون في الخلق أو الالبة (النحر) وذلك بقطع في الخلق يكون الموت
في أثره ، أو طعن في الالبة يكون الموت في أثره .

وأكمل الذبح أن يقطع الخلق والمريء (وهو مجرى الطعام والشراب من
الخلق) والودجان (٣) (وهما عرقان غليظان في جانبي ثغرة النحر) .

(١) هو النصب . (٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم
وابن حبان ، ت : ٣٤ . (٣) بعض الفقهاء اشتراطات في مسأله الذبح تركناها ،
لأنه لم يأت من صريح اشتراطها ولأن الذبح معروف بالطريقة والمادة لكل الناس .

ويسقط هذا الشرط إذا تعدى الذبيح في موضعه الخاص كأن يتودى الحيوان في بئر من جهة رأسه بحيث لا ينال حلقه ولا بته ، أو يندّ ويتمرد على طبيعته المتأنة ، لهذا يعامل معاملة الصيد ، ويكفي أن يخرج بمحدد في أي موضع مستطاع منه .

وفي « الصحيحين » عن رافع بن خديج قال : كنا مع النبي ﷺ في سفره فندّ بعير من إبل القوم ، ولم يكن معهم خيل ، فرماه رجل بهم فحبسه فقال رسول الله ﷺ : « إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فما فعل منها هذا فافعلوا به هكذا » (١) .

٣ - ألا يذكر عليه اسم غير الله . وهذا يجمع عليه وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يتقربون إلى آلهتهم وأصنامهم بالذبيح لأجلها : إما بالإلهال عند الذبيح بأسمائها ، وإما بالذبيح على الأنصاب المخصصة لها ، فحرّم القرآن ذلك كله كما ذكرنا (وما أهلٌ بغير الله به ... وما ذبيح على الثنبر) .

٤ - أن يذكر اسم الله على الذبيحة هذا هو الظاهر من النصوص ؛ فالقرآن يقول : (فَكُلُوا بِمَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) سورة الأنعام : ١١٨ ويقول : (وَلَا تَأْكُلُوا بِمَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ...) سورة الأنعام : ١٢١ . والرسول عليه السلام يقول : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » (٢) .

... فلا داعي لهذه التعمقات والتشديدات التي لا تنفق ويسر الإسلام وبساطته . ولذلك اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً : هل الواجب قطع الأربعة (الخلقوم والمرى والودجان) كلها أو بعضها ؟ وهل الواجب في المقطوع متاع قطع الكل أو الأكثر ؟ وهل من شرط القطع ألا تقع الجوزة إلى جهة البدن بل إلى جهة الرأس ؟ وهل إن قطعها من جهة العنق جاز أكلها أم لا ؟ وهل من شرط الذكاة ألا يرفع يده حتى يتم الذكاة أو لا ؟ .. الخ وبكل طرف من طرفي السؤال قال بفسق الفقيه . (١) أخرجه الشيخان ، ت : ٣٥ .

(٢) رواه البخاري وغيره ، ت : ٣٦ .

وبما يؤيد إيجاب هذا الشرط الأحاديث التي صحت في اشتراك التسمية في الصيد،
عند رمي السهم أو إرسال الكلب المعلم كما سيأتي :

وذهب بعض العلماء إلى أن ذكر اسم الله لا بد منه ، ولكن ليس من اللازم
أن يكون ذلك عند الذبح ، بل يجزئ عنه أن يذكره عند الأكل فإنه إذا سمى
عند الأكل على ما يأكله لم يكن آكلًا ما لم يذكر اسم الله عليه . وفي « صحيح
البخاري » عن عائشة أن قرأ حديثي عهد بجاهلية قالوا فليكن بسم الله : إن قومًا يأتوننا
بالحبان لا ندرى أذكروا اسم الله عليها أم لم يذكروا ؟ أنا كل منها أم لا ؟ فقال
رسول الله ﷺ : « اذكروا اسم الله وكلوا » (١) .

سر هذه الزكاة وحكمتها :

والسر في هذه الزكاة - كما يلوح لنا - هو إزهاق روح الحيوان بأقصر طريق
يرجى به تغير تعذيب . لهذا استقرت الآلة المحددة وهي أسرع أثراً واشتروط الذبح في
الحلق - وهو أقرب المواضع لفارقة الحياة بسهولة - ونهى عن الذبح بالسن والظفر ،
لأن الذبح بها تعذيب للحيوان ، ولا يقع بها غالباً إلا الحلق ، وأمر النبي ﷺ
بإحداق الشفرة وإراحة الذبيحة « إن الله كتب الإحسان على كل شيء » فإذا قتلتم
فاحسنوا القتل ، وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ، وليحسد أحدكم شفرة وليرح
فبيته » (٢) .

ومن هذا الإحسان ما رواه ابن عمر أن النبي ﷺ أمر أن تحمد الشفار ، وأن
توازي عن البهائم وقال : « إذا ذبح أحدكم فليجهز » (٣) أي : فليتم .
وعن ابن عباس أن رجلاً اضجع شاة وهو يحمد شفرته . فقال النبي ﷺ :
« أتريد أن تميتها موثاة ؟ هلا أهددت شفتك قبل أن تضجعها ؟ » (٤) .

(١) ت : ٣٧ . (٢) رواه مسلم عن شجاع بن أوس ، ت : ٣٨ .

(٣) رواه ابن ماجه ، ت : ٣٩ . (٤) الحاكم وقال صحيح على شرط

البخاري ، ت : ٤٠ .

ورأى عمر رجلاً يسحب شاة برجلها ليدبحها ، فقال له : وبلك !! قددها إلى الموت قوداً جميلاً^(١) .

وهكذا نجد الفكرة العامة في هذا الباب هي الرفق بالحيوان الأعمى وإدراجه من العذاب ما استطاع الإنسان إلى ذلك سبيلاً .

وقد كان أهل الجاهلية يجهلون أسمة الإبل - وهي حية - ويقطعون أليات النعم وكان في ذلك تعذيب لهذه الحيوانات ، فقوت النبي ﷺ مقصودهم وحرمت عليهم الانتفاع بهذه الأجزاء ، فقال : « ما قطع من البهية وهي حية فهو ميتة »^(٢) .

حكمة التسمية عند الذبح :

أما طلب التسمية عند الذكاة فإن لها سرّاً لطيفاً ينبغي التنبيه له والالتفات إليه . فهي من جهة مضادة لما كان يصنع الوثنيون وأهل الجاهلية من ذكر أسماء آلهتهم المزعومة عند الذبح ، وإذا كان المشرك يذكر في هذا الموضع اسم صنمه فكيف لا يذكر المؤمن اسم ربه ؟ !

ومن جهة ثانية ؛ فإن هذه الحيوانات تشترك مع الإنسان في أنها مخلوقة لله ، وأنها كائنات حية ذات روح .. فلماذا يتسلط الإنسان عليها ، ويذبح أرواحها ، إلا أن يكون ذلك يدين من خالقه وخالقها ، الذي خلق له ما في الأرض جميعاً ؟ . وذكر اسم الله هنا هو إعلان بهذا الإذن الإلهي . كان الإنسان يقول : إني لا أفعل ذلك عدواناً على هذه الكائنات ، ولا استضعافاً لتلك المخلوقات ، ولكن باسم الله أذبح ، وباسم الله أصيد وباسم الله آكل .

ذبايح أهل الكتاب « اليهود والنصارى » :

رأينا كيف شدد الإسلام في أمر الذبح واهتم به ؛ لأن مشركي العرب وغيرهم

(١) رواه عبد الرزاق .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم ، ت : ٤١ .

من أهل الملل جعلوا الذبائح من أمور العبادات بل من شؤون العقيدة وأصول الدين، فصاروا يتعبدون بذبيح الذبائح لأنفسهم ، فيذبحون على النصب عندها أو يهلون باسمها عند الذبيح ، فجاء الإسلام فأبطل هذه الأمور وأوجب ألا يذكر اسم غير الله عند الذبيح ، وحرّم ما ذبح على النصب وما أهل لغير الله به .

ولما كان أهل الكتاب أهل توحيد في الأصل ، ثم مرت لإلهم نزعات للشرك من دخل في دينهم من المشركين الذين لم يتخلصوا تماماً من أدران شركهم القديم ، وكان هذا مظنة لأن يفهم بعض المسلمين أن معاملة أهل الكتاب في ذلك كأهل الأوثان — رخص الله تعالى في مؤاكلة أهل الكتاب كما رخص في مصاهرتهم — فقال تعالى في سورة المائدة وهي من آخر ما نزل من القرآن : (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ) سورة المائدة : ٥ .

ومعنى هذه الآية إجمالاً : اليوم أحل لكم الطيبات ، فلا بحيرة ولا ساقبة ولا وصيلة ولا حام . وطعام الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى حل لكم بمقتضى الأصل ، لم يحرمه الله عليكم قط ، وطعامكم حل لهم كذلك أيضاً ؛ فلكم أن تأكلوا من اللحوم التي ذكوا حيوانها أو صادوه ، ولكم أن تطعموهم بما تذكرون وتضطادون . وإنما شدد الإسلام مع مشركي العرب ، وتساهل مع أهل الكتاب ؛ لأنهم أقرب إلى المؤمنين ، لاعترافيهم بالوحي والنبوة وأصول الدين في الجملة . وقد شرعت لنا موادتهم بؤاكتهم ومصاهرتهم وحسن معاشرتهم لأنهم إذا عاشرونا وعرفوا الإسلام في بيئته ومن أهله ، على حقيقته ، علماً وعملاً وخلقاً ، ظهر لهم أن ديننا هو دينهم في أممي معانيه ، وأكمل صوره ، وأنقى صحائفه ، مبرّأ من البدع والأباطيل والوثنيات .

وكلمة (طعام الذين أوتوا الكتاب) كلمة عامة تشمل كل طعام لهم : دبابهم وحبوبهم وغيرها ، فكل ذلك حلال لنا ، ما لم يكن محمواً لهينه كاللينة والدم المسفوح ولحم الخنزير ؛ فهذه لا يجوز أكلها بالإجماع سواء أكانت طعام كتاني أو مسلم .

بقي هنا إيضاح عدة مسائل يهم المسلمين معرفتها :

ما يذبح للكنائس والأعياد :

١ - إذا لم يسمع من الكتائي أنه سمى غير الله عند الذبح كاليسوع والعزير ، فإن ذبيحته حلال . وأما إذا سمع منه تسمية غير الله ، فمن الفقهاء من يحرم ذبيحته تلك لأنها بما أهل لغير الله به .

وبعضهم يقول : أباح الله لنا طعامهم وهو أعلم بما يقولون .

وسئل أبو الدرداء رضي الله عنه عن كبش ذبح لكنيسة يقال لها « جرجس » أهذوه لها : أنا كل منه ؟ فقال أبو الدرداء للسائل : اللهم عفواً ؛ إنما هم أهل كتاب طعامهم حل لنا وطعامنا حل لهم . وأمره بأكله (١) .

وسئل الإمام مالك فيما ذبحه أهل الكتاب لأعيادهم وكنائسهم فقال : أكرهه ولا أحرمه . وإنما كرهه من باب الورع خشية أن يكون داخلًا فيما أهل لغير الله به ، ولم يحرمه لأن معنى ما أهل لغير الله به عنده - بالنسبة لأهل الكتاب - إنما هو فيما ذبحوه لأنفسهم بما يتقربون به إليها ولا يأكلونه فأما ما يذبحونه ويأكلونه فهو من طعامهم وقد قال تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) (٢) .

ما ذكره بطريق الصعق الكهربائي ونحوه :

٢ - المسألة الثانية : هل يشترط أن تكون قد كبتهم مثل تذكيقتنا : بمحدد في الخلق ؟ .

(١) رواه الطبري ، ت : ٤٢ .

(٢) هذه الفتوى من أظهر الأدلة على فقه الإمام مالك ودينه وورعه رضي الله عنه إذ لم يسارع إلى التحريم كما يفعل بعضهم اليوم (واكتفى بالكراهية ، حيث وجد عمومين متعارضين : عموم ما أهل لغير الله به ، وعموم طعام أهل الكتاب ، وقد جمع بينهما بما ذكرناه .

اشتد ذلك أكثر العلماء ، والذي أفتى به جماعة من المالكية أن ذلك ليس بشرط .

قال القاضي ابن العربي في تفسير آية المائدة : « هذا دليل قاطع على أن الصيد نوطعام الذين أوتوا الكتاب من الطيبات التي أباحها الله ، وهو الحلال المطلق ، وإنما كرهه الله تعالى ليرفع به الشكوك ويزيل الاعتراضات عن الحرامات الفاسدة ، التي توجب الاعتراضات وتحتاج إلى تطويل القول . ولقد مثلت عن النصراني يقتل عتق الدجاجة ثم يطبخها : هل تؤكل معه أو تؤخذ منه طعاماً ؟ فقلت : تؤكل ، لأنها طعامه وطعام أحبابه ورهبانه ، وإن لم تكن هذه ذكاته عندنا ، ولكن أباح الله لنا طعامهم مطلقاً ، وكل ما يرونه في دينهم ، فإنه حلال لنا إلا ما كذبهم الله فيه . ولقد قال علماؤنا : إنهم يعطوننا نساءهم أزواجاً ، فيحل لنا وطؤونهم ، فكيف لا نأكل ذبائحهم ، والأكل دون الوطء في الحل والحرم ؟ » .

هذا ما قرره ابن العربي . وقال في موضع ثان : « ما أكلوه على غير وجه الذكاة كالحنق وحطم الرأس (أي بخير قصد الذكاة ميتة حرام) ولا تنافي بين القولين ؛ فإن المراد : أن ما يرونه مذكي عندهم حل لنا أكله ، وإن لم تكن ذكاته عندنا ذكاة صحيحة ، ومالا يرونه مذكي عندهم لا يحل لنا . والمفهوم المشترك للذكاة : هو القصد إلى إزهاق روح الحيوان بنية تحليل أكله .

وهذا هو منذهب جماعة من المالكية .

وعلى ضوء ما ذكرنا نعرف الحكم في اللحوم المستوردة من عند أهل الكتاب كالديجاج ولحوم البقر المحفوظة ، بما قد تكون تذكته بالصق الكهربي ونحوه . فما داموا يحترقون هذا حلالاً مذكي فهو حل لنا ، وفق عموم الآية .

أما اللحوم المستوردة من بلاد شيعية : فلا يميز تناولها بحال ؛ لأنهم ليسوا أهل كتاب وهم يكفرون بالأديان كلها ، ويحمدون بالله ورسالاته جميعاً .

ذبيحة الجوسي ومن مآثله :

اختلف العلماء في ذبيحة الجوس ، فالأكثرون يمنعون من أكلها لأنهم مشركون .
وقال آخرون : هي حلال ؛ لأن النبي ﷺ قال : « منأوا بهسم سنة أهل
الكتاب » (١) ، وقد قبل الحزبة من جوس هجر (٢) .

وقال ابن حزم في باب التذكية من كتابه « المحلى » (٣) : « وإنهم أهل كتاب
فحكمهم كحكم أهل الكتاب في كل ذلك » (٤) .
والصائبون عند أبي حنيفة أهل كتاب أيضاً (٥) .

قاعدة : ما غاب عنا لا نسأل عنه :

وليس على المسلم أن يسأل عما غاب عنه : كيف كانت تذكيتة ؟ وهل استوفت
شروطها أم لا ؟ وهل ذكر أمم الله على الذبيحة أم لم يذكر ؟ بل كل ما غاب عنا
بما ذكاه مسلم - ولو جاهلاً أو فاسقاً - أو كثناني ، فحلال أكله .

(١) رواه مالك والشافعي ، وما ورد من تنمة لهذا الحديث « غير لأكهي لسائهم .
ولا أكل ذبائحهم » لم يصح عند المحدثين ، ت : ٤٣ .

(٢) روى ذلك البخاري وغيره ، ت : ٤٤ .

(٣) ج ٧ ص ٤٥٦ .

(٤) لا ريب أن قول ابن حزم له وزنه ، فهو حجة في حفظ النصوص ومعرفتها
فربح المثل والتحل . وقد فس البغدادي في كتابه « الفرق بين الفرق » على أن الجوس
يدعون نبوة زرادشت . وأيد ذلك بعض علماء الاسلام المحدثين المطلعين على الثقافات القديمة
كولاء أن الكلام آزاد .

(٥) من الباحثين في عصرنا من يلحق بالجوس الوثنيين الآخرين كالإبراهيم والبوذيين
ونحوهم ويرى أنهم كانوا أهل كتاب فحدوده بطول الأمد .

انظر تفسير المنار ج ٦ في تفسير آية (وطعام الذين أولوا الكتاب ..) « فصل في
طعام الوثنيين ونكاح نسائهم » .

وقد ذكرنا من قبل حديث البخاري أن قوماً سألوا النبي ﷺ فقالوا : إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال عليه السلام : « سموا الله عليه أنتم وكلوا » (١) .

قال العلماء في هذا الحديث : هذا دليل على أن الأفعال والتصرفات تحمل على حال الصحة والسلامة ، حتى يقوم دليل على الفساد والبطان .

الصيد

كان كثير من العرب وغيرهم من الأمم يعيشون على الصيد ، لذلك عني به القرآن والسنة وخصص الفقهاء له أبواباً مستقلة ، فصنوا فيها ما يحل منه وما يحرم ، وما يجب فيه وما يستحب .

ذلك أن هناك كثيراً من الحيوانات والطيور المستطاب لها ، لا يتصكك الإنسان منها ولا يقصد عليها ، لأنها غير مستأنسة له ، فلم يشترط الإسلام فيها ما اشترط في الحيوانات الإنسية من الذكاة في الحلق أو الية ، واكتفى في تذكيتهما بما يسهل في مثلها تخفيفاً على الإنسان وتوسعة عليه ، وأقر الناس في هذا الأمر على ما هدتهم إليه الفطرة والحاجة ، وإنما أدخل عليه تنظييات واشتراطات تخضعه لعقيدة الإسلام ونظامه ، وتصبغه — ككل شؤون المسلم — بالصبغة الإسلامية . وهذه الاشتراطات منها ما يتعلق بالصائد ، ومنها ما يتعلق بالمصيد ، ومنها ما يتعلق بما يكون به الصيد .

هذا كله في صيد البر ، أما صيد البحر فقد تقدم أن الله أحله جملة دون قيد (أحل لكم صيد البحر وطعامه) سورة المائدة : ٩٦ .

(١) ت : ٤٥١ .

ما يتعلق بالصائد :

١ - أما الصائد لصيد البر فيشترط فيه ما يشترط في الذابح : بأن يكون مسلماً ، أو من أهل الكتاب ، أو من هو في حكم أهل الكتاب كالجوس والصابئين . ومن التوجيهات التي عليها الإسلام للصائد : ألا يكون عابثاً بصيده ، فيزهق هذه الأرواح ، دون قصد منه إلى أكلها أو الانتفاع بها . وفي الحديث : « من قتل عصفوراً عبثاً عجز إلى الله يوم القيامة » يقول : يا رب ، إن فلاناً قتلني عبثاً ولم يقتلني منفعة » (١) .

وفي الحديث الآخر : « ما من إنسان يقتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها إلا سأل الله عنها يوم القيامة !! قيل : يا رسول الله ، وما حقها ؟ قال : أن يذبحها فياً كلها ، ولا يقطع رأسها فيرمي به » (٢) .

هذا ويشترك في الصائد أيضاً ألا يكون محرماً بمج أو صوم ، فإن المسلم في فترة الإحرام يكون في مرحلة سلام كامل وأمن شامل ، يمتد نطاقه حتى يشمل ما حوله من حيوان في الأرض أو طير في السماء حتى ولو كان الصيد أمامه تناله يده أو رمح ، ولكنه الابتلاء والبرية التي تكون المؤمن القوي الصابر . وفي ذلك يقول الله : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بَشْيَءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ يَدُكُمْ أَمْ تَبُدُّيْكُمْ وَفَرِحَّاكُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ اللَّهُ مَنَّ بِالْغَيْبِ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ قَعْدَةً عَذَابٌ أَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ، سُوْرَةُ الْمَائِدَةِ : ٩٥ . (وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا) سُوْرَةُ الْمَائِدَةِ : ٩٦ . (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) سُوْرَةُ الْمَائِدَةِ : ٩٧ .

(١) رواه النسائي وابن حبان في « صحيحه » ، ت : ٤٦٠ .

(٢) النسائي والحاكم وقال : صحيح الإسناد ، ت : ٤٧٠ .

ما يتعلق بالمصيد :

وأما الشروط التي تتعلق بالمصيد، فإن يكون حيواناً بما لا يقدر الإنسان على تذكيته في الخلق واللبه ، فإن قدر على تذكيته في ذلك فلا بد منها ولا يلجأ إلى غيرها ؛ لأنها الأصل .

وكذلك لو رماه بسهمه أو سلط عليه كلبه ثم أدركه وفيه حياة مستقرة فعليه أن يحمله بالذبح المعتاد في الخلق ، فإن كان به حياة غير مستقرة ، فإن ذبحه فحسن ، وإن تركه يموت من نفسه فلا إثم عليه وفي « الصميمين » : وإذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله عليه ، فإن أمسك عليك فأدر كنهه حياً فاذبحه « (١) » .

ما يكون به الصيد :

٣ - وأما ما به الصيد فنوعان :

١ - الآلة الجارحة كالسهم والسيف والرمح كما أشارت الآية (تتأله أيديكم وتدماحكم) المائدة : ٩٤ :

ب - الحيوان الجارح الذي يقبل التعليم كالكلب والفهد من سباع البهائم ، والباز والصقر من سباع الطير . قال تعالى (قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلتین تعلموهن بما علمكم الله) سورة المائدة : ٤ .

الصيد بالسلاح الجارح :

والصيد بالآلة يشترط فيها أمران :

أولاً : أن تنفذ في الجسد بحيث يكون قتلها بالنفاذ والحديث لا بالثقل .

وقد سأل عدي بن حاتم النبي ﷺ فقال : إني أرمي بالمعراض الصيد فأصيبه !

(١) ت : ٤٨٠ .

قال : « إذا رميت بالمعراض فخرق - أي : تفذ في الجسد - فكل ، وما أصاب بعرضه فلا تأكل » والحديث متفق عليه ^(١) .

وقد دل الحديث على أن المستبر هو الخزق وإن كان القتل مُحْتَقَل ، وعلى هذا يحل ما صيد برصاص البنادق والمسدسات ونحوها ، فإنها تفذ في الجسم أشد من نفاذ السهم والرمح والسيف .

أما ما رواه أحمد من حديث « لا تأكل من البندقة إلا ما ذكيت » وما رواه البخاري من قول ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقودة . فالبندقة هنا هي التي تتخذ من طين فيببس فيرمى بها ، فهي شيء غير البندقة تماماً ^(٢) .

ومثل البندقة ما صيد بحصى الخذف ، فقد نهى النبي ﷺ عن الخذف - الرمي بحصاة ونحوها - وقال : « إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً ، لكنها تكسر السن ، وتقلق العين » ^(٣) .

ثانياً : أن يذكر اسم الله على الآلة عند الرمي والضرب بها كما علم النبي ﷺ عدي بن حاتم . وأحاديثه هي الأصل في هذا الباب .

الصيد بالكلاب ونحوها :

فإذا كان الصيد بكلب أو باز مثلاً فالملطوب فيه :
أولاً : أن يكون معلماً .

ثانياً : أن يصيد الصيد لأجل صاحبه ، وبتعبير القرآن : أن يمسك على صاحبه لا على نفسه .

ثالثاً : أن يذكر اسم الله عليه عند إرساله .

وأصل هذه الشروط هو ما نطقت به الآية الكريمة (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ)

فهم ؟ قل : أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مأكلات ^(٤)

(١) ت : ٤٩ . (٢) ت : ٥٠ .

(٣) رواه الشيخان ، ت : ٥١ . (٤) أي : مؤجدين ومعلمين .

تَعَلَّمْتُمْ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ، فَكُلُوا مِمَّا امْتَكَنَ عَلَيْكُمْ وَادَّكُرُوا
اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ (سورة المائدة : ٤) .

١ - - وحده التعليم معروف ، وهو قدرة صاحب الكلب على التحكم فيه وبوجبه
بحيث يدعو فيجب ، ويغريه بالصيد فيندفع وراءه . ويؤجره فيزجر - على
خلاف بين الفقهاء في اشتراط بعض هذه الأشياء - المهم أن يتحقق التعليم وهو أمر
يبدرك بالعرف .

٢ - - وحده الإمساك على صاحبه ألا يأكل منه . قال عليه السلام : « إذا أرسلت
الكلب فأكل من الصيد ، فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه ، فإذا أرسلته فقتل
ولم يأكل فكل فإنما أمسكه على صاحبه » ^(١) .

ومن الفقهاء من فرق بين سباع البهائم كالكلاب وسباع الطيور كالعقور ،
فأباح ما أكل منه الطير دون ما أكل منه الكلب .

والحكمة في هذين الشرطين تعليم الكلب ونحوه ، ثم إمساكه على صاحبه
هو السور بالإنسان ، ونزله أن يأكل فضلات الكلاب ، وفرائس السباع مما يمكن
أن يتساهل فيه ضعفاء النفوس ، فأما إذا كان الكلب معلماً ، وأمسك على صاحبه ،
فشأنه في تلك الحالة شأن الآلة التي يستعملها الصائد كالنبال والرماح .

٣ - - وذكر اسم الله عند إرسال الكلب كذا كره عند قذف السهم أو وخز
الرمح أو ضرب السيف . وقد أموت الآية به هنا (واذكروا اسم الله عليه)
المائدة : ٤ . كما جاءت به الأحاديث الصحيحة المتفق عليها ، كحديث عدي بن حاتم .

وبما يدل على هذا الشرط أنه لو شارك كلبه كلب آخر فإن صيدهما لا يحل . فحين

(١) رواه أحمد ، ومثله في « الصحيحين » ١ : ٢٦٠ .

سأل عدي النبي ﷺ قائلاً : إني أرسل كلبى أجد معه كلباً ، لا أدري أيها أخذه ؟ قال النبي ﷺ : « فلا تأكل ؛ فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » (١) .

فإذا نسي التسمية عند الرمي أو الإرسال فقد وضع الله عن هذه الأمة المؤاخذه بالنيان والخطأ ، وليتدارك ذلك عند الأكل كما مر في الذبح .

وقد بينا عند الكلام على الذبح الحكمة في طلب التسمية بأمر الله ، وما قيل هناك يقال هنا أيضاً .

إذا وجد الصيد ميتاً بعد الرمية :

يحدث أحياناً أن يرمي الصائد سهمه فيصيب الصيد ، ثم يغيب عنه فيجده بعد ذلك ميتاً ، وربما كان ذلك بعد أيام . وفي هذه الحالة يكون الصيد حلالاً بشروط :

١ - ألا يقع في الماء . وقد قال النبي ﷺ : « إذا رميت سهمك . فإت وجدته قد قتل فكل ، إلا أن تجده قد وقع في ماء فإلك لا تدوي : الماء قتله أم سهمك ؟ » (٢) .

٢ - ألا يجد فيه أثراً لغير سهمه يعلم أنه سبب قتله .

فمن عدي بن حاتم : قلت : يا رسول الله « أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الغد ؟ فقال : « إذا علمت أن سهمك قتله ، ولم تر فيه أثر سبع فكل » (٣) .

٣ - ألا يصل الصيد إلى درجة التثنية ؛ فإن الطباع السليمة تستنبط المتن وتشمئز منه ، فضلاً عما يتوقع من ضرره .

وفي « صحيح مسلم » أن النبي ﷺ قال لأبي ثعلبة الخشني : « إذا رميت سهمك فغاب - أي الصيد - ثلاثة أيام وأدركته فكله ما لم ينق » (٤) .

(١) ت : ٥٣ .

(٢) الصحيحان ، ت : ٥٤ . (٣) الترمذي وصححه ، ت : ٥٥ .

(٤) ت : ٥٦ .

الخمر

الخمر هي تلك المادة الكحولية التي تحدث الإسكدر .

ومن توضيح الواضح أن نذكر ضررها على الفرد في عقله وجسمه ، ودينه ودينه . أو نين خطرهما على الأسرة من حيث رعايتها والقيام على شؤونها زوجة أو أولاداً . أو نشرح تهديدها للجماعات والشعوب في كيانها الروحي والمادي والخلقي .

وبحق ما قاله أحد الباحثين : إن الانسان لم يصب بضربة أشد من ضربة الخمر ، ولو عمل إحصاء عام عن في مستشفيات العالم من المصابين بالجنون والأمراض العضالة بسبب الخمر ، وعن انتحر أو قتل غيره بسبب الخمر ، وعن يشكو في العالم من آلام عصبية ومعديّة ومعوية بسبب الخمر ، وعن أورد نفسه موارد الإفلاس بسبب الخمر ، وعن تجرد من أملاكه يعباً أو غشاً بسبب الخمر ... لو عمل إحصاء بذلك أو ببعضه لبلغ حداً هائلاً نجد كل نصع يازاله صغيراً .

وقد كان العرب في جاهليتهم مولعين بشربها والمنادمة عليها ، ظهر ذلك في لغتهم فجعلوا لها نحواً من مائة اسم ، وفي شعرهم فوصفوها وأقداحها ومجالسها وأنواعها .

فلما جاء الإسلام أخذهم بمنهج تربوي حكيم ، فتدريج معهم في تحريمها ، فنههم أولاً من الصلاة وهم سكارى ، ثم بين لهم أن إلتها أكبر من نفعها ، ثم أنزل سبحانه الآية الجامعة القاطعة في سورة المائدة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَبِهُونَ ٤) سورة المائدة الآيتين : ٩٠ ، ٩١ .

وفي هاتين الآيتين أكد الله تحريم الخمر والميسر - القمار - تأكيداً بليغاً ، إذ قرنهما بالأنصاب والأزلام ، وجعلها رجساً - وهي كلمة لا تطلق في القرآن إلا على ما استند فضحه وقبحه . وجعلها من عمل الشيطان ، وإنما عمله الفحشاء والمنكر . وطلب اجتنبها وجعل هذا الاجتناب سبيلاً إلى الفلاح . وذكر من أضرارهما الاجتماعية ، تقطيع الصلات وإيقاع العداوة والبغضاء ومن أضرارهما الروحية الصدة عن الواجبات الدينية من ذكر الله والصلاة . ثم طلب الانتهاء عنها بأبلغ عبارة (فَمَنْ أَتَىٰ مِثْلَهُنَّ فَسُوءٌ) .

وكان جواب المؤمنين على هذا البيان الحاسم قد انتهينا يارب ، قد انتهينا يارب . وصنع المؤمنون العجب بعد نزول هذه الآية ، فكان الرجل في يده الكأس قد شرب منها بعضاً وبقي بعض فحين تبلغه الآية يفرغ الكأس من فيه ويفرغها على التراب .

وقد آمن كثير من الحكومات بأضرار الخمر على الأفراد والأمم والأوطان ، ومنهم من حاولوا أن يمنعوها بقوة القانون والسلطان - كأمرىكا - ففشلوا ، على حين نجح الإسلام وحده في محاربتها والقضاء عليها .

وقد اختلف رجال الكنيسة في موقف المسيحية من الخمر ، واستندوا إلى أن في الإنجيل نصاً يقول : قليل من الخمر يصلح المعدة . ولو صح هذا الكلام وكان قليل الخمر يصلح المعدة حقاً لوجب الامتناع عن هذا القليل ، لأن قليل الخمر إنما يجر إلى كثيرها والكأس الأولى تغري بأخرى وأخرى حتى الإدمان .

هذا على حين كان موقف الإسلام صريحاً صارماً من الخمر وكل ما يعين على شربها .

كل مسكر خمر :

وكان أول ما أعلنه النبي في ذلك أنه لم ينظر إلى المادة التي تتخذ منها الخمر ، وإنما نظر إلى الأثر الذي تحدثه وهو الإسكار ، فما كان فيه قوة الإسكار فهو الخمر مهما

وضع الناس لها من ألقاب وأسماء ، ومنها تكن المادة التي صنعت منها - وعلى هذا
فالبيرة وما شابهها حرام .

وقد سئل النبي ﷺ عن أشرطة تصنع من العسل أو من الندرة والشعير تنبذ حتى
تشتد ، وكان النبي ﷺ قد أوتي جوامع الكلم فأجاب بجواب جامع : « كل مسكو
خمر ، وكل خمر حرام » (١) .

وأعلن عمر على الناس من فوق منبر الرسول عليه السلام : الخمر ما خامر العقل (٢) .

قليل ما أسكر كثيره :

نم كان الإسلام حاسماً مرة أخرى حين لم ينظر إلى القند المشروب من الخمر قل
أو كثير ، فيكفي أن تنزل قدم الإنسان في هذه السبيل ، فيمضي وينعسر ،
لا يابوي على شيء .

لهذا قال رسول الله ﷺ : « ما أسكر كثيره فقلبه حرام » (٣) « ما أسكو
الفرق منه فله الكف منه حرام » (٤) والفرق : مكيال يسع مئة عشر رطلاً .

الأتجار بالخمر :

ولم يكتف النبي عليه السلام بتحريم شرب الخمر قليلاً وكثيرها ، بل حرم
الاتجار بها ، ولو مع غير المسلمين ، فلا يحل لمسلم أن يعمل مستورداً أو مصدراً
للخمر ، أو صاحب محل لبيع الخمر ، أو عاملاً في هذا المحل .

ومن أجل ذلك « لعن النبي ﷺ في الخمر عشرة » : عاصرها ومعتصرها - أي
طالب عصرها - وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وماقيا ، وبائعها ، وآكل

(١) رواه مسلم ، ت : ٥٧ . (٢) متفق عليه . (٣) رواه أحمد وأبو داود
والترمذي ، ت : ٥٨ . (٤) رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، ت : ٥٩ .

فيها ، والمشتوي لها ، والمشتوا له » (١) .

ولما نزلت آية المائدة السابقة قال النبي ﷺ : « إن الله حرم الخمر فمن أدرى الله هذه الآية » ، وعنده منها شيء ، فلا يشرب ولا يبيع » قال راوي الحديث : فاستقبل الناس بما كان عندهم منها طرق المدينة ففكوها (٢) .

وعلى طريقة الإسلام في سد الذرائع إلى الحرام ، حرم على المسلم أن يبيع العنب لمن يعرف أنه سيصره خمرًا . وفي الحديث : « من حبس العنب أيام القطاف ، حتى يبيعه من يهودي - أي : ليهودي - أو نصراني أو من يتخذ خمرًا - أي : ولو كان مسلماً - فقد تقصم النار على بصيرة » (٣) .

المسلم لا يهدي خمرًا :

وإذا كان بيع الخمر وأكل ثمنها حراماً على المسلم ، فإن إهداءها بغير عوض ، وبغير مسلم من يهودي أو نصراني أو غيره حرام أيضاً ، لما ينبغي للمسلم أن تكون الخمر هدية منه ، ولا هدية إليه ، فهو طيب لا يهدي إلا طيباً ولا يقبل إلا طيباً .

وقد روي أن رجلاً أراد أن يهدي للنبي عليه الصلاة والسلام واوية خمر ، فأخبره النبي أن الله حرمها ، فقال الرجل :

— أفلا أبيعها ؟

فقال النبي : « إن الذي حرم شرهها حرم بيعها » .

قال الرجل : أفلا أكدم بها لليهود ؟

فقال النبي : « إن الذي حرمها حرم أن يكلم بها اليهود » .

فقال الرجل : فكيف أصنع بها ؟

(١) الترمذي وابن حبان ورواه ثقات ، ت : ٦٠ . (٢) رواه مسلم ، ت : ٦١ .

(٣) رواه الطبراني في « الأوسط » وحسنه الحافظ « في برغ المرام » ، ت : ٦٢ .

فقال النبي ﷺ : « مُشْتَبَا عَلَى الْبَطَاءِ » (١) .

مقاطعة مجالس الخمر :

وعلى هذه السنة أمير المسلم أن يقطع مجالس الخمر ، ومجالسة شاربها . فعن عمر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة تدار عليها الخمر » (٢) .

إن المسلم مأمور أن يغير المنكر إذا رآه ، فإذا لم يستطع أن يزيله ، فليزله هو عنه ، وليأمن عن موطنه وأهله .

وما روي عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أنه كان يجلد شاربي الخمر ومن شهد مجلسهم ، وإن لم يشرب معهم . ورووا أنه رفع إليه قوم شربوا الخمر ، فأمر بجلدهم ، فقيل له : إن فيهم فلاناً ، وقد كان صائماً ؟ فقال : به ابدؤوا . أما سمعتم قول الله تعالى : (وَكَذَلِكَ نَزَّلْنَا عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُكُمْ) سورة النساء : ١٤٠ .

الخمر داء وليست بغواء :

بكل هذه النصوص الواضحة كان الإسلام حاسماً كل الحسم في محاربة الخمر وإبعاد المسلم عنها ، وإقامة الحواجز بينه وبينها ، فلم يفتح أي منفذ - وإن ضاق وصغر - لتناولها أو ملابستها .

لم يُبيح "للمسلم شربها ولو القليل منها ، ولا ملابستها ببيع أو شراء أو إهداء أو صناعة ، ولا إدخالها في متجره أو في بيته ، ولا إحضارها في حفلات الأفراح وغير الأفراح ، ولا تقديمها لضيف غير مسلم ، ولا أن تدخل في أي طعام أو شراب .

(١) رَوَاهُ الْحَمِيدِي فِي « مَعْنَاهُ » ، ت : ٦٤ .

(٢) رَوَاهُ أَحْمَد ، وَمُسْنَدُ عَبْدِ الرَّمَّانِيِّ ، ت : ٦٥ .

يُقي هنا جانب قد يسأل عنه بعض الناس وهو استعمال الخمر كدواء . وهذا ما أجاب الرسول ﷺ عنه ، فقد سأل رجل عن الخمر ، فنهاه عنها ، فقال الرجل : إنما أصنعها للدواء . قال ﷺ : « إنه ليس بدواء ولكنه داء » (١) .

وقال عليه السلام : « إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكم داء دواء ، فتداووا ، ولا تتداووا بحرام » (٢) .

وقال ابن مسعود رضي الله عنه في شأن المسكر : « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » (٣) .

ولا عيب أن يحرم الإسلام التداوي بالخمر وغيرها من المحرمات ؛ فإن تحريم الشيء - كما قال الإمام ابن القيم (٤) - يقتضي تجنبه والبعد عنه بكل طريق ، وفي اتخاذ دواء حصص على الترغيب فيه وملاسته ، وهذا ضد مقصود الشارع .

قال : وأيضاً ، فإن في إباحة التداوي به - ولا سيما إذا كانت النفوس تميل إليه - ذريعة إلى تناوله للشهوة واللذة ، وبخاطئة إذا عرفت النفوس أنه نافع لها ، ومزيل لاسقامها ، جالب لشفائها .

وأيضاً فإن في هذا الدواء المحرم من الأدوية ما يزيد على ما يظن فيه من الشفاء .

وقد تبه ابن القيم رحمه الله إلى جانب نفسيّ هام فقال : إن من شرط الشفاء بالدواء تلقفه بالقبول ، واعتقاد منفعة ، وما جعل الله فيه من بركة الشفاء . ومعلوم أن اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد منفعتها وبركتها ، وحسن ظنه بها وتلقيه لها بالقبول ، بل كلما كان العبد أعظم إيماناً كان أكره لها ، وأسوأ اعتقاداً فيها ، وكان طبعه أكره شيء لها ، فإذا تناولها في هذه الحال كانت داء لا دواء (٥) .

(١) رواه مسلم وأبو داود والترمذي ، ص ٦٦ . (٢) رواه أبو داود ، ص ٦٧ .

(٣) رواه البخاري تعليقاً ، ص ٦٨ . (٤) انظر زاد المعاد ج ٣ ص ١١٥ - ١١٦ .

(٥) المصدر السابق بتصرف .

ومع هذا فإن للضرورة حكمها في نظر الشريعة ، فلو فرض أن الخمر أو ما خلط بها تعينت دواء لمرض يخشى منه على حياة الإنسان بحيث لا يغني عنها دواء آخر - وما أظن ذلك يقع - ووصف ذلك طيب مسلم ماهر في طبه ، غيور على دينه ، فإن قواعد الشريعة القائمة على اليسر ، ودفع الخرج ، لا تمنع من ذلك ، على أن يكون في أضيق الحدود الممكنة ("فَنَاصِطُهُ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ") سورة الأنعام : ١٤٥ .

المخدرات

(الخمر ما خامر العقل) كلمة نيرة قالها عمر بن الخطاب من فوق منبر النبي ﷺ يحدد بها مفهوم الخمر ، حتى لا تكثر أسئلة السائلين ولا شبهات المشتبهين . فكل ما لا يلبس العقل وأخرجه عن طبيعته المميّزة المدركة الحاكمة فهو خمر حرام حرمة الله ورسوله إلى يوم القيامة .

ومن ذلك تلك المراد التي تعرف باسم « المخدرات » مثل الحشيش والكوكايين والأفيون ونحوها ، بما عرف أثرها عند متعاطيها أنها تؤثر في حكم العقل على الأشياء والأحداث ، فيرى البعيد قريباً ، والقريب بعيداً ، ويذهل عن الواقع ، ويتخيل ما ليس بواقع ، ويسبح في بحر من الأحلام والأوهام ، وهذا ما يسعى إليه متناولوها حتى ينسوا أنفسهم ودينهم وديارهم ويقيموا في أودية الخيال .

وهذا غير ما تحدثه من فتور في الجسد ، وتحد في الأعصاب ، وهبوط في الصحة وفوق ذلك ما تحدثه من خور النفس ، وتبعض الخلق ، وتخلل الإرادة ، وضعف الشعور بالواجب ، مما يجعل هؤلاء المدمنين لتلك السموم غير صالحة في جسم المجتمع .

فضلاً عما وراء ذلك كله من إتلاف للمال ، وخراب للبيوت ، بما ينفق على تلك

المواد من أموال طائلة ، ربما دفعها المذمن من قوت أولاده ، وربما انصرف إلى طريق غير شريف يجلب منه تنبها .

وإذا ذكرنا أن « التحريم يتبع الحب والضرر » تبين لنا أن حرمة هذه الحباث التي ثبت ضررها الصحي والنفسي والخلقي والاجتماعي والاقتصادي بما لا شك فيه .

وعلى هذه الحرمة أجمع فقهاء الإسلام الذين ظهرت في أزمنتهم هذه الحباث . وفي طليعهم شيخ الإسلام ابن تيمية الذي قال : هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء مسكو منها أم لم يسكو ... وإنما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب ، فهي تجماع الشراب المسكر في ذلك ، والحمر توجب الحركة والخصومة ، وهذه توجب الفتور والذلة ، وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل ، وفتح باب الشهوة ، وماتوجه من الديانة (فقدان القوى) ما هو شر من الشراب المسكر . وإنما حدثت في الناس مجذوث التار . وعلى تناول القليل والكثير منها حد الشرب - قانون سوطاً أو أربعون - .

ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر وشر منه من بعض الوجوه ، ويعاقب على ذلك كما يعاقب هذا . قال : « وقاعدة الشريعة أن ماتشتهيه النفوس من المحرمات كالخمر والزنا ففيه الحد ، ومالاتشتهيه كالميتة ففيه التعزير » والحشيشة بما يشتهيها آكلوها ، ويمتنعون عن تركها ، ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك » (١) .

كل ما يضر فأكله أو شربه حرام :

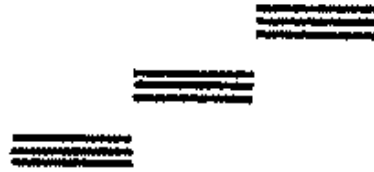
وهنا قاعدة عامة مقرونة في شريعة الإسلام ، وهي أنه لايجل للمسلم أن يتناول من الأطعمة أو الأشربة شيئاً يقتله بسرعة أو يبطئه - كالمسمم بأنواعه - أو يضره

(١) فتاوى ابن تيمية ج ١ ، ص ٢٦٧ وما بعدها ، راجع « السياسة الشرعية » له أيضاً .

ويؤذيه ، ولا أن يكثر من طعام أو شراب يرض الإكثار منه ، فإن المسلم ليس مملك نفسه ، وإنما هو ملك دينه وأمه . وحياته وصحته وماله ، ونعم الله كلها عليه وديعة عنده ، ولا يحل له التفريط فيها . قال تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) سورة النساء : ٢٩ . وقال : (وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) سورة البقرة : ١٩٥ .

وقال الرسول ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار » ^(١) .

ووفقاً لهذا المبدأ نقول : إن تناول التبغ (الدخان) ما دام قد ثبت أنه يضر بمتناوله فهو حرام . وخاصة إذا قرر ذلك طبيب مختص بالنسبة لشخص معين . ولما ثبت ضرره الصحي لكان إضاعة للمال فيما لا ينفع في الدين أو الدنيا وقد نهى النبي ﷺ - عن إضاعة المال ^(٢) . ويتأكد النهي إذا كان محتاجاً إلى ما ينفعه من حال نفسه أو عياله .



(١) أحمد وابن ماجه ، ت : ٦٩ . (٢) البخاري ، ت : ٧٠ .

في اللبس والزينة

أباح الإسلام للمسلم ، بل طلب إليه أن يكون حسن الهيئة ، كريم المظهر ، جميل الهندام متمتعاً بما خلق الله من زينة وقياب ورياش .

والغرض من اللبس في نظر الإسلام أمران ؛ ستر العورة ، والزينة . ولهذا أمعن الله على نبي الإنسان عامة بما هيا لهم بتدبيره من لباس ورياش فقال تعالى : (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا) سورة الأعراف : ٢٦ .

فمن فوط في أحد هذين الأمرين : السَّوْءُ أو التَّزَيُّنُ ، فقد انحرف عن صراط الإسلام إلى سبل الشيطان . وهذا سر النداءين اللذين وجههما الله إلى نبي آدم - بعد النداء السابق - يحذِّرهم فيها من العُرْي ، وترك الزينة ، اتباعاً لخطوات الشيطان . قال تعالى : (يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا) سورة الأعراف : ٢٧ . وقال سبحانه : (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَامْرَءُوا وَلَا تُسْرِفُوا) سورة الأعراف : ٣١ .

وقد أوجب الإسلام على المسلم أن يستوعق عروته التي يستعني الإنسان المتمسكين بفطرته من كشفها ، حتى يتميز عن الحيوان العاري . بل دعاه إلى هذا " وإن كان منفرداً بعيداً عن الناس ، حتى يصير الاحتشام له ديناً وخلقاً .

عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : « يا رسول الله ! عوراتنا مأتاني منها وما نذر ؟ » فقال : أحفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . » قلت : يا رسول الله ! فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ (أي في السفر ونحوه) قال : « فإن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها . » فقلت : فإذا كان أحدنا خالياً (أي منفرداً) ؟ قال : فإنه تبارك وتعالى أحق أن يستحي منه .^(١)

دين النظافة والتجمل :

وقبل أن يعنى الإسلام بالزينة وحسن الهيئة وجّه عناية أكبر إلى النظافة ، فإنها الأساس لكل زينة حسنة ، وكل مظهر جميل .

وقد روي عن الرسول ﷺ : « تنظفوا فإن الإسلام نظيف »^(٢) .

« النظافة تدعو إلى الايمان ، والايمان مع صاحبه في الجنة »^(٣) .

وحدث عليه السلام على نظافة الثياب ، ونظافة الأبدان ، ونظافة البيوت ، ونظافة الطرق ، وعنى خاصة بنظافة الأسنان ، ونظافة الأيدي ، ونظافة الرأس .

وليس هذا عجيباً في دين جعل الطهارة مفتاحاً لأولى عباداته وهي الصلاة ؛ فلا تقبل صلاة من مسلم حتى يكون بدنه نظيفاً ، وثوبه نظيفاً ، والمكان الذي يصلي فيه نظيفاً ؛ وذلك غير النظافة المفروضة على الجسد كله ، أو على الأجزاء المعرضة للأتربة منه ، المعروفة في الإسلام بالغسل والوضوء .

وإذا كانت البيئة العربية بما يكتنفها من بدو وصحراء قد تغري أهلها أو الكثيرين منهم بإهمال شأن النظافة والتجمل ، فإن النبي عليه السلام ظل يتعهدهم بتوجيهاته البقطة ، ونصائحه الواعية ، حتى ارتقى بهم من البدو إلى الحضارة ، ومن البذالة المزرية إلى التجمل المعتدل .

(١) رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، والحاكم ، والبيهقي ، ت : ٧١٠ .

(٢) ابن حبان ، ت : ٧٢ . (٣) الطبراني ، ت : ٧٣ .

جاء رجل إلى النبي ﷺ نازر الرأس واللحية ، فأشار إليه الرسول - كأنه يأمره
بإصلاح شعره - ففعل ، ثم رجع . فقال النبي ﷺ : « ألبس هذا خيراً من أن
يأتي أحدكم نازر الرأس كأنه شيطان ؟ » (١) .

ورأى النبي ﷺ رجلاً رأسه أشعث ، فقال : « أما وجد هذا ما يمكن به
شعره ؟ » .

ورأى آخر عليه ثياب وسخة ، فقال : « أما كان هذا يجد ما يغسل به ثوبه ؟ » (٢) .
وجاء إليه ﷺ رجل وعليه ثوب دون . فقال له : « ألك مال ؟ قال : نعم .
قال : من أي المال ؟ قال : من كل المال قد أعطاني الله تعالى . قال : فإذا آتاك الله
مالاً ، فليز أتر نعمة الله عليك وكرامته » (٣) .

وأكد الحث على النظافة والتجمل في مواطن الاجتماع مثل الجمعة والعيد
فقال : « ما على أحدكم - إن وجد سعة - أن يتخذ ثوبين ليوم الجمعة غير ثوبي
مهنته » (٤) .

الذهب والحريير الخالص حرام على الرجال :

وإذا كان الإسلام قد أباح الزينة بل طلبها ، واستكر تحريمها (« قل من حرم
زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ») سورة الأعراف : ٣٢
فإنه حرم على الرجال نوعين من الزينة - على حين أحلها للإناث - .

أولها : التحلي بالذهب .

ثانيها : لبس الحريير الخالص .

فعن عليّ كرم الله وجهه قال : أخذ النبي ﷺ حريراً فجعله في بينه ، وأخذ

(١) مالك في « الموطأ » ، ت : ٧٤ . (٢) أبو داود ، ت : ٧٥ .

(٣) النسائي ، ت : ٧٦ . (٤) رواه أبو داود ، ت : ٧٧ .

ذهباً فجعله في شماله ، ثم قال : « إن هذين حرام على ذكور أمي » (١) .
وعن عمر قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تلبسوا الحرير ، فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » (٢) .

وقال ﷺ في حلة من الحرير : « إنما هذه لباس من لا تخلق له » (٣) .
ورأى خاتماً من ذهب في يد رجل ، فزعه وطرحه ، وقال : « يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده ، فقبل للرجل بعدما ذهب رسول الله ﷺ : خذ خاتمك انتفع به . قال : لا والله ، لا آخذه وقد طرحه رسول الله ﷺ » (٤) .
ومثل الخاتم ما نراه عند المترفين من قلم الذهب ، ساعة الذهب ، قداحة « ولاعة » الذهب ، عليه الذهب للسجاير ، والقلم الذهب ... الخ .

أما التخنم بالفضة فقد أباحه عليه السلام للرجال . روى البخاري عن ابن عمر قال : اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق (فضة) وكان في يده ، ثم كان بعد في يد أبي بكر ، ثم كان بعد في يد عمر ، ثم كان بعد في يد عثمان حتى وقع بعد في يد أبيس (٥) .

أما المعادن الأخرى كالحديد وغيره فلم يرد نص صحيح يحرمها بل وود في صحيح البخاري أن الرسول قال للرجل الذي أراد تزوج المرأة الواهة نفسها : التمس ولو خاتماً من حديد (٦) ، وبه استدل البخاري على حل خاتم الحديد .

(١) رواه أحمد وأبو دارد والنسائي وابن حبان وابن ماجه . وزاد ابن ماجه « حتى لإكلهم » ت : ٧٨ .

(٢) رواه الشيخان ، ورويا من حديث أنس نحوه ، ت : ٧٩ .

(٣) الشيخان ، ت : ٨٠ . (٤) رواه مسلم ، ت : ٨٩ .

(٥) البخاري في كتاب اللباس ، ت : ٨٢ . (٦) ت : ٨٣ .

ورخص في لبس الحرير إذا كان لحاجة صحية ، فقد أذن عليه الصلاة والسلام بلبسه لعبد الرحمن بن عوف والزييد بن العوام رضي الله عنهما ، لحكمة كانت بها (١) .

حكمة تحريمها على الرجال :

وقد قصد الإسلام بتحريم هذين الأمرين على الرجال هدفاً تربوياً أخلاقياً نبيلاً ، فإن الإسلام - وهو دين الجهاد والقوة - يجب أن يصون رجولة الرجل من مظاهر الضعف والتكسر والانحلال . والرجل الذي ميزه الله بتركيب عضوي ، غير تركيب المرأة ، لا يليق به أن يتنافس الغانيات في جر الذبول ، والمباهاة بالحلي والحلل . .

ثم هناك هدف اجتماعي وراء هذا التحريم .

فتحريم الذهب والحرير جزء من برنامج الإسلام في حربه للترف عامة ، فالترف في نظر القرآن قرين للانحلال الذي يندب بهلاك الأمم ، وهو مظهر للظلم الاجتماعي ، حيث تنغم القلة المترفّة على حساب أكرية بائسة . وهو بعد ذلك عدو لكل رسالة حق وخير وإصلاح . والقرآن يقول : (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا) سورة الإسراء : ١٦ (وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَاذِبُونَ) سورة سبأ : ٣٤ .

وتطبيقاً لروح القرآن حرم النبي عليه السلام كل مظاهر الترف في حياة المسلم ، فكما حرم الذهب والحرير على الرجال ، حرم على الرجال والنساء جميعاً استعمال أوافي الذهب والقضة - كما سيأتي - .

وبعد هذا وذاك ، هناك اعتبار اقتصادي له وزنه كذلك ، فإن الذهب هو الرصيد العالمي للنقد ، فلا ينبغي استعماله في مثل الأواني أو حلي الرجال .

(١) البخاري ، ت : ٨٤١ . وقد مر تحت رقم : ٣١٠ .

حكمة الإباحة للنساء :

ولمّا استثنى النساء من هذا الحكم ، مراعاة لجانب المرأة ومقتضى أئوتها وما فطرت عليه من حب الزينة ، على ألا يكون هما من زينتها إغراء الرجال ، وإثارة الشهوات . وفي الحديث : « أيما امرأة استعظرت فموتت على قوم ليحبوا ربحها فهي زانية ، وكل عين زانية » (١) .

وقال تعالى محذراً للنساء : (وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ) سورة النور : ٣١ .

لباس المرأة المسلمة ،

وقد حرم الإسلام على المرأة أن تلبس من الثياب ما يصف وما يشف عما تحت من الجسد ، ومثله ما يحدد أجزاء البدن ، وبخاصة مواضع الفتنة منه ، والتدين والحصر والإلية ونحوها .

وفي الصحيح عن أبي هريرة ، قال : « قال رسول الله - ﷺ - صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس (إشارة إلى الحكم الظلمة أعداء الشعوب) ، ونساء كاسيات عاريات عيلات مائلات رؤوسهن كاسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يخرجن ربحها ، وإن ربحها ليرجى من مسيرة كذا وكذا » (٢) .

وإذا جعلن « كاسيات » لأن الثياب عليهن ، ومع هذا فهن « عاريات » لأن ثيابهن لا تؤدي وظيفة الستر ، لرفقتها وشفافيتها ، فتصف ما تحتها ، كما كثر ملابس النساء في هذا العصر .

(١) النساء : وابن حزيمة وابن حبان في « صحيحهما » ، ت : ٨٥ .

(٢) رواه مسلم ، ت : ٨٦ .

والبحث نوع من الإيل ، عظام الأسمنة ، شبه رؤوسهن بها ، لا رفعن من شعورهن على أوساط رؤوسهن ، وكانه - ﷺ - كان ينظر من وراء الغيب إلى هذا الزمان ، الذي أصبح فيه لتصنيف شعور النساء وتجميلها وتوزيع أشكالها محلات خاصة و كوافير ، يشرف عليها غالباً رجال يتقاضون على عملهم أبسط الأجور ، وليس ذلك فحسب ، فكثير من النساء لا يكتفين بما وهب الله من شعر طبيعي ، فيلجأن إلى شراء شعر صناعي تصله المرأة بشعرها ، وليبدو أكثر نعومة ولمعاناً وجمالاً ، ولتكون هي أكثر جاذبية وإغواء .

والعجيب في أمر هذا الحديث أنه وبطريق الاستبداد السيامي والانحلال الخلقي وهذا ما يصدق الواقع ، فإن المستبد ينشغلون الشعوب عادة ، بما يقوي الشهوات ، ويلهي الناس بالمتاع الشخصي عن مراقبة القضايا العامة .

تشبيه المرأة بالرجل والرجل بالمرأة :

وأعلن النبي ﷺ أن من المحظور على المرأة أن تلبس لبسة الرجل ، ومن المحظور على الرجل أن يلبس لبسة المرأة (١) . ولعن المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال (٢) . ويدخل في ذلك المتشبه في الكلام والحركة والمشي واللبس وغيرها .

إن شر ما تصاب به الحياة ، وتبتلى به الجماعة ، هو الخروج على الفطرة ، والفسوق عن أمر الطبيعة ، والطبيعة فيها رجل ، وفيها امرأة ، ولكل منهما خصائصه ، فإذا تختل الرجل ، واستوجلت المرأة ، فذلك هو الاضطراب والانحلال .

وقد عدّ النبي ﷺ من لعنوا في الدنيا والآخرة ، وأمنت الملائكة على لعنتهم ،

(١) أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، ت : ٨٧ .

(٢) روى ذلك البخاري وغيره ، ت : ٨٨ .

رجلاً جعله الله ذمكراً فانت نفسه وتشبه بالنساء ، وامرأة جعلها الله أنثى ، فتذكرك ، وتشبه بالرجال ^(١) .

ومن أبيل ذلك نهى النبي ﷺ الرجال عن لبس المعصفر من الثياب . روى مسلم في « صحيحه » عن علي قال : « نهاني رسول الله ﷺ عن التخنم بالذهب وعن لباس القسي (نوع من الخويز) ... وعن لباس المعصفر » ^(٢) .

وروي أيضاً عن ابن عمرو قال : رأى رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب معصوفاً فقال : « إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها » .

ثياب الشهرة والاختيال :

والضابط العام للتمتع بالطيبات كلها من مأكل أو مشرب أو ملبس : ألا يكون في تناولها إمراف ولا اختيال .

والإمراف هو مجاوزة الحد فيه التمتع بالحلال ، والاختيال أمر يتعل بالنية والقلب أكثر من اتصاله بالظاهر ، فهو قصد المباهاة والتعظيم والافتخار على الناس (والله لا يحب كل مختال فخور) سورة الحديد : ٢٣ .

وقال عليه السلام « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » ^(٣) .

ولسكي يتجنب المسلم مظنة الاختيال ، نهى النبي عن ثياب « الشهرة » التي من شأنها أن تثير الفخر والكثرة والمباهاة بين الناس بالظاهر الفارغة . وفي الحديث : « من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » ^(٤) . وقد سأل رجل ابن عمر : ماذا ألبس من الثياب ؟ فقال : « ما لا يزدريك فيه السفهاء » . يعني لتفاهته وسوء

(١) الطبراني ، ت : ٨٩ . (٢) ت : ٩٠ .

(٣) متفق عليه ، ت : ٩١ .

(٤) أحمد وأبو داود والبيهقي وابن ماجه ورجال إسناده ثقات ، ت : ٩٢ .

منظرة - ولا يبيح بك به الحكماء^(١) - يعني لتجاوزه حد الاعتدال - .

الغلو في الزينة بتغيير خلق الله :

وقد رفض الإسلام الغلو في الزينة الى الحد الذي يقضي الى تغيير خلق الله ،
الذي اعتبره القرآن من وحي الشيطان ، الذي قال عن أتباعه : (ولأمرتهم
فليغيرن^(٢) خلق الله) سورة النساء : ١١٩ .

تحريم الوشم وتحديد الأسنان وجراحات التجميل :

ومن ذلك وشم الأبدان ، ووشر الأسنان ، وقد لعن الرسول عليه الصلاة
والسلام الواشمة والمستوشمة ، والواشرة والمستوشرة ،^(٣) .

أما الوشم ففيه تشويه للوجه واليدين بهذا اللون الأزرق والتقش القبيح ، وقد
أقرط بعض العرب فيه - وبخاصة النساء - فنقشوا به معظم البدن . هذا إلى أن بعض
أهل الملل كانوا يتخذون منه صورا لمعبوداتهم وشعائهم ، كما نرى النصارى يرسمون
به الصليب على أيديهم وصدورهم .

أضف إلى هذه المفاصد ما فيه من ألم وعذاب يوخز الإبر في بدن الموشوم .
كل ذلك جلب اللعنة على من تحمل هذا الشيء (الواشمة) ومن تطلب ذلك
لنفسها (المستوشمة) .

وأما وشر الأسنان ، أي تحديدها وتقصيرها ، فقد لعن الرسول ﷺ المرأة التي
تقوم بهذا العمل (الواشرة) ، والمرأة التي تطلب أن يعمل ذلك بها (المستوشرة) .
ولو فعل رجل ذلك ، لاستحق اللعنة من باب أولى .

وكما حرم الرسول وشر الأسنان حرم التفلج ، ولعن المتفلجات للحسن ،
المغيرات خلق الله ،^(٤) .

(١) الطبراني ، ت : ٩٣ - (٢) مسلم ، ت : ٩٤ .

(٣) رواه البخاري ومسلم من حديث ابن مسعود ، ت : ٩٥ .

والمقلجة هي التي تصنع الفلج أو تطلبه ، والفلج : اقتراج ما بين الأسنان ، ومن النساء من يخلقها الله كذلك ، ومنهن من ليست كذلك ، فتلجأ إلى برد مسايين الأسنان المتلاحقة خلقة ، لتصير متقلجة صناعة ، وهو تدليس على الناس ، وغلو في التزين تأباه طبيعة الاسلام .

وهذه الأحاديث الصحيحة نعرف الحكم الشرعي فيما يعرف اليوم باسم « جراحات التجميل » التي روجتها حضارة الجسد والشهوات - أعني الحضارة الغربية المادية المعاصرة - فتري المرأة أو الرجل يتفق المئات أو الآلاف ، لكي تعمدل شكل أنفها ، أو ثديها أو غير ذلك . فكل هذا يدخل فيمن لعن الله ورسوله ، لما فيه من تعذيب للسان ، وتغيير لخلقة الله ، بغير ضرورة تلجئ . لئلا هذا العمل إلا أن يكون الاسراف في العناية بالمظهر ، والاهتمام بالصورة لا بالحقيقة ، وبالجد لا بالروح .

« أما إذا كان في الإنسان عيب شاذ يلفت النظر كالزوائد التي تسبب له المسأ حسياً أو نفسانياً كلها حل بمجلس ، أو تزل بمكان ، فلا بأس أن يعالجه ، مادام يبغي إزالة الخوج الذي يلقاه ، وينتقص عليه حياته ، فإن الله لم يجعل علينا في الدين من حرج » (١) .

ولعل مما يؤيد ذلك أن الحديث لعن « المتقلجات المعسن » فيهم منه أن المنعومة من فعلت ذلك لا لغرض إلا لطلب الحسن والجمال الكاذب ، فلو احتاجت إليه لإزالة ألم أو ضرر ، لم يكن في ذلك بأس . والله أعلم .

ترقيق الحواجب :

ومن الغلو في الزينة التي حرمها الإسلام التَّمْنِصُ ، والمواد به إزالة شعر الحاجبين

(١) المرأة بين البيت والجماع . للأستاذ البهي الحولي ص ١٠٥ ط ثانية .

لتفريغها أو تسويتها ، وقد لعن رسول الله ﷺ النامصة والمتنمصة (١) . والنامصة ، التي تفعلها ، والمتنمصة التي تطلبه .

وتؤكد حرمة النمص إذا كان شعراً للظليعات من النساء .

قال بعض علماء الخنابة : ويجوز الحف (يقال : حفت المرأة وجهها : أي زيفته بإزالة شعره) والتحمير والنقش والتطريف إذا كان بإذن الزوج لأنه من الزينة ، ومثدد النووي فلم يحز الحف ، واعتبره من النمص المحرم . ويرد عليه ما ذكره أبو داود في السنن : أن النامصة هي التي تنقش الحجاب حتى ترفه . فلم يدخل فيصف الوجه وإزالة ما فيه من شعر .

وأخرج الطبري عن امرأة أبي إسحاق أنها دخلت على عائشة ، وكانت شابة يسعها الجمال ، فقالت : المرأة تحف جبينها وزوجها ؟ فقالت : أميطي عنك الأذى ما استطعت (٢) .

وصل الشعر :

ومن المحظور في زينة المرأة كذلك ، أن تصل شعرها بشعر آخر ، سواء أ كان شعراً حقيقياً أم صناعياً ، كالذي يسمى الآن « البادوكة » .

فقد روى البخاري وغيره عن عائشة وأختها أسماء وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة : أن رسول الله ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة والواصلة هي التي تقوم بوصل الشعر بنفسها أو بغيرها ، والمستوصلة التي تطلب ذلك (٣) .

(١) رواه أبو داود بإسناد حسن كما في الفتح ، وفي الصحيح « لعن المتنمصات » ، ت : ٩٦ .

(٢) فتح الباري . شرح حديث ابن مسعود في باب « المتنمصات » من كتاب « اللباس » ، ت : ٩٧ .

(٣) ت : ٩٨ .

ودخول الرجل في هذا التحريم من باب أولى ، سواء أ كان واصلاً كالذي يسمونه
« كوافير » أو متوصلاً كالخثين من الشباب (كالذين يسمونهم الخنافس) .

ولقد شدد النبي ﷺ في محاربة هذا النوع من التدليس ، حتى إنه لم يجوز لمن
تساقت شعرها نتيجة المرض أن يوصل به شعر آخر ، ولو كانت عروساً ستؤف إلى
زوجها .

روى البخاري عن عائشة أن جارية من الأنصار تزوجت ، وأنها مرضت فتسقط
شعرها ، فأرادوا أن يصلوها ، فألوا النبي ﷺ فقال : « لعن الله الواصلة
والمستوصلة » (١) .

وعن أسماء قالت : سألت امرأة النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي
أصابها الحصبة ، فامترق شعرها ، ولقي زوجها ، أفصل فيه ؟ فقال : « لعن الله
الواصلة والمستوصلة » (٢) .

وعن سعيد بن المسيب قال : « قدم معاوية المدينة آخر قدمة قدمها ، فغضبنا ،
فأخرج كبة من شعر . قال : ما كنت أرى أحداً يفعل هذا غير اليهود ، إن النبي
ﷺ سماه الزور ، يعني الواصلة في الشعر » . وفي رواية أنه قال لأهل المدينة : أين
علماءكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه ويقول : « إنما هلكت بنو
إسرائيل حين اتخذوا هذه نسأهم » (٣) .

وتسمية الرسول ﷺ هذا العمل « زورا » يومئذ إلى حكمة تحريمه ، فهو ضرب
من الغش والتزييف والتعويه ، والإسلام بكره الغش ، ويبرأ من الغش في كل
معاملة ، مادية كانت أو معنوية ، « من غشنا فليس منا » (٤) .

(١) روى هذه الأحاديث كلها البخاري في كتاب « القياس » من صحيحه : باب
وصل الشعر — باب الموصلة ، ت : ٩٩ . (٢) رواد البخاري ، ت : ١٠٠ .
(٣) ت : ١٠١ . (٤) رواد جماعة من الصحابة ، ت : ١٠٢ .

قال الخطابي : إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأشياء ، لما فيها من الغش والخداع ، ولورخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استجادة غيرها من أنواع الغش ، ولما فيها من تغيير الحلقة ، وإلى ذلك الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله والمغيرات خلق الله ، (١) .

والذي دلت عليه الأحاديث إنما هو وصل الشعر بالشعر ، طبعياً كان أو صناعياً ، فهو الذي يحمل معنى التزوير والتدليس ، فأما إذا وصلت شعرها بشعر الشعر من خرقه أو خيوط ونحوها ، فلا يدخل في النهي .

وفي هذا جاء عن سعيد بن جبير قال : « لا بأس بالتوامل » (٢) والمراد به هنا : خيوط من حرير أو صوف تعمل صفائر ، تصل به المرأة شعرها ، ويجوازها قال الإمام أحمد (٣) .

صبغ الشيب :

ومما يتعلق بموضوع الزينة صبغ الشيب في الرأس أو اللحية ، فقد ورد أن أهل الكتاب من اليهود والنصارى يمتنعون عن صبغ الشيب وتغييره ، ظناً منهم أن التجميل والترين ينافي التعبد والتدين ، كما هو شأن الرهبان والمقريدين المغسالين في الدين ، ولكن الرسول ﷺ نهى عن تقليد القوم ، واتباع طريقتهم ، لتكون مسلمين دائماً شخصيتهم المتميزة المستقلة في المظهر والخبر . روى البخاري عن أبي هريرة أنه ﷺ قال : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم » (٤) . وهذا الأمر للاستعجاب كما يدل عليه فعل الصباغة ، فقد صبغ بعضهم كافي بكر وعمر ، وترك بعضهم مثل علي وأبي بن كعب وأنس (٥) .

(١) فتح الباري باب وصل الشعر ، ت : ١٠٣ .

(٢) قال في الفتوح : أخرجه أبو داود بسند صحيح ، ت : ١٠٤١ .

(٣) فتح الباري نفسه . (٤) البخاري من كتاب اللباس : باب الخضاب ،

ت : ١٠٥٠ . (٥) فتح الباري : في شرح الحديث المذكور (باب الخضاب) .

ولكن بأي شيء يكون الصبغ ؟ أ يكون بالسواد وغيره من الألوان ، أم
يجتنب السواد ؟ أما الشيخ الكبير الذي عم الشيب رأسه ولحيته ، فلا يليق به أن
يصبغ بالسواد بعد أن بلغ من الكبر عتياً . ولهذا حين جاء أبو بكر الصديق بأبيه
أبي قحافة يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي رسول الله ﷺ ورأى رأسه كأنها
الثخامة يابضاً . قال : « غيروا هذا (أي الشيب) وجنوه السواد » (١) والثخامة
نبات شديد البياض زهره وثمره .

وأما من لم يكن في مثل حال أبي قحافة وسنه فلا إثم عليه إذا صبغ بالسواد ،
وفي هذا قال الزهري : « كنا نخضب بالسواد إذا كان الوجه جديداً ، فلما نقص
الوجه والأمان تركناه » (٢) .

وقد رخص في الصبغ بالسواد طائفة من السلف منهم من الصحابة : سميد بن
أبي وقاص ، وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجبرير وغيرهم .

ومن العلماء من لم يرخص فيه إلا في الجهاد ، لإرهاب الأعداء ، إذا رأوا جنود
الإسلام كلهم في مظهر الشباب (٣) .

وفي الحديث الذي رواه أبو ذر : « إن أحسن ما غيّرتم به الشيب الخناء
والكتم » (٤) . والكتم : نبات باليمن تخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة ، أما صبغ
الحناء فأحمر .

وروى من حديث أنس قال : « اختضب أبو بكر بالحناء والكتم ، واختضب
عمر بالحناء مجتأ » .

(١) رواه مسلم ، ت : ١٠٦ .

(٢) رواه ابن أبي حاتم في كتاب الحساب — كما قال في التمع ، ت : ١٠٧ .

(٣) ذكره في التمع ، (٤) رواه الترمذي وصححه ، وأصحاب السنن ،

كما ورده في التمع ، ت : ١٠٨ .

إعفاء اللهى :

وبما يتصل بموضوعنا إعفاء اللهى . فقد روى فيه البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « خالفوا المشركين ، وقرءوا اللهى ، وأنصفوا الشوارب » (١) . وتوفيرها هو إعفاؤها كما في رواية أخرى (أي تركها وإبقاؤها) . وقد بين الحديث علة هذا الأمر وهو مخالفة المشركين ، والمراد بهم الجوس عبادة النار ، فقد كانوا يقصون لحامهم ، ومنهم من كان يخلقها . ولأننا أمر الرسول بمخالفتهم ، ليربى المسلمين على استقلال الشخصية ، والتميز في المعنى والصورة ، والتجبر والمظهر ، فضلاً عما في خلق اللهية من قرد على الفطرة ، وتشبه بالنساء ، إذ اللهية من تمام الرجولة ، ودلائلها المميزة . وليس المراد بإعفاؤها ألا يأخذ منها شيئاً أصلاً ، فذلك قد يؤدي إلى طولها طولاً قاحشاً ، يتأذى به صاحبها ، بل يأخذ من طولها وعرضها ، كما روي ذلك في حديث عند الترمذي (٢) ، وكما كان يفعل بعض السلف ، قال عياض : « يكره خلق اللهية وقصها ونحذيفها » (أي قصيرها ونسويتها) ، وأما الأخذ من طولها وعرضها إذا عظمت فحسن .

وقال أبو شامة : « وقد حدث قوم يخلقون لحامهم ، وهو أشهر بما نقل عن الجوس أنهم كانوا يقصونها » (٣) .

أقول : بل أصبح الجمهور الأعظم من المسلمين يخلقون لحامهم ، تقليداً لأعداء دينهم ومستعمري بلادهم من النصارى واليهود ، كما يولع المغلوب دائماً بتقليد الغالب ، غافلين عن أمر الرسول بمخالفة الكفار ، ونبيه عن التشبه بهم ، فإن من « تشبه بقوم فهو منهم » (٤) نص . كثير من الفقهاء على تحريم خلق اللهية متدينين بأمر الرسول بإعفاؤها . والأصل في الأمر الوجوب ، وخاصة أنه مغلل بمخالفة الكفار ، ومخالفتهم واجبة .

(١) ت : ١٠٩ . (٢) ت : ١١١ .

(٣) فتح الباري — باب إعفاء اللهى .

(٤) حديث رواه أبو داود عن ابن عمر ، ت : ١١٠ .

ولم ينقل عن أحد من السلف أنه ترك هذا الواجب قط، وبعض علماء العصر يبيعون خلقها تأثراً بالواقع ، وإذعاناً لما عمت به البلوى ولكنهم يقولون : إن إعفاء اللحية من الأفعال العادية للرسول وليست من أمور الشرع التي يتعبد بها . والحق أن إعفاء اللحية لم يثبت بفعل الرسول وحده بل بأمره الصريح المعلن بمخالفة الكفار . وقد قرر ابن تيمية بحق أن مخالفتهم أمر مقصود للشارع ، والمشاكلة في الظاهر تورث مودة ومحبة وموالاتة في الباطن ، كما أن المحبة في الباطن تورث المشاكلة في الظاهر ، وهذا أمر يشهد به الحسن والتجربة . قال : وقد دل الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار والتهني عن مشابهمهم في الجملة ، وما كان مظنة لفساد خفي غير منضبط علق الحكم به ودار التحريم عليه ، فمشابهمهم في الظاهر سبب لمشابهمهم في الأخلاق والأفعال المنعومة ، بل في نفس الاعتقادات ، وتأثير ذلك لا ينضبط ، ونفس الفساد الحاصل من المشاكلة قد لا يظهر ، وقد يتعسر أو يتعذر زواله ، وكل ما كان سبباً إلى الفساد فالشارع يحرمه . أ . هـ (راجع كتاب اقتضاء الصراط المستقيم) .

وبهذا نرى أن في خلق اللحية ثلاثة أقوال : قول بالتحريم وهو الذي ذكره ابن تيمية وغيره . وقول بالكراهة وهو الذي ذكر في الفتع عن عياض ولم يذكر غيره . وقول بالإباحة وهو الذي يقول به بعض علماء العصر . ولعل أوسطها أقربها وأعدلها - وهو القول بالكراهة - فإن الأمر لا يدل على الوجوب جزمًا وإن علق بمخالفة الكفار ، وأقرب مثل على ذلك هو الأمر بصبغ الشيب مخالفة لليهود والنصارى ، فإن بعض الصحابة لم يصبغوا ، فدل على أن الأمر للاستحباب .

صحيح أنه لم ينقل عن أحد من السلف خلق اللحية ، ولعل ذلك لأنه لم تكن لهم حاجة لخلقها وهي عاداتهم .

في البيت

المسكن أو البيت هو الذي يُمكنُ المرء من عراذي الطبيعة ، ويشعر فيه بالخصوصية والحرية من كثير من قيود المجتمع ، فيستريح فيه الجسد ، وتسكن إليه النفس ، ولذا قال الله تعالى في معرض الامتنان على عباده : (وَآلَهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ يَتُوبِكُمْ سَكَنًا) سورة النحل : ٨٠ .

وكان النبي ﷺ يحب سعة الدار ، وبعد ذلك من عناصر السعادة الدنيوية فيقول : « أربع من السعادة : المرأة الصالحة ، والمسكن الواسع ، والجار الصالح ، والمركب المنيء » (١) .

وكل من يدعو كثيراً بهذه الدعوات : « اللهم اغفر لي ذنبي ، ووسع لي في داري ، وبارك لي في رزقي » قليل له : ما أكثر ما تدهر بهذه الدعوات يا رسول الله ! فقال : « وهل تر كن من شيء ؟ » (٢) .

كما حث عليه السلام على نظافة البيوت لتكون مظهراً من مظاهر الإسلام دين النظافة ، وعنواناً يتميز به المسلم عن غيره ممن جعل دينهم القذارة من وسائل القرية إلى الله . قال رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى طيب يحب الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فنظفوا أفنيئكم ولا تشبهوا باليهود » (٣) . والآفة جمع فناء ، وهو بهو البيت وساحته .

(١) ابن حبان في « صحيحه » : ١١٢ .

(٢) النسائي وابن السني بإسناد صحيح : ١١٣ .

(٣) الترمذي ، ١١٤ .

مظاهر الترف والثنية :

ولا حرج على المسلم أن يحمل بيته بألوان الزهور ، وأنواع النقش والزينة الحلال (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ) الأعراف : ٣٢ .

تعم لاحرج على المسلم في أن يعشق الجمال في بيته ، وفي ثوبه ونعله ، وكل ما يتصل به . وقد قال رسول الله ﷺ : « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كِبْر » فقال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً ؟ فقال ﷺ : « إن الله جميل يحب الجمال » (١) .

وفي رواية : أن رجلاً جميلاً أتى النبي ﷺ فقال : إني أحب الجمال ، وقد أعطيت منه ما ترى ، حتى ما أحب أن يفوقني أحد بشراك نعل . أفن الكبر ذلك يا رسول الله ؟

قال : « لا ، ولكن الكبر يطهر الحق ونمض الناس » (٢) .

وبطهر الحق : رده ، ورفض الخضوع له . ونمض الناس : احتقارهم .

بيد أن الإسلام يكره الغلو في كل شيء . والنبي صلوات الله عليه لم يرض للمسلم أن يشتمل بيته على مظاهر الترف والسرف التي نعى عليها القرآن ، أو مظاهر الوثنية التي حاربها دين التوحيد بكل سلاح .

آنية الذهب والفضة :

من أجل ذلك حرم الإسلام اتخاذ أواني الذهب والفضة ومفارش الحرير الخالص في البيت المسلم ، وتهدد النبي عليه السلام من ينحرف عن هذا الطريق بالوعيد الشديد . روى مسلم في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها : « إن الذي يأكل ويشرب في آنية

(١) مسلم ، ت : ١١٥٠ .

(٢) أخرجه أبو داود ، ت : ١١٦٠ .

الذهب والفضة إنما يخرج في بطنه نار جهنم (١) .

وروى البخاري عن حذيفة قال : « نهاها رسول الله ﷺ أن تشرب في آنية الذهب والفضة وأن تأكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباغ وأن تجلس عليه ، وقال : هو لهم (أي للكفار) في الدنيا ولنا في الآخرة » (٢) . وما حرم استعماله حرم اتخاذ تحفة وزينة .

وهذا التحريم للأواني والمفارش ونحوها تحريم على الرجال والنساء جميعاً ، فإن حكمة التشريع هنا هو تطهير البيت نفسه من مواد الترف المفقوت . وما أروع ما قاله ابن قدامة : « يستوي في ذلك الرجال والنساء لعموم الحديث ، ولأن علة تحريمها السرف والخيلاء وكسر قلوب الفقراء ، وهذا معنى يشمل الفريقين . ولما أيسح للنساء التحلي للعاجة إلى التزين للأزواج ، فتختص الإباحة به دون غيره . فإن قيل : لو كانت العلة ما ذكرتم لحرم آنية الباقوت ونحوها ما هو أرفع من الأثان (الذهب والفضة) . قلنا : تلك لا يعرفها الفقراء ، فلا تكسر قلوبهم باتخاذ الأغنياء لها بعد معرفتهم بها ، ولأن قلتها في نفسها تمنع اتخاذها فيستغنى بذلك عن تحريمها بخلاف الأثان » (٣) .

على أن الاعتبار الاقتصادي الذي أشرنا إليه في حكمة تحريم الذهب على الرجال أشد وضوحاً هنا ، وأكثر بروزاً . فإن الذهب والفضة هما الرصيد العالمي للنقود التي جعلها الله معياراً لقيمة الأموال ، وحاكماً يتوسط بينها بالعدل ، ويسر تبادلها للناس . وقد هدى الله الناس إلى استعمالها نعمة منه عليهم ، ليتداولوها بينهم لا يحبسوها في بيوتهم في صورة نقود مكتوزة ، أو يعطلوها في شكل أواني وأدوات فزينة .

(١) مسلم . والجرجرة : صوت وقوم الماء في الجوف ، ت : ١١٧ .

(٢) البخاري ، ت : ١١٨ .

(٣) المفتي ج ٨ ص ٢٢٣ .

وما أجمل ما قال الإمام الغزالي في هذا المعنى في كتاب الشكر من الإحياء :
 « كل من اتخذ من الدراهم والدنانير آنية من ذهب أو فضة ، فقد كفر النعمة ،
 وكان أسوأ حالاً ممن كنز ؛ لأن مثال هذا مثال من استسخر ساحم البلد في الحياكة
 والكس ، والأعمال التي يقوم بها أخصاء الناس ، والحبس أهون منه ، وذلك أن
 الحزف والحديد والرصاص والنحاس ، تنوب مناب الذهب والفضة في حفظ المائعات
 أن تتبدد ، وإنما الأواني لحفظ المائعات ، ولا يكفي الحزف والحديد في المقصود
 الذي أريد به النقود . فمن لم يكشف له هذا (يعني بالتكثير والمعرفة) انكشف
 له بالترجمة الإلهية ، وقيل له : (من شرب في آنية من ذهب أو فضة فكأنما يجرجو
 في بطنه نار جهنم) (١) » .

ولا يظن ظان أن في هذا التحريم تضييقاً على المسلم في بيته ، فإن في الحلال
 الطيب مندوحة واسعة ، وما أجمل أواني القيشاني والزجاج والحزف والنحاس وسائر
 المعادن الكثيرة أو ما أجمل المفارش والوسائد من القطن والكتان وغيرهما من المواد

الإسلام يحرم التماثيل :

وحرم الإسلام في البيت الإسلامي أن يشتمل على التماثيل ، وأعني بها الصور
 المجسمة غير الممتثلة ، ويجعل وجود هذه التماثيل في بيت سبباً في أن تفر عنه الملائكة ،
 وهم مظهر رحمة الله ورضاه تعالى . قال رسول الله ﷺ : « إن الملائكة لا تدخل
 بيتاً فيه تماثيل (أو تصاوير) » (٢) .

قال العلماء : إنما لم تدخل الملائكة البيت الذي فيه الصورة ، لأن متخففاً
 قد تشبه بالكفار ؛ لأنهم يتخذون الصور في بيوتهم ويعظمونها ، فكرهت الملائكة
 ذلك ، فلم تدخل بيته هجراً له .

(١) ج ٤ من إحياء علوم الدين . كتاب الشكر والصبر ص ٧٩ ط مصطفى الحلبي .

(٢) متفق عليه . والعقد لمسلم ، ت : ١١٩ .

وحرم الإسلام على المسلم أن يشتغل بصناعة التماثيل ، وإن كان يعملها لغير مسلمين ، قال عليه السلام : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور . » وفي رواية : « الذين يضاھون بخلق الله » (١) .

وأخبر عليه السلام أن « من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفع فيها الروح وليس ينفع فيها أبداً » (٢) . ومعنى هذا أنه يطلب إليه أن يجعل فيها حياة حقيقية . وهذا التكليف إنما هو للتعجيز والتقريع .

الحكمة في تحريم التماثيل :

أ - ومن أمراو هذا التحريم - وليس هو العسلة الوحيدة كما يظن بعض الناس - حاية التوحيد ، والبعد عن مشابهة الوثنيين في تصاويرهم وأوثانهم التي يصنعونها بأيديهم ، ثم يقدسونها ويقفون أمامها خاشعين .

إن حساسية الإسلام لصيانة التوحيد من كل شبهة للوثنية قد بلغت أشدها ، والإسلام على حق في هذا الاحتياط وتلك الحساسية ؛ فقد انتهى الأمر بأمم اتخذوا لموتاهم وصالحهم صوراً يذكرونهم بها ، ثم طال عليهم الأمد ففقدوها شيئاً فشيئاً ، حتى اتخذت آلهة تعبد من دون الله ؛ متوجي ومفتحي وتلتس من عندها البركات ، كما حدث لقوم ود ، وشوابع ، ويعوث ، ويعوق ، ونسر .

ولاعجب في دين كان من قواعد شريعته سد الذرائع إلى الفساد أن يسد كل المنافذ التي يتسرب منها إلى العقول والقلوب شرك جلي أو خفي ، أو مشابهة للوثنيين وأهل الغلو من الأديان . ولاسيا أنه لا يُشرع لجيل أو جيلين ، وإنما بشرع للبشرية كلها في شتى بقاعها ، وإلى أن تقوم الساعة . وما يُستبعد في بيئة قد يُقبل في

(١) متفق عليه ، ت : ١٢٠٠ .

(٢) البخاري وخبره ، ت : ١٢١٠ .

أخرى ، وما يعتبر مستحيلاً في عصر قد يصبح حقيقة واقعة في عصر آخر قريب أو بعيد .

ب - ومن أسرار التحريم بالنسبة للصانع (المثال) أن ذلك المصور أو المثال الذي ينحت تمثالاً ، يلؤه الغرور ، حتى لكأنما أنشأ خلقاً من عدم ، أو أبدع كائناً حياً من تراب . وقد حدثوا أن أحدهم نحت تمثالاً ، مكث فيه نخته دهرًا طويلاً ، فلما أكمله وقف أمامه معجباً مبهوراً أمام تقاسيمه وتقاطيعه حتى إنه خاطبه في نشوة من الغرور والفخر : تكلمتم .. تكلمتم !!

ولهذا قال الرسول الكريم ﷺ : « إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم »^(١) . وفي الحديث عن الله تعالى : « ومن أظلم ممن ذهب بخلق كخلقي ؟ فليخلقوا ذرة فيخلقوا شعيرة ! »^(٢) .

ج - ثم إن الذين ينطلقون في هذا الفن إلى مداه لا يقفون عند حد ، فيصورون النساء عاريات أو شبه عاريات ، ويصورون مظاهر الوثنية وشعائر الأديان الأخرى ، كالصليب والوثن وغير ذلك مما لا يجوز أن يقبله المسلم .

د - وفضلاً عن ذلك ، فقد كانت التماثيل - ولا تزال - من مظاهر أرباب الترف والتعم ، يلأون بها قصورهم ، ويزينون بها حجراتهم ، ويتقنون في صنعها من معادن مختلفة . وليس بعيداً على دين يحارب الترف في كل مظاهره وألوانه - من ذهب وفضة وحرير - أن يحرق كذلك التماثيل في بيت المسلم .

نهج الإسلام في تخليد العظماء :

ولعل قائلًا يقول : ليس من الوفاء أن ترد الأمة بعض الجليل لعظمتها الذين كتبوا بأعمامهم صفحات مجيدة في تاريخها ، فتقيم لهم تماثيل مادية تذكر الأجيال

(١) متفق عليه ، ت : ١٢٢١ .

(٢) متفق عليه ، ت : ١٢٢٢ .

اللاحقة بما كان لهم من فضل ، وما ينوء من مجد . فإن ذاكرة الشعوب كثيراً ما تنسى ، واختلاف النهار والليل ينسي ؟

والجواب أن الإسلام يكره الغلو في تعظيم الأشخاص — مهما بلغت مرتبتهم — أحياء كانوا أو أمواتاً . وقد قال النبي ﷺ : « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، ولكن قولوا : عبد الله ورسوله » (١) .

وأرادوا أن يقفوا إذ رأوه نحية له ، وتعظيماً لشأنه ، فتهاهم عن ذلك وقال : « لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضها بعضاً » (٢) .

وحذر أمته أن يغفلوا في شأنه بعد وفاته فقال : « لا تجعلوا قبوري عيداً » (٣) . ودعا ربه فقال : « اللهم لا تجعل قبوري وثناً يُعبد » (٤) .

وجاء أناس إليه ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، يا خيرنا وابن خيرنا ، وسيدنا وابن سيدنا ، فقال : « يا أيها الناس قولوا بقولكم أو بعض قولكم ، ولا يستهوينكم الشيطان . أنا محمد عبد الله ورسوله ، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عز وجل » (٥) .

ودين هذا موقفه من تعظيم البشر لا يرضى أن يُقام لبعض الناس أنصاب كأنها الأصنام ، متفق عليها الألوف ، إشيع الناس إليهم بالتعظيم والتعجيل .

وما أكثر ما يدخل أدياء العظمة ، والمزورون على التاريخ من هذا الباب المفتوح لكل من يقدر ، أو يقدر أتباعه وأذناؤه على إقامة هذا النصب الزائف . وبذلك يضلون الشعوب عن العطاء الأصلاء .

إن الخلود الحقيقي الذي يتطلع إليه المؤمنون هو الخلود عند الله ، الذي يعلم

(١) البخاري وغيره ، ت : ١٢٤ . (٢) أبو داود وابن ماجه ، ت : ١٢٦ .

(٣) أبو داود ، ت : ١٢٥ . (٤) مالك في « الموطأ » ، ت : ١٢٧ .

(٥) اللسانى بسند جيد ، ت : ١٢٥ .

السر وأخفى ، والذي لا يضل ولا ينسى . وما أكثر العظماء الذين كتبوا في سجل الخلود عنه وهم جنود مجهولون عند الخلق ، ذلك لأنه تعالى يحب الأبرار الأتقياء الأنقياء الذين إذا حضروا لم يُعرفوا وإذا غابوا لم يُفقدوا .

وإن كان لابد من الخلود عند الناس ، فلن يكون ذلك بإقامة تماثيل لمن يُراد تخليدهم من العظماء . والطريقة الفذة التي يرضها الإسلام هي تخليدهم في القلوب والأفكار ، وعلى الألسنة ، بما قدموا من خير وعمل ، وما تركوا وراءهم من مآثر صالحات ، تكون لهم لسان صدق في الآخرين .

وما خُلد رسول الله ﷺ وخلفاؤه وقادة الإسلام ، وأئمة الأعلام ، بصور مادية ولا تماثيل حجرية فحسب لهم . كلا ؛ إنما هي مناقب ومآثر يتناقلها الخلف عن السلف والابناء عن الآباء محفورة في الصدور ، مذكورة بالألسنة ، تعطر المجالس والندوات وتملأ العقول والقلوب ، بلا صورة ولا تماثيل ^(١) .

(١) أنقل في توضيح هذا المعنى كلمة نيرة للاستاذ محمد الميارك عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق من عاصرته التي أنقأها بالأحرار : «نحو وعي إسلامي جديد» قال : «واجهنا وكدخل حياتنا الاجتماعية طرائف وتنظيات وصادات اجتماعية جديدة كثيرة .. منها ما لا يتفق مع معتقداتنا الصحيحة ، ومبادئنا الخلقية القوية . فن ذلك : الطريقة التي سلكها أهل أوروبا وأمريكا في تخليد أبطالهم في تماثيل تنصب لهم . ولوتظرة في هذا الأمر نظرة المتحور من ذلة الخضوع لكل ما تليه حضارة الغرب ، وأملنا في فلسفة هذه الطريقة في التمييز عن تخليد المآثر والمكارم لوجدنا أن العرب بوجه خاص لم يخلدوا من عظماء رجالهم إلا مكارمهم وأعمالهم الحميدة الطيبة ، كالوفاء والكرم والشجاعة ، وأن طريقهم في تخليدهم كانت في ذكر قصص بطولاتهم وتناقلها بين الناس جيلاً بعد جيل ، أو في قلم الشاعر في مدحهم ، والإشادة بهم . وهذه الطريقة خلدهم حاتم بكرمه ، وصنّعة بشجاعته ، قبل الإسلام .

ولا جاء الإسلام أكد هذا المعنى ، فجعل أشرف خلق الله وخاتم رسله بشراً من الناس «قل : إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي» وجعل قيمة الناس بأعمالهم لا بأجسامهم ، وجعل الرسول قدوة يقتدي به البشر ، ونهى عن تقديس البشر ومعظيمهم تعظيماً يشبه السادة ، ويتضمن احتقار النفوس البشرية الأخرى .

الرخصة في لعب الأطفال :

وإذا كان هناك نوع من التماثل لا يظهر فيه قصد التعظيم ، ولا الترف ، ولا يلزم منه شيء من المحذورات السابقة ، فالإسلام لا يضيّق به صدرًا ، ولا يرى به بأسًا .

وذلك كتعب الأولاد الصغار التي تصنع على شكل عرائس أو قطع أو غير ذلك من السباع والحيوانات فإن هذه الصور تتمتع باللعب وعبث الأولاد بها . قالت أم المؤمنين عائشة : « كنت ألعب بالبنات عند رسول الله ﷺ وكان يأتيني صواحب لي ، فكن ينقمعن (يخفن) خوفاً من رسول الله ﷺ ، وكان رسول الله ﷺ يسرّ لحيثن إليّ . فيلعبن معي »^(١) . وفي رواية : أن النبي ﷺ قال لها يوماً : « ما هذا؟ »

— ولذلك نادى الخليفة الأول حين انتقل رسول الله ﷺ إلى جوار ربه : من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، ثم تلا قوله تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفأنت مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ؟) لقد خلد الإسلام الناس بأعمالهم الصالحة النافعة وخلق في قلوب المسلمين — خواصهم ومواهبهم — رجالاً من الإحسان ، فعرف صغيروهم وكبريهم عمر بالعدل ، وأبا بكر بالحزم والحكمة ، وعلياً بالزهد والشجاعة ، ولم يحتاج أحد منهم إلى قتال مادي من الحجز ، ينصب ليتذكره الناس . فقد خلده أعماله وأخلاقه في قلوبهم .

إن في طريقة التشديد بإقامة التماثل المادية رجوعاً إلى الوراء ، وانحطاطاً عن المروبة السامية ، سلكها الرومان واليونان والأوريون من بعدهم ، لأنهم جميعاً وثليون في طباعهم ، منحطون عن العرب والمسلمين في مستوى خلقهم ، وقديرهم للقيم الخلقية . بل إنهم لم ينجزم عن تصور تحقيق البشر للنيل الأعلى بالبطولة ، ألحقوا أبطالهم بالآلهة وجعلوا الآلهة أبطالاً . والنتيجة التي تخرج إليها أننا لا ينبغي لنا أن نخضع للقبول الأجنبي في هذا الموضع وهو أدنى من مفهومنا ، وألا نقدر الحكم الإسلامي في حرمة إقامة التماثل لضررها بالنفس والخلق » .

(١) متفق عليه ، ت ، ١٢٩ .

قالت : بناتي . قال : « ما هذا الذي في وسطهن ؟ » قالت : فرس . قال : « ما هذا الذي عليه ؟ » قالت : جناحان . قال : « فرس له جناحان ؟ » قالت : أو ما سمعت أنه كان لسليمان بن داود خيل لها أجنحة ؟ ! فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه^(١) . والبنات المذكورة في الحديث هي العرائس التي يلعب بها الجواري والولدان ، وكانت السيدة عائشة حديثة السن في أول زواجها من رسول الله ﷺ . قال الشوكاني : في هذا الحديث دليل على أنه يجوز تمكين الصغار من اللعب بالتمثيل . وقد روي عن مالك أنه كره للرجل أن يشتري لبنته ذلك . وقال القاضي عياض : إن اللعب بالبنات للبنات الصغار رخصة .

ومثل لعب الأطفال التمثيل التي تصنع من الحلوى وقبّاع في الأعياد ونحوها ثم الاتلبث أن تؤكل .

التمثيل الناقصة والمشوهة :

ورد في الحديث أن جبريل عليه السلام امتنع عن دخول بيت الرسول ﷺ وجود تمثال على باب بيته ، ولم يدخل في اليوم التالي حتى قال له : « مر برأس التمثال فليقطع حتى يصير كهيئة الشجرة »^(٢) .

وقد استدل فريق من العلماء بهذا الحديث ، على أن الهرم من الصور هو ما كان كاملاً ، أما ما فقد عضواً لا تمكنه الحياة بدونه ، فهو مباح .

ولكن النظر الصحيح الصادق فيما طلبه جبريل من قطع رأس التمثال حتى يصير كهيئة الشجرة ، يدلنا على أن العبرة ليست بتأثير العضو الناقص في حياة الصورة أو موتها بدونه ، وإنما العبرة في تشويها بحيث لا يبقى منظرها موحياً بتعظيمها بعد نقص هذا الجزء منها .

(١) أبو داود ، ت : ١٣٠ .

(٢) أبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان وسبأ بن عامر في « إقتناء الكلاب » ،

ت : ١٣١ .

ولا ريب أننا إذا تأملنا وأنصفنا نحكم بأن التائيل النصفية التي تقام في الميادين ،
تخليداً لبعض الملوك والعظماء ، أشد في الحرمة من التائيل الصغيرة الكاملة التي تتخذ
للزينة في البيوت .

صور اللوحات والنقوش (أي الصور غير المجسمة) :

ذلك هو موقف الإسلام من الصور المجسمة التي نطلق عليها عرفاً « التائيل » .
ولكن ما الحكم في الصور واللوحات الفنية التي ترسم على المسطحات كالورق
والثياب والستور والجدران والبسط والتعود ونحوها ؟
والجواب أن حكمها لا يتبين إلا إذا نظرنا في الصورة نفسها لأي شيء هي ؟
وفي وضعها أين توضع وكيف تستعمل ؟ وفي قصد مصورها ماذا قصد من تصويرها ؟
فإن كانت الصورة الفنية لما يُعبد من دون الله — كالسيح عند النصارى ، والبقرة
عند الهندوس — وما مثابه ذلك ، فإن من صورها لهذا الغرض وبهذا القصد لا يكون
إلا كافراً تآمراً للكفر والضلال . وفي مثله جاء الوعيد الشديد عن رسول الله ﷺ :
« إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » .^(١)

قال الطبري : « إن المراد هنا من يصور ما يعبد من دون الله وهو عارف بذلك
قاصد له ؛ فإنه يكفر بذلك ، وأما من لا يقصد ذلك فإنه يكون عاصياً بتصويره فقط » .
ومثل ذلك من علق هذه الصور تقديساً لها فهذا عمل لا يصدر من مسلم ، إلا إذا
طرح الإسلام وراء ظهره .

وقريب من ذلك من صور ما لا يُعبد ، قاصداً بتصويره مضاهاة خلق الله ، أي
مدعياً أنه يخلق ويميدع كما يخلق الله جل وعلا ، فهو بهذا القصد يخرج من دين التوحيد ،
وفي مثل هذا جاء الحديث « إن أشد الناس عذاباً الذين يضاؤون بخلق الله »^(٢) ، وهذا
أمر يتعلق بنية المصور وحده . ولعل مما يؤيد هذا الحديث عن الله تعالى « ومن

(١) أخرجه مسلم ، ت : ١٣٣ - (٢) ت : ١٣٢ .

أظلم من ذهب يخلق كخلقي ، فليخلقوا حبة أو ذرة ، فالتعير بقوله : « ذهب يخلق كخلقي » يدل على القصد إلى المضاهاة ومنازعة الألوهية خصائصها من الخلق والإبداع .. وتحدي الله تعالى لهم أن يخلقوا حبة أو ذرة - أي غلة - يشير إلى أنهم في فلسهم قصدوا هذا المعنى . ولهذا يجزئهم على رؤوس الأشهاد يوم القيامة حين يقال لهم : أحيوا ما خلقتم ! وتكليف المصور منهم أن ينفخ الروح في صورته ، وليس بنافخ فيها أبداً .

وما يحرم تصويره واقتناؤه : الصور التي يُقدّس أصحابها تقديساً دينياً أو يعظمون تعظيماً دنيوياً ، فالأولى كصور الأنبياء والملائكة والصالحين ، مثل إبراهيم وإسماعيل وموسى ومريم وجبريل وغيرهم ، وهذه تروج عند النصارى ، وقد قلدهم بعض المبتدعة من المسلمين فصوروا علياً وفاطمة وغيرهما .

والثانية كصور الملوك والزعماء والفنانين في عصرنا ، وهذه أقل إثمًا من تلك ، ولكن يتأكد الإثم فيها إذا كان أصحابها من الكفرة أو الظلمة أو الفساق . كالحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله ، والزعماء الذين يدعون إلى غير رسالة الله ، والفنانين الذين يجسدون الباطل ، وبشيعون الفاحشة والمبوعة في الأمة .

ويبدو أن كثيراً من الصور في عصر الثبوة وما بعده ، كانت من النوع الذي يقدر ويعظم ، إذ كانت في الغالب من صنع الروم والفرس - أي النصارى والمجوس - فلم تكن تخلو من تأثير عقيدتهم وتقديسهم لوؤساء دينهم أو دولتهم . وقد روى مسلم عن أبي الضمى قال : كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل ، فقال لي مسروق : هذه تماثيل كسرى ؟ فقلت : لا ، هذه تماثيل مريم ، كان مسروقاً ظن أن التصوير من مجوس ، وكانوا يصوّرون صور ملوكهم حتى في الأواني ، فظهر أن التصوير كان من نصرائي .. وفي هذه القصة قال مسروق : سمعت عبد الله - يعني ابن مسعود - يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : « إن أشد الناس عذاباً عند الله المصورون » .

وأما ما عدا ذلك من الصور واللوحات .. فإن كانت لغير ذي روح كصور
النبات والشجر والبحار والسفن والجبال والشمس والقمر والكواكب ونحوها من
المنظر الطبيعية - لنبات أو جماد - فلا جناح على من صورها أو اقتناها وهذا لا
جدال فيه .

وإن كانت الصورة لذي روح ، وليس فيها ما تقدم من المندورات أي لم تكن
بما يقدرس ويعظم ، ولم يقصد فيها مضاهاة خلق الله ، فالذي أراه أنها لا تحرم أيضاً .
وفي ذلك جاءت جملة من الأحاديث الصالحة .

وروى مسلم في « صحيحه » عن بسر بن سعيد ، عن زيد بن خالد ، عن أبي طلحة
صاحب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه
صورة » (١) . قال بسر : ثم اشتكى زيد بعد ، فعُدناه ، فإذا على بابه ستر به صورة
قال : فقلت لعبيد الله الحولاني ربيب ميسرة زوج النبي ﷺ (وكان معه) : ألم
يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ ! فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال : « لا رقىماً
في ثوب » ؟ .

وروى الترمذي بسنده عن عتبة أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يمرده فوجد
عنده سهل بن حنيف (صحابياً آخر) قال : فدعا أبو طلحة إنساناً ينزع غطاءً عنه
(النمط : ثوب أو بساط فيه نقوش وصور) فقال له سهل : ألم تَرَعه ؟ قال : لأن
فيه تصاوير ، وقال فيه النبي ﷺ ما قد علمت . قال سهل : أو لم يقل : « إلا ما كان
رقياً في ثوب ؟ » فقال أبو طلحة : « بلى ، ولكنه أطيب لنفسه » قال الترمذي : هذا
حديث حسن صحيح . (٢)

ألا يدل هذان الحديثان على أن الصور المحرمة إنما هي الجسم التي تطلق عليها
« التماثيل » ؟ .

(١) أخرجه مسلم ، ت : ١٢٤ . (٢) ت : ١٣٥ .

أما الصور التي ترسم في لوحات ، أو تنقش على الشباب والبسط والجدران ونحوها ، فليس هناك نص صحيح صريح سليم من المعارضة يدل على حرمتها .
نعم هناك أحاديث صحيحة أظهر فيها النبي ﷺ كراهية فقط لهذا النوع من التصوير ؛ لما فيه من مشابهة المتوفين وعشاق المتاع الأدنى .

روى مسلم عن زيد بن خالد الجهني عن أبي طلحة الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل » قال : فأتيت عائشة فقلت : إن هذا يخبرني أن النبي ﷺ قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل » فهل سمعت رسول الله ﷺ ذكر ذلك ؟ فقالت : لا ... ولكن سأحدثكم ما رأيته فعل : رأيته خرج في غزاته ، فأخذت نبطاً ، فأتته على الباب ، فلما قدم فرأى النبط عرفت الكراهية في وجهه ، فبذره ، (النبط) حتى هلك أو قطعه وقال : « إن الله لم يأمرنا أن نكسوا الحجارة والطين !! » قالت : فقطعنا منه وسادتين وحشونها ليقاً ، فلم يعب ذلك عليّ .^(١)

ولا يؤخذ من الحديث أكثر من الكراهية التزمية لكسوة الحيوان ونحوه .
بالمستأثر ذات التصاور . قال النووي : وليس في الحديث ما يقتضي التحريم ؛ لأن حقيقة اللفظ : أن الله لم يأمرنا بذلك . وهذا يقتضي أنه ليس بواجب ولا مندوب ، ولا يقتضي التحريم .

ومثل هذا ما رواه مسلم أيضاً عن عائشة ، قالت : كان لنا سترو فيه تماثيل طائر ، وكان الداخل إذا دخل استقبله ، فقال لي رسول الله ﷺ : « حو لي هذا ، فإني كلما دخلت فوأيته ذكرت الدنيا » .^(٢)

فلم يأمرها عليه السلام بقطعه ، وإنما أمرها بتحويله من مكانه في مواجهة الداخل إلى البيت ، وذلك كراهية منه عليه السلام أن يرى في مواجهته هذه الأشياء التي

(١) ت: ١٣٦ . (٢) أخرجه مسلم: ١٣٧ .

تذكر عادة بالدنيا وزخارفها . ولا سيما أنه عليه السلام كان يصلي السنن والنوافل كلها في البيت ، ومثل هذه الأنماط والأستارذات التصوير والتأثيل من شأنها أن تشغل القلب عن التزام الخشوع والإقبال الكامل على مناجاة الله سبحانه . وقد روى البخاري عن أنس قال : كان قرام (ستر) لعائشة ستوت به جانب بيتها ، فقال لها النبي ﷺ : « أميطه عني ، فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي » .^(١)

وبهذا يبين أن رسول الله ﷺ أقروا في بيته وجود ستر فيه تمثال طائر ، ووجود قرام فيه تصاوير .

ومن أجل هذه الأحاديث وأمثالها قال بعض السلف : « إنما يُنبى عما كان له ظل (أي المجهّم) ولا بأس بالصورة التي ليس لها ظل »^(٢) .

وبما يؤيد هذا الرأي ما جاء في الحديث عن الله تعالى « ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا ذرة ، فليخلقوا شعيرة »^(٣) فإن خلق الله تعالى كما هو مشاهد -

(١) أخرجه البخاري ، ت : ١٣٨ .

(٢) ذكره النووي في « شرح مسلم » ورد عليه . قال إنه مذهب باطل ، وتعقبه الحافظ في « الفتوح » بأنه مروي بسند صحيح عن القاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة ومن أفضل أهل زمانه . ونقل الشيخ بخيت عن الخطابي قوله : « الذي يصور أشكال الحيوان ، والنقش الذي ينقش أشكال الشجر ونحوهما ، فإني أرجو أن لا يدخل في هذا الوعيد ، وإن كان جملة هذا الباب مكروهاً ، ودخل فيها يشغل القلب بما لا يعني » . وقد طوى الشيخ بخيت على هذا بقوله : « وما ذاك إلا لأن مصور شكل الحيوان لا يوجد صورة الحيوان ، بل إنما يرسم شكله وصورته ، والصورة التي على هذا الوجه قد فقدت أعضاء كثيرة لا تعيش بدونها ، بل هي قاذرة للجرم . فليست هي صورة الحيوان التي يكلف مصورها يوم القيامة تدخ الروح فيها ، وليس ينفتح ، لأن الظاهر أن الصورة التي يقال فيها ما ذكر هي الصورة المجسمة ذات الظل التي لم تفقد حضوراً لا تعيش بدونه ، حتى تكون قابلة بذاتها لتدخ الروح فيها ، فيكون حيز المصور عن التدخ راجعاً إليه ، لا لعدم قابلية الصورة للحياة ... »

(٣) أخرجه الشيخان وغيرهما ، ت : ١٣٩ .

ليس رسماً على سطح ، بل هو خلق صور مجسمة ذات جرم ، كما قال تعالى : « هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ » [آل عمران : ٦] .

ولا يُعكّر على هذا المذهب إلا حديث عائشة — في إحدى روايات الشيخين — أنها اشترت تمرقة (ومادة) فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل ، فعرفت في وجهه الكراهية فقالت : يا رسول الله : أنوب إلى الله وإلى رسوله . ماذا أذنبت ؟ فقال : ما بال هذه التمرقة ؟ فقالت : اشتريتها لك تقعد عليها وترسدها ، فقال رسول الله ﷺ : « إن أصحاب هذه الصور يُعذبون ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم » . ثم قال : « إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة » ، وزاد مسلم في رواية عن عائشة قالت : فأخذته فجعلته مرفقتين ، فكان يرتقى بها في البيت ، تعني أنها شقت التمرقة فجعلتها مرفقتين .^(١)

ولكن هذا الحديث يعارضه جملة أمور :

١ — أنه قد روي بروايات مختلفة ظاهرة التعارض ، بعضها يدل على أنه ﷺ استعمل الستر الذي فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة ، وبعضها يدل على أنه لم يستعمله أصلاً .

٢ — أن بعض رواياته يدل على الكراهية فقط ، وأن الكراهية إنما هي لستر الجدار بالصور ، وذلك نوع ترف لا يرضاه . ولهذا قال — في رواية مسلم التي ذكرناها من قبل — « إن الله لم يأمرنا أن نكسر الحجارة والطين » .^(٢)

٣ — حديث مسلم عن عائشة نفسها في الستر الذي فيه تمثال طائر . وقول النبي ﷺ لها : « حوّلني هذا فإني كلما رأيت ذكرته الدنيا » لا يدل على الحرمة مطلقاً .

٤ — أنه معارض بحديث .. القوام . الذي كان في بيت عائشة أيضاً وأمر

(١) أخرجه الشيخان ت : ١٤٠ .

(٢) أخرجه مسلم ت : ١٤١ .

الرسول ﷺ يماطته عنه ؛ لأن تصاويره تعرض له في صلاته ، قال الحافظ : « وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث عائشة في النمرقة ، فهذا يدل على أنه أقدم وصلى وهو منصوب إلى أن أمر بنزعه من أجل ما ذكر من رؤيته لصورته حالة الصلاة ولم يتعرض لخصوص كونها صورة .

وجمع الحافظ بينها بأن الأول كانت تصاويره من ذات الأرواح وهذا كانت تصاويره من غير الحيوان . . ولكن يُعكّر على هذا الجمع حديث القوام الذي كان فيه تمثال طائر .

٥ - أنه معارض بحديث أبي طلحة الأنصاري الذي استثنى ما كان رقماً في ثوب وقد قال القرطبي : « يجمع بينها بأن يُحمل حديث عائشة على الكراهة ، وحديث أبي طلحة على مطلق الجواز ، وهو لا يتنافى الكراهة ، واستحسسه الحافظ بن حجر .

٦ - أن راوي حديث النمرقة عن عائشة - وهو ابن أخيها القاسم بن محمد بن أبي بكر - كان يميز اتخاذ الصور التي لا ظل لها . . فعن ابن عون قال : دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة في بيته قرأيت في يده حجلة^(١) فيها تصاوير القندس والعنقاء^(٢) . قال الحافظ : « محتمل أنه تمسك بعموم قوله « إلا رقماً في ثوب » ، وكأنه جعل انكار النبي ﷺ على عائشة تعليق الستر المذكور موكباً من كونه مصوراً ، ومن كونه ساتراً للجدار . ويؤيده رواية « إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين » . والقاسم بن محمد أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان من أفضل أهل زمانه ، وهو راوي حديث النمرقة ، فلو لا أنه فهم الرخصة في مثل الحجلة ما استجاز استعمالها^(٣) .

(١) قال في «اللسان» : الحجلة مثل القبة ، وحجلة العروس معروفة وهي بيت يزين بالثياب والأسرة والستور .

(٢) قال في «الفتح» نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح .

(٣) راجع في موضوع الصور والمصورين «فتح الباري» شرح باب التصاوير وما بعده من صحيح البخاري - كتاب اللباس ص ٥٠٣ - ٥١٨ - ١٢٥ من الفتح ط مصطفى الحلبي .

ولكن هناك احتمال قد يبدو من هذه الأحاديث الواردة في شأن الصور والمصورين هو أن الرسول ﷺ شدد في أمرها أول الأمر ، لقرب عهدهم بالشرك وعبادة الأوثان ، وتقديس الصور والتماثيل ، فلما استقرت عقيدة التوحيد في النفوس ورسخت جذورها في القلوب والعقول ، رخص في الصور التي لا جسم لها ، وإنما هي نقوش ورسوم ، ولما لم يرض بوجود ستر أو قوام في بيته فيه صورة أو تماثيل . ولم يستن التصاوير التي ترسم وتنفش في الثياب ، ومثل الثياب الورق والحدوان وغيرها .

قال الطحاوي من أئمة الحنفية : « إنما نهى الشارع أولاً عن الصور كلها ، وإن كانت رقماً ؛ لألهم كانوا حديني عهد بعبادة الصور ، فهي عن ذلك حجة ، ثم لما تقرو نهيه عن ذلك أباح ما كان رقماً في ثوب ، للضرورة إلى اتخاذ الثياب ، وأباح ما يمتن لأنه يأمّن على الجاهل تعظيم ما يمتن ، وبقي النهي فيما لا يمتن » . (١)

امتنان الصورة يجعلها حلالاً :

هذا وكل تغيير في الصورة يجعلها أبعد عن التعظيم وأدنى إلى الامتنان ، ينقلها من دائرة الكراهة إلى دائرة الإباحة . وقد جاء في الحديث أن جبريل عليه السلام استأذن على النبي ﷺ فقال : « ادخل » قال : كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير ؟ ! فإن كنت لا بد فاعلاً ، فاقطع رأسها ، أو اقطعها وسائداً ، أو اجعلها بسطاً » . (٢)

ولهذا حين رأت عائشة في وجه النبي ﷺ الكراهة للتمرقه ذات التصاوير جعلتها موفقتين لما في ذلك من امتنانها ، والبعد بها عن أدنى شبهة لتعظيم الصورة .

وقد جاء عن السلف استعمال الصور الممتنة ، ولم يروا فيها حرجاً ، فعن عروة أنه كان يتكئ على المرافق فيها التماثيل ؛ الطير والرجال ، وقال عكرمة : كانوا

(١) نقل ذلك الشيخ بخيت في « الجواب الشافي » .

(٢) اللساني وابن حبان في « صحيحه » . ت : ١٢٢ .

يكرهون ما نصب من التماثيل نصاً ، ولا يرون بأساً بساوطته الأقدام وكانوا يقولون في التصاوير هي البسط والوسادة التي نوطاً ذل لها .

الصور الفوتوغرافية :

وبما لا خفاء فيه أن كل ما ورد في التصوير والصُّور ، إنما يعني الصور التي تحت أو ترسم على حسب ما ذكرنا .

أما الصور الشمسية - التي تؤخذ بآلة الفوتوغرافيا - فهي شيء مستحدث لم يكن في عصر الرسول ، ولا سلف المسلمين ، فهل ينطبق عليه ما ورد في التصوير والمصورين ؟ أما الذين يقصرون التحريم على التماثيل (المجسمات) فلا يرون شيئاً في هذه الصور ، وخصوصاً إذا لم تكن كلمة .

وأما على رأي الآخرين فهل تقاس هذه الصور الشمسية على تلك التي تبدعها ريشة الرسام ؟ أم أن العلة التي نصت عليها بعض الأحاديث في عذاب المصورين - وهي أنهم يضاھون خلق الله - لا تتحقق هنا في الصور الفوتوغرافية ؟ وحيث عدمت العلة عدم المعلول كما يقول الأصوليون ؟

إن الواضح هنا ما أفتى به المغفور له الشيخ محمد نجيب ^(١) مفتي مصر أن أخذ الصورة بالفوتوغرافيا - الذي هو عبارة عن حبس الظل بالوسائط المعروفة لأرباب هذه الصناعة - ليس من التصوير المنهي عنه في شيء ؛ لأن التصوير المنهي عنه هو إيجاد صورة وصنع صورة لم تكن موجودة ولا مصنوعة من قبل ، يضاھي بها حيواناً خلقه الله تعالى ، وليس هذا المعنى موجوداً في أخذ الصورة بتلك الآلة .

هذا وإن كانت هناك من يجنح إلى التشدد في الصور كلها ، وكراهيتها بكل أنواعها ، حتى الفوتوغرافية منها ، فلا شك أنه يرخّص فيها توجبه الضرورة أو تقتضيه

(١) رسالة « الجواب الشافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي » .

الحاجة والمصلحة منها ، كصور البطاقات الشخصية ، وجوازات السفر ، وصور المشبهين ، والصور التي تتخذ وسيلة للإيضاح ونحوها ، مما لا تتحقق فيه شبهة القصد إلى التعظيم أو الخوف على العقيدة . فإن الحاجة إلى اتخاذ هذه الصور أشد وأهم من الحاجة إلى اتخاذ النقش ، في الثياب الذي استثناه النبي ﷺ .

موضوع الصورة :

هذا ، ومن المقرر أن لموضوع الصورة أثر في الحكم بالحرمية أو غيرها . ولا يخالف مسلم في تحريم الصورة إذا كان موضوعها مخالفاً لعقائد الإسلام ، أو شرائعه وآدابها ؛ فتصوير النساء عاريات ، أو شبه عاريات ، ولإيواز مواضع الأنوثة والفتنة منهن ، ورسمهن أو تصويرهن في أوضاع مثيرة للشهوات ، موقظة للغرائز الدنيا ، كما نرى ذلك واضحاً في بعض المجلات والصحف ، ودور السينما ، كل ذلك مما لا شك في حرمة وحرمة تصويره ، وحرمة نشره على الناس ، وحرمة اقتنائه واتخاذها في البيوت أو المكاتب والمجلات ، وتعليقه على الجدران ، وحرمة القصد إلى رؤيته ومشاهدته .

ومثل هذا صور الكفار والظلمة والفاسق ، الذين يجب على المسلم أن يعاديهم لله ويخضعهم في الله ، فلا يحل لمسلم أن يصور أو يقتني صورة لزعيم ملحد ينكرو وجود الله ، أو وثني يشرك مع الله البقر أو النار أو غيرها ، أو يهودي أو نصراني يمجّد نبوة محمد ﷺ ، أو مدعي للإسلام وهو يحكم بغير ما أنزل الله ، أو ميثع الفاحشة والفساد في المجتمع ، كالمعتلين والمعتلات والمطربين والمطربات .

ومثل هذا ، الصور التي تُعتبر عن الوثنية أو شعائر بعض الأديان التي لا يرضاهم الإسلام كالأصنام والصلبان وما شابهها . ولعل كثيراً من البسطة والستور والمارق التي كانت في عصر النبي ﷺ كانت مشتقة على هذا النوع من التصاوير والتماثيل . وقد روى البخاري أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه .

والتعاليب : صور الملب (١) .

وروى ابن عباس أن الرسول ﷺ في عام الفتح لما رأى الصور التي في البيت الحرام لم يدخل حتى أمر فبعيت (٢) . ولا شك أنها كانت صوراً تعبدية عن وثنية مشركي مكة ، وضلالهم القديم .

وعن علي بن أبي طالب قال : كان رسول الله ﷺ في جنازة فقال : أيتكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ، ولا قبراً إلا سواه ، ولا صورة إلا لطخها ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله ! قال : فهاهنا أهل المدينة . . وانطلق الرجل ثم رجع فقال : يا رسول الله ! لم أدع بها وثناً إلا كسرته ، ولا قبراً إلا سوّيته ، ولا صورة إلا لطختها . ثم قال رسول الله ﷺ : « من عاد إلى شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » ، (٣) .

فإذا عسى أن تكون هذه الصور التي أمر الرسول ﷺ بتلطيفها وطمسها إلا أن تكون مظهرًا من مظاهر الوثنية الجاهلية ، التي حرص الرسول ﷺ على تنظيف المدينة من أكلها . ولهذا جعل العودة إلى شيء منها كفرًا بما أنزل الله !!

خلاصة لأحكام الصور والمصورين :

ونستطيع أن نجعل أحكام الصور والمصورين في الخلاصة التالية :

أ - أشد أنواع الصور في الحرمة والإثم صور ما يعبد من دون الله - كالسبع عند الصاري - فهذه تؤدي بصورها إلى الكفر إن كان عارفاً بذلك قاصداً له .

(١) أخرجه البخاري ، ت : ١٤٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، ت : ١٤٥ .

(٣) رواه أحمد . قال المنذري : إسناده جيد إن شاء الله . وروى مسلم عن سفيان ابن حصين قال : قال لي علي رضي الله عنه . ألا أبعتك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن لا تدع صورة إلا طمسها ، ولا قبراً مشرفاً إلا سوّيته ، ت : ١٤٤ .

والمجسم في هذه الصور أشد إفاً ونكراً . وكل من روج هذه الصور أو عظمها بوجه من الوجوه داخل في هذا الإثم بقدر مشاركتة .

ب - ويليه في الإثم من صور ما لا يعبد ، ولكنه قصد مضاهاة خلق الله . أي ادعى أنه يبدع ويخلق كما يخلق الله ، فهو بهذا يكفر . وهذا أمر يتعلق ببقية المصور وحده .

ج - ودون ذلك الصور المجسمة لما لا يعبد ، ولكنها بما يعظم كصور الملوك والقادة والزعماء وغيرهم ممن يزعمون تخليدهم بإقامة التماثيل لهم ، ونصبها في الميادين ونحوها . ويستوي في ذلك أن يكون التمثال كاملاً أو نصفياً .

د - ودونها الصور المجسمة لكل ذي روح بما لا يقدر ولا يعظم ، فإنه متفق على حرمة يستثنى من ذلك ما يتن ، كـشعب الأطفال ، ومثلها ما يؤكل من تماثيل الخوى .

هـ - وبعدها الصور غير المجسمة - اللوحات الفنية - التي يعظم أصحابها ، كصور الحكام والزعماء وغيرهم ، وخاصة إذا نصبت وعُلقت . وتؤكد الحرمة إذا كان هؤلاء من الظلمة والفسقة والملحدن ، فإن تعظيمهم هدم للإسلام .

و - ودون ذلك أن تكون الصورة غير المجسمة لذي روح لا يعظم ، ولكن تعد من مظاهر القرف والتنعيم ، كأن تستقر بها الجند ونحوها ، فهذا من المكروهات فحسب .

ز - أما صور غير ذي الروح من الشجر والتخيل والبخار والسفن والجبال ونحوها من المناظر الطبيعية ، فلا جناح على من صورها أو اقتناها ، ما لم تشغل عن طاعة أو تؤذ إلى ترف فتكره .

ح - وأما الصور الشعبية و الفوتوغرافية ، فالأصل فيها الإباحة ، ما لم يشتمل موضوع الصورة على محرّم ، كتقديس صاحبها تقديساً دينياً ، أو تعظيمه تعظيماً

دنيوياً ، وخاصة إذا كان المعظم من أهل الكفر والفاسق كالوثنيين والشيوعيين
والفنانين المتعربين .

ط - وأخيراً .. إن التائب والصور المحرمة إذا شوّهت أو اعتنت ، انتقلت
من دائرة الحرمة إلى دائرة الحل ، كصور القبط التي تدوسها الأقدام والتعال ونحوها .

اقتناء الكلاب لغير حاجة :

وبما نهى النبي ﷺ عنه اقتناء الكلاب في البيوت لغير حاجة .

وقد رأينا بعض هؤلاء المترفين ، ينفقون على الكلاب ، ويخلوون على بني
الإنسان ، ورأينا منهم من لا يكتفي باتفاق ماله على تدليل كلبه ، بل يفرغ عاطفته
فيه ، على حين يحفر قربه ، وينسى جاره وأخاه .

كما أن في وجود الكلاب بيت المسلم مظنة لتجاسة الأواني ونحوها بما يبلغ فيه
الكلب . وقد قال النبي ﷺ : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع
مرات إحداهن بالتراب » (١) .

وقال بعض العلماء في حكمة المنع من اقتناء الكلب : إنه يبيع الضيف ،
ويروع السائل ، ويؤذي المارة .

عن النبي ﷺ قال : « أتاني جبريل عليه السلام فقال لي : أتيتك البارحة ، فلم
يعني أن أكون دخلت ، إلا أنه كان على الباب تمائل ، وكان في البيت قرام ستر
فيه تمائل ، وكان في البيت كلب ، فمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير
كهية الشجرة ، ومر بالستر فليقطع فيجعل منه وسادتان توطآن ، ومر بالكلب
فليخرج » (٢) .

وهذا المنع إنما هو للكلاب التي تقتنى لغير حاجة ولا منفعة .

(١) البخاري ، ت : ١٤٦ .

(٢) رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان في « صحيحه » ، ت : ١٤٧ .

كلاب الصيد والحراسة مباحة :

أما الكلاب التي تقتنى لحاجة ككلاب الصيد ، أو كلاب الحراسة للزراع أو الماشية أو نحوها ، فهي مستثناة من هذا الحكم . وفي الحديث المتفق عليه قال الرسول ﷺ : « من اتخذ كلباً ، إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية ، انتقص من أجره كل يوم قيراط » (١) .

وقد استدلل بعض الفقهاء من هذا الحديث على أن المنع من اتخاذ الكلاب إنما هو منع كراهة لا منع تحريم ؛ لأن الحرام يتبع اتخاذها على كل حال ، سواء نقص الأجر أم لا .

والنهي عن اقتناء الكلاب في البيوت ليس معناه القسوة عليها أو الحكم بإعدامها ؛ فقد قال عليه الصلاة والسلام : « لو لا أن الكلاب أمة من الأمم لأموت بقتلها » (٢) . وهو عليه السلام يشير بهذا الحديث إلى هذا المعنى الكبير ، والحقيقة الجليلة التي نبه عليها القرآن الكريم إذ قال : (وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا تَظُنُّهُمْ يُعْطِرُ بِحَنَائِهِ إِلَّا أُمَّمٌ أُعْتُكُمُ) سورة الأنعام : ٣٨ .

وقد قص النبي ﷺ على أصحابه قصة الرجل الذي وجد في الصحراء كلباً يلهث يأكل الثرى من العطش ، فذهب إلى البئر ونزع خفه فلأها ماء حتى وري الكلب ، قال النبي ﷺ : « فشكر الله له ، فغفر له » (٣) .

رأي العلم الحديث في اقتناء الكلاب :

هذا ، وربما وجدنا في ديارنا أناساً من عشاق الغرب يزعمون لأنفسهم الرقة الحانية والإنسانية العالية ، والعطف على كل كائن حي ، وينكفون على الإسلام أن

(١) رواه الجماعة ، ت : ١٤٨ .

(٢) رواه أبو داود والترمذي ، ت : ١٥٠ .

(٣) البخاري ، ت : ١٤٩ .

يحذر من هذا الحيوان الوديع الأليف الأمين !! فإلى هؤلاء نسوق هذا المقال العلمي القيم ، الذي كتبه عالم ألماني متخصص في مجلة ألمانية ^(١) يتن فيه مجلاء الأخطار التي تنشأ عن اقتناء الكلاب أو الاقتراب منها :

« إن ازدياد شغف الناس باقتناء الكلاب في السنوات الأخيرة يضطربنا إلى لفث نظر الرأي العام إلى الأخطار التي تنجم عن ذلك ، خصوصاً أن الحال لم تقتصر على مجرد اقتنائها ، بل قد تعدت ذلك إلى مداعبتها وتقييلها والسباح لها بلحس أيدي الصغار والكبار ، بل كثيراً ما تترك تعلق فضلات الطعام من الصحون المعدة لحفظ ما كل الإنسان ومشربه .

ومع أن في كل ما ذكر من العادات عيوباً يفتبر عنها الذوق السليم ولا ترتضيها الآداب ، هذا فضلاً عن أنها لا تتفق مع قواعد الصحة والنظافة ، إلا أننا نغض النظر عنها من هذه الوجهة لخروجها عن مجرى الحديث في هذا المقال العلمي ، تاركين تقديرها للتربية الخلقية وتهذيب النفس .

أما من الوجهة الطبية — وهي التي نهمنا في هذا البحث — فإن الأخطار التي تهدد صحة الإنسان وحياته بسبب اقتناء الكلاب ومداعبتها ليست مما يستهان بها ، فإن كثيراً من الناس قد دفع ثمناً غالياً لطيشه ، إذ كانت الدودة الشريطية بالكلاب سبباً في الأدواء المزمنة المستعصية ، بل كثيراً ما أودت بحياة المصابين بأمراضها .

وهذه الدودة هي عبارة عن إحدى الطفيليات الشريطية الشكل ، وتسمى دودة الكلب الشريطية ، وتظهر في الإنسان على شكل بثرة ، وكذلك في المواشي خصوصاً في الخنازير ، ولكنها لا توجد تامة النمو إلا في الكلاب ، وكذلك في بنات آوى والذئاب ، ويندو وجودها في القطط . وتختلف عن الديدان الشريطية الأخرى

(١) نقله فلم الترجمة مجلة نور الإسلام عدد ربيع الثاني من المجلد الثاني نقلًا عن مقال الأستاذ الدكتور جوارد فنلسم من مجلة (Kosmos) الألمانية .

بأنها صغيرة الحجم جداً حتى إنها تكاد لا ترى ، ولم يعرف شيء عن حياتها إلا في السنوات الأخيرة ... ، إلى أن قال :

« ولأطوار نشوء دودة الكلب الشريطية خواص فريدة في علم الحيوان فمن البويضة الواحدة تنشأ رؤوس ديدان شريطية عديدة بالقرحات الناتجة عنها ، كما أنه يمكن أن ينتج عن البويضات المتشابهة بثرات مختلفة اختلافاً تاماً ، هذا إلى أن رؤوس الديدان المتولدة من القروح تتحول إلى ديدان شريطية كاملة التكوين بالغة النمو بمصران الكلاب ، ولا ينشأ عنها بالإنسان والحيوان سوى بثرات وقروح جديدة تختلف اختلافاً كلياً عن الدودة الشريطية . ولا تتعدى القرحة في الماشية حجم التفاحة إلا فيها ندر ، ومع ذلك يلاحظ أن وزن الكبد يزداد ازدياداً بالغاً قد يصل من خسة إلى عشرة أضعاف وزنه العادي ، وأما في الإنسان فإنها تصل إلى حجم قبضة اليد أو رأس الطفل الصغير وتمتلئ سائلاً أصفر وتزن من ١٠ إلى ٢٠ رطلاً .

وآغلب ما توجد في الإنسان في الكبد ، وتظهر فيه بأشكال عديدة متباينة ، إلا أنها كثيراً ما تنتقل إلى الرئة والعضلات والطحال والكلبي وإلى تجويف البطن ، ويتغير شكلها وتكوينها تغيراً كبيراً ، حتى إنه كثيراً ما يختلط تمييزها على المختصين إلى عهد قريب .

وعلى كل حال فإن هذه القرحة أينا وجدت خطر أكيد على صحة المصاب بها وحياته ، وبما يزيد الطين بلة أن توصلنا إلى معرفة أطوار قاربخ حياتها ، وطرق نشأتها وتكوينها ، لم يساعدنا حتى الآن على الاهتمام إلى طرق علاجها ، إلا أنه في بعض الأحيان قد تموت هذه الطفيليات من تلقاء نفسها ، وقد يكون السبب في ذلك هو أن مواد يفرزها الجسم تعمل على إبادة هذه الطفيليات . وقد ثبت أخيراً أن جسم الإنسان يفرز في مثل هذه الأحوال مواد مضادة بفعل هذه الطفيليات لإبادة وإبطال عمل ممرها . ولكن بما يدعو للأسف الشديد أن الحالات التي تموت فيها هذه الطفيليات دون أن تفرك أثراً أو تحدث أضراراً فاحدة بالنسبة للحالات الأخرى ،

وهذا فضلاً عن أن محاربتها بالطرق الكيماوية لم تأت بآية فائدة ، وطالما لا يلتجئ المصاب إلى أسلحة الجراحين لا ينقذه من الوبال أي طريق من طرق العلاج الأخرى .
وهذه الأسباب مجتمعة تضطرنا لاتخاذ جميع الوسائل المستطاعة لمكافحة هذا المرض العضال ووقاية الإنسان من أخطاره الفجائية .

وقد ثبت للأساذ الدكتور « نوالر » من تشريع البحث بألمانيا أن الإصابات الآدمية بقروح دودة الكلب لا تقل عن (١) في المائة بكثير ، وأما أكثر البلدان الأجنبية قلونا بهذه الدودة فهي المناطق الشمالية بالأراضي الواقعة ودالماسيا وبلاد القرم وإسكتلندا وجنوب شرق أستراليا وفي إقليم مريزلند بهولندا حيث تستخدم الكلاب في الجر ظهرت الإصابة بالدودة الشريطية فيما لا يقل عن (١٢) في المائة من الكلاب كما وجد في إسكتلندا أن بين كل (٤٣) في المائة من الأهالي شخصاً مصاباً بقروحها ، فإذا ما أضفنا الحساسة التي تصيب غذاء الإنسان من جراء إبعاد هذه المواشي المبرودة إلى الأخطار التي تهدد صحة الإنسان بوجود هذه الدودة الشريطية ، فإنه مامن أحد يتردد في أن إبادة الكلاب من الزم الواجبات ، وقاية للصحة العامة ، وحرساً على غذاء الشعب ، خصوصاً أن النواحي التي سلمت حتى الآن مهددة من حين لآخر بأن يسري إليها الوباء .

وقد يكون من أنجح الطرق في مكافحتها أن نجهد في حصر هذه الدودة في الكلاب وجلبها عن الانتشار ، وذلك لعدم استطاعتها في الواقع منع اقتناء الكلاب بتافاً ...

ولا ينبغي إغفال معالجة الكلاب التي يثبت إصابتها بالمعالجة اللازمة في مثل هذه الأحوال بطرد الدودة الكامنة بمصراتها ، ويستحسن تكرار هذه العملية من حين لآخر لكلاب الرعاة وكلاب الحراسة .

ويمكن للإنسان وقاية لصحته وحرساً على حياته أن يراعي بدقة زائدة الابتعاد الكلي عن مداعبة الكلاب ، لا يسمع لها بالاقتراب منه ، كما ينبغي في تربية الأطفال

على الاحتراس من الاختلاط بالكلاب ، فلا تترك تعلق أيديهم ، ولا يسمع لها
بالإقامة بأما كن تزهة الأطفال ولهم ، فإنه بما يدعو للأسف الشديد أن ترى عدداً
كبيراً من الكلاب خصوصاً في رياضة الأطفال . هذا إلى برازها المبعثر في كل
أركانها ، كما ينبغي إعداد أوانٍ خاصة لإطعام الكلاب ، فلا تترك تعلق في الصحون
التي يستعملها الإنسان ، ولا يسمع لها بدخول متاجر المأكولات والأسواق العمومية
أو المطاعم . . إلى آخره ، وعلى العموم يجب أخذ الحيطة التامة بإبعادها عن كل ماله
مساس بما كل الإنسان أو مشربه اه .

وبعد : فقد رأيت كيف نهى محمد ﷺ عن مخالطة الكلاب ، وحذر من
ولوجها في أواني الطعام والشراب ، وحذر من اقتنائها لغير ضرورة ؟ كيف اتفقت
تعاليم محمد العربي الأُمي وأحدث ما وصل إليه العلم المعاصر والطب الحديث ؟ إتنا
لا يسعنا إلا أن نقول ما قاله القرآن : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا
وَحْيٌ يُوحَى) سورة النجم : ٤ و ٣ .

=====

=====

=====

في الكسب والاصراف

(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا
وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ) سورة الملك : ١٥ .

هذا هو مبدأ الإسلام ؛ الأرض قد هيأها الله وسخرها ذلولاً للإنسان ، فينبغي
أن يتنفع بهذه النعمة ويسعى في جوانبها مبتغياً من فضل الله .

فعود القادر عن العمل حرام :

ولا يحل للمسلم أن يكسل عن طلب رزقه ، باسم التفرغ للعبادة ، أو التوكل
على الله ، فإن السوء لا تحطر ذهباً ولا فضة .

كما لا يحل له أن يعتمد على صدقة يمنحها ، وهو يملك من أسباب القوة ما يسعى
به على نفسه ، وينبغي به أهله ومن يعول . وفي ذلك يقول نبي الإسلام ﷺ : « لا يحل
الصدقة لغني ، ولا لذي امرأة (أي قوة) سوى »^(١) .

ومن أشد ما قاومه النبي عليه الصلاة والسلام ، وحرّمه على المسلم ، أن يلجأ
إلى سؤال الناس ، فيريق ماء وجهه ، ويغشّ مروءته وكرامته من غير ضرورة
تلبّجه إلى السؤال . قال عليه السلام : « الذي يسأل من غير حاجة كمثل الذي يلتقط
الجمر »^(٢) . وقال : « من سأل الناس لينوي به ماله كان مخوشاً في وجهه إلى يوم
القيامة ، ورَضَئاً يأكله من جهنم ، فمن شاء فليقلل ، ومن شاء فليكثر »^(٣) .
والرَضَف هو : الحجارة المحمّاة .

(١) الترمذي ، ت : ١٥١ . (٢) البيهقي وابن حزيمة في « صحيحه » ، ت : ١٥٢ .

(٣) الترمذي ، ت : ١٥٣ .

وقال : « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليست في وجهه مُزعة »^(١) .

بمثل هذه القوارع الشديدة صان النبي ﷺ للمسلم كرامته ، وعودته التعفف ، والاعتماد على النفس ، والبعد عن تكلف الناس .

متى تباح المسألة :

ولكن الرسل صلوات الله عليه يقدر للضرورة والحاجة قدرها ، فمن اضطر تحت ضغط الحاجة إلى السؤال وطلب المعونة من الحكومة أو الأفراد فلا جناح عليه قال : « إنما المسائل كدُجُوح يكدمح الرجل بها وجهه ، فمن شاء أبقى على وجهه ، ومن شاء ترك ، إلا أن يسأل ذا سلطان أو في أمر لا يجد منه بداً »^(٢) .

روى مسلم في « صحيحه » عن أبي بشر قبيصة بن الحارث رضي الله عنه قال : تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها فقال : « أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، ثم قال : يا قبيصة ! إن المسألة لا تفعل إلا لأحد ثلاثة ؛ رجل تحمل حمالة فحطت له المسألة حتى يصيبها ثم يميك . ورجل أصابته جائعة اجتاحت ماله فطقت له المسألة حتى يصيب قرواً من عيش . ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجة من قومه : لقد أصابت فلاناً فاقة ! ففعلت له المسألة حتى يصيب قرواً من عيش .. فما سواه من المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً »^(٣) .

الحمالة : ما يتحمله المصلح بين فئتين في ماله ليرتفع بينهم القتال ونحوه .

الجائعة : الآفة تصيب الإنسان في حاله .

القرواً : ما يقوم به حال الإنسان من مال وغيره .

(١) متفق عليه ، ت : ١٥٤ .

(٢) رواه أبو داود والنسائي . والكدج : آفة الخدوش ، ت : ١٥٥ .

(٣) رواه مسلم وأبو داود والنسائي ، ت : ١٥٦ .

الحجبا . العقل والراي .

الكرامة في العمل :

وينفي النبي ﷺ فكرة امتقار بعض الناس لبعض المهن والأعمال ، ويعلم أصحابه أن الكرامة كل الكرامة في العمل أي عمل ، وأن المهران والضة في الاعتماد على معونة الناس بقول : « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بمجزمة حطب على ظهره فيبيعها - فيكف الله بها وجهه خير من أن يسأل الناس ، أعطوه أو منعوه » (١) .

فلاسلم أن يكتسب عن طريق الزراعة أو التجارة أو الصناعة أو في أي حرفة من الحرف أو وظيفة من الوظائف ، ما دامت لا تقترن على حرام ، أو تعين على حرام ، أو تقترن بحرام .

الاكتساب عن طريق الزراعة :

في القرآن الكريم يذكر الله تعالى - في معرض التفضل والامتنان على الإنسان - الأصول التي لا بد منها لقيام الزراعة .

فالأرض هيأها الله للنبات والإنتاج ، فجعلها ذلولاً ، وجعلها بساطاً ، وهي لذلك نعمة للخلق يجب أن يذكروها ويشكروها (والله جعل لكم الأرض يساطاً . لتسلكوا منها سبلاً فبهاجا) سورة توح : ١٩ و ٢٠ (والأرض وضعها للأنعام . فيها فاكهة والشغل ذات الأكنام . والحب ذو العصف والربيعان . قياي آلاء ربكم كما تكذبان) سورة الرحمن : ١٠ - ١٣ .

والماء يسره الله تعالى ، يزله مطراً أو يجريه أنهاراً ، فيحيي به الأرض بعد موتها : (وهو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شيء فأخرجنا منه خضراً نخرج منه ثجاً متواكباً ...) سورة الأنعام : ٩٩

(١) متفق عليه ، ت : ١٥٧ .

(فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ . إِنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا . فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا . وَرَعَيْنَا وَقْضًا ...) سورة عبس : ٢٤ - ٢٨ .

والرياح يرسلها الله مبشرات ، فتسوق السحاب ، وتلقح النبات ؛ وفي ذلك كله يقول الله تعالى : (وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَالْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ . وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَكُمْ مِنْهُ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ . وَلِمَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ . وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَا كُومَهُ وَمَا أُنْتُمْ لَهُ بِمُحَازِينَ) سورة الحجر : ١٩ - ٢٢ . وفي كل هذه الآيات تبيين إلهي للإنسان إلى نعمة الزراعة وتيسير وسائلها له .

وقال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً ، فبأكل منه طير ولا إنسان إلا كان له به صدقة » (١) .

وقال : « ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه صدقة ، وما مشرق منه له صدقة ، ولا يزرؤه أحد إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة » (٢) .

ومقتضى الحديث أن الثواب مستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولاً منه ، أو منتفعاً به ولو مات غارسه أو زارعه . . . ولو انتقل ملكه إلى ملك غيره . قال العلماء : في سعة كرم الله أن يثيب على مابعد الحياة ، كما كان يثيب على ذلك في الحياة ، في ستة ؛ صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له ، أو غرس ، أو زرع ، أو رباط (وهو الإقامة على الثغور والحدود لحراستها من الأعداء) .

وقد روي أن رجلاً مر بأبي الدرداء رضي الله عنه وهو يغرس جوزة فقال : أقفرس هذه وأنت شيخ كبير ، وهذه لا تمر إلا في كذا وكذا عاماً . . . فقال

(١) متفق عليه ، ت : ١٥٨ .

(٢) مسلم ، ت : ١٥٩ .

أبو الدرداء : ما عليّ أن يكون لي أجرها وبأكل منها غيري ؟ وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول بأذني هاتين : « من نصب شجرة فصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر ، فإن له في كل شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله عز وجل » (١) واستدل بعض العلماء بهذه الأحاديث وأمثالها على أن الزراعة أفضل المكاسب ، وقال آخرون : بل الصناعة وعمل اليد أفضل ، وقال غيرهم : بل التجارة .

وقال بعض المحققين : ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال ، فحيث احتيج إلى الأقوات أكثر تكون الزراعة أفضل ، للتوسعة على الناس . وحيث احتيج إلى المتجر لانتطاع الطرق مثلاً تكون التجارة أفضل ، وحيث احتيج إلى الصنائع تكون أفضل » (٢) .

وهذا التفصيل الأخير يوافق أفضل ما انتهى إليه الاقتصاد الحديث .

الزراعة المحرمة :

كل نبات حرم الإسلام تناوله ، أو لا يعرف له استعمال إلا في الضرر ، فزراعته حرام كالخشيش ونحوه .

ومثل ذلك التبغ (الدخان) ، وإن قلنا تناوله حرام - كما هو الراجح - فزراعته حرام ، وإن قلنا مكروه فمكروه .

وليس عندنا للمسلم أن يزرع الشيء المحرم لبيعه لغير المسلمين ، فإن المسلم لا يروج الحرام أبداً ، كما لا يحل له أن يربي الخنازير مثلاً لبيعها للنصارى . وقد رأينا كيف حرم الإسلام بيع العنب الحلال لمن يعلم أنه ينخذله خمرأ .

(١) إحد ، ت ، ١٦٠ .

(٢) انظر القسطلاني على البخاري .

الصناعات والحرف :

رغب الإسلام في الزراعة ونوّه بفضلها ، وأما بثوبة أهلها . . ولكنه كره لأمته أن تحصر نشاطها وجهدها في الزراعة ، كما تنحصر قوقعة البحر في صدقتها ، وأبى الإسلام على أبنائه أن يكتفوا بالزراعة وحده ويقعروا أذنان البقر وكفى ، فهذا نقص في كفاية الأمة يعرضها للخطر . ولا غرو أن أعلن الرسول ﷺ أن ذلك مصدر شر وبلاء وذل يحق بالأمة وهو ما صدّقه الزمن أعظم تصديق . قال ﷺ : « إذا نبايعتم بالعين - صورة من صور التحايل على أكل الربا - وأخذتم أذنان البقر ، ورضيعتم بالزروع ، وتركتم الجهاد ؛ سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم حتى توجعوا إلى دينكم » (١) .

إذن ، فلا بد مع الزراعة من الصناعات والحرف الأخرى ، التي تكتمل بها عناصر الحياة الطيبة ، ومقومات الأمة العزيزة الحرة ، والدولة القوية الغنية . وهذه الحرف والصناعات ليست عملاً مباحاً في شريعة الإسلام فحسب ، بل هي - كما قرو أمته وعلماءه - فرض كفاية في دين المسلمين . بمعنى أن الجماعة الإسلامية لا بد أن يتوافر في أهلها من كل ذي علم وحرفة وصناعة من يكفي حاجتها ، ويقوم بشأنها . فإذا حدث نقص في جانب من جوانب العلم أو الصناعة ، لم يوجد من يقوم به ، ألمت الجماعة كلها ، وبخاصة أولو الأمر ، وأهل الحل والعقد فيها .

قال الإمام الغزالي : « أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا ، كالطب ، إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان ، والحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة الرعايا والمرايث ، وغيرها ، وهذه هي العلوم التي لو خلا البلد عمن يقوم بها تخرج أهل البلد ، وإذا قام بها واحد كفى ، وسقط الفرض من الآخرين ؛ فلا يتعجب من قولنا : إن الطب والحساب من فروض

(١) أبو داود ، ت : ١٦١ .

الكفايات ، فإن أصول الصناعات أيضاً من قروض الكفايات ، كالزراعة والحياكة (النسيج) والسياسة ، بل الحياكة والحياطة ، فإنه لو خلا البلد من الحجام لسارع الهلاك إليهم بتعرضهم أنفسهم للهلاك ، فإن الذي أزل الداء ، أزل الدواء وأرشد إلى استعماله وأعد الأسباب لتعاطيه فلا يجوز التعرض للهلاك بإهماله (١) .

وقد أشار القرآن إلى كثير من الصناعات ذكرها على أنها نعمة من فضله ، كقوله عن داود : (وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ . أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ وَقَدْرَ فِي السَّرْدِ) مآ : ١٠ - ١١ (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ) الأنبياء : ٨٠ .

وقوله عن سليمان : (وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ ، وَمِنَ النَّجْمِ مَنْ يُعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ، وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُنْزِلْهُ مِنَ الْعَذَابِ السَّعِيرِ . يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ تَحَارِيرٍ وَتَمَاثِيلٍ وَرِجْفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا) مآ : ١٢ - ١٣ .

وقوله عن ذي القرنين وإقامة سدء العلي : (قَالَ : مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ، آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا تَسَاوَى بَيْنَ الصَّدْقَيْنِ قَالَ : انْقُضُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ : آتُونِي أَقْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا . فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا) سورة الكهف : ٩٥ - ٩٧ .

وذكر قصة نوح وصنعه للسفينة ، وأشار إلى نوع ضخم من السفن يجري في البحار كالجبال (وَمِنَ آيَاتِهِ الْبَحَارِ فِي الْبُحْرِ كَالْأَعْلَامِ) الشورى : ٣٢ - أي الجبال .

وذكر في كثير من سورده صناعة الصيد بكل صورده وأنواعه ، من صيد

(١) احياء علوم الدين ج ١ ص ١٥ .

الأممك وحيوان البحر ، وصيد الحيوانات البرية ، وصناعة الفصوص لاستخراج اللؤلؤ والمرجان ونحوهما .

وفرق ذلك كله نسب القرآن على قيمة الحديد تنبيهاً لم يسبقه به كتاب دين أو دنيا ، فبعد أن ذكر تعالى إرساله الرسل لخلقهم وإزالة الكتب عليهم قال : (وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ) سورة الحديد : ٢٥ . ولا عجب أن سميت السورة التي فيها هذه الآية سورة « الحديد » .

وكل صناعة أو حرفة تسد حاجة في المجتمع أو تجلب له نفعاً حقيقياً فهي عمل صالح إذا نصع فيها صاحبها وأتقنها كما أمره الإسلام .

وقد مجّد الإسلام حرفة كان الناس ينظرون إليها نظرة فيها كثير من التحقير والازدراء . فعمل « كرمي الغنم » لا يعبأ الناس بصاحبه في العادة ، ولا ينظرون إليه نظرة إجلال أو تكريم ، ولكنه عليه السلام يقول : « ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم » قالوا : وأنت يا رسول الله ؟ قال : « نعم » كنت أراعها على قرايط لأهل مكة ^(١) محمد رسول الله وخاتم النبيين كان يرمي الغنم ، وأكثر من ذلك أنها لم تكن غنمه ، بل يراعها بأجر معين لبعض أهل مكة ، ويذكر هذا لأتباعه ليعلمهم أن الفخر للعاملين لا للمتوفين والعاطلين .

وقد قص القرآن علينا قصة سيدنا موسى وهو يعمل أجيراً عند شيخ كبير استأجره ثلثي سنين على أن يروجه إحدى ابنتيه وكان عنده نعم العامل ، ونعم الأجير ، وصدقت فيه فحاسة ابنة الشيخ حين قالت : « إحداهما يا أبت استأجرت » إن « خيرة من استأجرت القوي الأمين » (سورة القصص : ٢٦) . وقد روى ابن عباس أن داود « كان زواذاً » (يصنع الزرد والدروع) وكان آدم حراثاً ، وكان نوح نجاراً ، وكان إدريس خياطاً ، وكان موسى راعياً ^(٢) .

(١) البخاري ، ت : ١٦٢ .

(٢) الحاكم ، ت : ١٦٣ .

فليأكل المسلم بحرفته ، فإما من نبي إلا عمل في حرفة . وفي « الصحيح » :
« ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » ، وإن نبي الله داود كان
يأكل من عمل يده » (١٣) .

صناعات وحرف يحاربها الإسلام :

غير أن هناك صناعات وحرفاً يحرم الإسلام على أبنائه الاستغال بها لما فيها من
إضرار بالمجتمع في عقيدته أو في أخلاقه أو أعراضه أو مقوماته الأدبية .

البغاء :

قال بغاء مثلاً حرفة تبيعها أكثر بلاد الغرب ، وتعطي بها إذناً وترخيصاً ، يجعل
صاحبه ضمن أصحاب الحرف ، ويعطيها حقوقهم ، على حين يرفض الإسلام ذلك كل
الرفض ، ولا يميز حرة ولا لامة أن تكسب بفرجها .

وقد كان بعض أهل الجاهلية يفرضون ضريبة يومية على الأمة ، عليها أن تؤدبها
لسيدها ، بأي طريق اكتسبتها ، وكانت كثيراً ما تلجأ إلى اعتراف الزنا لتدفع
ما ضرب عليها . وكان بعضهم يكره من على ذلك إكراهاً ، طلباً لعرض ديني نافع ،
وكسب قدر رخيص . فلما جاء الإسلام ارتفع بأبنته وبناته عن هذا الموان ، ونزل
قول الله تعالى : (وَلَا تَكْثُرْهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لْتَبْتَغُوا
عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) سورة النور : ٣٣ .

وروى ابن عباس أن عبادة بن أبي - رأس المنافقين - جاء إلى رسول الله ﷺ
ومعه جارية من أجل النساء تسمى « معاذة » فقال : يا رسول الله هذه لأبتام فلان ؟
أغلا تأمرها بالزنا فيمسيرون من منافعها ؟ فقال عليه السلام : لا (١٤) .

(٣) البخاري وغيره ، ت : ١٦٤ .

(١) تفسير الفخر الرازي ج ٢٣ ص ٢٢٠ ، ت : ١٦٥ .

وبذلك منع النبي هذا الاحتراف الدنس ، أياً كان الدافع إليه ، وأهدر كل ما يمكن أن يقال من الحاجة أو الضرورة أو نبل الغاية ، ليقى المجتمع الإسلامي طاهراً من هذه الحياث الموبقات .

الرقص والفنون الجفسية :

وكذلك لا يقبل الإسلام احتراف الرقص الجنسي المثير ، ولا أي عمل من الأعمال التي تثير الغريزة كالغناء الخليع ، والتمثيل الملهجن ، وكل عبث من هذا النوع ، ولما سماه بعض الناس « فناً » وعده قوم « تقديماً » إلى غير ذلك من العبارات المضللة .

إن الإسلام حرم كل علاقة جنسية تقوم على غير الزواج ، وحرم كل قول أو عمل يفتح نافذة إلى علاقة محرمة . وهذا سر نهى القرآن عن الزنا بهذا التعبير المعجز : (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) سورة الإمراء : ٣٢ . فلم يكتب بالنهي عن الزنا ، بل نهى عن القرب منه .

وكل ما ذكرناه ، وما يعرفه الناس من مثليات ، إنما هو قوب من هذا الفاحشة ، بل لغراء بها ، ونحريض عليها . ألا ساء ما يفعلون .

صناعة التماثيل والصلبان ونحوها :

وإذا كان الإسلام — كما ذكرنا — يحرم اتخاذ التماثيل ، فإنه يحرم صنعها أكثر من اتخاذها .

وقد روى البخاري عن سعيد بن أبي الحسن قال : « كنت عند ابن عباس إذ جاءه رجل فقال : يا ابن عباس ، إني رجل إنما معيشتي من صنعة يدي ، وإني أصنع هذه التماثيل ! فقال ابن عباس : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ . سمعته يقول : « من صور صورة فإن الله يعقبه حتى ينفخ فيها الروح ، وليس بنافع فيها أبداً » . فربما الرجل ربوة شديدة — يعني انتفخ من الغيظ والضيق — فقال ابن عباس :

« ويحك، إن آيت إلا أن تصنع ، فعليك بهذا الشجر، وكل شيء ليس فيه روح»^(١).
ومثل ذلك صناعة الأصنام أو الصلبان أو ما ماثلها .

أما تصوير اللوحات والتصوير الفوتوغرافي فقد قدمنا أن الأقرب إلى روح الشريعة فيها هو الإباحة - أو على الأكثر الكراهة - وهذا ما لم يشمل موضوع الصورة نفسها على محرم في الإسلام كإبراز مواضع الفتنة من الأتني وتصوير رجل يقبل امرأة ونحوها . ومثل ذلك الصور التي تعظم وتقّس كصور الملائكة والأنبياء ونحوها .

صناعة المسكرات والمخدرات :

وقد علمنا بما تقدم أن الإسلام يحرم كل مشاركة في ترويع الخمر ، صناعة أو توزيعاً ، أو تناولاً . وكل من فعل ذلك فهو ملعون على لسان رسول الله ﷺ .
والمخدرات من حشيش وأفيون وغيرها مثل المسكرات في حرمة تداولها وتوزيعها وصنعها . وكذلك يأن الإسلام على المسلم أن يشتغل بأي صناعة أو حرفة تقوم على عمل شيء حرام أو ترويع أمر حرام .

الاكساب عن طريق التجارة :

دعا الإسلام في نصوص قرآنه ، وفي سنة رسوله دعوة قوية إلى التجارة والعناية بها ، وأغرى بالرحلة والسفر من أجلها ، وسماه « ابتغاء من فضل الله » ، وقرن الله تعالى ذكر الضاربين في الأرض للتجارة بالمجاهدين في سبيل الله قال : (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) المزل : ٢٠ .

وفي القرآن عتق الله تعالى على الناس بنهيته لهم سبل التجارة الداخلية والخارجية

(١) أخرجه البخاري ، ت : ١٦٦ .

بالمواصلات البحرية التي لا تزال أعظم وسائل النقل للتجارة العالمية ، فيقول تعالى ممتناً بتسخير البحر وإجواء السفن التجارية فيه : (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَازِيرَ لِيَتَبَتَّغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) فاطر : ١٢ . ويقرن ذلك أحياناً بإرسال الرياح : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيَذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِيَجْزِيَ الْفُلْكَ بِأَمْرِهِ وَلِيَتَبَتَّغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) سورة الروم : ٤٦ . ويكرر القرآن ذلك تذكيراً بالنعمة ، وتنبيهاً على الانتفاع بها ، حتى إن القرآن ليحفل من آيات الله الدالة على وجوده وقدرته وحكمته الفلك : (السَّيِّ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ) سورة البقرة : ١٦٤ - (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ) سورة الشورى : ٣٢ .

وقد امتن الله على أهل مكة بما حيا لهم من أسباب جعلت بلدهم مركزاً تجارياً ممتازاً في جزيرة العرب : (أَوَلَمْ يُمْكِنُوا لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُحْبِسُ إِلَيْهِ الْغَنَاقَاتُ كُلَّ نَفْسٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا) القصص : ٥٧ . وبهذا تحققت دعوة إبراهيم : (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ قَدْرَتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ، رَبَّنَا لِيُخِيمُوا الصَّلَاةَ ، فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ) إبراهيم : ٣٧ .

وامتن الله على قريش إذ يسر لهم رحلتين تجاريتين في كل عام : رحلة إلى اليمن في الشتاء ، ورحلة إلى الشام في الصيف ، يسيرون فيها آمنين بفضل سدانهم للبيت (الكعبة) فليشكروا هذه النعمة بعبادة الله وحده ، رب البيت وصاحب الفضل عليهم : (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ لِإِبِلَائِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ . فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ . الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ) سورة قريش .

وقد ميا الإسلام للمسلمين فرصة التبادل التجاري فيما بين أقطارهم وشعوبهم على نطاق عالمي واسع في كل عام ، وذلك في الموسم السوي الإسلامي العالمي ؛ موسم

الحج إلى بيت الله الحرام ، حين يأتون : (وَجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ . لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ) سورة الحج : ٢٧ و ٢٨ .

ومن هذه المنافع - ولا شك - التجارة ، وقد روى البخاري أن المسلمين كانوا يخرجون من التجارة في موسم الحج ، يحشون أن يكون في هذا ما يشوب إخلاص نيتهم ، أو يكدر صفاء عبادتهم ، فقل القرآن يقول في صراحة وجلالة : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) سورة البقرة : ١٩٨ .

وقد امتدح القرآن رواد المساجد المسبحين لله بالغدو والآصال بأنهم (رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ) سورة النور : ٣٧ . فال مؤمنون في نظر القرآن ليسوا أحلاس مساجد ، ولا دراويش تكايا ، ولا رهبان أديرة ، إنما هم رجال أعمال ، وميزتهم أن أعمالهم الدنيوية لا تشغلهم عن واجباتهم الدينية .

هذا بعض ما جاء في القرآن عن التجارة .

أما في السنة ، فقد حث نبي الإسلام على التجارة ، وعني بأمرها ، وإوساء قواعدها بقوله وفعله وتقريره .

ففي أقواله الحكيمة نسمع هذه الأحاديث :

« التاجر الأمين الصدوق مع الشهداء يوم القيامة » (١) .

« التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء » (٢) .

ولا نعجب إذا جعل النبي التاجر الصدوق بمنزلة المجاهد ، والشهيد في سبيل الله .

(١) ابن ماجه ، والمحاكم وصححه ، ت : ١٦٧ .

(٢) الحاكم والترمذي بإسناده حسن ، ت : ١٦٨ .

فقد أثبتت لنا تجارب الحياة ، أن الجهاد ليس في ميدان القتال وحده ، بل في ميدان الاقتصاد أيضاً .

ولذا وعد التجار بهذه الميزة الرفيعة عند الله ، وهذه المثوبة الجزيلة في الآخرة ؛ لأن التجارة في الغالب تغري بالطمع ، واكتساب الربح من أي طريق ، والمال يلد المال ، والربح يغري بربح أكثر . فمن وقف عند حدود الصدق والأمانة ، فهو مجاهد انتصر في معركة الهوى ، وحقق له منزلة المجاهدين .

كما أن من شأن التجارة أن تفرق أهلها في دوامة من الأرقام ، وحساب رأس المال والأرباح ، حتى إننا نجد في عهد الرسول قافلة تحضر بتجارة والنبي يخطب ، فما إن سمع القوم بها حتى شغلوا عنه وانصرفوا إليها ، فنزل قوله تعالى يعائبهم : (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً ، قل ما عند الله خير مما يجمعون من السهو ومن التجارة ، والله خير الرازقين) سورة الجمعة : ١١ .

فمن استطاع أن يبقى في هذه الدوامة قوي اليقين ، عامر القلب بخشية الله ، رطب اللسان بذكر الله ، كان جديراً أن يكون مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء .

ويكفينا من فعله عليه السلام في شأن التجارة أنه كما عني بالجانب الروحي فأقام معجده بالمدينة على تقوى من الله ورضوان ، ليكون جامعاً للعبادة ، وجامعة للعلم ، وداراً للدعوة ، ومركزاً للدولة ... عني بالجانب الاقتصادي فأقام سوقاً إسلامية صرفاً ، لا سلطان لليهود عليها ، كما كانت سوق بني قينقاع من قبل . وقد رتب النبي ﷺ بنفسه أوضاعها ، وظل يرعاها بتعاليمه وتوجيهاته ، فلا غش ، ولا تطفيف ، ولا احتكار ، ولا تناجش . إلى غير ذلك مما سنذكره عند حديثنا عن « المعاملات » في فصل « الحلال والحرام في الحياة العامة للمسلم » .

وفي سير أصحاب رسول الله نجد منهم التجار البارعين كما نجد الصناع والزراع وسائر أهل الحرف والأعمال .

فهذا رسول الله بين أظهرهم تنزل عليه آيات الله ، ويناجيهم بكلمة السماء ، ويغدو عليه الروح الأمين ويروح بروحي الله ؛ وكلهم حب لهذا النبي وإخلاص ونجدة ، يتمنى كل امرئ منهم ألا يفارقه طرفة عين . ومع هذا نجد أصحابه كل في عمله ؛ هذا يضرب في الأرض لتجارة . وهذا يعمل في غيابه وزرعه . وذلك يسعى في حرقة وصنعة . ومن فاته من تعلم الرسول شيء سأل عنه إخوانه ما استطاع . وقد أمروا أن يبلغ الشاهد الغائب .

فالأنصار في الغالب كانوا أهل زرع ونخيل ، والمهاجرون في الغالب كانوا أهل تجارة وصفق في الأسواق .

وهذا عبد الرحمن بن عوف المهاجر بعرض عليه أخوه في الله سعد بن الربيع الأنصاري أن يشاطره ماله وداويه ، ويختار إحدى زوجتيه فيطلقها له فيلقى هذا الإيثار النبيل بعفاف نبيل آخر . ويقول لسعد : بورك الله لك في مالك وأهلك ، لا حاجة لي في ذلك ، هل من سوق فيه تجارة ؟ قال سعد : نعم سوق بني قينقاع . فعدا إليه عبد الرحمن بأقبط - جين - ومن وباع واشترى . ثم تابع القعدو إلى السوق حتى صار من أكبر أثرياء المسلمين ، ومات عن ثروة ضخمة .

وهذا أبو بكر الصديق ظل يتاجر ويسعى ، حتى يوم بايعه المسلمون خليفة ، كان يريد أن يذهب إلى السوق .

وهذا عمر قال عن نفسه : ألهاني الصفق بالأسواق عن سماع حديث النبي ﷺ . وهذا عثمان ... وهؤلاء كثيرون .

موقف الكنيسة من التجارة :

وهكذا سار المجتمع الإسلامي مقبلاً على دنياه في ظل دينه ، يتاجر ويبيع ، ولكن لا تليه تجارة ولا بيع عن ذكر الله . على حين كانت الجماهير في القرون الوسطى بمعظم الممالك والدول الأوروبية المسيحية يتردحون في مقابلة غامضة بين

فكرة التخليص أو الخلاص ، أي : خلاص النفس من الخطيئة التي تنغمس فيها إن هي عارضت آراء « الأكليروس » ونشطت إلى الحرف والتجارة هذا من ناحية ، وبين المجازفة بالتردي في اللعنة التي تحمل بالناس إذا هم جرؤوا على مجابهة تعاليم الآباء من رجال الدين ، واشتغلوا بالحرف والصناعات ، وبالتجارة . ولم تكن الخطيئة مجرد سيئة لا يجرى مقترفها إلا بقدر ما اقترف من ذنب ، ولكنها كانت - كما قيل آنثد للناس - خطيئة أبدية ولعنة مقيمة ، في الأرض وفي السماء ، في الحياة الأولى وفي الحياة الآخرة .

ويقول القديس أوغسطين : « إن ممارسة الأعمال Business هي في حقيقتها خطيئة ؛ لأنها تصرف النفس عن الحق ، وهو الله » .

ويقول آخر : إن الشخص الذي يشتري شيئاً ليعود فيبيعه على حاله ، وبغير تعديل يجزى عليه ، فإن هذا الشخص الأخير يدخل في زمرة المشتريين والبائعين المبعدين عن حظيرة المعبد وقدسيته .

وهذه الأقوال لا تخرج عن كونها امتداداً منطقياً لتعاليم القديس بولس الذي قرر بأنه : « من حيث أن المسيحي لا ينبغي له أن ينزع أخاه المسيحي نزاعاً قضائياً ، فإنه يتعين ألا تكون بين المسيحيين تجارة ناشطة ^(١) » .

التجارة المحرمة :

أما الإسلام فلم يحرم من التجارة إلا ما كان مشتملاً على ظلم أو غش أو استغلال أو ترويج لشيء ينهى عنه الإسلام .

فالتجارة بالخمر أو الخمرات أو الخنازير أو الأصنام أو التائبيل ، أو نحو ذلك بما يحرم الاسلام تناوله أو تداوله أو الانتفاع به تجارة محرمة لا يرضى عنها الاسلام ،

(١) من عاضرة للأستاذ عيسى عبده إبراهيم بعنوان « وضع الربا في بناء الاقتصاد القومي » ص ٢٠ وما بعدها بتصرف . وقد نقل هذه الخلفاء من مراجع عربية .

وكل كسب يجي من طريقها إنما هو سحت خبيث . وكل لحم نبت من هذا السحت
قالت له أولى به . ولا يشفع لمن يتاجر بهذه المحرمات أن يكون صدوقاً أو أميناً ،
فإن أساس تجارته نفسه منكر مجاربه الاسلام ولا يقره بحال .

ومن كانت تجارته في الذهب أو الحرير فلا حرج عليه ، إذ هما حلال للإناث ؛
إلا أن يتاجر في شيء لا يستعمل إلا للرجال .

فإذا كانت التجارة في شيء مباح فقد بقي على التاجر أمور يجب أن يحذرها ؛
حتى لا يبعث يوم القيامة في زمرة الفجار وإن الفجار لقي جميع .

خرج النبي ﷺ يوماً إلى المصلى ، فرأى الناس يتابعون فقال : « يا معشر
التجار .. » فاستجابوا لرسول الله ورفحوا أعناقهم وأبصارهم إليه . فقال : « إن
التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من اتقى الله وير صدق » (١) .

وعن واثلة بن الأسقع قال : كان رسول الله يخرج إلينا - وكنا تجاراً -
وكان يقول : « يا معشر التجار إياكم والكذب » (٢) .

فليحذر التاجر الكذب ، فإنه آفة التجار . والكذب يهدي إلى الفجور ،
والفجور يهدي إلى النار . وليحذر كثرة الحلف بعمامة ، واليمين الكاذبة بخاصة ، فإن
النبي ﷺ ذكر : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم ؛
أحداهم المتفق سلعته بالحلف الكاذب » (٣) .

وعن أبي سعيد قال : مر أعرابي بشاة فقلت : تبيعها بثلاثة دراهم ؟ فقال :
لا والله . ثم باعها فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « باع آخرته بدنياه » (٤) .

(١) الترمذي وابن حبان وابن ماجه والحاكم ، وقال الترمذي : حسن صحيح ،

ت : ١٦٩ . (٢) الطبراني ، ت : ١٧٠ .

(٣) مسلم وغيره ، ت : ١٧١ . (٤) ابن حبان في « صحيحه » ، ت : ١٧٢ .

وليحذر الغش فإن الغاش خارج عن أمة الإسلام .
 وليحذر من التطفيف في الكيل أو الوزن (ويل للمطففين) .
 وليحذر من الاحتكار حتى لا يبرأ الله ورسوله منه .
 وليحذر من الربا فإن الله يبعثه ، وفي الحديث : « درهم ربا يأكله الرجل وهو
 يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية » (١) .
 (وسنفضل كل ذلك في المعاملات) .

الاشتغال بالوظائف :

وللإسلام أن يكسب رزقه عن طريق الوظيفة ، سواء أكان تابعاً للحكومة أم
 هيئة أم لشخص ، ما دام قادراً على تحمل تبعات عمله ، وأداء واجباته . ولا يجوز
 لِمسلم أن يرشح نفسه لعمل ليس أهلاً له ، وخاصة إذا كان من مناصب الحكم ،
 أو القضاء .

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «ويل للأمرء . ويل للعرفاء
 (الرؤساء) ويل للأمناء (الحفظة على الأموال) ليتمنين أقوام يوم القيامة أت
 ذواتهم معلقة بالثريا ، يُدَلَّلُونَ بين السماء والأرض ، وأنهم لم يلوا عملاً » (٢) .

وعن أبي ذر : قلت : يا رسول الله ! ألا تستعلمني ؟ (أي في منصب) قال :
 فضرب يده على منكبي ، ثم قال : « يا أبا ذر ، إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها
 يوم القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها » (٣) . وقال
 عليه السلام : « القضاء ثلاثة : واحد في الجنة ، واثنان في النار . فأما الذي في الجنة ،

(١) أحمد ورجال رجال الصحيح . وقد وردت في الرواية هكذا « ستة وثلاثين
 زنية » على غير المشهور في النسخة ، ت : ١٧٣ . (٢) ابن حبان في « صحيحه » والحاكم
 وصحیح إسناده ، ت : ١٧٤ . (٣) مسلم ، ت : ١٧٥ .

فوجـل عرف الحق فقضى به ، ووجـل عرف الحق فجـار فهو في النار ، ووجـل عصى
للناس على جهل فهو في النار ، (١) .

والأولى بالمسلم ألا يحرص على تلك المناصب الكبيرة ، ويسعى وراءها ولو كان
لها كفاء فإن من اتخذ المنصب رباً اتخذ المنصب عبداً ، ومن وجه كل همه إلى
مظاهر الأرض حرم توفيق السماء .

وعن عبد الرحمن بن سمرة قال : قال لي رسول الله ﷺ : « يا عبد الرحمن ا
لاتسأل الإمارة ، فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها ، وإن أعطيتكها عن
مسألة ركلت إليها » (٢) .

وعن أنس أنه عليه السلام قال : « من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعاء أو كل إلى
نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده » (٣) .

وهذا ما لم يعلم من نفسه أنه لا يسد الفراغ غيره ، وإذا لم يقدم نفسه تعطلت
المصالح ، واضطرب جبل الأمور . وقد قص علينا القرآن قصة يوسف الصديق وفيها
أنه قال للملك : (اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ) سورة
يوسف : ٥٥ .

هذا هو أدب الإسلام في طلب الوظائف السياسية ونحوها .

الوظائف المحرمة :

وما قلناه من إباحة الاستغفال بالوظيفة إنما هو مقيد بالألا يكون في وظيفته ضرر
للمسلمين ، فلا يحل لمسلم أن يعمل ضابطاً أو جندياً في جيش يحارب المسلمين ، ولا
يحل له أن يعمل في مؤسسة أو مصنع ينتج أسلحة لحرب المسلمين ، ولا يجوز له أن
يشغل موظفاً في هيئة تناوى الإسلام وتحارب أهله .

(١) أبو داود والترمذي وابن ماجه ، ت : ١٧٦ .

(٢) متفق عليه ، ت : ١٧٨٠ . (٣) أبو داود والترمذي ، ت : ١٧٧٠ .

وكذلك من اشتغل بوظيفة من شأنها الإغاة على ظلم أو حرام فهي حرام كمن يشتغل في عمل ربوي أو في محل للخمر ، أو في مرقص ، أو ملهى أو نحو ذلك . ولا يعني هؤلاء جميعاً من الإثم أنهم لا يباثرون الحرام ولا يقتربونه ، فقد قدمنا أن من مبادئ الإسلام أن الإغاة على الإثم إثم ، ومن أجل ذلك لعن النبي ﷺ كاتب الربا وشاهديه كما لعن آكله ، ولعن عاصر الخمر وساقها كما لعن مثانها . وكل هذا ما لم تكن هناك ضرورة قاهرة تلجئ المسلم إلى طلب قوته من مثل هذه الأعمال ، فإن وجدت فإنها تقدر بقدرها مع كراهيته للعمل ، ودوام بحثه عن غيره حتى ييسر الله له كسباً حلالاً بعيداً عن أوزار الحرام .

والمسلم ينأى بنفسه دائماً عن مواطن الشبهات التي يرق فيها الدين ويضعف فيها اليقين ، مهما كان فيها من كسب غني ، ومال وفير .

قال عليه السلام : « دع ما يريبك إلا ما لا يريبك » (١) .

وقال : « لا يبلغ عبد درجة المتقين ، حتى يدع ما لا بأس به حذوا بما به بأس » (٢) .

قاعدة عامة في مسائل الكسب :

والقاعدة العامة في الكسب « أن الإسلام لا يبيح لأبنائه أن يكتسبوا المال كيفما شاؤوا ، وبأي طرق أرادوا . بل هو يفرق لهم بين الطرق المشروعة وغير المشروعة لاكتساب المعاش ، نظراً إلى المصلحة الجماعية ، وهذا التفريق يقوم على المبدأ الكلي القائل بأن جميع الطرق لاكتساب المال التي لا يحصل المنفعة فيها لفرد إلا بخسارة غيره ، غير مشروعة ، وأن الطرق التي يتبادل فيها الأفراد المنفعة فيما بينهم بالتراضي والعدل مشروعة .

(١) أحمد ، والترمذي ، واللساني ، وابن حبان في « صحيحه » والحاكم . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ، ت : ١٨٠ . (٢) الترمذي ، ت : ١٧٩ .

وهذا المبدأ يبيته قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا
 أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ
 وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ
 عَدُوٌّ إِنَّا وَظَلَمْنَا نَفْسِهِ تَارًا) سورة النساء : ٢٩ و ٣٠ . فقد شرطت
 هذه الآية مشروعية التجارة بأمرين :

الأول : أن تكون هذه التجارة عن تراض بين الفريقين .

والثاني : ألا تكون منفعة فريق قائمة على خسارة الفريق الثاني .

وذلك ما يوضحه (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) من هذه الآية ، وقد فسرهُ المفسرون
 على معنيين يتطبق كل منهما على هذا المقام . فالمعنى الأول : أن لا يقتل بعضهم بعضاً .
 والمعنى الثاني أن لا تقتلوا أنفسكم بأيديكم . فوُدى هذه الآية على كل حال : أن كل
 من يضر غيره لمنفعته الشخصية فكأنه ينزف دمه ولا يفتح طريق الهلاك إلا على نفسه
 في نهاية الأمر . فالمرقة ، والارتشاء ، والقمار ، والغرر ، والخديعة ، والتدليس ،
 والربا ، وكثير غيرها من طرق الكسب يوجد فيها كل من هذين السيئين لعدم
 المشروعية . وإذا كان يوجد في بعضها شرط التراضي ، فإنه يعوزه الشرط المهم الذي
 يتضمنه قوله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) (١) .

(١) ص ١٥٢ من كتاب « أسس الاقتصاد » للأستاذ أبي الأعلى المودودي .

الباب الثالث

أعمال وإجرام في الزواج ونسب الأئمة

- في مجال التعزير
- في الزواج
- في العلاقة بين الزوجين
- في تحديد النسب
- في الطلاق
- بين الوالدين والأولاد

في مجال الغريزة

خلق الله الانسان ليستخلفه في الأرض ويشعميره فيها . ولن يتم هذا إلا إذا بقي هذا النوع ، واستمرت حياته على الأرض يزدع ويصنع ويبني ويعمر ، ويؤدي حق الله عليه ، ولكي يتم ذلك ركب الله في الإنسان مجموعة من الغرائز والدوافع النفسية ، توفقه بسلطانها إلى ما يضمن بقاءه فرداً ، وبقائه نوعاً .

وكان من هذا غريزة البحث عن الطعام التي ياشبعها يبقى شغصه .

والغريزة الجنسية التي بالاستجابة لها يبقى نوعه . وهي غريزة قوية عسائية في الإنسان ، ومن شأنها أن تطلب متنفساً تؤدي فيه دورها ، وتشبع نهمها . وكانت لابد للإنسان أن يقف أمامها أحد مواقف ثلاثة :

موقف الانسان أمام الغريزة الجنسية :

١ - فيما أن يطلق لها العنان تسبح أين شاءت وكيف شاءت ، بلا حدود توقفها ، ولا روادع تردعها ، من دين أو خلق أو عرف . كما هو الشأن في المذاهب الإباحية التي لا تؤمن بالدين ، ولا بالفضيلة . وفي هذا الموقف انحطاط بالإنسان إلى مرتبة الحيوان . وإفساد للفرد والأمة ، والجماعة كلها .

١ - وإما أن يصادمها ويكبتها . كما هو الشأن في مذاهب التقشف والحرمان والتشاؤم الكاثوتية والرهبانية ونحوها . وفي هذا الموقف وأد للغريزة ، وتعطيل لعملها ، ومنافاة لحكمة من ركبها في الإنسان وفطره عليها ، ومصادمة لسنة الحياة التي تستخدم هذه الغرائز لتستمر في سيرها .

٣ - ولما أن يضع لها حدوداً تنطلق في داخلها ، وضمن إطارها ، دون كبت مردول ، ولا انطلاق مجنون . كما هو الشأن في الأديان السماوية ، التي حرمت السفاح ، وشرعت النكاح - الزواج - وخصوصاً الإسلام الذي اعترف بالفريضة ، فيستر سبيلها من الحلال ، ونهى عن التبتل واعتزال النساء ، كما حرّم الزنى وملحقته ومقدماته أشد التحريم .

وهذا الموقف هو العدل والوسط .. فلولا شرع الزواج ما أدت الفريضة دورها في استمرار بقاء الانسان .. ولولا تحريم السفاح ولإيجاب اختصاص الرجل بالمرأة ما نشأت الأسرة التي تتكوّن في ظلّها العواطف الاجتماعية الراقية من مودة ورحمة وحنان وحب وإيمان ، ولولا الأسرة ما نشأ المجتمع ولا أخذ طريقه إلى الرقي والكمال .

ولا تقربوا الزنى :

ولا عجب إذا رأينا الأديان السماوية كلها مجمعة على تحريم الزنى ومحاربته . وآخرها الإسلام الذي شدد النهي عنه والتحذير منه لما يؤدي إليه من اختلاط الأنساب ، والجنابة على النسل ، والفحشاء والأسر ، وتفكك الروابط ، وانتشار الأمراض (السارية) وطغيان الشهوات وانهار الأخلاق ، وصدق الله (ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ومناه سبيلاً) سورة الإسراء : ٣٢ .

والإسلام - كما عرفنا - إذا حرّم شيئاً سدّ الطوق الموصلة إليه ، وحرّم كل ما يفضي إليه من وسائل ومقدمات .

فما كان من شأنه أن يستثير الغرائز المهاجعة ، ويفتح منافذ الفتنة على الرجل أو المرأة ، ويغري بالفاحشة أو يقرب منها أو ييسر سبيلها فإن الإسلام ينهى عنه ويحرمه سداً للتريفة وهدماً للفسدة .

الخلوة بالأجنبية حرام :

ومن هذه الوسائل التي حرمها الإسلام : خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه . وهي التي لا تكون زوجة له ولا إحدى قريباته التي يحرم عليه زواجها حرمة مؤبدة ، كالأم والأخت والعمة والحالة - كما سند كر بعد - .

وليس هذا فقدانا للثقة بها أو بإحدهما ، ولكنه تحصين لها من وساوس السوء ، وهواجس الشر ، التي من شأنها أن تمحك في صدرها ، عند اللقاء فخلوة الرجل بأنوثة المرأة ، ولا ثالث بينهما . وفي هذا قال رسول الله ﷺ : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون^(١) بامرأة ليس معها ذو محرم منها ؛ فإن ثالثها الشيطان »^(٢) .

وفي تفسير قوله تعالى في شأن نساء النبي : (وَإِذَا مَا لَأْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَامْسَا لَوَهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقَابِيكُمْ) سورة الأحزاب : ٥٣ . يقول الإمام القرطبي : « يريد : من الخواطر التي تعرض للرجال في أمر النساء ، والنساء في أمر الرجال ؛ أي أن ذلك أنقى للريبة وأبعد للتهمة وأقوى في الحماة . وهذا يدل على أنه لا ينبغي لأحد أن يتق بنفسه في الخلوة مع من لا تحل له ، فإن مجابة ذلك أحسن لحاله ، وأحصن لنفسه ، وأتم لعصمته »^(٣) .

ويحذر الرسول هنا تحذيراً خاصاً من خلوة المرأة بأحائها (أقارب زوجها) كاخيه وابن عمه ؛ لما يحدث عادة من تساهل في ذلك بين الأقارب ، قد يجر أحياناً إلى عواقب وخيمة ، لأن الخلوة بالقرب أشد خطراً من غيره ، والفتنة به أمتن ، لتمكنه من الدخول إلى المرأة من غير تكبير عليه ، بخلاف الأجنبي .

(١) رواه أحمد عن طاهر بن ربيعة ، ت : ١٨٢ . وفي « الصحيحين » عن عبدالله ابن عباس « لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم » ، ت : ١٨٣ .

(٢) تفسير القرطبي ج ١٤ ص ٢٢٨ .

ومثل ذلك أقارب الزوجة من غير محارمها كبن عمها وابن خالها وابن خالتها ،
فلا يجوز لأحد منهم الخلوة بها .

قال عليه الصلاة والسلام : إياكم والدخول على النساء . فقال رجل من الأنصار :
يا رسول الله : أفرايت الحر؟ قال : الحر الموت ، (٣) . وحر المرأة : أقارب
زوجها (٤) .

يعني أن في هذه الخلوة الخطر والهلاك ؛ هلاك الدين إذا وقعت المعصية ، وهلاك
المرأة بفراق زوجها إذا حلت الغيرة على تطليقها ، وهلاك الروابط الاجتماعية إذا ساء
ظن الأقارب بعضهم ببعض .

وليس مثار هذا الخطر هو التعزيب البشرية ، وما تجلبه من خواطر وانفعالات
فحسب ، بل يضاف لذلك الخوف على كيان الأسرة ومعيشة الزوجين وأسرارهما
أن تتناول إليها ألسنة الثرثارين والفضوليين أو هواة تخريب البيوت . وفي ذلك يقول
ابن الأثير : « الحر الموت » هذه كلمة تقولها العرب ، كما تقول « الأسد الموت »
و « السلطان النار » أي لقاءهما مثل الموت والنار ، يعني أن خلوة الحر معها أشد من
خلوة غيره من الغرباء ، لأنه ربما حسن لها أشياء ، وحملها على أمور تثقل على الزوج ،
من التماس ما ليس في وسعه ، أو سره عشرة ، أو غير ذلك . ولأن الزوج لا يؤثر
أن يطلع الحر على باطن حاله ، بدخول بيته .

(٣) متفق عليه ، ت : ١٨٦ .

(٤) قال النووي : المراد في الحديث : أقارب الزوج غير آباءه وأبنائه ، لأنهم محارم
للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوطئون بالموت . . . والمراد الأخ وابن الأخ والعم وابن العم
وابن الأخت وشعوب مما يحل لها تزوجه لو لم تكن متزوجة . وذهب المازري إلى أن المراد
يطلق في الحديث أبو الزوج ، وذكره للتنبيه على منع غيره بطريقة الأول . انظر فتح الباري
١١٣ ص ٣٤٤ .

النظر إلى الجنس الآخر بشهوة :

وبما حرمه الإسلام -- في مجال الفريضة الجنسية -- إطالة النظر من الرجل إلى المرأة ومن المرأة إلى الرجل . فإن العين مفتاح القلب ، والنظر وسول الفتنة ، ويريد الزنى . وقد بدأ قال الشاعر :

كل الحوادث مبداها من النظر ومعظم النار من مستصغر الشرر
وحديثاً قال آخر :

نظرة فابتسامة فسلام فكلام فوعد فلقاء

لهذا وجه الله أمره إلى المؤمنين والمؤمنات جميعاً بالغض من الأبصار ، معقراً بأمراء بحفظ الفروج : (**قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ** ، ذلك أزكى لهم) **إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ** . **وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ** ، **وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ** ، **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ** **إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ** ، **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ** **إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ** **أَوْ آبَائِ بُعُولَتِهِنَّ** **أَوْ أَبْنَائِهِنَّ** **أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ** **أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ** **أَوْ تَابِعِينَ** **غَيْرِ أُولِي إِرَابَةٍ مِنَ الْوَجَالِ** **أَوْ أَطْفَالٌ** **الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ** **وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ** **مِنْ زِينَتِهِنَّ** . .)
سورة النور : ٣٠ ، ٣١ .

وفي هاتين الآيتين عدة توجهات إلهية منها توجيهان يشترك فيهما الرجال والنساء جميعاً وهما الغض من البصر ، وحفظ الفرج ، والباقي موجه إلى النساء خاصة .

ويلاحظ أن الآيتين أمرتا بالغض من البصر لا بغض البصر ، ولم تقل : « ويحفظوا من فروجهم » كما قالت (يغضوا من أبصارهم) فإن الفرج مأثور بحفظه جملة دون تسامح في شيء منه . أما البصر فقد سمح الله للناس بشيء منه رفعا للمرجح ، ورعاية للمصلحة كما سنرى .

فانغض من البصر ليس معناه إقفال العين عن النظر ، ولا إطراق الرأس إلى الأرض ، فليس هذا بمراد ولا مُستطاع . كما أن الغض من الصوت في قوله تعالى (وَاغْضُصْ مِنْ صَوْتِكَ) سورة لقمان : ١٩ ، ليس معناه إغلاق الشفتين عن الكلام ، وإنما معنى الغض من البصر خفضه ، وعدم إرساله طبق العنان بلتهم الغاديات والرائحات أو الغادين والرائحين . فإذا نظر إلى الجنس الآخر لم يغلغل النظر إلى عاصته ، ولم يطل الالتفات إليه والتعديق به .

ولهذا قال الرسول عليه السلام لعلي بن أبي طالب : « يا علي ! لا تتبع النظرة النظرة ؛ فإنما لك الأولى وليست لك الآخرة » (١) .

وقد جعل النبي عليه السلام النظرات الجائعة الشرهة من أحد الجنسين إلى الآخر زنى للعين ، فقال : « العينان تزنيان وزناها النظر » (٢) . وإنما سماه « زنى » لأنه ضرب من التلذذ والإشباع للفرجة الجنسية بغير الطريق المشروع .

ويطابق هذا ما جاء في الإنجيل عن المسيح عليه السلام : « لقد كان من قبلكم يقولون لا تزني وأنا أقول لكم : من نظر بعينه فقد زنى » .

إن هذا النظر المتلذذ الجائع ليس خطراً على خلق العفاف فحسب ، بل هو خطر على استقرار الفكر ، وطمأنينة القلب الذي يصاب بالشرود والاضطراب .

قال الشاعر :

و كنت إذا أرسلت طرفك رائداً لقلبك يوماً أنتعبتكم المناظر
رأيت الذي لا كله أنت قاصرٌ عليه ولا عن بعضه أنت صابر

(١) أحمد وأبو داود والترمذي ، ت : ١٨٤ .

(٢) البخاري وغيره ، ت : ١٨٥ .

تحريم النظر إلى العورات :

وما يجب غض البصر عنه العورات ، فقد نهى النبي ﷺ عن النظر إلى العورات ، ولو كان من رجل إلى رجل ، أو من امرأة إلى امرأة بشهوة أم بغير شهوة ، قال : « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ، ولا ينفي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ، ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد » (١) .

وعورة الرجل التي لا يجوز النظر إليها من رجل أو امرأة تتحدد فيما بين السرة والركبة ، كما ورد في الحديث . ويرى بعض الأئمة كابن حزم وبعض المالكية أن الفخذ ليس بعورة .

وعورة المرأة بالنسبة للرجل الأجنبي عنها هي جميع بدنها ما عدا وجهها وكفها ، أما عورتها بالنسبة لمن كان ذا محرم منها فكأبيها وأخيها فسيأتي الحديث عنها عند الكلام على إبداء الزينة .

وما لا يجوز النظر إليه من العورات لا يجوز أن يس باليد أو يجزه من البدن . وكل ما ذكرنا نحرمة من العورات - نظراً أو لمساً - مشروط بعدم الضرورة أو الحاجة ، فإذا وجدت كما في حالة الإسعاف أو العلاج فقد زالت الحرمة . وكل ما ذكرنا من جواز النظر مشروط بأمن الفتنة والشهوة ، فإن وجدت فقد زالت الإباحة سداً للذريعة .

(١) مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي . واستدل العلماء بالحديث على عدم جواز اختطاف الرجل مع الرجل ، والمرأة مع المرأة في ثوب واحد مع الناس ببعض البدن ، ت : ١٨٦ .

حدود إباحة النظر إلى الرجل أو المرأة :

وبما ذكرنا يتبين أن نظر المرأة إلى ما ليس بعورة من الرجل - أي ما فوق السرة ونحت الركبة - مباح ما لم تصعب شهوة أو تخفف منه فتنة وقد أفن الرسول ﷺ لعائشة أن تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون بمراهم في المسجد النبوي ، وظلت تنظر إليهم حتى شمت هي فانصرفت (١) .

ومثل هذا نظر الرجل إلى ما ليس بعورة من المرأة - أي إلى وجهها وكفها - فهو مباح ما لم تصعب شهوة أو تخفف منه فتنة .

فمن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر - أختها - دخلت على النبي ﷺ في لباس رقيق يشف عن جسمها ، فأعرض النبي ﷺ عنها وقال : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا - وأشار إلى وجهه وكفيه - (٢) .

وفي الحديث ضعف ولكن تقويه أحاديث صحاح في إباحة رؤية الوجه والكفين عند أمن الفتنة .

وخلاصة القول : أن النظرة البرية إلى غير عورة من الرجل أو المرأة حلال ما لم تتخذ صفة التكرار والتعدي الذي يصعب به - غالباً - التلذذ وخوف الفتنة .

ومن سماحة الإسلام أنه عفا عن النظرة الحاطفة ، التي تقع من الإنسان فجأة حين يرى ما لا تباح له رؤيته ، فمن جرير بن عبد الله قال : سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة فقال : اصرف بصرك ، (٣) يعني : لا تعاود النظر مرة ثانية .

(١) متفق عليه ، ت : ١٨٧ .

(٢) أبو داود ، ت : ١٨٨٠ .

(٣) أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي ، ت : ١٨٩ .

ما يجوز إبداءه من زينة المرأة وما لا يجوز :

هذا ما يتعلق بالنقض من الابصار ، الذي أمرت به الآياتان الرجال والنساء .
أما التوجيهات الإلهية للنساء في الآلة الثانية فهي قوله تعالى :

أ - (وَلَا يَسْبِرْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا) . سورة النور : ٣١ .
زينة المرأة : كل ما يزينها ويجعلها سواء أكانت زينة خلقية كالوجه والشعر
ومحاسن الجسم ، أم مكتسبة كالثياب والحلي والأصباغ ونحوها . وفي هذه الآية
الكريمة أمر الله النساء بإخفاء زينتهن ، ونهاهن عن إبدائها ، ولم يستثن « إلا
ما ظهر منها » .

وقد اختلف العلماء في تحديد معنى « ما ظهر منها » وقدره ؛ أياكون معناه :
ما ظهر بحكم الضرورة من غير قصد كأن كشفته الريح مثلاً ، أو يكون معناه :
ما جرت به العادة والجلبة على ظهوره والأصل فيه الظهور ؟
إن المأثور عن أكثر السلف يدل على الرأي الثاني .

فقد اشتهر عن ابن عباس أنه قال في تفسير « ما ظهر منها » الكحل والحاتم ،
وروي مثله عن أنس .

وإباحة الكحل والحاتم يلزم منها إظهار موضعيهما كذلك وهما الوجه والكفان .
وهذا ما جاء صراحة عن سعيد بن جبير وعطاء والأوراعي وغيرهم .

وعن عائشة وقتادة وغيرهما إضافة السوارين إلى ما ظهر من الزينة . وهذا يعني
استثناء بعض الذراع من الزينة المنهي عن إبدائها ، واختلف في تحديده من قدر
قبضة إلى نصف الذراع .

ويلقأ هذا التوسع ضيق آخرون كعبد الله بن مسعود والنخعي ، ففسروا ما
ظهر من الزينة بالرداء ونحوه من الثياب الظاهرة . وهي التي لا يمكن إخفاؤها .

والذي أرجحه أن يقصر « ما ظهر منها » على الوجه والكفين وما يعتاد لهما من الزينة المعقولة بلا غلو ولا إسراف كالخاتم اليد والكحل العين كما صرح به جماعة من الصحابة والتابعين (١) .

وهذا بخلاف الأصابع والمسايق التي تستعملها المرأة في عصرنا للفتنة والتفتين والأظافر ونحوها ، فإنها من الغلو المستكر ، والذي لا يجوز أن يستعمل إلا داخل البيت . أما ما عليه النساء اليوم من اتخاذ هذه الزينة عند الخروج من البيت لجذب انتباه الرجال فهو حرام . وأما تفسيره ما ظهر منها ، بالثياب والرداء الخارجي فقير مقبول ؛ لأنه أمر طبيعي لا يتصور النهي عنه حتى يستثنى ، ومثل ذلك تقيدها بما كشفته الرياح ونحوه من احوال الضرورة ؛ لأن هذا بما لا حيلة فيه ، سواء استثنى أم لم يستثن . والذي يتبادر إلى الذهن من الاستثناء أنه رخصة وتخفيف للمرأة المؤمنة في إبداء شيء يمكن إخفاؤه ، ومعقول أن يكون هو الوجه والكفين .

وإنما سُمع في الوجه والكفين ، لأن سترهما فيه حرج على المرأة ، وخاصة إذا كانت تحتاج إلى الخروج المشروع ، كإقامة نسعى على أولادها ، أو فقيرة تعمل في مساعدة زوجها ، فإن فرض النقاب عليها ، وتكليفها تغطية كليهما في كل ذلك بما يعوقها ، ويشق عليها .

قال القرطبي : لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة وذلك في الصلاة والحج ، صلح أن يكون الاستثناء راجعاً إليها . يدل على ذلك ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رفاق - فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال لها : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه . وفي قوله تعالى : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم » ما يشير إلى أن وجوه

(١) وهو اختيار الطبري والقرطبي والزهري والرازي وغيرهم من المفسرين .
راجع تفسير الآية من سورة النور في تفسير هؤلاء الآية .

النساء لم تكن مغطاة ، ولو كانت المرأة مستورة الجسم والوجه جميعاً ، ما كان هناك مجال للأمر بالنقض من الألباس ، إذ ليس إلا ما يبصر حتى ينقض عنه .

ومع هذا فالأكل للمرأة المسلمة أن تجتهد في إخفاء زينتها ، حتى الوجه نفسه ما استطاعت ، وذلك لانتشار الفساد ، وكثرة القسوة في عصرة ، ويتأكد ذلك إذا كانت جبهة محتشاة الافتان بها .

ب - (وَلْيَضْحَكُنَّ يَخْمُورُهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) سورة النور : ٣١ .

الخمر : جمع خمار وهو غطاء الرأس .

والجيوب : جمع جيب وهو قطعة الصدر من الثوب .

والواجب على المرأة المسلمة أن تغطي رأسها بجمها ، وأن تستر به - أو ياي شيء آخر - صدورها وظهرها وعنقها حتى لا ينعكش شيء من هذه المفاصل لتطلعين من الغادين والرائحين .

ج - (وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ) سورة النور : ٣١ .

وهذا التوجيه يتضمن نهي النساء المؤمنات عن كشف الزينة الحفية - كزينة الأذن والشعر والفتق والمصدر والساق - أمام الرجال الأجانب الذين رخص لهما أمامهم في إبداء الوجه والكفين (ما ظهر منها) .

وقد استثنى من هذا التهي اثنا عشر صنفاً من الناس :

١ - بعولتهن : أي أزواجهن ، فالرجل أن يرى من زوجته ما يشاء ، وكذلك المرأة . وفي الحديث : « احفظ عورتك إلا من زوجتك » .

٢ - آبائهم ، ويدخل فيهم الأجداد من قبل الأب والأم .

٣ - آباء أزواجهن ، فقد أصبح لهم حكم الآباء بالنسبة إليهن .

٤ - أبناءهم ، ومثلهم أبناء خديتتهن من الذكور والإناث .

٥ - أبناء أزواجهم ، لضرورة الاختلاط الحاصل ، ولأنها بمنزلة أمهم في البيت (١) .

٦ - إخوانهم ، سواء أكانوا أشقاء أو من الأب أو من الأم .

٧ - بنو إخوانهم ، لما بين الرجل وعمته من حرمة أبدية .

٨ - بنو أخواتهم ، لما بين الرجل وخالته من حرمة أبدية .

٩ - نساؤهم : أي النساء المتصلات بهن نسباً أو ديناً . أما المرأة غير المسلمة فلا يجوز لها أن ترى من زينة المسلمة إلا ما يراه الرجل - على الصحيح - .

١٠ - ماملكت أيمانهم : أي عبيدهم وجوارهم لأن الإسلام جعلهم كأعضاء في الأسرة . ونحوه بعض الآية بالإمام دون الذكور .

١١ - التابعون غير أولي الإربة من الرجال ، وهم الأجواء والأتباع الذين لا شهوة لهم في النساء لسبب بدني أو عقلي . المهم أن يتوافر هذان الوصفان : التبعية للبيت الذي يدخلون على نائه ، وفقدان الشهوة الجنسية .

١٢ - الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء . وهم الصغار الذين لم يشرفوا أنفسهم الشعور الجنسي ، فإذا لوحظ عليهم ظهور هذا الشعور لم يبع المرأة أن تبدي أمامهم زينتها الخفية - وإن كانوا دون البلوغ - .

ولم تذكر الآية الأعمام والأخوال لأنهم بمنزلة الآباء عرفاً . وفي الحديث : عم الرجل منو إليه ، (٢) .

عورة النساء :

وبما تقدم تعلم أن كل ما لا يجوز المرأة إبداءه من جسدها فهو عورة يجب سترها ، ويحرم كشفها .

(١) قال القرطبي : سوى بين الحرام في إبداء الزينة ، ولكن تختلف مراقبتهم بحسب ما في نفوس البشر ، وتختلف مراتب ما يبدي لهم ، فيبدي للأب ما لا يجوز إبداءه لولد الزوج . (٢) رواه مسلم ، ١ : ١٩٠ .

فغورتها بالنسبة للرجال الأجانب عنها وكذلك النساء غير المسلمات جميع
يدنها ما عدا الوجه والكفين ، على ما اخترقته ، إذ أبيح كشفها - كما قال الرازي -
للحاجة في المعاملة والأخذ والعطاء ، فأمرن بستر ما لا تؤدي الضرورة إلى كشفه ،
ورخص لمن في كشف ما اعتيد كشفه ، وأدت الضرورة إلى إظهاره ، إذ كانت
شرائع الإسلام حثيئة صممة . قال الرازي : ولما كان ظهور الوجه والكفين
كالضروي ، لا جرم اتفقوا على أنها ليسا بعورة . أما القدم فليس ظهورها بضروي
فلا جرم اختلفوا هل هي عورة أم لا ؟ (١)

وعورتها بالنسبة للأصناف الاثني عشر المذكورين في آية التور تتعده فيما عدا
مواضع الزينة الباطنة من مثل الاذن والعتق والشعر والصدر والذراعين والساقين ،
فإن إبداء هذه الزينة لهؤلاء الأصناف قد أباحت الآية .

وما عدا ذلك من مثل الظهر والبطن والسوءتين والفخذين ، فلا يجوز إبداءه
لامرأة أو لرجل إلا للزوج .

وهذا الذي يفهم من الآية أقرب مما ذهب إليه بعض الأئمة ؛ أن عورة المرأة
بالنظر إلى المحارم ما بين السرة والركبة فقط . وكذلك عورتها بالنسبة إلى المرأة
بل الذي تدل عليه الآية أدنى إلى ما قاله بعض العلماء : إن عورتها للمحرم ما لا يبدو
منها عند الهيئة . فما كان يبدو منها عند عملها في البيت عادة فله محارم أن ينظروا إليه .

ولهذا أمر الله نساء المؤمنين أن يستترن عند خروجهن بحجاب سابغ كاسر ،
يتميزن به عن سواهن من الكافرات والفاجرات ، وفي هذا أمر الله نبيه أن يؤذن
في الأمة بهذا البلاغ الإلهي العام : « يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء
المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن » ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ،
الأحزاب : ٥٩ . والجلابيب جمع جلباب ، وهو ثوب واسع كالملاء تستتر به المرأة .

(١) تفسير الفخر الرازي ج ٢٢ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

وكان بعض نساء الجاهلية إذا خرجن من بيوتهن كشفن عن بعض محاسنهن ،
من مثل النحر والعنق والشعر ، فيتبعهن الفساق والعابثون . فزلت الآية الكريمة
تأمر المرأة المؤمنة بإرخاء بعض جلبابها عليها ، حتى لا ينكشف شيء من تلك المفاصل
من جسدها ، وبهذا يعرف من مظهرها أنها عفيفة مؤمنة ، فلا يتعرض لها ماجن أو
مناقض بإيذاء .

فالواضح من تعليل الآية أن هذا الأمر خوف على النساء من أذى الفساق ،
ومعاينة المجتبان ، وليس خوفاً منهن ولا فقداناً للثقة بهن . كما يدعي بعضهم . فإن
المراة المتبرجة بزينة وثيابها ، أو المتكسرة في مشيتها ، أو الطرقة في حديثها ،
تغري الرجال بها دائماً ، وتطمع العابثين فيها ، وهذا مصداق الآية الكريمة « فَلَا
تَخْفَضْنَ بِالْقَوْلِ ، فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ » .

وقد شدد الإسلام في أمر التستر والتصون للمرأة المسلمة . ولم يرخص في ذلك
إلا شيئاً يسيراً خفف به عن عجائز النساء . قال تعالى : « وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ
اللاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ
مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ، وَافَهُمْ سَمِيعٌ عَلِيمٌ » . النور : ٦٠ .

والمراد بالقواعد النساء اللاتي قعدن عن الحيض والولادة لكبرهن فلا يطمعن
في الزواج ، ولا يرغبن في الرجال ، كما لا يرغب فيهن الرجال . فهؤلاء قد خفف الله
عنهن ، ولم يجعل عليهن حرجاً أن يضعن من بعض الثياب الخارجية الظاهرة كالملحفة
والملاية والعباءة والطرحة ونحوها .

وقد قيد القرآن هذه الرخصة بقوله : « غير متبرجات بزينة » أي غير قاصدات
بوضع هذه الثياب التبرج ، ولكن التخفيف إذا احتجن إليه .

ومع هذه الرخصة ، فالأفضل والأولى أن يتعففن عن ذلك ، طلباً للأكل ،
وبعداً عن كل شبهة « وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ » .

دخول المرأة الحمامات العامة :

ومن أجل عناية الإسلام بحفظ العورات وسترها ، حذر الرسول ﷺ من دخول المرأة الحمامات العامة ، وتعريه جسدها أمام غيرها من النساء ، اللائي يحاولن أن يتخذن من الأوصاف البدنية لهذه وتلك حديث المجالس ، ومضغة الأغواء .

كما حذر عليه السلام من دخول الرجل الحمام إلا بئزر يستره عن أعين الآخرين . فعن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يدخل الحمام إلا بئزر ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام »^(١) .

وعن عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله ﷺ نهى عن دخول الحمامات ثم رخص للرجال أن يدخلوها بالآزر »^(٢) .

واستثنى من ذلك المرأة يوصف لها دخول الحمام لعلاج لمرض ألم بها أو نقاس وغثوه . فعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال في شأن الحمامات : « فلا يدخلها الرجال إلا بئزر ، وامتنعوا النساء ، إلا مريضة أو نقساء »^(٣) وفي إسناده الحديث شيء من الضعف ، ولكن قواعد الشرع في الترخيص للمريض والتيسير عليه في العبادات والواجبات تقويه وتعضده . كما يشهد له الأصل المشهور أن ما حرم لدن التدبيرة يباح للحاجة والمصلحة . ويؤيده أيضاً ما رواه الحاكم عن عبد الله بن عباس أن النبي ﷺ قال « انتقروا ميتاً يقال له الحمام قالوا : يا رسول الله ! إنه يذهب الدن »

(١) قال المنذري : رواه القسائي والترمذي وحسنه ، والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ترغيب) ، ت : ١٩١ .

(٢) رواه أبو داود ولم يصفه ، واللفظ له ، والترمذي وابن ماجه ، وفي إسناده رواه خبر مشهور (ترغيب) ، ت : ١٩٢ .

(٣) رواه ابن ماجه وأبو داود وفي إسناده عبد الرحمن بن زيادة بن أنس الأفرقي ، ت : ١٩٣ .

وينقع المرض . قال : فمن دخل فليستر ، (١) .

فإن دخلت المرأة الحمام بغير غدرولغير حاجة فقد ارتكبت حراماً واستحقت وعيد رسول الله ﷺ الذي رواه أبو المبيع الهذلي رضي الله عنه أن نساء من أهل حمص أو من أهل الشام دخلن على عائشة رضي الله عنها فقالت : أنتن اللاتي تدخلن نساء كن الحمامات ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت زوجها إلا هكت لستر يسها وبين ربها » (٢) .

ومن أمثلة أنه ﷺ قال : « أيما امرأة تزعت ثيابها في غير بيتها خرق الله عنها سترة » (٣) .

وإذا كان هذا تشديد الإسلام في دخول النساء الحمام وهو بيت بين جدران أربعة لا يدخله إلا النساء، فليت شعري ما الحكم في أولئك الحالات الخبيثات اللاتي يبدن عوراتهن للرجال الغادين والرائعين ، ويعرضن أجسادهن على شواطئ البحار « البلاجات » للأعين الجائعة ، والغرائز الشرهة ؟

أما لمن قد هتكن كل ستر يذنه وبين الرحمن ، ووجاهن شركاء في الإثم لأنهم رعاة مسؤولون ، لو كانوا يعلمون !

التبرج حرام :

المرأة المسلمة خلق يميزها عن المرأة الكافرة أو المرأة الجاهلية ؛ فخلق المرأة المسلمة هو التصون والاحتشام والعفاف والحياء .

أما المرأة الجاهلية فخلقها هو : للتبرج والإغراء .

(١) رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولم يعقب عليه المنفري في الترغيب ،

ت : ١٩٤ .

(٢) رواه الترمذي والفظ له ، وقال : حديث حسن ، وأبو حازم وابن ماجه

والحاكم ، وقال صحيح على شرطها (الترغيب) ، ت : ١٩٥ .

(٣) رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني والحاكم (ترغيب) ت : ١٩٦ .

ومعنى التبرج : التكشف والظهور للعيون ، ومنه « يروج حشيدة » ويروج النساء .. وذلك لارتفاعها وظهورها للناظرين . وقال الزمخشري : حقيقة التبرج : تكلف إظهار ما يجب إخفاؤه ، من قولهم : سفينة بارج : لا غطاء عليها . . إلا أنه اختص بأن تتكشف المرأة للرجال ، بإبداء زينتها ، وإظهار محاسنها ، فأضاف الزمخشري إلى المعنى عنصراً جديداً هو التكلف والقصد إلى إظهار ما يجب إخفاؤه من الزينة . وقد يكون هذا الذي يجب إخفاؤه مراعاً في الجسم أو حركة لعضو منه ، أو طريقة في الكلام أو المشي ، أو حلية مما يقرن به النساء أو يلبسنه ، أو غير ذلك .

وللتبرج صور ومظاهر عرفها الناس قديماً وحديثاً ، وقد ذكر المفسرون بعضها في تفسير قوله تعالى لنساء النبي : « وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى » الأحزاب : ٣٣ .

قال مجاهد : كانت المرأة تخرج تمشي بين الرجال .

وقال قتادة : كان لمن مشية تكسر وتفتج .

وقال مقاتل : التبرج أنها تلقي الحمار على رأسها ، ولا تشده ، فيداري قلاندها وقرطها وعنقها ، ويبدو ذلك كله منها .

هذه صور من تبرج الجاهلية القديمة ؛ الاختلاط بالرجال .. التكسر في المشي .. لبس الحمار ونحوه على هيئة يبدو معها بعض محاسن البدن وزينته . وقد رمتنا جاهلية هذا العصر بصور وألوان من التبرج ، يعد معها تبرج الجاهلية الأولى ضرباً من التصون والاحتشام .

ما يخرج المرأة عن حد التبرج :

والذي يخرج المرأة المسلمة عن حد التبرج ويسمها بأدب الإسلام أن تلتزم الآداب التالية :

أ (غرض البصر : فإن ألحن زينة للمرأة هو الحياء ، وأبرز عنوان للحياء هو غرض البصر . قال تعالى : « وقلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ » .

ب (علم الاختلاط بالرجال اختلاط تلاصق وثاق ، كما يحدث ذلك في دور السينما ومدرجات الجامعات وقاعات المحاضرات ومركبات النقل ونحوها في هذا الزمان . وقد روى معقل بن يسار عن رسول الله ﷺ قال : « لَأَنْ يَطْعَنَ فِي رَأْسِ أَحَدِكُمْ بِخَيْطٍ مِنْ حَدِيدٍ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْسَ امْرَأَةٌ لَا تَحِلُّ لَهُ » (١) الخيط : ما يخاط به كالإبرة والملة ونحوهما .

ج (أن تكون ملابسها موافقة لأدب الشرع الإسلامي ، واللباس الشرعي هو الذي يجمع الأوصاف التالية :

١ - أن يغطي جميع الجسم . عدا ما استثناء القرآن في « ما ظهر منها » وأرجع الأقوال أنه الوجه والكفان .

٢ - ألا يشف ويصف ما تحته . فقد أخبر النبي ﷺ : « أن من أهل النار ساء كاسيات عاريات مائلات .. لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها » (٢) ومعنى كاسيات عاريات : أن ثيابهن لا تؤدي وظيفة السر فتصف ما تحته لرقتها وشفافيتها .

دخلت سورة من بني تميم على عائشة - رضي الله عنها - وعليهن ثياب رقاق ، فقالت عائشة : « إِنْ كُنْتِ مُؤْمِنَاتٍ فَلَيْسَ هَذَا بِثِيَابِ الْمُؤْمِنَاتِ » (٣) .

وأدخلت عليها امرأة عروس عليها خمار رقيق شفاف فقالت : لم تؤمن بسورة « النور » امرأة تلبس هذا .

٣ - ألا يحدد أجزاء الجسم ، ويبرز مفاته ، وإن لم يكن رقيقاً شفافاً ، كذلك الثياب التي رمتا بها حضارة الجسد والشهوة - أعني الحضارة الغربية - التي يتسابق مصمموا الأزياء فيها في تفصيل الثياب التي تبرز النهود والخصور والأرداف ونحوها ،

(١) قال المنذري : رواه الطبراني والبيهقي ، ورجال الطبراني ثقات ، رجال

المصحيح ، ت : ١٩٧ . (٢) ت : ١٩٨ . (٣) ت : ١٩٩ .

بصورة تبيح الغرائز وتثير الشهوات الدنيا ، فلابساتها كلبسات عذريات أيضاً ، وهي أشد إغراء وقتة من الثياب الرقيقة الشفافة .

٤ - ألا يكون مما يختص بلبسه الرجال كالينطلون في عصرنا ، وذلك لأن النبي ﷺ لعن المتشبهات من النساء بالرجال ، كما لعن المتشبهين من الرجال بالنساء ، ونهى المرأة أن تلبس لبسة الرجل ، والرجل أن يلبس لبسة المرأة .

٥ - ألا يصكون لباساً اختص بلبسه الكافرات من اليهوديات والنصرانيات والوثنيات ، فإن قصد التشبه هؤلاء محظور في الإسلام الذي يريد لرجاله ونسائه التميز والاستقلال في المظهر والخبر ، ولهذا أمر بمخالفة الكفار في أمور كثيرة . وقال الرسول ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم » . (١)

د) أن تلتزم الوقار والاستقامة في مشيتها وفي حديثها وتتجنب الإفراط في سائر حركات جسمها ووجهها ؛ فإن التكسر والميوعة من شأن الفاجرات لا من خلق المسلمات . قال تعالى : « فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض » ، سورة الأحزاب : ٣٢ .

هـ) ألا تعتمد جذب انتباه الرجال إلى ماخفي من زينتها بالعطور أو الزين أو نحو ذلك . قال تعالى : « وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ » .

فقد كانت المرأة في الجاهلية حين تمر بالناس تضرب برجلها ، لسمع قعقة خطاها فهي القرآن عن ذلك ، لما فيه من إثارة حيال الرجال ذوي النزعات الشهوانية ، ولدلائل على نية سيئة لدى المرأة في لفت أنظار الرجال إليها وإلى زينتها .

ومثل هذا في الحكم ما تستعمله المرأة من ألوان الطيب والعطور ذات الروائح الفاتحة ، لتستثير الغرائز ، وتجذب إليها انتباه الرجال ، وفي الحديث : « المرأة إذا

(١) ت : ٢٠٠ .

استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا ، يعني : زانية ^(١) .

ومن هنا نعلم أن الإسلام لم يفرض على المرأة - كما يقال - أن تظل حبيسة البيت ، لا تخرج منه إلا إلى القبر ، بل أباح لها الخروج للصلاة وطلب العلم وقضاء الحاجات ، وكل غرض ديني أو دنيوي مشروع . كما كان يفعل ذلك ساء الصحابة ومن بعدهم من خير القرون . وكان منهم من يخرج للمشاركة في القتال والغزو مع رسول الله ﷺ ومن بعده من الخلفاء والقواد . وقد قال عليه الصلاة والسلام لزوجته سودة : « قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن » ^(٢) وقال : « إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها » ^(٣) وفي حديث آخر : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » ^(٤) .

وقد ذهب بعض العلماء المتشددين إلى أن المرأة يحرم عليها أن تنظر إلى أي جزء من الرجل ، مستدلين بما رواه الترمذي عن نهان مولى أم سلمة أن النبي ﷺ قال لها وليمونة ، وقد دخل عليها ابن أم مكتوم : « احتجبا » فقالتا : إنه أعمى . قال : « أفعميا وإن أنتما ؟ ألستما تبصرانه ؟ » ولكن المحققين قالوا : إن هذا الحديث غير صحيح عند أهل النقل ؛ لأن راويه عن أم سلمة نهان مولاها وهو ممن لا يحتج بحديثه ^(٥) . وعلى تقدير صحته فإن ذلك منه عليه السلام تعليظ على أزواجه لحرمتهن ، كما

(١) قال المذري . رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .
ورواه اللسان وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، ونظّمهم : قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« أيما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية » ورواه الحاكم أيضاً وقال :
صحيح الإسناد ، ت : ٢٠١ .

(٢) رواه البخاري في كتاب النكاح . باب خروج النساء لحوائجن من حديث عائشة ، ت : ٢٠٢ .

(٣) رواه البخاري كذلك : باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره . من حديث ابن عمر ، ت : ٢٠٣ .

(٤) رواه مسلم ، ت : ٢٠٤ .

(٥) ت : ٢٠٥ .

غلظ عليهن أمر الحجاب ؛ كما أشار إليه أبو داود وغيره من الأئمة .. ويبقى معنى الحديث الصحيح الثابت ، وهو أن النبي ﷺ أمر فاطمة بنت قيس أن تقضي عذتها في بيت أم شريك ثم استدرك فقال : تلك امرأة يغشاها أصحابي ، اعتدي عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين ثيابك ولا يراك .^(١)

خدمة المرأة ضيوف زوجها :

وأوضح من ذلك أن للمرأة أن تقوم بخدمة ضيوف زوجها في حضرته ، ما دامت متأدبة بأدب الإسلام في ملبسها وزينتها وكلامها ومشيا ، ومن الطبيعي أن يروعا وتزام في هذه الحال ، ولا جناح في ذلك إذا كانت الفتاة مأمونة من جانبها وجانبيهم .

روى الشيخان وغيرهما عن سهل بن سعد الأنصاري قال : « لما أعزس أبو أسيد الساعدي ، دعا النبي ﷺ وأصحابه ، فما صنع لهم طعاماً ولا قدم إليهم إلا امرأته أم أسيد ؛ بلت قموات في تور (إماء) من حجارة ، من الليل ، فلما فرغ النبي ﷺ من الطعام أمأته له - أي مرسته بيدها - فسقته ، تنقه بذلك »^(٢) .

ففي هذا الحديث - كما قال شيخ الإسلام ابن حجر - : جواز خلعة المرأة زوجها ومن يدعوه .. ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة ، ومراعاة ما يجب عليها من الستر ، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك . فإذا لم تراخ المرأة ما يجب عليها من الستر - كما كثرت نساء هذا الزمن - فإن ظهورها للرجال يصير حراماً .

الشذوذ الجنسي من كبائر المحرمات :

بقي أن نعرف فيما يختص بتنظيم الغريزة الجنسية في الإسلام ، أنه كما حرم الزنى

(١) انظر تفسير القرطبي ج ١٢ ص ٢٢٨ ، ت : ٢٠٦ - (٢) ت : ٢٠٧ .

وحرم الوسائل المقضية إليه . حرم كذلك هذا الشهوة الجنسي التي يعرف بعمل قوم لوط ، أو اللواط ، .

فهذا العمل الخبيث انتكاس في الفطرة ، وانقاس في حماة الفطرة ، وإفساد لرجولة ، وجناية على حق الانوثة .

وانتشار هذه الخطيئة القذرة في حامة ، يفسد عليهم حياتهم ويجعلهم عبيدا لها ، وينسبهم كل خلق وعرف وذوق . وحسبنا في هذا ما ذكره القرآن الكريم عن قوم لوط الذين ابتكروا هذه الفاحشة القذرة ، وكانوا يدعون نساءهم الطيبة الحلال ، ليأتوا تلك الشهوة الخبيثة الحرام . ولهذا قال لهم نبيهم لوط : (أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ، وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ؟ أَيْلَ ائْتَمَرْتُمْ قَوْمَ عَادٍ وَثَمُودَ) الشعراء : ١٦٥ ، ١٦٦ . ودمغهم القرآن - على لسان لوط - بالعدوان والجهل والإصراف والفساد والإجرام .

ومن أغرب مواقف هؤلاء القوم التي ظهر فيها اعوجاج فطرتهم ، وفقدان رشدهم ، وانحطاط أخلاقهم ، وفساد أدواقهم ، موقفهم من ضيوف لوط الذين كانوا ملائكة عذاب أرسلهم الله في سرورة البشر ابتلاء لأولئك القوم وتجيلا لذلك الموقف عليهم وهو الذي حكاه القرآن : (وَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا لَوْطًا مِنْهُمْ فَقَالَ لَوْطُكُمْ فَتَنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَارِئُكُمْ بِطَارِئٍ . وَإِذَا جَاءَتْكُمْ قَوْمٌ مَبْشُورُونَ فَاذْكُرُوا لَهُمْ إِذْ أَنْتُمْ مُبْشَرُونَ . وَتَذَكَّرُونَ) . ومن قبل كانوا يعمنون السبائات قال : يا قوم هؤلاء بئنا في هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزَوْا فِي ضَيْفِ الْبَيْنِ مِنْكُمْ رَجُلٌ وَشَيْدٌ ؟ قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَالَنَا فِي بَنَاتِكُمْ مِنْ تَحَوٍّ وَإِنْكَارٍ

(١) ت ٢٠٥٠٠ .

لَتَعْلَمَنَّ مَا تُرِيدُ . قَالَ : لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ .
قَالُوا : يَا لَوِطُ إِنَّا نُسَلُّ رِيكَ لَنَ يَصْلَوْا إِلَيْكَ . . (هود : ٧٧ - ٨١)

وقد اختلف فقهاء الإسلام في عقوبة من ارتكب هذه الفاحشة : أجدات
حدّ الزاني ؟ أم يقتل الفاعل والمفعول به ؟ وبأي وسيلة يقتلان ؟ أبا سيف ؟ أم
بالنار ؟ أم إلقاء من فوق جدار ؟

وهذا التشديد الذي قد يبدو قاسياً إنما هو تطهير للجمتمع الإسلامي من هذه
الجرائم الفاسدة الضارة التي لا يتولد عنها إلا الهلاك والإهلاك .

حكم الاستمناء :

وقد ينور دم الغريزة في الشاب فيلجأ إلى يده يستخرج بها المني من جسده
ليريح أعصابه ، ويهدئ من ثورة الغريزة ، وهو ما يعرف اليوم « بالعادة السرية » .
وقد حرمها أكثر العلماء ، واستدل الإمام مالك بقوله تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ
لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ
مُكْرَمِينَ . فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ) المؤمنون : ٥ - ٧ .
والمستمني بيده قد ابتغى لشهوته شيئاً وراء ذلك .

وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه اعتبر المني فضة من فضلات الجسم ، فجاز
إخراجه كالفضة وهذا ماذهب إليه وأيده ابن حزم . وقيد فقهاء الحنابلة الجواز
بأمرين : الأول خشية الوقوع في الزنى . . والثاني عدم استطاعة الزواج .

ويمكن أن نأخذ برأي الإمام أحمد في حالات ثوران الغريزة وخشية الوقوع في
الحرام ؛ كشاب يتعلم أو يعمل غريباً عن وطنه ، وأسباب الإغراء أمامه كثيرة ،
ويخشى على نفسه العنت ، فلا حرج عليه أن يلجأ إلى هذه الوسيلة يطفىء بها ثوران
الغريزة ، على ألا يسرف فيها ويتخذها ديناً .

وأفضل من ذلك ما أرشد إليه الرسول الكريم الشاب المسلم الذي يعجز عن
الزواج ؛ أن يستعين بكثرة الصوم ، الذي يربي الإرادة ، ويعلم الصبر ، ويقوي
ملكته التقوى ومراقبة الله تعالى في نفس المسلم وذلك حين قال : « يامعشر الشباب ،
من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع
فعلیه بالصوم فإنه له وجاء » كما رواه البخاري ^(١) .

=====

=====

=====

(١) ت : ٢٠٨ .

في السُّرُوج

لا رهبانية في الاسلام :

وقف الإسلام دون إرخاء العنان لغريزة الجنس لتنتلق بغير حدود ولا قيود .
ولذلك حرم الزنى وما يقضي إليه وما يلحق به .

ولكنه إلى جانب ذلك قاوم النزعة المضادة لذلك .. نزعة مصادمة الغريزة
وكتبها ، ومن أجل ذلك دعا إلى الزواج ، ونهى عن التبتل والخصاء^(١) .

فلا يحل للمسلم أن يعرض عن الزواج مع القدرة عليه بدعوى التبتل لله ، أو
التفرغ للعبادة والزهدي والانقطاع عن الدنيا .

وقد لمح النبي ﷺ في بعض أصحابه شيئاً من النزوع إلى هذه الوجهة الرهبانية ،
فأعلن أن هذا انحراف عن هج الإسلام ، وإعراض عن سنته عليه الصلاة والسلام ،
وبذلك طارد تلك الأفكار النصرانية من البيئة الإسلامية . فعن أبي قلابة قال :
أراد أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن يرفضوا الدنيا ويتركوا النساء ويقربوا .
فقال رسول الله ﷺ فملظ فيهم المقالة ، ثم قال : « إنما هلك من كان قبلكم بالتشديد »
شدوا على أنفسهم فشدد الله عليهم فأولئك بقاياهم في الأديار والصوامع ، فاعبدوا الله
ولا تشرکوا به ، وحجوا واعتمرأ واستقيموا يستقيم بكم^(٢) . قال ونزلت فيهم
الآية : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا
إن الله لا يحب المعتدين) سورة المائدة : ٨٧ .

(١) التبتل : الانقطاع عن النساء وعن الدنيا للعبادة . والخصاء : قطع الشهوة بسل
الحصيتين . (٢) أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر ، ت : ٩ - ٢ .

وعن مجاهد قال : أراد رجال منهم عثمان بن مظعون وعبد الله بن عمرو أن يتبتلوا ويحصروا أنفسهم ويلبسوا المسوح فنزل الآية السابقة والتي بعدها (١) .

وروى البخاري وغيره أن رجلاً من الصحابة ذهبوا إلى بيوت النبي ﷺ يسألون أزواجه عن عبادته ، فلما أخبروا بها كأنهم تقالوها - أي : اعتبروها قليلة - ثم قالوا : أين نحن من رسول الله ﷺ وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ ! فقال أحدهم : أما أنا فأصوم الدهر فلا أفطر ، وقال الثاني : وأنا أهوم الليل فلا أنام ، وقال الثالث : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً . فلما بلغ ذلك النبي ﷺ بين لهم خطاهم وعوج طريقهم وقال لهم : « إنما أنا أعلمكم بالله وأخشاكم له ، وليكني أقوم وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٢) .

وقال سعد بن أبي وقاص : « رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل ولو أذن له لاختصنا » (٣) .

ووجه عليه السلام نداه إلى الشباب عامة فقال : « يا معشر الشباب ! من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض غضباً ، وأحصن للفرج » (٤) .

ومن هنا قال بعض العلماء : إن الزواج فريضة على المسلم لا يحل له تركه ما دام قادراً عليه . وقيد غيرهم من كان ثائقاً لإليه ، خائفاً على نفسه .

ولا يليق بالمسلم أن يصد نفسه عن الزواج خشية خيق الرزق عليه أو ثقل المسؤولية على عاتقه وعليه أن يحاول ويسعى ويتنظر فضل الله ومعونته التي وعد بها المتزوجين الذين يرغبون في العفاف والإحسان . قال تعالى : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ "إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ") . سورة النور : ٣٢ . وقال رسول الله ﷺ : « ثلاثة حق على الله عونهم : الناصح

(١) ابن جرير في تفسيره .

(٢) البخاري ، ت : ٢١١ .

(٣) ت : ٢١٠ .

الذي يريد المغاف . والكاتب الذي يريد الأداء - أي العبد الذي يريد أن يحرر رقبته يبدل مقدار من المال يكتب عليه سيده - والغاوي في سبيل الله (١) .

النظر إلى المخطوبة :

ويشعر المسلم إذا عزم على الزواج ، وانجهت نيته لخطبة امرأة معينة أن ينظر إليها قبل البدء في خطوات الزواج ، ليقدّم عليه على بصيرة ويبتعد . ولا يضي في الطريق معصوب العينين ، حتى يكون بمنجاة من الوقوع في الخطأ والتورط بما يكره . هذا إلى أن العين رسول القلب ، وقد يكون التقاء العين بالعين سبباً لالتقاء القلوب ، واتلاف الأرواح .

روى مسلم عن أبي هريرة قال : كنت عند النبي ﷺ فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال رسول الله ﷺ : « انظروا إليها ؟ قال : لا . قال : فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شياً » (٢) .

وروى المغيرة بن شعبة أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ : « انظروا إليها ، فإنه أحرى أن يؤذى بينكما » فأتى أبوها ، فأخبرهما بقول رسول الله ﷺ فكانها كرها ذلك .. فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت : إن كنت رسول الله ﷺ أمرك أن تنظر فانظر .. قال المغيرة : فنظرت إليها فتزوجتها ، (٣) .

ولم يحدد النبي ﷺ للمغيرة ولا للرجل الآخر المقدار الذي تباح لها رؤيته من المخطوبة . وقال بعض العلماء : هو الوجه والكفان . ولكن الوجه والكفين يجوز رؤيتها - بدون شهوة - في غير الخطبة ، وما دام ظرف الخطبة مستثنى فلا بد أنه

(١) أحمد والسنن والترمذي وابن ماجه والحاكم ، ت : ٢١٢ .

(٢) ت : ٣١٣ .

(٣) تحصل الموافقة والملازمة بينكما .

(٤) أحمد وابن ماجه والترمذي وابن حبان والدارمي ، ت : ٢١٤ .

يميز له أن يرى منها أكثر مما يجوز في الظروف المعتادة الأخرى . وقد جاء في الحديث : « إذا خطب أحدكم المرأة فقدور أن ينظر منها بعض ما يدعو إلى سكرها فليقل » (١) .

وقد تطرف بعض العلماء في التوخيص بالقدر الذي يرى ، وتطرف آخرون في التشديد والتصيق ، والخير في التوسط والاعتدال . وقد حذر بعض الباحثين بأن للمخاطب في عصرنا الحالي أن يراها في الملابس التي تظهر بها لأبيها وأخوها ومحارمها بلا حرج ، قال : بل له - في نطاق الحديث الشريف - أن يصحبها مع أبيها أو أحد محارمها - وهي يزعمها الشرعي - إلى ما امتاحت أن تذهب إليه من الزيارات والأماكن المباحة لينظر عقلها وذوقها وملامح شخصيتها ، فإنه داخل في مفهوم البصحة التي تضمنها قوله عليه السلام « فقدور أن ينظر منها بعض ما يدعو إلى زواجها » (٢) .

وله أن ينظر إليها بعلمها وعلم أهلها ، كما له أن ينظر إليها دون أن تعلم هي أو يعلم أحد من أهلها ما دام ذلك بنية الحطة . وقد قال جابر بن عبد الله عن أمهاته : كنت أتحب لها تحت شجرة لأراها .

ومن حديث المغيرة الذي ذكرناه نعلم أنه لا يباح للأب المسلم أن يمنع ابنته أن يراها من يريد خطبتها صادقاً ، باسم التقاليد ، فإن الواجب أن تخضع التقاليد للشرعة ، لا أن تخضع شرعة الله لتقاليد الناس .

كما لا يحل للأب ولا للمخاطب ولا للمخطوبة أن يتوسعوا في الرخصة فيلقوا الحل على الغارب للفتى والفتاة - باسم الحطبة - يذهبان إلى الملاهي والمتفرجات والأسواق بتغير حضور أحد من المحارم ، كما يفعل اليوم عشاق الحضارة الغربية والتقاليد الغربية .

إن التطرف إلى اليمين أو اليسار أمر نابذ طبيعة الإسلام .

(١) رواه أبو داود ، ت : ٢١٥ .

(٢) المرأة بين البيت والمجتمع للأستاذ البهي المحول ص ٢٤ ط ثانية .

الخطبة المحرمة :

ولا يحل للمسلم أن يتقدم لخطبة امرأة مطلقة أو متوفى عنها زوجها في عدتها؛ لأن وقت العدة حرمٌ للزوجة السابقة ، فلا يجوز الاعتداء عليه . وله أن يفهم المرأة المتوفى عنها زوجها - وهي في العدة - رغبته في زواجها بالتعريض والتلميح لا بالإظهار والتصريح قال تعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ لِلنِّسَاءِ) [سورة البقرة: ٢٣٥] .

ويحرم عليه أن يخاطب على خطبة أخيه ، إذا كان قد وصل إلى اتفاق مع الطرف الآخر . ذلك أن الخاطب قبله قد اكتسب حقاً يجب أن يمان ، رعاية للعلاقة وحسن المودة بين الناس ، وبعداً بالمسلم عن سلوك ينافي المروءة ، وبشبه الاختطاف والعدوان . فإذا صرف الخاطب الأول نظره عن الخطبة ، أو أذن بنفسه للخاطب الثاني فلا حرج حينئذ عليه .

روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال : « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخاطب على خطبة أخيه » ^(١) وروى البخاري عنه أنه قال : « لا يخاطب الرجل على خطبة الرجل حتى يتروك الخاطب قبله أو يأذن له » ^(٢) .

البكر تستأذن ولا تجبر :

والفتاة هي صاحبة الشأن الأول في زواجها ، فلا يجوز لأبيها أو وليها أن يجعل رأياً أو يغفل رضاها . قال عليه الصلاة والسلام : « الثيب أحق بنفسها من وليها . والبكر تستأذن في نفسها . وإذنها صماتها » ^(٣) وجاءت فتاة إلى النبي ﷺ فأخبرته أن أباهاً زوجها من ابن أخيه وهي له كراهة فجعل النبي ﷺ الأمر إليها ، فقالت : قد

(١) أخرجه مسلم ، ت : ٢١٦ .

(٢) أخرجه البخاري ، ت : ٢١٧ .

(٣) متفق عليه ، ت : ٢١٨ .

أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء^(١) .
ولا يحل للأب أن يؤخر زواج ابنته إذا خطبها كفه ذو دين وخلق قال عليه السلام :
« ثلاث لا يؤخرن ؛ الصلاة إذا أتت ، والجنازة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت
لها كفوها »^(٢) وقال : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن
فتنة في الأرض وفساد كبير »^(٣) .

المحرمات من النساء :

ويحرم على المسلم أن يتزوج واحدة من النساء الآتي ذكرهن :

- ١ - زوجة الأب - سواء طلقها أو مات عنها - وكان هذا الزواج جائزاً في
الجاهلية فأبطله الإسلام . لأن زوجة الأب لها منزلة الأم بعد زواجها بأبيه ، فكان
من الحكمة تحريمها عليه رعاية لحُرمة الأب . ثم إن تحريمها عليه على التأييد يقطع
طمعه فيها وطمعها فيه فتستقر العلاقات بينها على أساس من الاحترام والهيبة .
- ٢ - الأم ، ومثلها الجدة وإن علت من قبل الأب أو الأم .
- ٣ - البنت ، ومثلها بنت ابنه أو بنته مما امتدت الفروع .
- ٤ - الأخت : شقيقة كانت أو لأب أو لأم .
- ٥ - العمة : أخت الأب شقيقة . . .
- ٦ - الخالة : أخت الام . . .
- ٧ - بنات الأخ .
- ٨ - بنات الأخت .

وهؤلاء النسوة القويات هن اللاتي يطلق عليهن في الإسلام اسم « المحارم » لأنهن

(١) ابن ماجه وغيره ، ت : ٢١٩ .

(٢) الترمذي ، ت : ٢٢٠ . (٣) رواه الترمذي ، ت : ٢٢١ .

محرمات على المسلم حرمة أبدية لا تنحل في وقت من الاوقات ، ولا مجال من الاحوال كما يسمى الرجل « محرمًا » بالنسبة إليهن أيضاً .

والحكمة في تحريم زواج هؤلاء القربيات ظاهرة .

أ - قال إنسان الراقي تقبّل خطرته عن الاشتهاء الجنسي لمثل أمه أو أخته أو بنته ، بل إن من الحيوانات من يأبى ذلك ، وشعور الموءنحو خالته وعمته كشعوره نحو أمه ، والعم والحال كذلك بمنزلة الوالد .

ب - إن الشريعة لو لم تجزء بقطع الطمع فيهن لكان الخطر متوقفاً على العلاقة بين الرجل وبينهن ، لوجود الخلوة وشدة الاختلاط .

ج - إن بين الرجل وبين هؤلاء القربيات عاطفة قائمة مستقرة تتمثل في الاحترام والتكريم أو الحنان والعطف . فكان الأولى أن يتوجه بمحاطفة حبه إلى الأجنبيات عنه عن طريق المصاهرة ، فتحدث صلات جديدة ، وتتسع دائرة المحبة والمودة بين الناس « وجعل بينكم مودةً ورحمة » سورة الروم : ٢١ .

د - إن هذه العاطفة الفطرية بين الرجل وقربياته اللاتي ذكرنا ، والقائمة على الحنان أو التوقير ، يجب إبقاؤها حارة قوية ، لتكون ركيزة العلاقة الدائمة بينهم ، وأساس الرعاية والمحبة والولاء . وتعرض مثل هذه العاطفة أو الصلة للزواج وما يحدث فيه من شجار وخلاف قد يؤدي إلى البينونة والانفصال ، مما يقتضى وما يواد لتلك العواطف من استقرار وتلك الصلات من ثبات ودوام .

هـ - إن النسل من هؤلاء القربيات يغلب أن يكون ضاويًا ضعيفاً ، وإذا كان في قضية الشخص عيوب جسمية أو عقلية فمن شأنه أن يركّزها في النسل .

و - إن المرأة في حاجة إلى من يخاصم عنها ، ويحمي مصالحها عند زوجها ، وخاصة إذا اضطربت العلائق بينها فكيف إذا كان حامياً هو خصمها ؟

المحرمات بالرضاعة :

٩ - ويحرم على المسلم أن يتزوج المرأة التي أرضعت في صغره ، فقد صارت يرضاعها إمام في حكم الأم ، وقد أسهم لبنها في إنبات لحمه وتكوين عظمه ، وأحدث هذا الرضاع عاطفة بنوة وأمومة بينه وبينها ، وقد تختفي هذه العاطفة ولكنها تكمن في العقل الباطن (اللاشعور) لتظهر فيما بعد عند الاقتضى .

وقد اشترط لتأثير هذا الرضاع أن يكون في الصغر أي : قبل تمام سنتين للرضيع ، وهو الزمن الذي يكون اللبن فيه الغذاء الأول .

وأن لا يقل عدد الرضعات عن خمس مشبعات ، والرضعة المشبعة هي التي يدع الطفل فيها الثدي من تلقاء نفسه لشعوره بالشبع .

وتحديد الرضعات بخمس هو أرجح وأوسط ما جاءت به الروايات .

١٠ - الأخوات من الرضاعة : فكما أن المرأة صارت بالرضاع أما للرضيع فكذلك بناتها صرن له أخوات من الرضاعة ، وكذلك أخواتها صرن له أخوات من الرضاعة وهكذا سائر أقاربها . وفي الحديث النبوي : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »^(١) . فكما يحرم من النسب للعمة والحالة وبنت الأخ وبنت الأخت ، فكذلك يحرم هؤلاء من الرضاع .

المحرمات بالمصاهرة :

١١ - ومن المحرمات : أم الزوجة . وهذه يحرمها الإسلام بمجرد العقد على ابنتها ولو لم يدخل بها ، لأنها تصبح للرجل بمنزلة أمه .

١٢ - الربيبة : وهي بنت الزوجة التي دخل بها ، فإن لم يكن دخل بالأم ، فلا جناح عليه أن يتزوج البنت .

(١) متفق عليه ، ت - ٢٢٢ .

١٣ - حلية الابن : ومعنى الابن : هو الابن من الصلب لا الابن المتبني ،
فقد أبطل الإسلام شرعية نظام التبني وما يترتب عليه لما فيه من مخالفة للحقيقة
والواقع ، مما يؤدي إلى تحريم الحلال ، وتحليل الحرام . قال تعالى : (وَمَا جَعَلَ
أَذَىٰ عَلَيْكُمْ ابْنَاءُكُمْ ؛ دَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْئِهِكُمْ) سورة الأحزاب : ٤ .
أي هو مجرد قول باللسان ، لا يغير الواقع ، ولا يجعل الغريب قريباً .

وحرمه هؤلاء الثلاث إنما جاءت لعدة طارئة هي المصاهرة ، وما ترتب عليها من
صلات وثيقة بين المتصاهرين اقتضت هذا التحريم .

الجمع بين الأختين :

١٤ - وبما حرمه الإسلام على المسلم - وكان مشروعاً في الجاهلية - الجمع بين
الأختين ؛ فإن رابطة الحب الأخوي الذي يحرص الإسلام على دوامه بينها ينافيها
أن تكون إحداها ضرة للأخرى .

وقد صرح القرآن بتحريم الجمع بين الأختين وأضاف الرسول ﷺ إلى ذلك
قوله : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » كما في « الصحيحين »
وغيرهما . وقال : « إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم »^(١) والإسلام يؤكد صلة
الأرحام فكيف يشرع ما يؤدي لتقطيعها ؟

المتزوجات :

١٥ - والمرأة المتزوجة ما دامت في عصمة زوجها لا يحل لها الزواج بآخر .
ولكي تحل لزوج آخر لا بد من شرطين :

أ - أن تزول يد الزوج عنها بموت أو طلاق .

(١) ابن حبان ، ت : ٢٢٣ .

ب - أن تستوفي العدة التي أمر الله بها ، وجعلها وقاءاً للزوجة السابقة وسياجاً لها . ومدة هذه العدة للعامل أن تضع حملها قصر الزمن أو طال .
والستوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر ليال .

والمطلقة ثلاث حيضات . وإنما جعلت ثلاثاً ، لتأكد من ضمان براءة الرحم ، خشية أن يكون قد علق به حمل من ماء الزوج السابق . فلا بد من هذا الاحتياط منعاً لاختلاط الأنساب . وهذا لغير الصغيرة أو كبيرة السن التي انقطع عنها الحيض . أما هما فعدها ثلاثة أشهر .

قال تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكثبن مما خلق الله في أرحامهن إن كنَّ يؤمن بالله واليوم الآخر) سورة البقرة : ٢٢٨ . وقال : (واللاتي يئسن من المتحيض من نساءكن إن ارتبستم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللاتي لم يحيضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) سورة الطلاق : ٤ . وقال : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) سورة البقرة : ٢٣٤ .

وهذه الأصناف الخمسة عشر من محرمات النساء ذكرها القرآن الكريم في آيات ثلاث من سورة النساء قال عز وجل : (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ، إنه كان فاحشة ومقراً وساء سبيلاً . حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ، وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ ، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ، وَرَبَائِبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً . والمحصنات من النساء) سورة النساء : ٢٢-٢٤ .

المشركات

١٦ - ومن الهرمات : المشركة ، وهي التي تعبد الأوثان كمشركات العرب ومن شابه .

قال تعالى : (وَلَا تُشْكِكُوا الْمَشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ، وَلَا أُمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْبَبْتُمْكُمْ ، وَلَا تُشْكِكُوا الْمَشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ، وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْبَبَكُمْ . أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْخَيْرِ يَذْنِبُ) سورة البقرة : ٢٢١ .

بينت الآية أنه لا يجوز للمسلم أن يتزوج مشركة ، كما لا يجوز للسلمة أن تتزوج مشركاً للاختلاف الشاسع بين الدينين فهؤلاء يدعون إلى الجنة ، وأولئك يدعون إلى النار . هؤلاء مؤمنون بالله وبالنبوة وبالآخرة ، وأولئك مشركون بالله منكرون للنبوة جاحدون بالآخرة .

والزواج سكية ومودة فكيف يلتقي هذان الطرفان المتباعدان ؟

زواج الكتابيات :

أما الكتابيات من اليهود والنصارى ، فقد أجاز القرآن الزواج منهن ، تبعاً لنظرة لأهل الكتاب ، ومعاملته الخاصة لهم ، واعتبارهم أهل دين سماوي وإن حرقوا فيه وبدلوا . فكما أباح مؤاكلتهم أباح مصاهرتهم بزواج المسلم من نسايتهم . قال تعالى : (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ) سورة المائدة : ٥ .

وهذا لون من التسامح الإسلامي الذي قل أن يوجد له نظير في الأديان والملل

الأخرى ، فرغم رمية لأهل الكتاب بالكفر والضلال أباح للمسلم أن تكون الكتائية
- وهي على دينها - زوجته وربة بيته ، وسكن نفسه ، وموضع مره ، وأم أولاده .
ومع أنه يقول في شأن الزوجية وأسرارها : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ
أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً)
سورة الروم : ٢١ .

وهنا تنبيه لايد أن نتوجه إليه : إن المسلمة المتدينة الحريصة على دينها أفضل
للمسلم من مجرد مسلمة ورثت الإسلام عن أبيها ، والرسول صلوات الله عليه يعلمنا
ذلك فيقول : « اظفر يذات الدين توبت يذاك »^(١) فإذا علمنا ذلك تبين لنا أن
المسلمة - أيا كانت - أفضل للمسلم من أي امرأة كتائية .

ثم إذا كان المسلم يخشى من مثل هذه الزوجة على عقيدة أولاده أو توجيههم
فالواجب أن يستبرئ لدينه ويجتنب هذا الخطر .

وإذا كان عدد المسلمين قليلاً في بلد - كجالية من الجاليات مثلاً - فالراجح
هنا أن يحرم على رجالهم زواجهم بغير المسلمات ، لأن زواجهم بغيرهن في هذا
الحال ، مع حرمة زواج المسلمات من الآخرين ، قضاء على بنات المسلمين أو على فئة
غير قليلة منهن بالكساد والبوار ، وفي هذا ضرر يحقق على المجتمع المسلم . وهو ضرر
يمكن أن يزال بتقييد هذا المباح وتعليقه إلى حين .

زواج المسلمة من غير المسلم :

ويحرم على المسلمة أن تتزوج غير مسلم ، كتابياً أو غير كتابي ، ولا بجل لها
ذلك بحال وقد ذكرنا قوله تعالى : (وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا)
سورة البقرة : ٢٢١ . وقال في شأن المؤمنات المهاجرات : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ*

(١) البخاري ، ت : ٢٢٤ .

مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ؛ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ
لَهُنَّ (سورة الممتحنة : ١٠ . ولم يرد نص باستثناء أهل الكتاب من هذا الحكم ،
فالحرمة تجمع عليها بين المسلمين .

ولمّا أجاز الإسلام للمسلم أن يتزوج يهودية أو نصرانية ، ولم يميز المسلمة أن
تتزوج بأحدهما ؛ لأن الرجل هو رب البيت والقوام على المرأة والمسؤول عنها .
والإسلام قد ضمن للزوجة الكتابية - في ظل الزوج المسلم - حرية عقيدتها ، وصان
لها - بتشريعاته وإرشاداته - حقوقها وحرمتها . ولكن ديناً آخر - كالنصرانية أو
اليهودية - لم يضمن للزوجة المخالفة في الدين أي حرية ، ولم يصن لها حقها . . فكيف
يقامر الإسلام بمستقبل بناته ، ويرمي بهن في أيدي من لا يرقبون في دينهن إلاّ ولا
ذمة ؟ !

وأساس هذا أن الزوج لا بد أن يحترم عقيدة زوجته ضماناً لحسن العشرة بينها ،
والمسلم يؤمن بأصل اليهودية والنصرانية دينين سماويين - بغض النظر عما حُرف
منها - ويؤمن بالتوراة والإنجيل كتأين من عند الله ، ويؤمن بموسى وعيسى رسولين
من عند الله من أولي العزم من الرسل . فالمرأة الكتابية تعيش في كنف رجل يحترم
أصل دينها وكتابها ونبيها ، بل لا يتحقق إيمانها إلا بذلك . أما اليهودي أو النصراني
فلا يعترف أدنى اعتراف بالإسلام ، ولا بكتاب الإسلام ، ولا برسول الإسلام .
فكيف يمكن أن تعيش في ظل امرأة مسلمة يطالبها دينها بشعائر وعبادات ،
وفروض وواجبات ، ويشرع لها أشياء ويحرم عليها أشياء ؟ .

ألا إنه من المستحيل أن تبقى المسلمة حرمة عقيدتها ، وتمكن من وعاية
دينها ، والرجل القوام عليها يجعده كل الجحود !!

ومن هنا كان الإسلام منطقياً مع نفسه حين حرم على الرجل المسلم أن يتزوج
وثنية مشركة ؛ لأن الإسلام ينكر الشرك والوثنية كل الإنكار فكيف يتحقق
بينها السكون والمودة والرحمة ؟

إن الجمع بينهما يشبه ما قاله الشاعر الغربي قديماً :

أيها المنكح الثريا سهيلاً مشركاً الله ، كيف يلتقيان ؟
هي شامية إذا ما استقلت وسهلاً إذا استقل عاني !!

الزانيات :

١٧ - والمراد بالزانيات هنا البغايا اللاتي يجاهرن بالزنى ويتكسبن به. وقد روي
أن مرثد بن أبي موثد استأذن النبي ﷺ أن يتزوج بغياً كانت له بها علاقة في الجاهلية
- واسمها عناق - فأعرض النبي ﷺ عنه حتى نزل قوله تعالى : (الزاني لا ينكح
إلا زانية أو مشركة) والزانية لا ينكحها إلا زانية أو مشركة وحرم
ذلك على المؤمنين (سورة النور : ٣ . فتلا النبي ﷺ عليه الآية وقال له :
ولا تكسها ، (١) .

ذلك أن الله تعالى إنما أباح زواج المحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين
أوتوا الكتاب - كما مر - والمحصنات هن العقيقات . وكذلك أحل للرجال الزواج
بشرط أن يكونوا (محصنين غير مسافحين) سورة النساء : ٢٤ . فمن لم يقبل
هذا الحكم من كتاب الله ولم يلتزمه فهو مشرك ، لا يرضى بنكاحه إلا من هو مشرك
مثله . ومن أقر بهذا الحكم وقبله والتزمه ، ولكنه خالفه ونكح ما حرم عليه النكاح
فيكون زانياً .

وهذه الآية ذكرت بعد آية الجلد في سورة النور : (الزانية) والزاني فاجلدا
كل واحد منهما مائة جلدة . (الآية) سورة النور : ٢ . فهذه عقوبة بدنية ،
وتلك عقوبة أدبية فإن تحريم زواج الزاني والزانية يشبه التجريد من شرف المواطن ،
أو إسقاط الجنسية أو الحرمان من حقوق معينة في العرف الحديث .
قال ابن القيم رحمه الله بعد أن بين معنى الآية السابقة (٢) :

(١) القصة عند أبي حنيفة والنسائي والترمذي ، ص ٢٢٥ .

(٢) « إضاءة اللسان » ج ١ ص ٦٦ ، ٦٧ .

« وكما أن هذا الحكم هو موجب القرآن وصرح به فهو موجب الفطرة، ومقتضى العقل فإن الله سبحانه حرم على عبده أن يكون قرناناً ديوناً زوج بقي ، فإن الله فطر الناس على استباح ذلك واستهجانته ، ولهذا إذا بالقرآن في سب الرجل قالوا : زوج قحبة فحرم الله على المسلم أن يكون كذلك » .

« وما يوضح هذا التحريم .. أن هذه الجناية من المرأة تعود بفساد فراش الزوج وفساد النسب الذي جعله الله بين الناس لتأم مصالحهم ، وعده من جملة نعمه عليهم ، فالزنى يفضي إلى اختلاط المياه واشتباها الأسباب ، فمن عاين هذه الشريعة تحريم نكاح الزانية حتى تتوب وتستبرئ (أي : تعرف براءة زوجها بأن تحيض حيضة على الأقل) » .

وأيضاً فإن الزانية خبيثة ... والله سبحانه جعل النكاح سبباً للمودة والرحمة ، والمودة خالص الحب فكيف تكون الحبيبة مودودة للطيب زوجاً له ؟ والزوج ممي زوجاً من الأزواج وهو الاشتباه ، فالزوجان : الاثنان المشابهان ، والمنافرة ثامة بين الطيب والحبيث شرعاً وقدرأ ، فلا يحمل معها الأزواج والتواحم والتواد . وصدق الله إذ يقول : (الْحَبِيبَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْحَبِيبَاتِ ، وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ) سورة النور : ٢٦ .

زواج المتعة :

والزواج في الإسلام عقد متين وميثاق غليظ ، يقوم على نية العشرة المؤبدة من الطرفين لتتحقق غرضه النفسية التي ذكرها القرآن - من السكن النفسي والمودة والرحمة - وغاياته النوعية العمرانية من استمرار التماسل وامتداد بقاء النوع الإنساني (والله يجعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة) سورة النحل : ٧٢ .

أما قِـوَاجُ الْمُتْعَةِ ، وَهُوَ ارْتِبَاطُ الرَّجُلِ بِامْرَأَةٍ لِمُدَّةٍ مُجَدَّدَاتِهَا لِقَاءُ أَجْرٍ مُعَيَّنٍ ، فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ . وَقَدْ أَجَازَهُ الرَّسُولُ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ التَّشْرِيعَ فِي الْإِسْلَامِ . أَجَازَهُ فِي السَّفَرِ وَالْغَزَاوَاتِ ، ثُمَّ نَهَى عَنْهُ وَحَرَّمَهُ عَلَى التَّائِيدِ .

وَكُنَ لِلسَّرِّ فِي إِبَاحَتِهِ أَوَّلًا أَنْ الْقَوْمَ كَانُوا فِي مَرَحَلَةٍ يَصِحُّ أَنْ نَسْمِيَهَا « فِتْرَةٌ » ، مِمَّنْ الْجَاهِلِيَّةُ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَكَانَ الزَّوْنِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَيَسَّرًا مُتَشَتِّرًا . فَلَمَّا كُنَ الْإِسْلَامُ ، وَاقْتَضَاهُمْ أَنْ يَسَافِرُوا لِلْغَزْوِ وَالْجِهَادِ شَقَّ عَلَيْهِمُ الْبُعْدُ عَنْ نِسَائِهِمْ مُشَقَّةً شَدِيدَةً ، وَكَانُوا بَيْنَ أَقْوِيَاءِ الْإِيمَانِ وَضَعْفَاءِ ، فَأَمَّا الضَّعَفَاءُ ، فَخِيفَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَوَطَّطُوا فِي الزَّوْنِي ، أَقْبَحَ بِهِ فَاحِشَةٌ وَسَاءَ سَبِيلًا .

وَأَمَّا الْأَقْوِيَاءُ فَعَزَمُوا عَلَى أَنْ يُخَصُّوا أَنْفُسَهُمْ أَوْ يُجَبُّوا مَذَاكَيرَهُمْ كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : « كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ فَقُلْنَا : أَلَا نَسْتَخْصِي ؟ » فَتَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، وَرَخَّصَ لَنَا أَنْ نَتَكَبَّحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّرْبِ إِلَى أَجَلٍ (١) .

وَبِهَذَا كَانَتْ إِبَاحَةُ الْمُتْعَةِ رَخْصَةً حُلَّ مُشْكَلَةِ الْفَرِيقَيْنِ مِنَ الضَّعْفَاءِ وَالْأَقْوِيَاءِ ، وَخُطْوَةً فِي سَبِيلِ التَّشْرِيعِ إِلَى الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ الْكَامِلَةِ ، الَّتِي تَتَحَقَّقُ فِيهَا كُلُّ أَغْرَاضِ الزَّوْاجِ مِنْ إِحْصَانٍ وَاسْتِقْرَارٍ وَتَنَاسُلٍ ، وَمُودَةٍ وَرَحْمَةٍ ، وَإِنْسَاحِ دَائِرَةِ الْعَشِيرَةِ بِالمَصَاهِرَةِ .

وَكَمَا تَدْرَجُ الْقُرْآنُ فِي تَحْرِيمِ الْحَرِّ وَتَحْرِيمِ الرِّبَا . وَقَدْ كُنَ لَهَا انْتِشَارٌ وَسُلْطَانٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . تَدْرَجُ النَّبِيُّ ﷺ كَذَلِكَ فِي تَحْرِيمِ الْفُرُوجِ . فَأَجَازَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ الْمُتْعَةَ ثُمَّ حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا النَّوعَ مِنَ الزَّوْاجِ . كَمَا رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ عَلِيٌّ (٢) ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي « صَحِيحِهِ » عَنْ سَبْرَةَ الْجَنَيْنِي « أَنَّهُ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَتْحِ مَكَّةَ ، فَأَذِنَ لَهُمْ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ . قَالَ : فَلَمْ يُخْرِجْ حَتَّى حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » ، وَفِي لَفْظٍ مِنْ حَدِيثٍ : « وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » (٣) .

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، ت : ٢٢٦ . (٢) ت : ٢٢٧ .

ولكن هل هذا التحريم بات كزواج الأمهات والبنات أو هو تحريم مثل
تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير ، فيباح عند الضرورة وخوف العنت ؟
الذي رآه عامة الصحابة أنه تحريم بات حاسم لا رخصة فيه بعد استقرار
التشريع .

وخالفهم ابن عباس فرأى أنها تباح للضرورة . فقد سأل سائل عن متعة النساء
فروخص له فقال له مولى له : إنما ذلك في الحال الشديد ، وفي النساء قلة أو نحوه ؟
قال ابن عباس : نعم ^(١) .

ثم لما تبين لابن عباس رضي الله عنه أن الناس توسعوا فيها ولم يقتصروا على
موضع الضرورة ، أمسك عن فتياه ورجع عنها ^(٢) .

الزواج بأكثر من واحدة :

الإسلام دين يلائم الفطرة ، ويعالج الواقع ، بما يجذب ويبعد به عن الإفراط
والتفريط . وهذا ما نشاهده جلياً في موقفه من تعدد الزوجات . فإنه لا اعتبارات
إنسانية عامة ، فردية واجتماعية ، أباح للسلم أن يتزوج بأكثر من واحدة .

وقد كان كثير من الأمم والملل قبل الإسلام ، يبيحون التزوج بالجلم الغفير من
النساء قد يبلغ العشرات ، وقد يصل إلى المائة والمئات ، دون اشتراط لشرط ،
ولا قيد بقيد . فلما جاء الإسلام وضع لتعدد الزوجات قيداً وشرطاً .

فأما القيد فجعل الحد الأقصى للزوجات أربعاً . وقد أسلم غيلان التقي ونحوه
عشر نساء فقال له النبي ﷺ : « اختر منهن أربعاً وفارق سائرهن » ^(٣) . وكذلك

(١) البخاري، ت: ٢٢٨ . (٢) زاد المعاد، ص ٧ ط صبيح . أخرجه البيهقي، ت: ٢٢٩ .

(٣) الشافعي وأحمد والترمذي وابن ماجه وابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي .

ت : ٢٣٠ .

من أسلم عن ثمانية^(١) وعن حمة^(٢) نهاء الرسول ﷺ أن يسك منهن إلا أربعا .

أما زواج الرسول ﷺ بقسع نسوة فكان هذا شيئا خصه الله به لحاجة الدعوة في حياته ، وحاجة الأمة إليهن بعد وفاته .

العدل شرط في إباحة التعدد :

و أما الشرط الذي اشترطه الإسلام لتعدد الزوجات فهو ثقة المسلم في نفسه أن يعدل بين زوجتيه أو زوجاته في المأكل والمشرب والملبس والسكن والميت والثقة ، فمن لم يثق في نفسه بالدعوة على أداء هذه الحقوق بالعدل والسوية حرم عليه أن يتزوج بأكثر من واحدة . قال تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً) . النساء : ٣ . وقال عليه الصلاة والسلام : « من كانت له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة يمر أحد شقيه سافطاً أو مائلاً »^(٣) .

والميل الذي حذر منه هذا الحديث هو الجور على حقوقها ، لا مجرد الميل القلبي ، فإن هذا داخل في العدل الذي لا يستطاع ، والذي عفا الله عنه وسامح في شأنه ، قال سبحانه وتعالى : (وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) النساء : ١٢٩ . ولهذا كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ، ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك .. فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك^(٤) . يعني بما لا يملكه أمر القلب والميل العاطفي إلى إحداهن خاصة .

(١) رواه أبو داود (٣) في « مسنده » .

(٢) أحد وأهل السنن والدارمي وابن حبان والحاكم ، ت : ٢٣١ .

(٣) أهل السنن وابن حبان والحاكم .

(٤) أخرجه أصحاب السنن ، ت : ٢٣٢ .

وكان إذا أراد سفراً حكّم بينهن القرعة ، فأيتن خرج سهمها سافر بها ^(١) .
ولمّا فعل ذلك دفعاً لوخز الصدور ، وترضية للجميع .

الحكمة في إباحة التعدد :

إن الإسلام هو كلمة الله الأخيرة التي ختم بها الرسالات ، لهذا جاء بشريعة عامة خالدة تنسجم للأقطار كلها ، وللأعصار قاطبة ، وللناس جميعاً .

لأنه لا يشرع للحضري ويفعل البدوي ، ولا للأقاليم الباردة ، وينسى الحارة ، ولا لعصر خاص مهملاً بقية العصور والأجيال .

لأنه يقدر ضرورة الأفراد وضرورة الجماعات ، ويقدر حاجاتهم ومصالحهم جميعاً .

فمن الناس من يكون قوي الرغبة في النسل ولكنه رزق بزوجة لا تنجب لعقم أو مرض أو غيره . أفلا يكون أكرم لها وأفضل له أن يتزوج عليها من تحقق له رغبته مع بقاء الأولى وضمن حقوقها ؟

ومن الرجال من يكون قوي الغريزة مثير الشهوة ، ولكنه رزق بزوجة قليلة الرغبة في الرجال ، أو ذات مرض ، أو تطول عندها فترة الحيض ، أو نحو ذلك ، والرجل لا يستطيع الصبر كثيراً عن النساء ، أفلا يباح له أن يتزوج بأخرى خلية بدل أن يبحث عنها خلية ؟

وقد يكون عدد النساء أكثر من عدد الرجال - وخاصة في أعقاب الحروب التي تلتهم صفوة الرجال والشباب - وهنا تكون مصلحة المجتمع ومصلحة النساء أنفسهن أن يكن ضرائر لا أن يعشن المعركة عوانس محرومات من الحياة الزوجية وما فيها من سكون ومودة وإحسان ، ومن نعمة الأمومة ، ونسداء الفطرة في حناياهن يدعو إليها .

(١) مشفق عليه ، ت : ٢٢٢ .

لإنها إحدى طرائق ثلاث أمام هؤلاء الزائدات عن عدد الرجال القادرين على الزواج :

- ١ - فلما أن يقضين العمر كله في مراودة الحرمان .
 - ٢ - ولما أن يرضى لمن العنان ليعشن أدوات لم لعبث الرجال الحرام .
 - ٣ - ولما أن يباح لمن الزواج برجل متزوج قادر على النفقة والإحسان .
- ولا ريب أن هذه الطريقة الأخيرة هي الحل العادل ، والبسم الشافي ، وذلك هو ما حكم به الإسلام : (وََمَنْ أَحْسَنُ مِنْ أَهْلِ مُحْكَمٍ لِقَوْمٍ يُؤَقِّنُونَ)
المائدة : ٥٠ .

هذا هو تعدد الزوجات الذي أنكره الغرب المسيحي على المسلمين ، وشتم عليهم ، على حين أباح لرجالهم تعدد العشيقات والحليلات ، بلا قيد ولا حساب ، ولا اعتراف بأي التزام قانوني أو أدبي ، نحو المواة أو الذرية التي تأتي ثمرة لهذا التعدد اللا ديني واللا أخلاقي غاي الفوييقين أقوم غيلاً وأهدى سيلاً ؟



في العلاقة بين الزوجين

أهم القوآن يبرز الغايات الروحية من الزواج ، وجعلها الدعائم التي يقوم عليها ينله الحياة الزوجية ، وهي تتمثل في سكون النفس من اضطرابها الجنسي الفطري بالحلب بين الزوجين ، وتوسيع دائرة المودة والألفة بين العشيرتين بالمصاهرة ، وإكثال عاطفة الحنان والرحمة الإنسانية ، وانتشارها بين الوالدين إلى الأولاد . وإلى هذه المعاني يرشد قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) الروم : ٢١ .

في العلاقة الحسية بين الزوجين :

ولكن القرآن مع هذا لم يغفل الجانب الحسي والعلاقة الجسدية بين الزوج وزوجته ، وهدى فيها إلى أقوم السبل التي تؤدي حق الفطرة والغريزة ، وتجنب - مع ذلك - الأذى والاحراف .

فقد روي أن اليهود والمجوس كانوا يببالغون في التباعد عن المرأة حال حيضها ، والنصارى كانوا يحامعونهم ، ولا يبالون بالحيض ، وإن أهل الجاهلية كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يخالسوها على فراش ولم يساكنوها في بيت كفعل اليهود والمجوس .

لهذا توجه بعض المسلمين بالسؤال إلى النبي ﷺ عما يحل لهم وما يحرم عليهم في مخالطة الحائض فنزلت الآية الكريمة : (وَيسألونك عن المَحِيضِ قلْ مُمَرَّ

أَذَى فاعتزلوا النساء في الحيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (سورة البقرة : ٢٢٢) .

وقد فهم ناس من الأعراب أن معنى اعتزالهن في الحيض ألا يساكنوهن فينبئ النبي ﷺ لهم الموارد من الآية وقال : إنما أمرتكم أن تعتزلوا مجامعتن إذا حضن ولم آمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم ، فلما سمع اليهود ذلك قالوا : هذا الرجل يريد ألا يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه ^(١) .

فلا بأس على المسلم إذا أن يستمع بأمراه بعيداً عن موضع الأذى . وبهذا وقف الإسلام - كشأنه دائماً - موقفاً وسطاً بين المتطرفين في مباحة الحائض إلى حد الإخراج من البيت ، والمتطرفين في المخالطة إلى حد الاتصال الحسي .

وقد كشف الطب الحديث عافي إفرازات الحيض من مواد سامة تضر بالجسم إذا بقيت فيه ، كما كشف سر الأمر باعتزال جماع النساء في الحيض . فإن الأعضاء التناسلية تكون في حالة احتقان ، والأعصاب تكون في حالة اضطراب بسبب إفرازات الغدد الداخلية ، فالاختلاط الجنسي يضرها ، وربما منع نزول الحيض ، كما يسبب كثيراً من الاضطراب العصبي .. وقد يكون سبباً في التهاب الأعضاء التناسلية ^(٢) .

اتقاء الدبر :

ونزل في شأن العلاقة الحسية قوله تعالى : (يَسَاوُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأْتُوهُ حَرْثُكُمْ أَنْيَسْتُمْ وَقَدْ مَاتُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاةَمُوا وَيُشْرِكُوا) (سورة البقرة : ٢٣٣) .

(١) انظر تفسير الرازي ج ٦ ص ٦٦ ، ت : ٢٣٤ .
(٢) انظر كتاب «الإسلام والطب الحديث» للمرحوم الدكتور عبد العزيز إسماعيل .

وتنزل هذه الآية سبب وحكمة ذكرها علامة الهند ولي الله الدهلوي قال :
كان اليهود يضيقون في هيئة المباشرة من غير حكم سماوي . وكان الانتصار ومن ولهم
ياخذون سنتهم ، وكانوا يقولون : إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان
الولد أحول فنزلت هذه الآية - فأتوا حرثكم أنى شئتم - أي أقبل وأدبر ما كان
في صمام واحد - وهو القبل موضع الحوث - وذلك لأنه لا شيء في ذلك تتعلق به
المصلحة المدنية والمالية . والإنسان أعرف بمصلحة خاصة نفسه ، وإنما كان ذلك من
تعمقات اليهود ، فكان من حقه أن يتسخ^(١) .

فليس من شأن الدين أن يحدد للرجل هيئات المباشرة وكيفيةها ، إنما الذي يهم
الدين أن يبقى الزوج الله ويعلم أنه ملاقيه ، فيجتنب الدبر ، لأنه موضع أذى وقد
وفيه شبه بالفراط الحيث ، فكان من حق الدين أن ينهى عنه . ولذا قال عليه
السلام : « لا تأتوا النساء في أدبارهن »^(٢) وقال في الذي يأتي امرأته في دبرها : وهو
للوطية الصغرى ،^(٣) وسأله امرأة من الانتصار عن وطء المرأة في قبلها من ناحية
دبرها ، فتلا عليها قوله تعالى : (نساؤكم حرثكم لكنهم فأتوا حرثكم أنى شئتم)
صماماً واحداً^(٤) وسأله عمر فقال : يا رسول الله ! هلكت . فقال : وما أهلكك ؟
قال : حوَّلت وحلي البارحة - كناية عن الرطبة من الدبر في القبل - فلم يرد عليه
شيئاً حتى نزلت الآية السابقة ، فقال له : أقبل وأدبر ، واتق الحضة والدبر^(٥) .

حفظ أسرار الزوجية :

أثنى القرآن على الزوجات الصالحات بأنهن (قانتات حافيات للغيب بما
حفظ الله) سورة النساء : ٣٤ . ومن جملة الغيب الذي ينبغي أن يحفظ ما كان

(١) حجة الله البالغة ج ٢ ص ١٢٤ .

(٢) أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ، ت : ٢٣٠ . (٣) أحمد والنسائي ،

ت : ٢٣٦ . (٤) أحمد ، ت : ٢٣٧ . (٥) أحمد والترمذي ، ت : ٢٣٨ .

بين الزوجة وزوجها من علاقة خاصة ، فلا يصح أن تكون حديثاً في المجالس أو محمراً في الندوات مع الأصدقاء أو الصديقات ، وفي الحديث الشريف : « إن من شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي إلى المرأة وتقضي إليه ثم ينشر سرها » (١) .

وعن أبي هريرة قال : صلى بنا رسول الله ﷺ فلما سلم أقبل علينا بوجهه فقال : مجالسكم . هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق بابه وأرخى ستوره ، ثم يخرج فيحدث فيقول : فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا ؟ فكتوا .. فأقبل على النساء فقال : هل منكن من تحدث ؟ فبحث فتاة كتاب على إحدى ركبتيها وتطلعت ليراها رسول الله ﷺ ويسمع كلامها فقالت : إي والله .. إنهم يتحدثون ، ونحن ليتحدثن فقال عليه السلام : هل تدرين ما مثل من فعل ذلك ؟ . إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة لهما أحدهما صاحبه بالسكة فقضى حاجته منها والناس ينظرون إليه » (٢) .

وكفى بهذا التشبيه تقييداً للمسلم من ارتكاب هذه الحماقة ، وذلك الأسفاف .
فليس يرضى مسلم لنفسه أن يكون شيطاناً أو كالشيطان !!

تنظيم النسل :

لا ريب أن بقاء النوع الإنساني من أول أغراض الزواج أو هو أولها . وبقاء النوع إنما يكون بدوام التناسل . وقد حيب الإسلام في كثرة النسل ، وبارك الأولاد ذكوراً وإناثاً ولكنه رخص للمسلم في تنظيم النسل إذا دعت إلى ذلك دواعٍ معقولة وضرورات معتبرة ، وقد كانت الوسيلة الشائعة التي يلجأ إليها الناس لمنع النسل أو تقليله - في عهد الرسول ﷺ - هي العزل (وهو قذف المنطقة خارج الرحم عند الإحساس بنزولها) وقد كان الصحابة يفعلون ذلك في عهد النبوة والوحي كما روي

(١) مسلم وأبو داود ، ت : ٢٣٩ . (٢) أحمد وأبو داود والبيهقي ، ت : ٢٤٠٠ .

في الصحيحين عن جابر : « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل ، وفي صحيح مسلم قال : « كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ قبل ذلك رسول الله ﷺ فلم ينهنا » (١) .

وجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن لي جارية وأنا أعزل عنها ، وإني أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال . وإن اليهود تحدث : أن العزل المؤودة الصغرى !! فقال عليه السلام : كذبت اليهود . لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه » (٢) . وموارد النبي ﷺ أن الزوج - مع العزل - قد تقلت منه قطرة تكون سبباً للحمل وهو لا يدري .

وفي مجلس عمر تذاكروا العزل فقال رجل : إنهم يزعمون أنه المؤودة الصغرى . فقال علي : لا تكون مؤودة حتى تمر عليها الأطوار السبعة ؛ حتى تكون سلافة من طين ثم تكون نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظاماً ثم تكسى لحماً ثم تكون خلقاً آخر . فقال عمر : صدقت أظال الله بقاءك .

مسوغات لتنظيم النسل :

ومن أول هذه الضرورات : الحشية على حياة الأم أو صحتها من الحمل أو الوضع ، إذا عرف بتجربة أو إخبار طبيب ثقة . قال تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) ، وقال : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) .

ومنها الحشية في وقوع حرج دينوي قد يقضي به إلى حرج في دينه ، فيقبل الحوام ، ويرتكب المحظور من أجل الأولاد ، قال تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) البقرة : ١٨٥ . (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ) سورة المائدة : ٦ .

(١) ت : ٢٤٦ . (٢) أصحاب السنن ، ت : ٢٤٢ .

ومن ذلك الحشية على الأولاد أن تسوء صحتهم أو تضطرب تربيتهم . وفي « صحيح مسلم » عن أسامة بن زيد أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني أعزل عن امرأتي . فقال له رسول الله ﷺ : لم تفعل ذلك ؟ فقال الرجل : أسفت على ولدها - أو قال - على أولادها . فقال رسول الله ﷺ : لو كان ضاراً لضر فارس والروم ^(١) .

وكانه عليه السلام رأى أن هذه الحالات الفردية لا تضر الأمة في مجموعها بدليل أنها لم تضر فارس والروم - وهما أقوى دول الأرض حينذاك .

ومن الضرورات المعتبرة شرعاً الحشية على الرضيع من حمل جديد وولد جديد ، وقد سمى النبي ﷺ الوطء في حالة الرضاع وطء النية أو الخيل لما يقترب عليه من حمل يفسد اللبن ويضعف الولد ، وإنما سماه غيلة أو غيلة ؛ لأنه جناية خفية على الرضيع فأشبه القتل سرّاً .

وكان عليه الصلاة والسلام يجتهد لأمنه فيأمر بما يصلحها ، وينهاها عما يضرها . وكان من اجتهاده لأمنه أن قال : « لا تقتلوا أولادكم مرأياً فإن الغيل يدرك الفارس فيدعوه » ^(٢) ولكنه عليه السلام لم يؤكد النهي إلى درجة التحريم .. ذلك لأنه نظر إلى الأمم القوية في عصره فرجعها تصنع هذا الصنيع ولا يضرهم - فالضرورة إذاً غير مطردة - هذا مع خشية العنت على الأرواح لو جزم بالنهي عن وطء المرضعات . ومدة الرضاع قد تمتد إلى حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة . لذلك كله قال : « لقد هممت أن أنهى عن الغيلة ثم رأيت فارس والروم يفعلونه ولا يضر أولادهم شيئاً » ^(٣) .

قال ابن القيم رحمه الله في بيان الصفة بين هذا الحديث والحديث السابق

(١) أخرجه مسلم : ٢٤١٠ . (٢) أبو داود : ٢٤٢٠ .

(٣) مسلم : ٢٤٣٠ .

- لا تقتلوا أولادكم مرأ - : « أخبر النبي ﷺ في أحد الجانبين أنه - أي الغيل - يفعل في الوأيد مثل ما يفعل من يصرع الفارس عن فوسه كأنه يدعثره ويصرعه ، وذلك يوجب نوع أذى ولكنه ليس بقتل للولد وإهلاك له ، وإن كان قد يتوتب عليه نوع أذى للطفل ، فأرشدهم إلى تركه ولكنه لم ينه عنه - أي نهى تحويم - ثم عزم على النهي سداً للذريعة الأذى الذي ينال الرضيع ، فرأى أن سد هذه الذريعة لا يقاوم المفسدة التي تتوتب على الإمساك عن وطء النساء مدة الرضاع ، ولا سيما من الشباب وأرباب الشهرة التي لا يكسرهما إلا مواقعة نسايمهم ، فرأى أن هذه المصلحة أرجح من مفسدة سد الذريعة . فنظر ورأى الأمتين - اللتين هما من أكثر الأمم وأشدهما بأساً - يفعلونه ولا يتقونه مع قوتهم وشدهم فأمسك عن النهي عنه ، (١) .

وقد استحدث في عصرنا من الوسائل التي تجمع الحمل ما يحقق المصلحة التي هدف إليها الرسول ﷺ - وهي حماية الرضيع من الضرر - مع تجنب المفسدة الأخرى - وهي الامتناع عن النساء مدة الرضاع وما في ذلك من مشقة .

وعلى ضوء هذا نستطيع أن نقرر أن المدة المثلى في نظر الإسلام بين كل ولدين هي ثلاثون أو ثلاثة وثلاثون شهراً لمن أراد أن يتم الرضاعة .

وقرر الإمام أحمد وغيره أن ذلك يباح إذا أذنت به الزوجة ؛ لأن لها حقاً في الولد ، وحقاً في الاستمتاع . وروي عن عمر أنه نهى عن العزل إلا بإذن الزوجة . وهي لفظة بارعة من لفتات الإسلام إلى حق المرأة في عصر لم يكن يعترف لها بحقوق.

لمسقاط الحمل :

وإذا كان الإسلام قد أباح للمسلم أن يمنع الحمل لضرورات تقتضي ذلك فلم يبح له أن يجني على هذا الحمل بعد أن يوجد فعلاً .

(١) « مفتاح دار السعادة » لابن القيم ص ٦٢٠ وانظر « زاد المعاد » ج ٤ ص ٩٦ وما بعدها (ط) سبيع .

واتفق الفقهاء على أن إسقاطه بعد نفخ الروح فيه ، حرام وجريمة ، لا يحل
للمسلم أن يفعله لأنه جناية على حيٍّ ، متكامل الخلق ، ظاهر الحياة ، قالوا : ولذلك
وجب في إسقاطه الدية إن نزل حياً ثم مات ، وعقوبة مالية أقل منها إن نزل ميتاً .

ولكنهم قالوا : إذا ثبت من طريق موثوق به أن بقاءه - بعد تحقق حياته
هكذا - يؤدي لامحالة إلى موت الأم ، فإن الشريعة بقواعدها العامة تأمر بارتكاب
أخف الضررين فإذا كان في بقاءه موت الأم ، وكان لا متقدماً لها سوى إسقاطه ، كان
إسقاطه في تلك الحالة متعيناً ، ولا يضحى بها في سبيل إنقاذها ، لأنها أصله ، وقد
استقرت حياتها ، ولها حظ مستقل في الحياة ، ولها حقوق وعليها حقوق ، وهي بعد
هذا وذاك عماد الأسرة . وليس من المعقول أن نضحى بها في سبيل الحياة لجنين لم
تستقل حياته ، ولم يحصل على شيء من الحقوق والواجبات ، (١٥) .

وقال الإمام الغزالي يفرق بين منع الحمل وإسقاطه : « وليس هذا - أي : منع
الحمل - كالإجهاض والمواد ؛ لأن ذلك جناية على موجود حاصل . والوجود له مراتب .
وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة ، وتستعد لقبول
الحياة وإفساد ذلك جناية ، فإن صارت نطفة فعلة ، كانت الجناية أفحش ، ولما
نفخ فيه الروح واستوت الحلقة ، ازدادت الجناية تفاحشاً ، ومنتهى التفاحش في
الجناية هي بعد الانفصال حياً » (١٦) .

في حقوق المعاشرة بين الزوجين :

والزواج - كما أسلفنا - عهد وثيق ربط الله به بين رجل وامرأة ، أصبح كل
منها يسمى بعده « زوجاً » بعد أن كان « فرداً » هو في العدد فرد ، وفي ميزان
الحقيقة « زوج » لأنه يمثل الآخر ، ويحمل في حناياه آلامه وآماله معاً .

(١٥) الفتاوى الشيخ شلتوت : ٤٦٤ .

(١٦) الأحياء ، ربيع العادات كتاب النكاح ٤٧١ .

وقد صور القرآن الكريم مبلغ قوة هذا الرباط بين الزوجين فقال : (**مَنْ** **لَبَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهَا**) سورة البقرة : ١٨٧ وهو تعبير يوحى بمعاني الاندماج والستر والحماية والزينة يحققها كل منها لصاحبه .

ولهذا كان على كل من الزوجين حقوق لصاحبه لا يد أن يرفعها ، ولا يجوز له أن يفرط فيها . وهي حقوق متكافئة إلا فيما خصت الفطرة به الرجال كما قال تعالى : (**وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ**) سورة البقرة : ٢٢٨ وهي درجة القوامة والمسؤولية .

وقد سأل رجل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، ما حق زوجة أحدهما عليه ؟ قال : « أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » (١) .

فلا يحل للزوج المسلم أن يحمل النفقة على زوجته وكسوتها ، وفي الحديث النبوي : « كفى بالمرء إفاً أن يضيق من يقوت » (٢) .

ولا يحل له أن يضرب وجه زوجته لما فيه من إهانة لكرامة الإنسان ومن خطر على هذا العضو الذي يجمع بحسن الجسم .

وإذا جاز للمسلم عند الضرورة أن يؤذّب زوجته الناشئة المتمردة فلا يجوز له أن يضربها ضرباً مبرحاً أو ضرباً يصيب وجهها أو مقاتلتها .

كما لا يحل للمسلم أن يقبح زوجته ، بأن يؤذيها بلسانه ، ويسمها ما تكره ويقول لها : قبحك الله وما يشابهها من عبارات .

وفي حق الزوج على الزوجة قال ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تأخذ في بيت زوجها وهو كره »

(١) أبو داود وابن حبان في « صحيحه » ، ت : ٢٤٤ .

(٢) أبو داود والنسائي والحاكم ، ت : ٢٤٥ .

ولا تخرج وهو كره ،

ولا تطيع فيه أحداً ،

ولا تعتزل فراشه ،

ولا تضربه (إذا كانت أقوى منه جسداً) فإن كان هو أظلم فلتأته حتى تضربه ،
فإن قبل منها قبلها ونعمت وقبل الله عذرها ، وأفلح (أي : أظهر) حجتها ، وإن
هو لم يرض فقد أبغضت عند الله عذوها « (١) » .

على كل من الزوجين أن يصبر على صاحبه :

ويجب على المسلم أن يصبر على زوجته إذا رأى منها بعض ما لا يعجبه من
تصرفها ، ويعرف لها ضعفها بوصفها أنثى ، فرق نقصها كإنسان ، ويعرف لها
حسناتها بجانب أخطائها ، ومزاياها إلى جوارعيوبها . وفي الحديث : لا يفرك
أي : لا يبغض — مؤمن مؤمنة إن سخط منها خلقاً رضي منها غيره « (٢) » وقال
تعالى : (وعائشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً
ويمحّل الله فيه خيراً كثيراً) سورة النساء : ١٩ .

وكما أوجب الإسلام على الزوج الاحتمال والصبر على ما يكره من زوجته أمرت
الزوجة هي الأخرى أن تعمل على استرضاء زوجها بما عندها من قدرة وسر ،
وحذرهما أن تبيت وزوجها غاضب .

وفي الحديث : « ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً : رجل أمّ قوماً
وم له كلذهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وأخوان متصارمان
(متخاصمان) » (٣) .

(١) الحاكم ، ت : ٧٤٦ .

(٢) مسلم ، ت : ٧٤٧ .

(٣) ابن ماجه وابن حبان في « صحيحه » ، ت : ٧٤٨ .

عند النشوز والشقاق :

وبما أن الرجل هو سيد البيت ورب الأسرة ، يحكم تكوينه واستعداداته ووضعه في الحياة ، وبذله للمهر ، ووجوب النفقة عليه ، فلا يحل للمرأة أن تخرج عن طاعته وتتمرد على سلطانها ، فتفسد الشركة ، وتضطرب سفينة البيت أو تغرق مآدم لا ربان لها .

وإذا لاحظ الزوج على زوجته مظاهر النشوز والعصيان له ، والترفع عليه ، فعليه أن يحاول إصلاحها بكل ما يقدر عليه مبتدئاً بالكلمة الطيبة والوعظ المؤثر والإرشاد الحكيم .

فإن لم تجدد هذه الوسيلة هجرها في مضجعها ، محاولاً أن يستثير فيها غريزة الأنثى لعلها تتقاده ويعود الصفاء .

فإن لم تجد هذه ولا تلك جرتب التأديب باليد محتسباً الضرب المبرح مبتعداً عن الوجه ، وهو علاج يجدي في بعض النساء في بعض الأحوال بقدر معين . وليس معنى الضرب هنا أن يكون بسوط أو خشبة ، وإنما هو من نوع ما قاله عليه السلام لخدام عنده أغضبه في عمل : لولا القصاص يوم القيامة لأوجعتك بهذا السواك .^(١) وقد نقر عليه السلام من الضرب وقال : علام يضرب أحدكم امرأته ضرب العبد ولعلها أن يجامعها في آخر اليوم^(٢) . وقال في شأن من يضربون لساءهم ولا تجدون أولئك خياركم^(٣) .

(١) ابن سعد في الطبقات ، ت : ٢٤٩ .

(٢) أحمد ، وفي البخاري قريب منه ، ت : ٢٥٠ .

(٣) عزاء في الفتح إل أحد وأبي حازم والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذؤيب ، ت : ٢٥١ .

قال الإمام الحافظ ابن حجر : « وفي قوله ﷺ : لن يضرب خياركم ، دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة ، وعمل ذلك أن يضربها تأديباً إذا رأى منها ما يكره ، فما يجب عليها فيه طاعته ، فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ومنها أمكن الوصول إلى الغرض بالإيحاء لا يعدل إلى الفعل ، لما في وفرع ذلك من النفرة المضادة لحسن العشرة ، المطلوبة في الزوجية ، إلا إذا كان في أمر يتعلق بعصية الله ، وقد أخرج النسائي في الباب حديث عائشة : ما ضرب رسول الله ﷺ امرأة له ولا خادماً قط ، ولا ضرب بيده شيئاً قط إلا في سبيل الله أو تنتهك حرمة الله فينتقم الله » (١) .

فإن لم ينفع هذا كله ، وخيف اتساع الشقة بينها تدخل المجتمع الإسلامي وأهل الرأي والخير فيه يحاولون الإصلاح ، فيعشرون حكماً من أهله ، وحكماً من أهلها من أهل الخير والصالح ، حتى أن تصدق نيتهم في لم الشعث وإصلاح الفاسد فيفرق الله بينها .

وفي هذا كله قال تعالى : « وَاللَّائِي تَصَافُونَ تَشْؤَرْنَ قَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ، وَإِنْ يَخَفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً » . سورة النساء : ٣٤ ، ٣٥ .

هنا فقط يباح الطلاق :

وهنا - وبعد أن فشلت تلك التجارب كلها ، وخابت تلك الوسائل جميعاً ، يباح للزوج أن يلجأ إلى وسيلة أخيرة شرعها الإسلام ، استجابة لنداء الواقع ، وقلية لداعي الضرورة ، وحلاً لمشكلات لا يحلها إلا الفراق بالمعروف . . تلك هي وسيلة « الطلاق » .

(١) فتح الباري ج ٩ ص ٢٤٩ ، ت : ٢٥٢ .

أجاز الإسلام اللجوء إلى هذه الوسيلة على كره ، ولم يندب إليها ولا استحبا ، بل قال عليه السلام : « أبغض أسلأل إلى الله الطلاق » ^(١) « ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق » ^(٢) .

والتعبير بأنه حلال مبغوض إلى الله يشعر بأنه رخصة شرعت للضرورة ، حين تسوء العشرة ، وتستحكم النفرة بين الزوجين ، ويتعذر عليهما أن يبقيا حدود الله وحقوق الزوجية وقد قيل : إن لم يكن وفاق ففراق . وقال تعالى : (وَلَئِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ) . سورة النساء : ١٣٠ .

الطلاق قبل الإسلام :

وليس للإسلام هر الدين الغد الذي أباح الطلاق ، فقبل الإسلام كان الطلاق شائعاً في العالم كله — إذا استثنينا أمة أو أمتين ، وكان الرجل يفضب على المرأة فيطردھا من داره محقاً أو مبطلاً ، دون أن تملك المرأة له دفعاً ، أو تأخذ منه عوضاً ، أو تجدد لنفسها عنده حقاً .

ولما نبه ذكر الأمة اليونانية واودعوت حضارتها كان الطلاق شائعاً فيها بلا قيد ولا شرط .

وكان الطلاق لدى الرومانيين معتبراً من كيان الزواج نفسه ، حتى إن القضاة كانوا يحكمون ببطلاق الزواج إن امتدط كلا الطرفين عدم الطلاق فيه .

وكان الزواج الديني لدى الأجيال الأولى للرومانيين يحرم الطلاق ، ولكنه في الوقت نفسه يمنح الزوج على امرأته سلطاناً لاحد له . فيبيع له أن يقتلها في بعض الأحوال ثم رجعت ديانتهم فأباحت الطلاق كما كان مباحاً أمام القانون المدني .

(١) أيو داود ، ت : ٢٥٣ .

الطلاق في الديانة اليهودية :

أما الديانة اليهودية ، فقد حسنت من حالة الزوجة ، ولكنها أباحت الطلاق وتوسعت في إباحته . وكان الزوج يجبر شرعاً على أن يطلق امرأته إن ثبتت عليها جريمة القتل ، حتى ولو غفر لها تلك الجريمة ، وكان القانون يجبره أيضاً على أن يطلق امرأته إن ثبت معه عشر سنين ولم تأت به بذرية ^(١) .

الطلاق في الديانة المسيحية :

والمسيحية هي الديانة التي شذت عما ذكرنا من دقات ، وخالفت الديانة اليهودية نفسها وأعلن الإنجيل على لسان المسيح تحريم الطلاق ، وتحريم زواج المطلقين والمطلقات ففي إنجيل متى ٥ : ٣١ ، ٣٢ : « قد قيل : من طلق امرأته فليدفع إليها كتاب طلاق . أما أنا فأقول لكم : من طلق امرأته إلا لعل الزنى فقد جعلها زانية ، ومن تزوج مطلقة فقد زنى . وفي إنجيل مرقس ١٠ : ١١ ، ١٢ : من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها . وإذا طلق المرأة زوجها ، وتزوجت بأخر ، ارتكبت جريمة الزنى » .

وقد علل الإنجيل هذا التحريم القاسي بأن « ما جمعه الله لا يصح أن يفترقه الإنسان » ^(٢) .

وهذه الجملة صحيحة المعنى ، ولكن جعلها علة لتحريم الطلاق هو الشيء الغريب فإن معنى أن الله جمع بين الزوجين ؛ أنه أذن بهذا الزواج وشرعه ، فصح أن ينسب الجمع إلى الله ، وإن كان الإنسان هو المباشر لعقد الزواج . فإذا أذن الله في الطلاق وشرعه لأسباب ومسوغات تقتضيه ، فإن التفريق حينئذ يكون من الله أيضاً ، وإن

(١) من كتاب الإسلام دين عام خالفه للمرحوم فريد وجدي ص ١٧٢ .

(٢) انظر إنجيل متى ١٩ : ٦ ومرقس ١٠ : ٩ .

كان الإنسان هو الذي يباشر التفريق . وبهذا يتضح أن الإنسان لا يكون مفوقاً
ماجمعه الله ، وإنما المجمع والمفرق هو الله جل شأنه ، أليس الله هو الذي فرق بينها
بسبب الزنى ؟ فلماذا لا يفرق بينها بسبب آخر يوجب الفراق .

اختلاف المذاهب المسيحية في شأن الطلاق :

ورغم أن الإنجيل استثنى من تحريم الطلاق ما إذا كان السبب «علة الزنى» ،
فإن أتباع المذهب الكاثوليكي يؤولون هذا الاستثناء ، ويقولون : « ليس المعنى هنا
أن للقاعدة شذوذاً ، أو أن هناك من القضايا ما يسبح فيه بالطلاق . فلا طلاق البتة في
شرعية المسيح والكلام هنا (في قوله إلا لعلة الزنى) عن عقد فاسخ في ذاته ، فليس له
من شرعية العقد وصحته إلا الظواهر ، إنه زنى ليس إلا . ففي هذه الحالة يحل
للرجل ، لا بل يجب عليه أن يترك المرأة » (١) .

أما أتباع المذهب البروتستانتي ؛ فيجيزون الطلاق في أحوال معينة منها حالة
زنى الزوجة وخيانتها لزوجها وبعض حالات أخرى زادوها على نص الإنجيل ،
ولكنهم وإن أجازوا الطلاق لهذا السبب أو ذاك ، يحرمون على المطلق والمطلقة أن
ينعيا بحياة زوجية بعد ذلك .

وأتباع المذهب الأرثوذكسي قد أجازت مجامعهم المليية في مصر الطلاق إذا
زنت الزوجة كائن نص الإنجيل ، وأجازوه لأسباب أخرى ، منها العقم لمدة ثلاث
سنين والمرض المعدي والحصام الطويل الذي لا يرجى فيه شفاء . وهذه أسباب
خارجة على ما في الإنجيل ، ومن أجل ذلك أنكر المحافظون من رجال هذا المذهب
اتجاه الآخرين إلى إباحة الطلاق لهذه الأسباب ، كما أنكروا إباحة الزواج للمطلق
أو المطلقة بحال من الأحوال . وعلى هذا الأساس رفضت إحدى المحاكم المصرية

(١) من شرح قسم الأبحاث الدينية بالمعهد القبطي الكاثوليكي لإنجيله متى ص ٢٩ .

المسيحية دعوى زوجة مسيحية تطلب الطلاق من زوجها لأنه معسر، وقالت المحكمة في حكمها : « إنه من العجيب أن بعض القرايين على الدين من رجال الكنيسة وأعضاء المجلس الملي العام ، قد ساءروا التطور الزمني ، فاستجابوا لرغبات ضعيفي الإيمان ، فأباحوا الطلاق لأسباب لا سند لها من الإنجيل .. وحكم الشريعة المسيحية قاطع في أن الطلاق غير جائز إلا لعلّة الزنى . وترتب على نواج أحد المطلقين بأنه «زواج مدنس ، بل هو الزنى بعينه » (٢) .

نتيجة تزمت المسيحية في الطلاق :

ولقد كان من نتيجة هذا التزمت الغريب من المسيحية في أمر الطلاق ، وإهدار الطبيعة الانسانية والمقتضيات الحيوية التي توجب الانفصال في بعض الأحيان - كان من نتيجة ذلك تمرد المسيحيين على دينهم ومروقتهم من وصايا أنجيلهم ، كما يرق السهم من الرمية . ولم يستطيعوا إلا أن « يفرقوا ما جمعه الله » ، فاصطنع أهل الغيوب المسيحي قوانين مدنية تبيح لهم الخروج من هذا السجن المؤبد ، ولكن كثيراً منهم كالأمريكان أمرفوا وأطلقوا العنان في إباحة الطلاق - كأنهم يتحدثون الإنجيل - وبذلك يوقعونه لأقفه الأسباب وأصبح عقلاؤهم يشكون من هذه الفوضى التي أصابت هذه الرابطة المقدسة ، والتي تهدد الحياة الزوجية ونظام الأسرة بالانهيار ، حتى أعلن أحد قضاة الطلاق المشهورين هناك ، أن الحياة الزوجية ستؤول من بلادهم وتحل محلها الإباحة والفوضى في العلاقة بين النساء والرجال في زمن قريب ، وهي الآن كشركة تجارية ينقضها الشريكان لأوهى الأسباب ، خلافاً لهداية جميع الأديان ، إذ لا دين ولا حب يربطهما ، بل الشهوات والتنقل في وسائل المرات .

(٢) جريدة الأحرار بتاريخ ١٩٥٦/٣/١ .

كفر فريد في بابه :

« وهذه الظاهرة وهي السير في الأحوال الشخصية وفق قانون مدني ، يختلف عن تعاليم الدين ، لا تكاد توجد في غير شعوب الغرب المسيحي ، فجميع أهل الملل والنحل الأخرى حتى البرهميون والبوذيون والوثنيون والمجوس ، يسرون في أحكام الشخصية وفق تعاليم دياناتهم . وقد نجد من بينهم من استحدث في الأحوال العينية قوانين مدنية تختلف عن تعاليم دينه . ولكننا لا نجد من بينهم من استحدث قوانين مدنية في الأحوال الشخصية . أي في شؤون الزواج والطلاق وما إلى ذلك . وأمكن لهذه الملل والنحل أن تسير الحياة العملية ، وتجاري طبيعة البشر في هذه الشؤون . والمسيحيون وحدهم هم الذين كفروا بدينهم من الناحية العملية في الأحوال الشخصية على العموم ، وفي شؤون الطلاق على الخصوص ؛ لأنهم هم أنفسهم قد وجدوا أن تعاليمه في هذا الصدد تنكر الواقع ، وتجاهل طبيعة الإنسان ولا تصلح للتطبيق في الحياة » (١) .

المسيحية كانت علاجاً مؤقتاً لإشريعة عامة :

وإن صرح ما جاء في الإنجيل بشأن الطلاق ، ولم يكن هذا من التغيير الذي أصاب الأنجيل في قرونها الأولى . فلا شك أن الذي يتأمل في الأنجيل - حتى بوضعها الحاضر - يتيقن له أن المسيح عليه السلام ، لم يكن يقصد إلى وضع شريعة عامة خالدة للناس جميعاً . وإنما جاء ليقاوم تجاوز اليهود حدودهم فيما يخص الله لهم فيه ، كما صنعوا في أمر الطلاق . فقد جاء في الفصل التاسع عشر من إنجيل متى أن المسيح حين انتقل من الجليل وجاء إلى تخوم اليهودية إلى عبر الأردن ، دعا إليه الفريسيون ليجربوه قائلين : هل يحل للإنسان أن يطلق زوجته لأجل كل علة ؟ (أي

(١) من كتاب حقوق الإنسان في الإسلام للدكتور علي عبد الواحد وأبي من ٨٨ .

سبب) ، فأجابهم قائلًا : أما قرأتم أن الذي خلق الإنسان في البدء ذكرًا وأنثى خلقتهم ، وقال : لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلزم امرأته ، فيصيران كلاهما جسدًا واحدًا ، فليأهما اثنين بعد ، ولكنها جسد واحد ، وما جمعه الله فلا يفترقه الإنسان ، فقالوا له : فلماذا أوصى موسى أن تعطى (أي المرأة) كتاب طلاق وتحلي ؟ فقال لهم : إن موسى لأجل فسادة قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نساءكم ، ولم يكن من البدء هكذا . وأنا أقول لكم : من طلق امرأته إلا لعة زنى ، وأخذ أخرى فقد زنى ومن تزوج مطلقة فقد زنى . فقال له تلاميذه : إن كانت هكذا حال الرجل مع امرأته فأجسد له ألا يتزوج (متى ١٩ : ١ - ١٠) .

فالواضح من هذا الحوار أن المسيح إنما أراد أن يجد من غلو اليهود في استعمال الإذن في الطلاق الذي أعطاهم موسى ، فعاقبهم بتحريم الطلاق عليهم ، إلا إذا زنت المرأة . فهو علاج مؤقت لفترة مؤقتة حتى تأتي الشريعة العامة الخالدة ببعثة محمد .

وليس من المعقول أن المسيح يريد هذا شرعاً أبدياً لكل الناس ، فإن حواراً به وأخلص تلاميذه أنفسهم أعلنوا استنفادهم لهذا الحكم العنيف وقالوا : « إن كان هذا شأن الرجل مع امرأته فأجسد له ألا يتزوج » ، فإن مجرد الزواج من امرأة يجعلها في عنقه غلاً لا يمكن الانفكاك عنه بحال ، مهما امتلأ قلبه من البغض لها والضيق بها والسخط عليها ، ومهما تنافرت طباعها واتجاهاتها .

وقديماً قال الحكيم : إن من أعظم البليات مصاحبة من لا يوافقك ولا يفارقك .

وقال الشاعر العربي :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى عدواً له ما من صداقه بد

قيود الاسلام للحد من الطلاق :

هذا وقد وضعت الشريعة الإسلامية الغراء قيوداً عديدة في سبيل الطلاق حتى ينحصر في أضيق نطاق مستطاع .

فالطلاق بغير ضرورة تقتضيه ، وبغير استنفاد الوسائل الأخرى التي ذكرتها
طلاق محرم محظور في الإسلام ؛ لأنه - كما قال بعض الفقهاء - ضرر بنفسه وزوجته ،
وإعدام المصلحة الحاصلة لها من غير حاجة إليه فكان حراماً كإتلاف المال ، ولقول
النبي ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »^(١) .

وأما ما يعتنه الذواقون المطلقون ، فهذا شيء لا يجب الله ولا رسوله ، قال
عليه السلام : « لا أحب الذواقين من الرجال والذواقات من النساء »^(٢) . وقال :
« إن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات »^(٣) .
وقال عبد الله بن عباس : إنما للطلاق عن وطء .

طلاق المرأة وهي حائض حرام .

وإذا وجد الوطر والحاجة التي تسوغ الطلاق ، فليس مباحاً للسلم أن يسارع
إليه في أي وقت شاء ، بل لابد من تخير الوقت المناسب .

والوقت المناسب - كما حددته الشريعة - أن تكون المرأة طاهراً ، ليس بها
حيض ولا نفاس ، وألا يكون قد جامعها في هذا الطهر خاصة ، إلا إذا كانت حاملاً
قد استبان حملها .

ذلك أن حالة الحيض - ومثله النفاس - توجب احتزال الزوج لزوجته ، فربما
كان حرمانه أو توتر أعصابه ، هو الدافع إلى الطلاق ، لهذا أمر أن ينتظر حين ينتهي
الحيض ثم تطهر ، ثم يطلقها قبل أن يمسه .

(١) الخفي لابن قدامة ج ٧ ص ٧٧ والحديث رواه ابن ماجه والدارقطني وله طرق ،

ت : ٢٥٤ .

(٢) الطبراني والدارقطني ، ت : ٢٥٥ .

(٣) الطبراني في « الكبير » بإسناد حسن ، ت : ٢٥٦ .

ويحرم عليه أن يطلقها في وقت الحيض كما يحرم عليه أيضاً أن يطلقها وهي طاهر بعد أن يكون قد اتصل بها ، فمن يبدى لعلها علقت منه في هذه المرة ، ولعله لو علم بجملها لغير رأيه في فواقها ، ورضي العشرة معها من أجل الجنين الذي في بطنها .

فإذا كانت طاهراً لم يمسه ، أو كانت حاملاً قد استبان حملها ، عرف أن الدافع له إلى الطلاق إنما هو النفرة المستحكمة ، فلا حرج عليه حينئذ أن يطلقها .

وفي « الصحيح » أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب عن ذلك رسول الله ﷺ ، فقال له : مره قليراجعها ثم إن شاء طلقها وهي طاهر قبل أن يس ، فذلك الطلاق للعدة ، كما أمر الله تعالى في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) أي مستقبلات عدتهن ، وذلك في حالة الطهر .

وفي رواية : مره قليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً^(١) .

ولكن هل ينفذ الطلاق ويقع ، أم لا يقع ؟

المشهور أنه يقع ويكون المطلق آتماً .

وقال طائفة من الفقهاء : لا يقع ؛ لأنه طلاق لم يشعه الله تعالى البتة ، ولا

أذن فيه فليس من شوعه ؛ فكيف يقال بنفوذ وصحته ؟

وقد روى أبو داود بسند صحيح أن ابن عمر سئل : « كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً ؟ » فقص على السائل قصته حين طلق امرأته وهي حائض ، وأن رسول الله ﷺ ردها عليه ولم يرها شيئاً^(٢) .

(١) ت : ٢٠٧ .

(٢) ت : ٢٠٨ .

الحلف بالطلاق حرام :

ولا يجوز للمسلم أن يجعل من الطلاق بيناً يحلف به على فعل هذا أو ترك ذلك ، أو يهدد به زوجته ؛ إن فعلت كذا فهي طالق .

فإن لليمين في الاسلام صيغة خاصة لم يأذن في غيرها ، وهي الحلف بالله تعالى ؛ قال رسول الله ﷺ : « من حلف بغير الله فقد أشرك »^(١) . « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت »^(٢) .

المطلقة تبقى في بيت الزوجية مدة العدة :

والواجب في شريعة الاسلام أن تبقى المطلقة في بيتها - أي بيت الزوجية - مدة العدة ، ويجوز عليها أن تخرج من البيت ، كما يجوز على الزوج أن يخرجها منه بغير حق ، وذلك أن الزوج - طوال مدة العدة - أن يراجعها ويردها إلى حظيرة الزوجية مرة أخرى - إذا كان هذا هو الطلاق الأول أو الثاني - وفي وجودها في البيت قريباً منه إثارة لعواطفه وتذكيره أن يفكر في الأمر مرة ومرة قبل أن يبلغ الكتاب أجله ، وتنتهي أشهر العدة التي أمرت أن تقربها استبراء للرحم ، ورعاية لحق الزوج وحرمة الزوجية ، والقلوب تتغير ، والأفكار تتجدد ، والغضب قد يرضى ، والناتر قد يهدأ ، والكاره قد يحب .

وفي ذلك يقول الله تعالى في شأن المطلقات : (وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ، وَكَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) سورة الطلاق : ١ .

(١) أبو حنيفة والترمذي والمسلم ، ت : ٢٠٩ .

(٢) مسلم ، ت : ٢١٠ .

وإن كان لابد من الفراق بين الزوجين ، فالمطلوب منها أن يكون معروف وإحسان بلا إبداء ولا افتراء ولا إضاعة للحقوق . قال تعالى : (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) الطلاق : ٢ . وقال : (فامسكوهن بمعروف أو تسريح بإحسان) الطلاق : ٢٠٩٠ وقال : (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين) سورة البقرة : ٢٤١ .

الطلاق مرة بعد مرة .

وقد منح الإسلام للمسلم ثلاث تطليقات في ثلاث مرات ، على أن يطلقها كل مرة في طهر لم يجامعها فيه طلبة واحدة ، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ، فإن بدا له أن يسكنها في العدة أسكنها ، وإن لم يراجعها حتى انقضت عدتها ، أمكن أن يردّها إليه بعقد جديد ، وإن لم يكن له فيها غرض لم يضره أن تتزوج بزواج غيره .

فإن أعادها إلى عصمته بعد الطلقة الأولى ، ثم حدث بينها النفور والشقاق مرة ثانية وعجزت الوسائل الأخرى عن تصفية الجو بينها ، فله أن يطلقها للمرة الثانية — على الطريقة التي ذكرناها — وله أيضاً أن يراجعها في العدة بغير عقد أو يعيدها بعد العدة بعقد جديد .

فإذا عاد فطلقها للمرة الثالثة كان هذا دليلاً واضحاً على أن النفرة بينها مستحكمة ، والوفاق بينها غير مستطاع . لهذا لم يحز له بعد التطليقة الثالثة أن يردّها إليه ، ولا تحل له بعد ذلك حتى تسكن زوجاً غيره . زواجاً شرعياً صحيحاً مقصوداً لذاته لا مجرد تحليلها للزوج الأول .

ومن هذا نرى أن المسلم الذي يجمع هذه المرات الثلاث في مرة واحدة أو لفظة واحدة قد ضاد الله فيها شرعه ، وانحرف عن صراط الإسلام المستقيم . وقد صرح أن رسول الله ﷺ أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام غضبان

ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ ! حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقتله (١) .

إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان :

وإذا طلق الزوج زوجته وبلغت الأجل المحدد لها - أي قاربت عدتها أم تنقضي - كان على الزوج أحد أمرين :

إما أن يمكها بمعروف . ومعنى ذلك يرجعها بقصد الإحسان والإصلاح ، لا بقصد المشاكسة والإضرار .

وإما أن يسرحها ويفارقها بمعروف ، بأن يتركها حتى تنقضي عدتها ويتم الانفصال بينها بلا تشريش ولا مضارة ، ولا مشاحة فيما لأحدهما على الآخر من حقوق .

ولا يحل له أن يراجعها قبل انقضاء عدتها منه ، قاصداً لإبداءها بإطالة العدة عليها ، وحرمانها من التزوج بخير أطول مدة يستطيعها . وهكذا كان يفعل أهل الجاهلية .

وقد حرم الله هذه المضارة للمرأة في محكم كتابه ، بأسلوب توعد منه الصدور وتجل القلوب . قال تعالى : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْتُمْ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ . . . وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا . . . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ . . . وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا . . . وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَزَالَ عَنْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ . وَاتَّقُوا اللَّهَ . . . وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) البقرة : ٢٣١ .

(١) النساء : ٢٦٢ .

وبالتأمل في هذه الآية الكريمة نجد أنها قد اشتملت على سبع فقرات ، فمما تحذير
بعد تحذير ، وتذكير يتلوه تذكير ، ووعد على إثر وعيد ، وكفر بذلك ذكرى
لن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

لا يجوز منع المطلقة عن الزواج بمن ترضى :

ولإذا انقضت عدة المطلقة ، فلا يحل لزوجها أو ولها أو أحد غيرها أن يحضنها
عن الزواج بمن تريد ، ولا يعترض طريق رغبتها ما دام الحافظ والمخطوبة قد
تراخيا بينها بالطريق المعروف شرعاً ومرفاً .

فما يصنعه بعض المطلقين من محاولة فرض سيطرته على مطلقتها ، وتهديدها أو
تهديد أهلها إذا تزوجت بعده ، إنما هو من عمل الجاهلية الجلاء .

ومثل هذا وقوف أهل المرأة وأولياؤها في سبيل رجوعها إلى مطلقها إذا أراد
مراجعتها ، وتراخيا معاً أن يتراجعا بالمعروف ، ويرتقا ما كان بينهما من حقوق
« والصالح خير » كما قال الله تعالى .

وفي هذه المعاني جاءت الآية : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَتَلَفْنَ أَجَلَهُنَّ هَلَّا
تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ . ذَلِكَ
يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . ذَلِكَمْ أَرْكَسَ لَكُمْ
وَأُنْظِرُ . وَإِنَّهُ يَكْتُمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) البقرة : ٢٣٢ .

حق الزوجة الكارهة .

والمرأة إذا كرهت زوجها ولم تعد تطيق عشرته أن تقدي نفسها منه ،
وتشتري حريتها برب ما كان دفع لها من مهر وهدايا أو أقل منها أو أكثر حسب
تراخيا ، والأولى ألا يأخذ منها أكثر مما بذل لها من قبل . قال تعالى : (فَإِنْ
خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ) البقرة : ٢٢٩ .

وقد جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ ، وقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق ولا دين ، ولكني لا أطيقه بغضاً ، فسالها عما أخذت منه فقالت : حديقة ، فقال لها : أتردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم ، فقال النبي ﷺ لثابت : اقبل الحديقة وطلقها تطليقة ^(١) .

ويحرم على الزوجة أن تسارع إلى طلب الطلاق من زوجها بغير ما بأس من جهته ، ولا داع مقبول يؤدي إلى التفريق بينها . قال عليه السلام : « أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها راتحة الجنة » ^(٢) .

مضارة الزوجة حرام .

ولا يحل للزوج أن يضار زوجته وبسيء عشرتها لتقتدي نفسها منه يرد ما آتاه من المال كله أو بعضه ، ما لم تأت بفاحشة معينة . وفي ذلك يقول الله تعالى : (وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ) النساء : ١٩ .

ويحرم عليه إذا كان هو السكاره الراغب في موافها طموحاً إلى غيرها أن يأخذ منها شيئاً كما قال سبحانه : (وَلَئِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ أَحْدَانُهَاكُمْ فَيُنْطَلَأَ بَيْنَ تَاخَذُوا مِنْهُ تَنْيَافًا فَاتَّخِذُوهُنَّ نِهَاتًا وَإِنَّمَا تُمْسِكُنَّ بِوَكُفٍّ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا) (سورة النساء : ٢٠ ، ٢١) .

الحلف على هجر الزوجة حرام .

ومن روائع الإسلام في رعاية حق المرأة تمويه على الزوج أن يغاضب زوجته فيهجر فراشها ، ويبتع عن قربانها مدة لا يحتمل أنوقتها . فإذا أكد هذا الهجر يمين منه ألا يقربها (لا يجامعها) أعطى مهلة أربعة أشهر ، عسى أن تهتأ فيها نفسه ،

(١) رواه البخاري والسمالي ، ت ٢٦٣ . (٢) أبو داود ، ت ٢٦٤ .

وتسكن فائز غصبه ويراجع ضميره . فإذا عاد إلى رشده واتصل بها قبل انقضاء
الأشهر الأربع أو في آخرها ، فإن الله يغفر له ما فرط منه ، ويفتح له باب التوبة
الفسيح . وعليه أن يكفر عن يمينه .

وإذا مضت هذه المدة ولم يرجع عن عزمه ، ويتطلى من يمينه ، فإن امرأته
تطلق منه جزاءً وفاقاً على ما أهل في حقها .

ومن الفقهاء من يطلقها عليه بمضي المدة المذكورة بغير انتظار لقضاء قاض أو
حكم حاكم .

ومنهم من يشترط رفع الأمر إلى الحاكم بعد مضي المدة ، فيخيره بين مراجعة
نفسه وإرضاء زوجه وبين الطلاق ، وليختار لنفسه ما يحلو .

وهذا الحلف على عدم قربان الزوجة هو المعروف في الشريعة باسم « الإيلاء »
وفيه جاء قول الله تعالى : (الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ عَلَىٰ نَيْسَانِهِمْ - أي يحلفون على البعد
عنهن - تربص أربعة أشهر ، فإن تأثروا فإن الله يغفور رحيم) . وإن عزموا
الطلاق فإن الله سميع عليم) سورة البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

ولما حددت المدة بأربعة أشهر ، لتكون فرصة كافية ليراجع الرجل فيها نفسه
وينوب إلى رشده ، ولأنها في العادة أكثر ماتصبر المرأة عن زوجها . وفي هذا يروي
المفسرون قصة عمر رضي الله عنه حين كان يعس بالليل فسمع امرأة تنشد :

لقد طال هذا الليل واسود جانبه وأرقني ألا خليل ألاعبه

فراقه ، لولا الله تخشى عواقبه لحرك من هذا السرير جوانبه

وقد بحث عمر عن قصتها فعرف أن زوجها غائب في كتاب المجاهدين من زمن
طويل ، فسأل ابنته حفصة : ما أكثر ماتصبر المرأة عن زوجها ؟ قالت : أربعة أشهر .
وعندئذ عزم أمير المؤمنين ألا يغيب زوجاً عن امرأته أكثر من أربعة أشهر .

بين الوالدين والأولاد

الإسلام يحفظ الأنساب :

الولد سر أبيه ، وحامل خصائصه ، وهو في حياته قرة عينه ، وهو بعد بماته امتداد لوجوده ، ومظهر لخلوده . يرث منه الملامح والسمات ، والخصائص والمميزات يرث الحسن منها والقيبح ، والجيد والردية . هو بضعة من قلبه ، وفلذة من كبده . لهذا حرم الله الزنى ، وفرض الزواج ، حتى يضمن الأنساب ، ولا تختلط المياه ، ويعرف الولد من أبوه ، ويعرف الوالد من بناته وبنوه ؟ فبالزواج تختص المرأة برجلها ويحرم عليها أن تخونه ، أو تسقي زرعه بماء غيره . وبذلك يكون كل من تقدم في فراش الزوجية أولاد زوجها . بدون أن يحتاج ذلك إلى اعتراف أو إعلان من الأب أو دعوى من الأم فالولد للفراش ^(١) كما قال رسول الإسلام .

لا يجوز للأب أن ينكر نسب ابنه :

ومن هنا لا يحل للزوج أن ينكر نسب ولد ولدته زوجة في فراشه أي في حالة قيام زوجية صحيحة بينهما . فإن إنكاره هذا يُلحق أكبر الضرر ، وأقبح العار بالزوجة والولد فلا يباح له الإقدام عليه لشك عارض أو وهم طارئ أو إشاعة خبيثة . أما إذا جزم بأن امرأته خاتمه بإدلة تجمعت لديه ، وقوائن لا يستطيع أن يدفعها عن نفسه ، فإن شريعة الإسلام لم ترض أن تدعسه يربي من يعتقد أنه ليس بابن له ، ويورث من لا يرثه في رأيه ، أو على الأقل يكون فريسة للشك طول حياته . وقد

(١) متفق عليه ، ت : ٢٦٥ .

جعلت الشريعة له مخرجاً من ذلك بما عرف في الفقه باسم « اللعان » ، فمن تأكد أو ظن ظناً راجحاً أن زوجته قد لوثت فراشه بآء غيره وجاءت بولد منه وليس له بينة على ذلك ، فله أن يرفع ذلك إلى القاضي ويجري القاضي بينها الملاءنة التي فصلها القرآن الكريم في سورة النور : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ويدزأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) سورة النور : ٧ . ثم يفرق بينها إلى الأبد ، ويلحق الولد بأمه .

التبني حرام في الإسلام :

ولإذا كان الأب لا يجوز له أن ينكر نسب من ولد في فراشه ، فإنه لا يحل له كذلك أن يتبنى من ليس بابن له من صلبه . وقد كان العرب في الجاهلية كثيرهم من الأمم في التاريخ يلحقون بالنسب وأسرهم من شأؤوا عن طريق التبني ، فللرجل أن يضيف إلى بنوته من يختاره من الفتيان ، ويعلم ذلك فيصبح واحداً من أبنائه وأمرته له ما لهم وعليه ما عليهم ويحمل بذلك اسم الأسرة ويكون له حقوقها . ولم يكن يمنع هذا التبني أن يكون للفق المتبنى أب معلوم ونسب معروف .

جاء الإسلام فوجد هذا التبني منتشراً في المجتمع العربي ، حتى إن النبي ﷺ نفسه كان قد تبني زيد بن حارثة في الجاهلية ، وهو فتي عربي صغيراً في غارة من غارات العرب في الجاهلية ، فاشتراه حكيم بن حزام لعنته خديجة ، ثم وهبه للنبي ﷺ بعد أن تزوجته ولما عرف أبوه وعده مكانه ، وطلبه من النبي ﷺ ، خيره النبي ﷺ ، فما كان منه إلا أن اختار رسول الله ﷺ على أبيه وعمه ، فأعتقه النبي ﷺ وتبناه وأشهد على ذلك القوم . وعرف منذ ذلك الحين باسم « زيد بن محمد » وكان أول من آمن به من الموالى .

ماذا كان رأي الإسلام في هذا النظام الجاهلي ؟

لقد رأى بحق أن التبنّي تزوير على الطبيعة والواقع ، تزوير يجعل شخصاً غريباً عن أسرة فرداً منها ، يخلو بنسائلاً على أنهن محارمه وهن عنه غريات فلا زوجة الرجل المتبنّي أمه ولا بنته ولا أخته ، ولا عنه .. ؛ إنما هو أجني عن الجميع .

ويوث هذا الابن المدّعى من الرجل أو المرأة على أنه ابنها ، ويوجب ذوي القربى الأصلاء المستحقين . وما أكثر ما يحقد الأقارب الحقيقيون على هذا الدخيل الذي عدا عليهم فاعتصب حقوقهم ، وحال بينهم وبين ما كانوا يرجون من ميراث . وما أكثر ما يثور هذا الحقد ، ويؤثر نار الفتنة ، ويقطع الأواصر والأرحام !!

لهذا أبطل القرآن هذا النظام الجاهلي ، وحرّمه تحريماً باتاً ، وألغى آثاره كلها ، قال تعالى : (وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ . ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاخْتَرُوا فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ) سورة الأحزاب : ٤ ، ٥ .

ولنتأمل هذه الكلمة القرآنية الناصحة (وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ) أي أن التبنّي إنما هو كلمة فارغة ليس وراءها حقيقة خارجية .

إن الكلام باللسان لا يبدل الحقائق ، ولا يغير الواقع ، ولا يجعل الغريب قريباً ، ولا الأجنبي أصيلاً ، ولا الدعي ولداً . الكلام بالفم لا يبري في عروق المتبنّي دم المتبنّي ، ولا يخلق في صدر الرجل حنان الأبوة ، ولا في قلب الغلام عواطف البنوة ، ولا يورثه خصائص الفضيلة ، ولا ملاصق الأسرة الجسدية والعقلية والنفسية . وقد ألغى الإسلام كل الآثار التي كانت تنوّج على هذا النظام من إرث ونحرّم للزواج من حليلة المتبنّي .

ففي الإرث لم يجعل القرآن لغير صلة الدم والزوجة والقراة الحقيقية قيمة وسبباً في الميراث : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) آخر سورة الأنفال .

وفي الزواج أعلن القرآن أن من المحرمات حلالات الأبناء الحقيقيين لا الأعمىاء
(وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) سورة النساء : ٢٤ . فيباح للرجل
أن يتزوج حليمة متبناه لأنها امرأة إنسان غريب عنه في الواقع ، فلا بأس أن يتزوجها
إذا طلقها الآخر .

إبطال التبنّي بالتشريع العملي بعد التشريع القولي :

ولم يكن هذا الأمر سهلاً على الناس ، فقد كان التبنّي نظاماً اجتماعياً عميق الجذور
في حياة العرب . فشاعت حكمة الله ألا يكتفي في مفسده وإهدار آثاره بالقول
وحدده بل بالقول والعمل جميعاً .

واختارت الحكمة الإلهية لهذه المهمة رسول الله ﷺ نفسه ، ليزيل كل شك ،
ويدفع كل حرج عن المؤمنين في إباحة زواج مطلقات أعميائهم ، وأن يوتقوا أن
الحلال ما أحل الله والحرام ما حرم الله . وكان زيد بن حارثة الذي عرفنا أنه كان
يقال له زيد بن محمد قد تزوج زينب بنت جحش ، ابنة عم النبي ﷺ . وقد اضطربت
بينها العلاقات وكثرت شكوى زيد من زوجته إلى النبي ﷺ ، والنبي يعلم - بما نكت
الله في روعه - أن زيدا مطلقاً ، وأنه متزوجها بعده ولكن الضعف البشري غلب
عليه في بعض اللحظات فغشي مواجهة الناس فكان يقول لزيد كلما شكاه : أمك
عليك زوجك واثق الله .

وهنا نزل القرآن يعاتب النبي ﷺ ، وفي الوقت نفسه يشد أزره في مواجهة
المجتمع ، بتحطيم بقايا هذا النظام القديم والتقليد الراسخ ، الذي يحرم على الرجل أن
يتزوج امرأة متبناه الغريب عنه . قال تعالى : (وَإِذَا قُلْتُمْ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ
عَلَيْهِ (بالإيمان) وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ (بالعتق ، وهو زيد) : أَمْسِكْ عَلَيْكَ
زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ ، وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ
أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَمَا فَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرَا زَوُجُنَا كَمَا لَكُنَّا لَا يَكُونُ

عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطْراً وَكَانَ
أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (الأحزاب : ٣٧ . ثم مضى القرآن يحامي عن رسول الله ﷺ
في هذا العمل ويؤكد إباحته ويرفع الحرج عنه : (مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ
فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ
قُدْرًا مَقْدُورًا . الَّذِينَ يَبْتَغُونَ رَسُولَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ
أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا . مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ
وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) (الأحزاب :
٣٨ - ٤٠ .

التبني بمعنى التربية والرعاية :

ذلك هو التبني الذي أبطله الإسلام ؛ هو الذي يضم فيه الرجل طفلاً إلى نفسه ،
يعلم أنه ولد غيره ، ومع هذا يلحقه بنسبه وأسرته ، ويثبت له كل أحكام النبوة
وآثارها من إباحة اختلاط وحرمة زواج واستحقاق ميراث .

وهناك نوع يظنه الناس تبناً وليس هو بالتبني الذي حرمه الإسلام . وذلك أن
يضم الرجل إليه طفلاً يتيمًا أو لقيطاً ، ويجعله كابنه في الحنو عليه والعناية به والتربية
له ، فيعضته ويطعمه ويكسوه ويعلمه ويعامله كأنه ابنه من صلبه ، ومع هذا لم
ينسب لنفسه ولم يثبت له أحكام النبوة المذكورة . فهذا أمر محمود في دين الله ،
يستحق صاحبه عليه المثوبة في الجنة وقد قال عليه السلام : « أنا وكافل اليتيم في الجنة
هكذا . وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما » ^(١) واللقيط في معنى اليتيم . وهو
بعد ذلك أولى من يطلق عليه « ابن السبيل » الذي أمر برعايته الإسلام .

(١) البخاري وأبو داود والترمذي ، ت : ٢٦٦ .

ولإذا لم يكن للرجل ذرية وأراد أن يتفح هذا الولد بشيء من ماله ، فله أم
حبه ما شاء في حياته ، وأن يوصي له في حدود الثلث من التركة قبل وفاته .

التلقيح الصناعي :

ولإذا كان الإسلام قد حمى الأنساب بتحريم الزنى وتحريم التبني ، وبذلك قصوى
الأسرة من العناصر الغريبة عنها . فإنه يحرم ما يعرف بـ « التلقيح الصناعي » إذا كان
التلقيح يغير نطفة الزوج بل يكون في هذه الحالة كما قال الأستاذ الأكبر الشيخ
سليمان - « جريمة منكورة وإلماً عظيماً ، يلتقي مع « الزنى » في إطار واحد ، جرمها
واحد ، ونتيجتها واحدة وهي وضع ماء رجل أجنبي قصداً في حثث ليس بينه وبين
ذلك الرجل عقد ارتباط بزوجة شرعية يظلمها القانون الطبيعي ، والشرعية السماوية ،
ولولا قصور في صورة الجريمة ، لكان حكم التلقيح في تلك الحالة ، هو حكم الزنى الذي
حدده الشرائع الإلهية ، وتزل به كتب السماء .

ولإذا كان التلقيح البشري يغير ماء الزوج على هذا الوضع ويترك الميزة كان
دون شك أفظع جرماً ، وأشد نكراً من التبني .. فإن ولد التلقيح يجمع بين نتيجة
التبني المذكور ، وهي إدخال عنصر غريب في النسب ، وبين خسة أخرى وهي
التقاءه مع الزنى في إطار واحد تقبوعه للشرائع والقوانين ، وينبؤ عنه المستوى
الإنساني الفاضل ، وينزل به إلى المستوى الحيواني الذي لا شعور فيه للأفراد برباط
المجتمعات الكريمة » (١) .

انقساب الولد إلى غير أبيه يوجب اللعنة :

وكما حرم الإسلام على الأب أن ينكر نسب ولده بغير حق ، حرم على الولد
أن ينتسب لغير نبيه ، ويدعى إلى غير أبيه ، وعدة النبي ﷺ ذلك من المنكرات

(١) انظر الفتاوى للشيخ سليمان سليمان ص ٣٠٠

الشنعاء التي تستوجب لعنة الخالق والخالق . روى ذلك من فوق المنبر علي رضي الله عنه من صحيفة كانت عنده ، عن رسول الله ﷺ وفيها يقول : « من ادعى إلى غير أبيه أو اتهم إلى غير مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً » (١) أي توبة ولا فدية .

وعن سعد بن أبي وقاص ، عنه ﷺ أنه قال : « من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه ، فالجنة عليه حرام » (٢) .

لا تقتلوا أولادكم :

بعد أن حفظ الإسلام الأنساب على هذا النحو ، أوجب لكل من الولد والوالد حقوقاً على الآخر ، تقتضيها الوالدية والبنوة . وحرم على كل منهما أموراً تقتضيها صيانة هذه الحقوق ورعايتها .

فللولد حق الحياة . وليس لأبيه ولا أمه أن يعتديا على حياته بالقتل أو الوأد ، كما كان يصنع بعض العرب في الجاهلية - والبنات والابن في ذلك سواء قال تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّكُمْ تَحْسِبُونَ إِمْلَاقًا نَحْنُ نَرِزْقُهُمْ وَلِيَّاكُمْ ، إِنْ قَتَلْتَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا) الإسراء : ٣١ . (وإذا الموردة سئلت بآبي ذنبٍ قُتِلَتْ) التكوين : ٩٠٨ .

ومهما يكن الدافع إلى هذا المنكر - اقتصادياً كخشية الفقر وضيق الرزق أو غير اقتصادي كخشية العار إذا كان المولود بنتاً - فإن الإسلام يحرم هذا العمل الوحشي أشد التحريم ، لأنه قتل وقطيعة رحم ، وعدوان على نفس ضعيفة . ولذلك سئل عليه السلام : أي الذنب أعظم ؟ فقال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك !

(١) متفق عليه . ت : (٢٦٨)

(٢) متفق عليه . ت : (٢٦٧)

قيل ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولك عاقبة أن يطعم معك ^(١) .

وقد بايع النبي النساء - كالرجال - على تحريم هذه الجريمة والانهاء عنها (أن لا يبشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزني ولا يقتلن أولادهن) سورة الممتحنة : ١٢ . ومن حق الولد على أبيه أن يحسن تسميته . فلا ينبغي أن يسميه باسم يتأذى معه إذا كبر .. ويجرم عليه أن يسهه بعبد غير الله ، كعبد النبي وعبد المسيح ، ونحوه .

والولد حق الرعاية ، والتربية والثقة ، فلا يجوز إهماله أو إضاعته . قال عليه السلام : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » ^(٢) « كفى بالموء إذا أن يضيع من يقوت » ^(٣) « إن الله سائل كل راع عما استوعاه ، حفظ أم ضيع ، حتى يسأل الرجل عن أهل بيته » ^(٤) .

التسوية بينهم في العطاء :

ويجب على الأب أن يسوي بين أولاده في العطفية حتى يكونوا له في البر سواء ، ويجرم عليه أن يؤثر بعضهم بمنحة أو عطاء بغير مسوغ ولا حاجة ، فيوغر صدور الآخرين ، ويرقد بينهم ظر العداوة والبغضاء . والأم كالأب في ذلك .

قال عليه السلام : « اعدلوا بين أبنائكم . اعدلوا بين أبنائكم . اعدلوا بين أبنائكم » ^(٥) وقصة هذا الحديث أن امرأة بشير بن سعد الأنصاري طلبت إليه أن يحنس ولدها النعمان بن بشير بمنحة مالية - كهدية أو عبد - وأرادت موثق هذه الهدية

(١) متفق عليه ، ت : ٢٦٩ . (٢) متفق عليه ، ت : ٢٧٠ .

(٣) أبو داود والنسائي والحاكم ، ت : ٢٧١ .

(٤) ابن حبان في « صحيحه » ، ت : ٢٧٢ .

(٥) أحمد والنسائي وأبو داود ، ت : ٢٧٣ .

فطلبت منه أن يشهد على ذلك رسول الله ﷺ ، فذهب إليه فقال : يا رسول الله ، إن ابنة فلان - زوجته - سألتني أن أحمل ابنها غلامي - عبدي - فقال ﷺ : « أله إخوة ؟ قال : نعم . قال : فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيت ؟ قال : لا . قال : فليس يصلح هذا ، وإنني لا أشهد إلا على حق » ^(١) « لا تشهدني على جور . إن لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم كما لك عليهم من الحق أن يبروك » ^(٢) « اتقوا الله واعدلوا في أولادكم » ^(٣) .

وعن الإمام أحمد أن التفاصيل يجوز إن كان له سبب كأن يحتاج الولد لرعاية (عامة به) أو نحو ذلك دون الباقيين ^(٤) .

الوقوف في الميراث عند حدود الله :

ومثل ذلك الميراث ، فلا يحل لوالد أن يحرم بعض أولاده من الميراث : لا يحل له أن يحرم الإناث أو يحرم أولاد زوجة غير محظية عنده .

كما لا يحل لقريب أن يحرم قريبه المستحق من الميراث بحيلة يصطنعها ، فإن الميراث نظام قرره الله بعلمه وعدله وحكمته ، وأعطى به كل ذي حق حقه ، وأمر الناس أن يقفوا فيه عند ما حدده وشرعه . فمن خالف هذا النظام في تقسيمه وتحديدته فقد اتهم ربه .

(١) مسلم وأحمد وأبو داود ، ت : ٢٧٤ . (٢) رواية أبي داود ، ت : ٢٧٤ .

(٣) الشيخان ، ت : ٢٧٦ .

(٤) قال في « المنهي » : فإن خسر بعضهم لمعنى يقتضي تخصيصه مثل اختصاصه بحاجة أو زمالة أو عمة أو كثرة عاقلة أو اشتغاله بالعلم أو شغوه من الفضائل . أو صرف عطيته عن بعض ولده لفسقه أو بدعته أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصية الله أو ينفعه فيها ، فقد روي عن أحمد ما يدل على جواز ذلك ، لقوله في تخصيص بعضهم بالوقف : لا بأس به إذا كان الحاجة وأكرهه على سبيل الأثرة ، والعطية في معناه « ج » ص ٦٠٥ .

وقد ذكر الله شؤون الميراث في ثلاث آيات من القرآن قال في ختام الآية الأولى: (أَبَاؤُكُمْ وَأَسْنَآؤُكُمْ ، لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ ، إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) سورة النساء : ١١ .

وقال في ختام الآية الثانية : (غَيْرَ مُضَارٍّ ، وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ . تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ) سورة النساء : ١٣ ، ١٢ . وقال تعالى في ختام الآية الأخيرة من الميراث : (يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَقْضِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) آخر سورة النساء .

فمن خالف عما شرع الله في الميراث فقد ضل عن الحق الذي بيته الله ، واعتدى حدود الله عز وجل ، فليفتظر وعبد الله (نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ) .

عقوق الوالدين من الكبائر :

وللوالدين على الولد حقوق تتمثل في البر والطاعة والإكرام . وهو ما تنادي به الفطرة ويوجب الوفاء والعرفان بالجميل . ويتأكد ذلك في حق الأم ، فإنها قاست من آلام الحمل والوضع والإرضاع والتربية ما قاست . قال تعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ، وَحَلَّتْهُ وَفَصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) سورة الأحقاف : ١٦ .

وجاء رجل يسأل النبي ﷺ : « من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك قال : ثم من ؟ قال : أبوك » (١) .

(١) متفق عليه ، ت : ٢٧٧ .

وجعل النبي عليه السلام عقوق الوالدين من أكبر الكبائر ، وجعل مرتبته بعد
الشرك بالله تعالى - كما هو صنيع القرآن - فقي « الصحيحين » : « ألا أنبئكم بأكبر
الكبائر ثلاثاً . قالوا : بلى يا رسول الله . قال : الإثمراك بالله ، وعقوق الوالدين ،
وكان متكئاً فجلس فقال : ألا وقول الزور وشهادة الزور » (١) .

وقال عليه السلام : « ثلاثة لا يدخلون الجنة : العاق لوالديه ، والديوث ،
والرجلة (المتشبهة بالرجال) » (٢) .

وقال : « كل الذنوب يؤخر الله منها ما شاء إلى يوم القيامة ، إلا عقوق الوالدين
فإن الله يعجله لصاحبه في الحياة قبل المات » (٣) .

وأكد الوصية بالوالدين حين يبلغان الكبر ، فتن قوتها ، وتشتد حاجتها إلى
مزيد من العناية بشؤونها ، والرعاية لمشاعرها المرهقة . وفي ذلك يقول القرآن :
(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما بما يبتلغن عندك
الكبر - أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً .
واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً)
سورة الاسراء : ٢٣ ، ٢٤ .

وقد ورد في الآثار تعقياً على هذه الآيات : لو علم الله في العقوق شيئاً أدنى من
أفٍ لحرمه .

التسبب في سب الوالدين من الكبائر :

وأكثر من ذلك أن رسول الله ﷺ لم يجعل تسبب الولد في لعن أبيه من
المحرمات ، بل من كبائر الذنوب .

(١) ت : ٢٧٨ . (٢) الفائق واليزار بإسنادين جيدين والحاكم ، ت : ٢٧٩ .

(٣) الحاكم وصححه إسناده ، ت : ٢٨٠ .

قال : « إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه » فاستغرب للقوم أن يلعن رجل عاقل مؤمن والديه وهما سبب حياته ، فقالوا : وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال : « يسب أب الرجل فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه » (١) .
فكيف من يسبها في وجهها ؟

التطوع للجهاد بغير إذن الوالدين لا يجوز :

ولحرص الإسلام على رضا الوالدين حرّم على الولد أن يتطوع للجهاد بغير إذن من أبيه ، مع ما للجهاد في سبيل الله من منزلة في الإسلام لاتعلوها منزلة قائم الليل ، ولا صائم النهار .

عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « جاء رجل إلى نبي الله ﷺ فاستأذنه في الجهاد ، فقال أحبي والداك ؟ قال : نعم . قال : ففيها فجاهد » (٢) أي اجعل ميدان جهادك برهما ورعايتهما . وفي روايه عنه قال : « أقبل رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : أبايعك على الهجرة والجهاد أبتغي الأجر من الله . قال له فهل من والديك أحد حي ؟ قال : نعم ، بل كلاهما حي . قال : أفتبتغي الأجر من الله ؟ قال : نعم . قال : فارجع إلى والديك فأحسن صحبتها » (٣) وعنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : جئت أبايعك على الهجرة ، وتركت أويي يكيان . فقال : ارجع إليهما فأصحكما كما أبكيتهما » (٤) .

وعن أبي سعيد أن رجلاً من أهل اليمن هاجر إلى رسول الله ﷺ فقال : هل لك أحد باليمن ؟ قال : أبوي . قال : أأذن لك ؟ قال : لا . قال : فارجع إليهما

(١) متفق عليه ، ت : ٢٨١ .

(٢) متفق عليه ، ت : ٢٨٢ .

(٣) مسلم ، ت : ٢٨٣ .

(٤) أخرجه البخاري وغيره ، ت : ٢٨٤ .

فاستأذنها ، فإن أذنا لك فيجاهد ، وإلا فبرّهما ^(١) .

الوالدان المشركان :

ومن أروع ما جاء به الإسلام في معاملة الوالدين أنه حرّم عقوبها ولو كانا مشركين كافرين ، بل ولو كانا مبالغين في شركها ، داعين إليه بحيث يحاولان ويجاهدان أن يفتتا ابنها المسلم عن دينه . وفي ذلك يقول تعالى : (أنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ . وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفٌ ، وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) سورة لقمان : ١٤ ، ١٥ .

فقد أمر المسلم في هاتين الآيتين ألا يطيعها فنيا محاولانه وإمرا به ، إذ لاطاعة مخلوق في معصية الخالق . وأي معصية أكبر من الشرك بالله ؟ ولكنه أمر أن يصاحبها في الدنيا معروفاً ، غير متأثر بموقفها من إيمانه ، بل متبعاً سبيل من أناب إلى الله من المؤمنين الأبرار ، تاركاً الحكم بينه وبينها إلى أحكام الحاكمين يوم لا يميزي والد عن ولده ، ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً ، وهذه فقه من التامع لم يلقها دين من الأديان .



(١) أبو دار ، ص ٢٨٥ .

الباب الرابع

- في المعتقدات والتقاليد
- في الملهو والتوفيه
- في المحاملات
- في العلاقات الاجتماعية
- في علاقة المسلم بغير المسلم

في المعتقدات والاعتقالات

العقيدة السليمة هي أساس المجتمع الإسلامي، والتوحيد هو جوهر هذه العقيدة، وروح الإسلام كله . وحماية هذه العقيدة وهذا التوحيد الخالص ، هو أول ما يسعى إليه الإسلام في تشريعه وفي إرشاده . ومحاربة المعتقدات الجاهلية التي أساءتها الوثنية الضالة أمر لا بد منه لتطهير المجتمع المسلم من شوائب الشرك وبقايا الضلال .

احترام سنن الله في الكون :

وكان من أول العقائد التي غرسها الإسلام في نفوس أبنائه أن هذا الكون الكبير الذي يعيش الإنسان فوق أرضه وتحت سمائه ، لا يسير جزافاً أو يمشي على غير هدى ، كما أنه لا يسير وفق هوى أحد من الخلق ، فإن أهواءهم - مع عماها وضلالها - متضاربة متنافرة (وَلَوْ اتَّبَعَ الْمُتَّقُونَ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ) المؤمنون : ٧١ .

ولكن هذا الكون مربوط بقوانين مطردة ، وسنن ثابتة ، لا تتبدل ولا تتحول كما أعلن القرآن ذلك في غير آية (قُلْ تَحْمِلُونَهَا فِي يَوْمِ الْوَعْدِ) فاطر : ٤٣ .

وقد تعلم المسلمون من كتاب ربهم وسنة نبيهم ، أن يحترموا هذه السنن الكونية ، ويطلبوا المسببات من أسبابها التي ربطها الله بها ، ويعرضوا عما يقال عن الأسباب الخفية المزعومة التي يلبغوا إليها ويروجونها عادة مدنة المعابد، ويحترقون الدجول ، والمتاجرون بالادباني .

حرب على الأوهام والخرافات :

وقد جاء النبي ﷺ فوجد في المجتمع طائفة من الدجالين تعرف باسم «الكهان» أو «العرافين» الذين يدعون معرفة الغيوب الماضية أو المستقبلية ، عن طريق اتصالهم بالجن أو غير ذلك ، فأعلن الرسول ﷺ الحرب على هذا الدجل الذي لا يقوم على علم ولا هدى ولا كتاب منير .

وقلا عليهم ما أوحى الله به : (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) التمل : ٦٥ . فلا الملائكة ولا الجن ، ولا البشر يعلمون الغيب . وأعلن عليه السلام بأمر ربه : (وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ، إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) سورة الأعراف : ١٨٨ .

وأخبر تعالى عن جن سليمان : (أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ) سورة سبأ : ٤٤ .

فمن ادعى معرفة الغيب الحقيقي ، فهو كاذب على الله وعلى الحقيقة وعلى الناس . وقد جاء بعض الوفود إلى النبي ﷺ ، فظنوا أنه ممن يزعمون الاطلاع على الغيب ، ففُتِّبُوا له شيئاً في أيديهم ، وقالوا له : أخبرنا ما هو ؟ فقال لهم في «راحة» : «لاني لست بكاهن ، وإن الكاهن والكهانة والكهان في النار» (١) .

تصديق الكهان كفر :

ولم تقتصر حجة الإسلام على الكهان والدجالين وحدهم ، بل أشرك معهم في الإثم من يمجِّسُونهم ويسألُونهم ويصدقونهم في أوهامهم وتضليلهم .

(١) ت ٢٨٦ ، ٠

قال عليه الصلاة والسلام : « من أتى عراً فأقلاه عن شيء ، فصدقه بما قال ، لم تقبل له صلاة أربعين يوماً » (١) .

وقال : « من أتى كاهناً فصدقه بما قال ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » (٢) .
ذلك أن ما أنزل على محمد ﷺ أن الغيب لله وحده ، وأن محمداً لا يعلم الغيب ، ولا غيره من باب أولى : (« قل لا أقول لكم عني خزائن الله ولا أعلم الغيب » ، ولا أقول لكم إنني ملك » ، إن أتبع إلا ما يوحى إلي »)
الأنعام : ٥٠ .

فإذا عرف المسلم هذا من قوآنه صريحاً واضحاً ، ثم صدق أن بعض الخلق يكشفون أستار القدر ، ويعلمون ما يمكنه صدر الغيب من أمرار ، فقد كفر بما أنزل الله على رسوله ﷺ .

الاستقسام بالأزلام :

والحكمة التي ذكرناها حرم الإسلام الاستقسام بالأزلام .

والأزلام - وتسمى القداح - هي سهام كانت لدى العرب في الجاهلية مكتوب على أحدها : أمرني ربي ، وعلى الثاني : نهاني ربي . والثالث مُنْقَل من الكتابة ، فإذا أودوا سفراً أو زواجاً أو نحو ذلك ، أتوا إلى بيت الأصنام - وفيه الأزلام - فاستقسموها أي طلبوا علم ما قسم لهم من السفر والغزو ونحوه ، فإن خرج السهم الأمر أقدموا على الأمر ، وإن خرج السهم الناهي أحجموا وأمكوا عنه ، وإن خرج الفقل أجالوها مرة أو مرات أخرى ، حتى يخرج الأمر أو الناهي .
ويشبه هذا في مجتمعاتنا ضرب الرمل والودع ، وفتح الكتاب والكوثرينة وقراءة الفتيان ، وكل ما كان من هذا القبيل ، حرام منكور في الإسلام .

(١) مسلم ، ت : ٢٨٧ .

(٢) البزار بإسناد جيد قوي ، ت : ٢٨٨ .

قال تعالى بعد أن ذكر ما حرم على عباده من الأطعمة : (وَأَنْ تَسْتَقِيمُوا
بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَكُمْ فَيْقُ) المائدة : ٣ . وقال النبي ﷺ : « لا ينال الدجيات
للعلی من تكهن أو استقسم (أي بالأزلام) أو رجع من سفر تطيرا » (١) .

السحر :

ومن ذلك أن الاسلام قاوم السحر والسحرة ، وقال القرآن فيمن يتعلمون
السحر : (وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ) البقرة : ١٠٢ .

وقد عذ النبي ﷺ السحر من كبائر الذنوب الموبقات ، التي تهلك الأمم قبل
الأفراد ، وتردي أصحابها في الدنيا قبل الآخرة . قال : « اجتنبوا السبع الموبقات .
قالوا : يا رسول الله وما هي ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ،
وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » (٢) .

وقد اعتبر بعض فقهاء الإسلام السحر كفراً ، أو مؤدياً إلى الكفر ، وذهب
بعضهم إلى وجوب قتل الساحر تطهيراً للمجتمع من شره .

وعلمنا القرآن الاستعاذة من شر أرباب السحر (ومن شر "التفافات" في العقد)
سورة الفلق : ٤ . والنفت في العقد من طوائف السحرة وخوادمهم ، وفي الحديث :
« من نفت في عقدة فقد سحر ومن سحر فقد أشرك » (٣) .

وكما حرم الإسلام على المسلم الذهاب إلى العرافين لسؤالهم عن الغيوب والأسرار
حرم عليه أن يلجأ إلى السحر أو السحرة لعلاج مرض ابتلي به ، أو حل مشكلة
استعصت عليه ، فهذا ما يرى رسول الله ﷺ منه ، قال : « ليس منا من تطير أو
تطير له ، أو [تكهن أو] تكهن له ، أو سحر أو سحر له » (٤) .

(١) النساء ، ت : ٢٩١ (٢) متفق عليه ، ت : ٢٩٠ .

(٣) الطبراني بإسنادين رواية أحمد ما ثقات ، ت : ٢٨٩ .

(٤) البزار بإسناد جيد ، ت : ٢٩٢ .

ويقول ابن مسعود «من أتى عرافاً أو ساحراً أو كاهناً فسأله فصدقه بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» ، (١) .

ويقول الرسول ﷺ : « لا يدخل الجنة مدمن خمر ، ولا مؤمن بسحر ، ولا قاطع رحم » ، (٢) .

فالحرمة هنا ليست على الساحر وحده وإنما هي تشمل كل مؤمن بسحره مشجع له ، مصدق لما يقول .

وتشدد الحرمة وتفحش إذا كان السحر يستعمل في أغراض هي نفسها محرمة ، كالنفوق بين المرء وزوجه ، والإضرار البدني ، وغير ذلك مما يعرف في بيئة السحارين .

تعليق التامم (الحُجُب) :

ومن هذا الباب تعليق التامم والودع ونحوها ، على اعتقاد أنها تشفي من المرض أو تقي منه ، ولا زال في القرن العشرين من يعلق على بابه حذاء فرس ، ولا زال بعض المضللين إلى اليوم في كثير من بلاد الدنيا يستغلون جهل الدماء ، ويكتبون لهم حبيباً وتامم ، يخطون فيها خطوطاً وطلاسم ، ويتلون عليها أقساماً وعزائم ، ويؤمنون أنها تحرس حاملها من اعتداء الجن ، أو من العقاريت ، أو شر العين والحسد ، إلى آخر ما يزعمون .

واللوقاية والعلاج طرق معروفة شرعها الإسلام ، وأنكر على من تركها واتجه إلى طرق الدجاجة المضلين .

(١) البزار وأبو يعلى بإسناد جيد ، ت : ٢٩٣ .

(٢) ابن حبان في « صحيحه » ، ت : ٢٩٤ .

قال عليه السلام : « تداءوا فإن الذي خلق الداء خلق الدواء » (١) .

وقال : « إن كان في شيء من أدويتكم خير ، ففي هذه الثلاثة : شربة عسل ، أو تمرطة محجم ، أو كبة بنار » (٢) .

وهذه الأنواع الثلاثة تشمل بروحها وبالقياس عليها في عصرنا ، ما يتناول من الدواء بطريق الفم ، والتداوي بطريق العملية الجراحية ، والتداوي بطريق الكي ، ومنه العلاج بالكهرباء .

أما تعليق خرزة أو ودعة حجاب ، أو قراءة بعض الرقى المطلمة ، للعلاج أو الوقاية ؛ فهو جهل وضلال يصدم سنن الله ، وينافي توحيده .

عن عقبه بن عامر أنه جاء في ركب عشرة إلى رسول الله ﷺ ، فباع تسعة ، وأمسك عن رجل منهم ، فقالوا : ما شأنه ؟

فقال : إن في عضده نيمة !

فقطع الرجل النيمة ، فباعه رسول الله ﷺ ثم قال : « من علقى فقد أشرك » (٣) .

وفي حديث آخر قال : « من علق نيمة فلا أتم الله له ، ومن علق ودعة فلا أودع الله له » (٤) .

وعن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ أبصر على عضد رجل حلقة أراه قال — من صغر ، فقال : ويحك ما هذه ؟ فقال : من الواهنة ؟ قال : أما إنها لا تزيدك إلا وهنا ، اتبناها عنك فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً » (٥) .

(١) أحمد ، ت : ٢٩٥ . (٢) متفق عليه ، ت : ٢٩٦ .

(٣) أحمد والحاكم والذيل له ورواية أحمد ثقات ، ت : ٢٩٧ .

(٤) أحمد وأبو يعلى بإسناد جيد ، والحاكم وصححه ، ت : ٢٩٨ .

(٥) أحمد وابن حبان في « صحيحه » وابن ماجه دون قوله : اتبناها الخ . . .

ت : ٢٩٩ .

وقد أثرت هذه التعاليم في أصحاب النبي ﷺ فارتفعوا بأنفسهم عن قبول هذه الأضاليل ، وتصديق تلك الأباطيل .

عن عيسى بن حمزة قال : دخلت على عبد الله بن حكيم وبه حمرة ، فقلت : ألا تعلّق قيمة ؟ فقال : نعوذ بالله من ذلك . وفي رواية : الموت أقرب من ذلك . قال رسول الله ﷺ : « من علّق شيئاً مؤكلاً إليه » (١) .

وعن ابن مسعود أنه دخل على امرأته وفي عنقها شيء معقود ، فبذّبه فقطعه ، ثم قال : لقد أصبح آل عبد الله أغنياء أن يشرّكوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، ثم قال : ممعت رسول الله ﷺ يقول : إن الرقى والتائم والتولة شرك . قالوا : يا أبا عبد الرحمن ! هذه الرقى والتائم قد عرفناها فما التولة ؟ قال : شيء تصنعه النساء يتحبن إلى أزواجهن ، (٢) . وهولون من ألوان السحر .

قال العلماء : المنهي عنه من الرقى ما كان بغير لسان العرب فلا يدري ما هو ، ولعله قد يدخله سحر أو كفر ، فأما إذا كان مفهوم المعنى وكان فيه ذكر الله تعالى ، فإنه مستحب ، والرقية حينئذ دعاء ورجاء إلى الله لا علاج ودواء . وقد كانت رقى أهل الجاهلية مزوجة بالسحر والشرك أو الطلامس ، التي ليس لها معنى مفهوم .

وقد روي أن ابن مسعود رضي الله عنه نهى امرأته عن مثل هذه الرقى الجاهلية فقالت له : فإني خرجت يوماً فأبصرني فلان فدمعت عيني التي تلبه (أي أنه أصابها بعين حاسدة شريرة) فإذا رقيتها سكنت دمعتها ، وإذا تركتها دمعت ، فقال ابن مسعود لها : ذلك الشيطان إذا أطعته (٣) تركك ، وإذا عصيته (٣) طعن بإصبعه

(١) رواه الترمذي ، ت : ٣٠٠ .

(٢) ابن حبان في « صحيحه » وإلحاح باختصار عنه ، وقال صحيح الإسناد

ت : ٣٠١ .

(٣) الرواية بأشباح فاه الخاطبة وهو لغة في ذلك .

في عينك ، ولكن لو فعلت كما فعل رسول الله ﷺ كان خيراً لك ، وأجدر أن تشفي : تتضعين في عينك الماء ، وتقولين : اذهب الياأس رب الناس ، انتف أنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً (١) .

التطير (التشاؤم) :

والتطير أو التشاؤم ببعض الأشياء ، من أمكنة وأزمنة وأشخاص وغير ذلك من الأوهام التي راجت سرفاس ولا تزال رابعة - عند كثير من الجماعات والأفراد ، وقد بدأ قال قوم صالح له : (تطيرنا بك وبمن معك) سورة النمل : ٤٧ .

وكان فرعون وقومه إذا أصابهم سيئة : (يطيروا بموسى ومن معه) سورة الأعراف : ١٣١ . وكثيراً ما قال الكفار الضالون ، حينما ينزل بهم بلاء الله لدعائهم ورسول الله إليهم : (إننا تطيرنا بك) سورة يس : ١٨ .

وكان جواب هؤلاء المرسلين : (طائر كتم معكم) سورة يس : ١٩ . أي سبب شؤمكم مصاحب لكم ، وهو كفركم وعنادكم ، وعتوكم على الله ورسوله .

وكان لعرب الجاهلية في هذا الجانب سبع طویل ، واعتقادات شتى ، حتى جاء الإسلام فأبطلها ، وردم إلى النجس العقلي القويم .

ونظم النبي ﷺ التطير مع الكهانة والسحر في سلك واحد وقال : وليس منا من تطير أو تطير له ، أو تكهن له ، أو سحر أو سحر له (٢) .

وقال ﷺ : « العياقة والطيرة والطروق من الجبت » (٣) .

العياقة : الخط في الرمل ، وهو ضرب من التكهن لا زال حتى اليوم .

(١) ابن حاجة واللفظ له ، وأبو حازم باختصار ، والطحاك أحصر منها ، ت : ٣٠٢ .

(٢) الطبراني عن ابن عباس بإسناد حسن ، ت : ٣٠٣ .

(٣) أبو حازم والنسائي وابن حبان في صحيحه ، ت : ٣٠٤ .

الطُروق : الضرب بالخصي ، وهو نوع من التكهن أيضاً .

الجِبْت : ما عبد من دون الله تعالى .

إن هذا التطير أمر قائم على غير أساس من العلم أو الواقع الصحيح ؛ إنما هو انسياق وراء الضعف ، وتصديق للوهم ، وإلا فما معنى أن يصدق إنسان عاقل ، أن النعس في شخص معين ، أو مكان معين ، أو يزوج من صوت طائر أو حركة عين ، أو سماع كلمة ١٢

وإذا كان في الطبع الإنساني شيء من الضعف يسول للإنسان أن يقشام من بعض الأشياء ، لأسباب خاصة ، فإن عليه ألا يستسلم لهذا الضعف ويتأدى فيه ، وخاصة إذا وصل إلى مرحلة العمل والتنفيذ .

وقد روي في ذلك حديث مرفوع : « ثلاثة لا يسلم منهم أحد : الظن ، والطيرة ، والحسد ؛ فإذا ظننت فلا تحقق ، وإذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا حسدت فلا تبغ »^(١) وبذلك تكون هذه الأمور الثلاثة مجرد خواطر وأحاديث نفس لا أثر لها في السلوك العملي وقد عفا الله عنها . وعن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال : « الطيرة شرك ، الطيرة شرك ، الطيرة شرك » .

قال ابن مسعود : « وما منا إلا . . . ولكن ينهبه الله بالتوكل »^(٢) يعني ابن مسعود : ما منا أحد إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك ، ولكن ينهب ذلك عن قلب من يتوكل عليه ولا يثبت على ذلك الخاطر .

حرب على تقاليد الجاهلية :

وكما شن الإسلام حملاته على معتقدات الجاهلية وأوهامها ، لما لها من خطر على

(١) الطبراني ، ت : ٣٠٥ .

(٢) أبو داود والترمذي ، ت : ٣٠٦ .

للعقل والخلق والسلوك ، شن غارات مثلها على تقاليد الجاهلية التي كانت تقوم على العصبية والكبرياء والفخر وتمجيد القيلة .

لا عصبية في الإسلام :

وكان أول ما صنعه الإسلام في ذلك أن أهال التراب على العصبية بكل صورها ، وحرم على المسلمين أن يحيا أي نزعة من نزعاتها أو يدمروا إليها ، وأعلن النبي ﷺ براءته ممن يفعل ذلك قال :

« ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية » (١) .

فلا امتياز للون معين من البشرة ، ولا لجنس خاص من الناس ، ولا لرقعة من الأرض ، ولا يحل لمسلم أن يتعصب للون على لون ، ولا لقوم على قوم ، ولا لإقليم على إقليم .

ولا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن ينتصر لقومه في الحق والباطل والعدل والجور .

عن واثلة بن الأسقع قال : « قلت : يا رسول الله ما العصبية ؟ قال : أن تعين قومك على الظلم » (٢) .

وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلِأَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) النساء : ١٣٥ .
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا (المائدة : ٨ .

(١) أبو داود ، ت : ٣٠٧ .

(٢) أبو داود ، ت : ٢٠٨ .

وعدل النبي ﷺ مفهوم هذه الكلمة التي كانت شائعة في الجاهلية ، وماخوفة على ظاهرها « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » . ولما قالها ﷺ لأصحابه بعد أن رسخ في قلوبهم الإيمان - مريداً بها معنى آخر - عجبوا ودهشوا ، وقالوا : يا رسول الله : هذا لنصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً ؟ قال : « تمنعه من الظلم فذلك نصر له » (١)

ومن هنا نعلم أن كل دعوة بين المسلمين إلى عصبية إقليمية كدعوة « الوطنية » أو إلى عصبية عنصرية ، كدعوة « القومية » إنما هي دعوة جاهلية يبرأ منها الإسلام ورسوله وكتابه .

فالإسلام لا يعترف بأي ولاء لتغير عقيدته ، ولا بأي رابطة غير أخوته ولا بأي فواصل تميز بين الناس غير الإيمان والكفر . فالكافر المعادي للإسلام عدو للمسلم ولو كان جاره في وطنه ، أو أحد بني قومه ، بل ولو كان أخاه لأبيه وأمه . قال تعالى : (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ) (سورة المجادلة : ٢٢) . وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنَّ اسْتَحَبَبُوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ) سورة التوبة : ٢٣ .

لا اعتداد بالأنساب والألوان :

روى البخاري أن أبا ذر وبلالاً الحبشي رضي الله عنهما - وكلاهما من السابقين الأولين - تغاضبا وتسايباً ، وفي ثورة الغضب قال أبو ذر لبلال : يا ابن السوداء ! فشكاه بلال إلى النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ لأبي ذر : أعتبره بأمه ؟ إنك امرؤ فيك جاهلية (٢) |

(١) البخاري ، ت : ٣٠٩ .

(٢) البخاري ، ت : ٣١٠ .

وعن أبي ذر أن النبي ﷺ قال له : « انظر فإنك لست بخير من أحر ولا أسود ؛ إلا أن تقضه بتقوى الله » (١) .

وقال ﷺ : « كلكم بنو آدم وآدم خلق من تراب » (٢) .

وبهذا حرم الاسلام على المسلم أن يسير مع هوى الجاهلية في التفاخر بالأنساب والأحساب ، والتعظيم بالآباء والأجداد ، وقول بعضهم لبعض : أنا ابن فلان ، وأنا من نسل كذا ، وأنت من سلالة كذا ، أنا من البيض وأنت من السود ، أنا عربي وأنت أعجمي .

وما قيمة الأنساب والسلالات إذا كان الناس جميعاً ينتمون إلى أصل واحد ؟ ولو فرض أن للأنساب قيمة فما فضل الإنسان أو ذنبه إن ولد من هذا الأب أو ذاك ؟

يقول الرسول ﷺ : « إن أنسابكم هذه ليست بحسبة على أحد ، كلكم بنو آدم ... ليس لأحد على أحد فضل إلا بدين أو تقوى ... » (٣) .

« الناس لآدم وحواء ... إن الله لا يسألكم عن أحسابكم ولا أنسابكم يوم القيامة ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم » (٤) .

وصب النبي ﷺ جام غضبه على المتفاخرين بالآباء والأجداد في عبارات صارمة قارعة ، فقال : « ليتبين أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا إنا هم فحيم جهنم ، أو يكونون إمامون على الله من الجعفل الذي يدهده الخوء بأنفه . إن الله أذهب عنكم

(١) أحمد ، ت : ٣١١ .

(٢) البزار ، ت : ٣١٢ .

(٣) أحمد ، ت : ٣١٣ .

(٤) ابن جرير .

عَبِيَّةُ الجاهلية وفخرها بالآباء ، إنما هو مؤمن تقي وفاجر شقي . الناس بنو آدم ، وآدم خلق من تراب » (١) .

وفي هذا الحديث ذكرى للذين يعتزون بأجدادهم القدماء من الفراعنة والأكلسة وغيرهم من عرب الجاهلية وعجمهم الذين ليسوا إلا فعم جهنم كما قال رسول الله .

وفي حجة الوداع حيث الآلاف يستمعون إلى الإسلام في أواسط أيام التشريق في شهر الحرام والبلد الحرام ألقى النبي ﷺ خطبة الوداع ، فكان من المبادئ التي أعلتها : « يا أيها الناس إن ربكم واحد ، ألا لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) » (٢) .

التياسة على الموتى :

ومن التقاليد التي حاربها الإسلام تقاليد الجاهلية في الموت وما يتصل به من نياحة وعويل ، وغلو في إظهار الحزن والجزع .

وقد علمت الإسلام أتباعه أن الموت إنما هو رحلة من دار إلى دار ، فليس فناء مطلقاً ، ولا عدماً صرفاً ، وأن الجزع لا يجي مبتأ ، ولا يرد قضاء قضى الله به . فعلى المؤمن أن يتقبل الموت كما يتقبل كل مصيبة تصيبه صابراً محتسباً ، آخذاً العبرة

(١) أبو حنيفة والترمذي . واللفظ له . وقال : حديث حسن . والبيهقي بإسناده حسن أيضاً كما قال المنذري . والجعل : دويبة أرضية ، ويدعده : يدحرج - العمية : الكبر والفخر ، ت : ٣١٤ .

(٢) البيهقي ، ت : ٣١٥ .

آملًا في لقاء أبدي في الدار الآخرة ، مردداً قول القرآن : (إِنَّا فِيهِ وَلِآئٍ لِّلَّذِينَ
رَاجِعُونَ) سورة البقرة : ١٥٦ .

أما صنيع أهل الجاهلية فهو منكر حرام يرى منه رسول الله ﷺ حين قال :
« ليس منا من لطم الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » (١) .

ولا يحل للمسلم أن يلبس من شارات الحداد أو يترك القزوين أو يشير الزي
والهيئة المعتادة ، إظهاراً للجزع والحزن ، إلا ما كان من زوجة على زوجها فإنها
يجب أن تحدد عليه أربعة أشهر وعشراً ، وقاء لحق الزوجية ، والرباط المقدس الذي
جمع بينهما ، حتى لا تكون معرضاً للزينة ، ومتعلقاً لأبصار الخطأ في مدة
العدَّة ، التي اعتبرها الإسلام امتداداً للزوجية السابقة في كثير من الحقوق ،
وسياجاً لها .

أما إذا كان الميت غير الزوج - كالأب والابن والأخ - فلا يحل للمرأة الحداد
عليه أكثر من ثلاث ليال . روى البخاري عن زينب بنت أبي سلمة أنها روت عن
أم حبيبة زوج النبي ﷺ ، حين توفي أبوها أبو حنيفة بن حوب ، وعن زينب بنت
جعش حين توفي أخوها ، وأن كلا منها دعت بطيب لست منه ثم قالت : والله
ما لي بالطيب من حاجة ، غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحل لامرأة
تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحمد على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج ، أربعة
أشهر وعشراً ، (٢) .

وهذا الإحداد على الزوج واجب لا تساهل فيه ولقد جاءت امرأة الى
رسول الله ﷺ فقالت : إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينا ، أفتكحلها ؟

(١) رواه البخاري ، ت : ٢١٦ .

(٢) رواه البخاري في كتاب الجنائز من صحيحه ، ت : ٣١٢ .

فقال رسول الله ﷺ : لا ، مرتين أو ثلاثاً ، كل ذلك يقول لا (١) . وهو يدل على حرمة التزين والتجمل طوال المدة المفروضة .

وأما الحزن من غير جزع ، والبكاء من غير عويل ، فذلك من الأمور الفطرية التي لا إثم فيها . وسمع هو بعض النسوة يكنين على خالد بن الوليد ، فأراد بعض الرجال منعهن ، فقال له : دعهن يكنين على أبي سليمان ، ما لم يكن تقع أو لقلقة .
والتنع : التراب على الرأس ، والقلقة : الصوت .



(١) رواه البخاري في كتاب الطلاق . واللفظ المروي هنا من رواية أم حبيبة ،
ولفظ زينب شهوة ، ت : ٣٩٨ .

في التعاملات

خلق الله الناس على حالة يحتاج فيها بعضهم إلى بعض ، فليس يملك كل فرد كل ما يجهه ويكفيه ، بل يملك هذا بعض ما يستغني عنه ، ويحتاج إلى بعض ما يستغني عنه الآخرون ، فاللهم الله أن يتبادلوا السلع والمنافع بالبيع والشراء وسائر هذه المعاملات حتى تستقيم الحياة ، ويسير دولها بالخير والإنتاج .

وقد بُعث النبي ﷺ وللعرب أنواع من البيع والشراء والمبادلات ، فأقوم على بعضها ، بما لا يتنافى ومبادئ الشريعة التي جاء بها . ونهاهم عن البعض الآخر بما لا يتفق وأهدافها وتوجيهاتها . وهذا النبي يدور على معان منها : الإعانة على المعصية والقرور والاستغلال ، والظلم لأحد المتعاقدين ، ونحو ذلك .

بيع الأشياء المحرمة حرام :

أ - فما جرت العادة بأن يقتضى لمعصية حظرها الإسلام ، أو يكون الانتفاع المقصود به عند الناس نوعاً من المعصية ، فيبعه والاتجار به حرام ، كالخنزير والحمر والأطعمة والأشربة المحرمة بعمامة ، والأصنام والصلبان والتماثيل ونحوها ، ذلك أن في إجارة بيعها والاتجار فيها تنويعاً بتلك المعاصي ، وحلاً للناس عليها أو تسهلاً لهم في اتخاذها ، وتقريباً لهم منها . وفي تحريم بيعها واقتنائها إهمال لها وإحمال لذكرها ، وإبعاد للناس عن مباشرتها . ولذا قال عليه السلام : « إن الله ورسوله حرم بيع الحمر والميتة والخنزير والأصنام » ^(١) وقال ﷺ : « إن الله إذا حرم شيئاً حرم كله » ^(٢) .

(١) متفق عليه ، ت : ٣١٩ .

(٢) أحمد وأبو داود ، ت : ٢٢٠ .

بيع الغرر محظور :

ب - وكل عقد للبيع فيه ثغرة للتنازع، بسبب جهالة في المبيع أو غرر يؤدي إلى الخصومة بين الطرفين أو غبن أحدهما للآخر، فقد نهى عنه النبي ﷺ سداً للذريعة .

وفي هذا جاء النهي عن بيع ما في صلب الفحل أو بطن الناقة أو الطير في الهواء أو السمك في الماء ، وعن كل ما فيه غرر ^(١) (أي جهالة وعدم تحديد المعقود عليه) .

ومن ذلك أن النبي ﷺ وجد الناس في زمته يبيعون الثمار في الحقول أو الحدائق قبل أن يبدو صلاحها . وبعد تعاقدهم يحدث أن تصيبها آفة سماوية ، فتهلك الثمار ، ويختم البائع والمشتري ؛ يقول البائع : قد بعث وتم البيع ، ويقول المشتري : إنما بعث لي غراً ولم أجده ، فنهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ^(٢) ، إلا أن يشترط القطع في الحال ، ونهى عن بيع السبل حتى يبيض ويأمن العاةة ^(٣) . وقال : أرأيت إذا منع الله الثمرة ، ثم يستحل أحدكم مال أخيه ^(٤) ؟ ١٢ .

وليس كل غرر ممنوعاً ، فإن بعض ما يباع لا يخلو من غرر ، كالذي يشتري داراً مثلاً لا يستطيع أن يطلع على أساسها وداخل حيطانها . . ولكن الممنوع هو الغرر الفاحش الذي يؤدي إلى الخصومة والتنازع أو إلى أكل أموال الناس بالباطل .

فإذا كان الغرر يسيراً - ومرد ذلك إلى العرف - لم يحرم البيع ، وذلك كبيع المغيات في الأرض كالجزر والفجل والبصل ونحوها ، وكبيع المقاتي (مزارع القثاء

(١) النهي عن الغرر في « صحيح » مسلم وغيره ، ت : ٣٢١ .

(٢) رواه الشيخان ، ت : ٣٢٢ .

(٣) أخرجه مسلم ، ت : ٣٢٣ .

(٤) البخاري وغيره ، ت : ٣٢٤ .

والبطيخ ونحوها) كما هو مذهب مالك الذي يجيز بيع كل ما تدعو إليه الحاجة ويحل غوره بحيث يحتمل في العقود (١) .

التلاعب بالأسعار :

ج - والإسلام يجب أن يطلق الحرية للسوق ، ويتوكلها للقوانين الطبيعية تؤدي فيها دورها ، وفقاً للعرض والطلب . ومن أجل ذلك نرى الرسول ﷺ حين غلا السعر في عهده ، فقالوا : يا رسول الله سمر لنا . قال : « إن الله هو المعسر القابض الباسط الرزاق وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال » .

وفي الإسلام يعلن بهذا الحديث أن التدخل في حرية الأفراد بدون ضرورة مظلمة يجب أن يلقي الله بريئاً من تبعاتها .

ولكن إذا تدخلت في السوق عوامل غير طبيعية كاحتكار بعض التجار وتلاعبهم بالأسعار فصاحة المجموع هنا مقدمة على حرية بعض الأفراد ، فيباح التسعير استجابة لضرورة المجتمع أو حاجته ، ووقاية له من المستغلين الجشعين ، معاملة لهم بنقيض مقصودهم كما تقرر القواعد والأصول .

فليس معنى الحديث السابق حظر كل تسعير ، ولو كان من ورائه وقع ضرر أو منع ظلم فاحش ، بل قرر المحققون من العلماء أن التسعير منه ما هو ظلم محرم ، ومنه ما هو عدل جائز .

(١) قال ابن تيمية في القواعد التوراثية : أصول مالك في البيع أجود من أصول غيره ، فإنه أخذ ذلك عن سعيد بن المسيب الذي كان يقال هو أفقه الناس في البيوع من ١٩٨ وقريب منه مذهب أحمد .

(٢) أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي وأبي يعلى ، ت : ٣٢٥ .

فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه ، أو منعهم مما أباح الله لهم ، فهو حرام .

وإذا تضمن العدل بين الناس ، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ، ومنعهم مما يجرم عليهم من أخذ الزيادة على عرض المثل ، فهو جائز ، بل واجب .

وفي القسم الأول جاء الحديث المذكور . فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم ، وقد ارتفع السعر ، إما لقلّة الشيء أو لكثرة الخلق (إمساك إلى قانون العرض والطلب) فهذا إلى الله ، فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق .

أما الثاني فمثل أن يتنع أبواب السلع من بيعها — مع ضرورة الناس إليها — إلا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا معنى لتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل ، والتسعير هنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به ^(١) .

المحتكر ملعون :

ورغم أن الإسلام يكفل الحرية للأفراد في البيع والشراء والتنافس القطوي ، فإنه ينكر أشد الإنكار أن تدفع بعض الناس أثمانيتهم الفردية وطمعهم الشخصي إلى التضخم المالي على حساب غيرهم ، والإضرار ولو من أقوات الشعب وضرورياته .

ومن أجل ذلك نهى النبي ﷺ عن الاحتكار بعبارات شديدة زاجرة . فقال :
« من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء الله منه » ^(٢) .

(١) راجع رسالة الحسنة لشيخ الإسلام ابن تيمية . والطرق الحكمية لابن القيم ص ٢١٤ وما بعدها . ط السنة الحمديّة — القاهرة .

(٢) أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبخاري ، ت : ٣٢٦ .

وقال ﷺ : « لا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ » (١) وليست كلمة خاطيء هذه كلمة هينة . إنما الكلمة التي دمع بها القرآن الجبارة الستاء فرعون وهامان وجنودهما فقال : (إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) سورة القصص : ٨ .

وقد أبان النبي ﷺ عن نفسية المحتكر وأقانيته البشعة فقال : « بئس العبد المحتكر ؛ إن سمع برخص ساءه ، وإن سمع بغلاء فرح » (٢) .
وقال : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » (٣) .

وذلك لأن انتفاع التاجر يكون بأحد وجهين : أن يخزن السلعة ليبيعها بثمان غال ، عندما يبحث الناس عنها فلا يجدونها ، فيأتي المحتاج الشديد الحاجة فيئذل فيها ما يطلب منه وإن فحش وجاوز الحد .

والوجه الآخر أن يجلب السلعة فيبيعها بربح يسير ، ثم يأتي بتجارة أخرى عن قريب فيربح ، ثم يجلب أخرى ويربح قليلاً وهكذا ، وهذا الانتفاع أوفق بالمصلحة المدنية ، وأكثر بركة ، وصاحبه مرزوق كما بشره رسول الله ﷺ .

ومن الأحاديث الهامة في شأن الاحتكار والتلاعب بالأسعار ما رواه معقل بن يسار صاحب رسول الله ﷺ ، حين أنقذه المرض فأنقذه عبيد الله بن زياد (الوالي الأموي) يعوده فقال له : هل تعلم يا معقل أي سفكت دماً حراماً ؟ قال : لا أعلم . قال : هل علمت أي دخلت في شيء من أسعار المسلمين ؟ قال : ما علمت . ثم قال معقل : أجلسوني فأجلسوه ثم قال : اسمع يا عبيد الله حتى أحدثك شيئاً ما سمعته من رسول الله ﷺ مرة ولا مرتين ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من دخل في شيء

(١) مسلم ، ت : ٣٢٧ .

(٢) ذكره رزين في جامعته ، ت : ٣٢٨ .

(٣) ابن ماجه والحاكم ، ت : ٣٢٩ .

من أسعار المسلمين ليقلبه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة ، قال : أنت سمعت من رسول الله ﷺ ؟ قال : غير مرة ولا مرتين ^(١) .

ومن نصوص هذه الأحاديث وفجوها استنبط العلماء أن تحريم الاحتكار مشروط بأمرين . أولهما : أن يكون ذلك في بلد يضر الاحتكار بأهله في ذلك الوقت .

وثانيهما : أن يكون قصده بذلك إغلاء الأسعار على الناس ، ليضاعف ربحه هو .

التدخل المفتعل في حرية السوق :

وبما يلحق بالاحتكار ما نهى عنه النبي ﷺ من بيع الحاضر للبادي (الحاضر هو ساكن المدينة ، والبادي هو ساكن البادية) وصورة هذا — كما قال العلماء — أن يقدم غريب بمناجعة تمنع الحاجة إليه ، لبيعه بسعر يرمه ، فيأتيه ابن المدينة ، فيقول له : خل متاعك عندي حتى أبيع لك على المهلة بثمان غالي ، ولو باع البادي بنفسه لأرخس ونفع البلدين ، وانتفع هو أيضاً .

وكانت هذه صورة كثيرة الشروع في مجتمعهم إذ ذاك ، قال أنس : «بينما أن يبيع حاضر لباد ، ولو كان أخاه لأبيه وأمه» ^(٢) وبذلك تعلّموا أن المصلحة العامة فوق الروابط الخاصة .

وقال ﷺ : «لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يوزق الله بعضهم من بعض» ^(٣) .

(١) أحمد والطبراني ، ت : ٣٣٠ . (٢) متفق عليه ، ت : ٣٣١ .

(٣) مسلم ، ت : ٣٣٢ .

وهذه الكلمة النبوية الموجزة : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » تضع مبدأ هاماً في الميدان التجاري لأن تترك السوق وأسعارها ومبادلاتها للتناقص الفطري ، والعوامل الطبيعية دون تدخل مفتعل من بعض الأفراد .

وقد سئل ابن عباس عن معنى « لا يبيع حاضر لباد » فقال : لا يكون له سميراً^(١) . ومعنى هذا أنه إذا دلته على السعر ونصح له وعرفه بأحوال السوق من غير أن يأخذ أجراً كشأن السامرة فهذا لا بأس به ، لأنه ينصحه الله والنصيحة جزء من الدين بل هي الدين كله كما في الحديث الصحيح : « الدين النصيحة »^(٢) . وفي الحديث الآخر : « إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له »^(٣) .

أما السمار ، فالغالب أن حرصه على أجره قد ينسيه رعاية المصلحة العامة في مثل هذه المعاملة .

السمسرة حلال :

وأما السمسرة في غير هذا الموطن فلا حرج فيها ، لأنها نوع من الدلالة والتوسط بين البائع والمشتري ، وكثيراً ما تسهل لها أو لأحدهما كثيراً من السلع والمنافع . وقد أصبحت « الوساطة » التجارية في عصرنا ألزم من أي وقت مضى ، لتعقد المعاملات التجارية ، ما بين استيراد وتصدير ، وتجارة جملة ، وتجارة تجزئة ، وأصبح السامرة يؤدون دوراً مهماً .

ولا بأس أن يأخذ السمار أجره نقوداً معينة أو عمولة بنسبة معينة من الربح أو ما يتفقون عليه .

قال البخاري في صحيحه : لم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمار بأساً . وقال ابن عباس : لا بأس بأن يقول : بيع هذا الثوب فما زاد على

(٢) مسلم ، ت : ٣٣٤ .

(١) البخاري ، ت : ٣٣٣ .

(٣) أحمد ، ت : ٣٣٥ .

كذا وكذا فهو لك . وقال ابن سيرين : إذا قال : بعه بكذا فما كان من ربح
فهو لك أو يني ويبتك فلا بأس به . وقال النبي ﷺ : « المسلمون عند شروطهم »^(١) .

الاستغلال والخداع التجاري حرام :

ولمنع التدخل المقتعل أيضاً نهى النبي ﷺ عن التجشش^(٢) .

والتجشش - كما فسره ابن عمر - أن تعطي في السلعة أكثر من ثمنها ، وليس في
نفسك اشتراء ، ليقندي بك غيره . وكثيراً ما يكون عن اتفاق الخداع الآخرين .

ولكي تكون المعاملة بعيدة عن كل صورة للاستغلال التجاري ، وتلبس
الأسعار ، نهى النبي ﷺ عن تلقي السلع قبل الوصول إلى السوق^(٣) ؛ ففي ذلك وقف
للسلعة عن مجاها الحيوي الذي يتمثل فيه السعر المناسب لها ، حسب العرض والطلب
الحقيقيين ، وقد يُغبن صاحب السلعة إذا لم يكن لديه علم بالسعر في السوق ، ولذلك
جعل له النبي ﷺ الخيار إذا ورد السوق^(٤) .

من غشنا فليس منا :

والإسلام يحرم الغش والخداع بكل صورة من الصور ، في كل بيع وشراء ،
وفي سائر أنواع المعاملات الانسانية . والمسلم مطالب بالتزام الصدق في كل شؤون ،
والنصيحة في الدين أغلى من كل كسب دنيوي .

(١) ذكره البخاري معلقاً ، ورواه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه موصولاً ،
ت : ٣٣٦ .

(٢) متفق عليه ، ت : ٣٣٧ .

(٣) أخرجه مسلم وأحمد وابن ماجه ، ت : ٣٣٨ .

(٤) مسلم ، ت : ٣٣٩ .

قال عليه الصلاة والسلام : « اليّتان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما » (١) .

وقال : « لا يجمل لأحد يبيع يعباً إلا يتن ما فيه ، ولا يجمل لمن يعلم ذلك إلا يئنه » (٢) .

ومر رسول الله ﷺ برجل يبيع طعاماً (حبوباً) فأعجبه ، فأدخل يده فيه ، فرأى بئلاً ، فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء (أي المطر) ، فقال ﷺ : فهلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ! من غشنا فليس منا » (٣) .

وفي رواية : أنه مرّ بطعام وقد حسنته صاحبه ، فوضع يده فيه ، فإذا طعام رديء ، فقال : « بع هذا على حده ، وهذا على حده ، من غشنا فليس منا » (٤) .

وكذلك كان سلف المسلمين يفعلون ؛ يبينون ما في المبيع من عيب ولا يكتُمون ، ويصدقون ولا يكتُمون ، وينصحون ولا يغشون .

باع ابن سيرين شاة فقال للمشتري : أبرا لك من عيب فيها ؛ إنها تقلب العلف برجلها .

وباع الحسن بن صالح جارية ، فقال للمشتري : إنها تنخمت مرة عندنا دعماً .
مرة واحدة ، ومع هذا يأبى ضميره المؤمن إلا أن يذكرها له ، وإن نقص الثمن .

(١) البخاري ، ت : ٣٤٠ -

(٢) الحاكم والبيهقي ، ت : ٣٤١ -

(٣) مسلم ، ت : ٣٤٢ -

(٤) أحمد ، ت : ٣٤٣ -

كثرة الحلف :

وتشتد الحرمة إذا أيد غشه يمين كاذبة . وقد نهى النبي ﷺ التجار عن كثرة الحلف بعامة وعن الحلف الكاذب بخاصة . وقال : « الحلف منفقة للسلعة بمحفلة للبركة » (١) .

وإنما كرهه إكثار الحلف في البيع ؛ لأنه مظنة لتغريب المتعاملين أولاً ، وسبب لزوال تعظيم اسم الله من القلب ثانياً .

تطفيف الكيل والميزان :

ومن ألوان الغش تطفيف الكيل والميزان .

وقد أهتم القرآن بهذا الجانب من المعاملة ، وجعله من وصاياها العشر في آخر سورة الأنعام : (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ، لَا تُكَلِّفُوا نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) الأنعام : ١٥٢ . وقال تعالى : (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطِاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) الإمبراء : ٣٥ . وقال تعالى : (وَبَلِّغِ لِلنَّاسِ الْحَقَّ الَّذِي إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ . وَإِذَا كَالُوا لَهُمْ أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ يُخْسِرُونَ . أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) أول سورة المطففين .

وعلى المسلم أن يتحرى العدل في ذلك ما استطاع ، فإن العدل الحقيقي قلما يتصور ، ومن هنا قال القرآن عقب الأمر بالإفناء : « لَا تُكَلِّفُوا نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » .

وقد قص القرآن علينا نبأ قوم جاوروا في معاملاتهم ، وانحرفوا عن القسط في

(١) البخاري ، ت : ٣٤٧ .

الكيل والوزن ، ونجسوا الناس أشياءهم ، فأرسل الله إليهم رسولا يؤدبهم إلى صراط العدل والإصلاح كما يؤدبهم إلى التوحيد .

أولئك هم قوم شعيب الذين صاح فيهم داعياً ومنتدأ : (أَوْفُوا الْكَيْلَ
وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ، وَزَيِّنُوا بِالقِسْطِ النُّسْتَيْمِرَ ، وَلَا
تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) الشعراء :
١٨١ - ١٨٣ .

وهذه المعاملة مثال لما يجب أن يكون عليه المسلم في حياته وعلاقاته ومعاملاته
كلها ؛ فلا يجوز له أن يكيل بكيلين أو وزن بيزانين ؛ ميزان شخصي ، وميزان
عام ، ميزان له وللمن يجب ، وميزان للناس عامة ؛ ففي حق نفسه ومن يتبعه يستوفي
ويتزبد ، وفي الآخرين يخسر وينتقص .

شراء المنهوب والمسروق مشاركة للناهب والسارق :

ومن الصور التي حرمها الاسلام ليحارب بها الجريمة ، ويحاصر الجرم في أضيق
دائرة أنه لم يحل للمسلم أن يشتري شيئاً يعلم أنه منسوب أو مسروق أو مأخوذ من
صاحبه بغير حق ؛ لأنه إذا فعل يعين الغاصب أو السارق أو المعتدي ، على غصبه
وسرقته وعدوانه . قال رسول الله ﷺ : « من اشترى سرقة (أي مسروفاً) وهو
يعلم أنها سرقة ، فقد اشترك في إثمها وعارها » (١) .

ولا يدفع الإثم عنه طول أمد المسروق والناهب ، فإن طول الزمن في شريعة
الاسلام لا يجعل الحرام حلالاً ، ولا يسقط حق المالك الأصلي بالتقادم ، كما تقول ذلك
بعض القوانين الوضعية .

(١) البيهقي ، ت : ٣٤٥ .

تحريم الربا :

أباح الاسلام استثمار المال عن طريق التجارة . قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) النساء : ٢٩ .

وأثنى على الضارين في الأرض للتجارة فقال : (وَأَخْرُوجُوا يُضْرَبُونَ فِي الْأَرْضِ يُنْتَفُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) سورة المزمل : ٢٠ .

ولكن الإسلام سد الطريق على كل من يحاول استثمار ماله عن طريق الربا ، فحرم عليه وكثيره ، وشنع على اليهود إذ أخذوا الربا وقصدوا منه ، وكان من أواخر ما نزل من القرآن قوله تعالى في سورة البقرة : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رَأْسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَغْلِبُمُونَ وَلَا تَغْلِبُمُونَ) سورة البقرة : ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

وأعلن الرسول ﷺ حربه على الربا والمواين ، وبين خطره على المجتمع فقال : « إذا ظهر الربا والزنى في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله » (١) .

ولم يكن الإسلام في ذلك بدعاً في الأديان السماوية ؛ ففي الديانة اليهودية جاء في العهد القديم : (إذا افتقر أخوك فاحمله ، لا تطلب منه ربحاً ولا منفعة ..) آية ٢٤ فصل ٢٢ سفر الخروج .

وفي النصرانية جاء في إنجيل لوقا : « افعلوا الخيرات ، وأقضوا غير منتظرين عائدتها وإذا يكون ثوابكم جزيلاً » ٢٤ - ٢٥ فصل ٦ .

وإن كان الذي يؤسف له أن يد التعريف قد وصلت إلى العهد القديم فجعلت

(١) رواه الحاكم ، وروى نحوه أبو يعلى بإسناد جيد ، ت ٢٤٦

مفهوم كلمة « أخوك » السالفة ، خاصاً باليهودي وجاء في سفر تثنية الاشتراع :
« لأجنبي تقرض برها ، ولكن لأخيك لا تقرض برها » ٢٣ - ١٩ .

حكمة تحريم الربا :

والاسلام حين شدد في أمر الربا وأكد حرمة ، إنما راعى مصلحة البشرية في
أخلاقها واجتماعها واقتصادها .

وقد ذكر علماء الاسلام في حكمة تحريم الربا وجوهاً معقولة ، كشفت
الدراسات الحديثة وجاهاً ، وأكدتها وزادت عليها .

ونكتفي بما ذكره الإمام الرازي في تفسيره :

أولاً : أن الربا يقتضي أخذ مال الإنسان من غير عوض ؛ لأن من يبيع
الدرهم بالدرهم يحصل له زيادة درهم من غير عوض . ومال الانسان متعلق حاجته ،
وله حرمة عظيمة ، كما في الحديث : « حرمة مال الإنسان كحرمة دمه »^(١) فوجب
أن يكون أخذ ماله من غير عوض محرماً .

ثانياً : أن الاعتماد على الربا يمنع الناس من الاشتغال بالمكاسب وذلك لأن
صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد ، نقداً كان أو
نسيئة ، خف عليه اكتساب وجه المعيشة ، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة
والصناعات الشاقة وذلك يقضي إلى انقطاع منافع الخلق . ومن المعلوم أن مصالح
العالم لا تنتظم إلا بالتجارات والحرف والصناعات والمهارات .

(ولا شك أن هذه الحكمة مقبولة من الوجهة الاقتصادية) .

ثالثاً : أنه يقضي إلى انقطاع المعروف بين الناس من القرض ؛ لأن الربا إذا

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية ، ت . ٢٤٧ .

حرم طابت النفوس بفرض الدرهم واسترجاع مثله ، ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج
نحمله على أخذ الدرهم بدينارين ، فيفضي ذلك إلى انقطاع المواساة والعروف
والإحسان .

(وهذا تعليل مسلم من الجانب الأخلاقي) .

رابعاً : أن الغالب أن المقرض يكون غنياً ، والمستقروض يكون فقيراً
فالقول بتجويز عقد الربا تمكين للغني من أن يأخذ من الفقير الضعيف ما لا زائداً
وذلك غير جائز برحة الرحيم ^(١) .

(وهذه نظرة إلى الجانب الاجتماعي) .

ومعنى هذا أن الربا فيه اعتصار الضعيف لمصلحة القوي ، ونتيجته أن يزداد
الغني غنى والفقير فقراً . مما يفضي إلى تضخم طبقة من المجتمع على حساب طبقة أو
طبقات أخرى مما يخلق الأحقاد والضغائن ، ويؤثر في الصراع بين المجتمع بعضه
مع بعض ، ويؤدي إلى الثورات المتطرفة والمبادئ الهدامسة . كما أثبت التاريخ
القريب خطر الربا والمرايين على السياسة والحكم والأمن المحلي والدولي جميعاً .

مؤكل الربا وكاتبه :

آكل الربا هو الدائن صاحب المال الذي يعطيه للمستدين فيسترده بفائدة تزيد
على أصله . وهذا ملعون عند الله والناس بلا ريب ولكن الإسلام — على سنته في
التحريم — لم يقصر الحرية على آكل الربا وحده بل أشرك معه في الإثم مؤكل الربا —
أي المستدين الذي يعطي الفائدة — وكاتب عقد الربا ، وشاهديه .

وفي الحديث : « لعن الله آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه » ^(٢) .

(١) تفسير الفخر الرازي ج ٧ ص ٤ طبعة عبد الرحمن محمد ، بتصرف قليل .

(٢) رواه أحمد ، وإبو داود ، والترمذي وصححه ، والتسالي ، وابن ماجه ، ت ٣٤٨١ .

وإذا كانت هناك ضرورة ملحة اقتضت معطي الفائدة أن يلجأ إلى هذا الأمر ، فإن الإثم في هذه الحال يكون على آخذ الربا (الفائدة) وحده .

١ - وهذا بشرط أن تكون هناك ضرورة حقيقية ، لا مجرد توسع في الحاجيات أو الكماليات . فالضرورة ما لا يمكنه الاستغناء عنه إلا إذا تعرض للهلاك كالقوت والملبس ، الواقي والعلاج الذي لا بد منه .

٢ - ثم أن يكون هذا الترخيص بقدر ما يفي بالحاجة دون أن تزيد ، فهي كان يكفيها تسعة جنحات مثلاً ، فلا يحل له أن يستقرض عشرة .

٣ - ومن ناحية أخرى ، عليه أن يستغنى كل طريقة للخروج من مأزقه المادي ، وعلى إخوانه المسلمين أن يعينوه على ذلك ، فإن لم يجد وسيلة إلا هذا ، فأقدم عليه غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم .

٤ - وأن يفعل ذلك إن فعله وهو له كراهة ، وعليه سخط ، حتى يفعل الله له مخرجاً .

الرسول يستعين بالله من الدين :

وبما بلغني للمسلم أن يعرفه من أحكام دينه أنه يأمره بالاعتدال في حياته والاقتصاد في معيشته : (ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) (ولا تبذروا تبذيراً إن المبذورين كانوا إخوان الشياطين) .

وحين طلب القرآن من المؤمنين أن يتفقوا ، لم يطلب إليهم إلا إتفاق بعض ما رزقوا لا كله ، ومن اتفق بعض ما يكتسب قلما يفتقر ، ومن شأن هذا التوسط والاعتدال ألا يحوج المسلم إلى الاستدانة وخصوصاً أن النبي ﷺ كرهها للمسلم ، فإن الدين في نظر الرجل الحر هم بالليل ومذلة بالنهار ، وكان النبي ﷺ يستعين بالله

منه ويقول: « اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال » (١) وقال: « أعوذ بالله من الكفر والدين . فقال رجل : أتعدل الكفر بالدين يا رسول الله ؟ قال : نعم » (٢) .
 وكان يقول في صلاته كثيراً : « اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم (الدين) قليل له : إنك تستعيد من المغرم كثيراً يا رسول الله . فقال : ان الرجل إذا غرم (استدان) حدث فكذب ووعد فأخلف » (٣) .

فبين ما في الاستدانة من خطر على الأخلاق نفسها .
 وكان لا يصلي على الميت إذا عرف أنه مات وعليه دين لم يترك وفاءها ، تخويفاً للناس من هذه العاقبة ، حتى أفاء الله عليه من الغنائم والأنفال ، فكان يقوم هر يداها (٤) .

وقال : « يخسر للشهيد كل شيء إلا الدين » (٥) .
 وفي ضوء هذه التوجيهات لا يلجأ المسلم إلى الدين إلا للحاجة الشديدة ، وهو حين يلجأ إليه لا تقارقه نية الوفاء أبداً .
 وفي الحديث : « من أدا ن أموال الناس يريد أدامها أدى الله عنه ، ومن أخنها يريد إتلافها أتلفه الله » (٦) .

فإذا كان المسلم لا يلجأ إلى الدين المباح (أي بغير فائدة) إلا نزولاً على حكم الضرورة وضغط الحاجة فكيف إذا كان هذا الدين مشروطاً بالفوائد الربوية ؟ !

(١) أبو داود ، ت : ٣٤٩ .

(٢) النسائي والحاكم ، ت : ٣٥٠ .

(٣) البخاري ، ت : ٣٥١ .

(٤) من حديث جابر وأبي هريرة ، ت : ٣٥٢ .

(٥) مسلم ، ت : ٣٥٣ .

(٦) البخاري ، ت : ٣٥٤ .

البيع لأجل مع زيادة الثمن :

وبما يحسن ذكره هنا أنه يجوز للمسلم أن يشتري ويدفع عن الشراء نقداً ، كما يجوز له أن يؤخره إلى أجل بالتراضي . وقد اشترى النبي ﷺ طعاماً من يهودي لنفقة أهله إلى أجل ، ورهته درعاً من حديد (١) .

فإذا زاد البائع في الثمن من أجل التأجيل ، كما يفعله معظم التجار الذين يبيعون بالتقسيط - فمن الفقهاء من حرم هذا النوع من البيع مستنداً إلى أنه زيادة في المال في مقابل الزمن فأشبه الربا .

وأجازته جمهور العلماء ، لأن الأصل الإباحة ، ولم يرد نص بتحريم ، وليس مناجماً للربا من جميع الوجوه ، والبائع أن يزيد في الثمن لاعتبارات يراها ، ما لم تصل إلى حد الاستغلال الفاحش والظلم البين ، وإلا صارت حراماً .

قال الشوكاني: (قالت الشافعية والحنفية ، وزيد بن علي والمؤيد بائعو الجمهور: يجوز لصوم الأدلة القاضية بجوازهم . وهو الظاهر) (٢) .

السلم :

وعلى عكس هذا يجوز للمسلم أن يدفع مقدراً معلوماً من المال حالاً ليتسلم في مقابله صفقة بعد أجل معين . وهو المعروف في الفقه الإسلامي بعقد « السلم » . وهذا نوع من المعاملات كان سائداً في المدينة ، ولكن النبي ﷺ أدخل عليه تعديلات وشروطاً ، ليتفق وما تتطلبه الشريعة في المعاملات .

قال ابن عباس: قدم النبي ﷺ المدينة فوجدهم يسلقون في الثمار السنة والستين

(١) البخاري ، ت : ٣٥٥

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ، ص ١٥٧ ، قال الشوكاني : وقد جمعت رسالة في هذه المسألة مبنية على «شفاء العليل في حكم زيادة الثمن لجرد الأجل» وقد حققناها تحقيقاً لم نسبق إليه .

— أي يسلفون مالا في الحال ليحصلوا على الثمار بعد سنة أو سنتين — فقال النبي ﷺ : « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » (١) .

وبهذا التحديد في الكيل أو الوزن والأجل يرتفع النزاع والغرر . ومن هذا القليل أنهم كانوا يسلفون في ثمار نخيل بأعيانها ، فنهاهم عن ذلك لما فيه من الغرر ، إذ قد تصاب تلك النخيل بعاة فلا تثمر شيئا .

والصورة السليمة لهذه المعاملة أن لا يشترط ثمر نخلة بعينها ولا تقع أرض بعينها وهكذا بل يشترط الكيل أو الوزن فقط .

فإذا كان هناك استقلال بين لصاحب النخل أو الأرض بأن اضطرت الحاجة أن يقبل العقد ، فيستند بتجبه للقول بالتحريم .

تعاون العمل ورأس المال :

ربما قال قائل : إن الله وزع المواهب والحظوظ على الناس بقدر وحكمة ، فكثيرا ما نجد عند إنسان الكفاية والخبرة ، ولا نجد عنده الكثير من المال ، أو لا نجد عنده مالا أصلا ويازائه نجد آخر عنده المال الكثير ، مع الخبرة القليلة ، أو لا خبرة له . فلماذا لا يعطي صاحب المال ماله لصاحب الكفاية والخبرة ، يعمل فيه ويستثمره ، على أن يجزي مقابل ماله بقائدة محددة ، وبذلك ينتفع ذو الكفاية بالمال ، وينتفع الغني بالكفاية . وبخاصة إن هناك مشروعات كبيرة تحتاج إلى مساهمة أفراد كثيرين بأموالهم ، وفي الناس كثيرون عندهم فضل أموال ، وليس عندهم الفراغ أو القدرة على استثمارها . فلماذا لا تستغل هذه الأموال في تلك المشروعات الحسنة الكبيرة يديرها أهل من ذوي الداية والخبرة ؟ .

ونقول : إن شريعة الإسلام لم تمنع أن يتعاون رأس المال والخبرة أو المال

(١) رواه الجماعة ، ت : ٣٥٦ .

والعمل - كما يقول الفقه الإسلامي - ولكنها أقامت هذا التعاون على أساس عادل ومنهج صديد ، فإذا كان رب المال قد رخصها شركة بينه وبين صاحبه ، فعليه أن يتحمل مسؤولية الشركة بكل نتائجها . ولهذا تشترط الشريعة الإسلامية في مثل هذه المعاملة التي سماها الفقهاء « المضاربة » أو « القراض » أن يشترك كل من الطرفين المتعاقدين في الربح إذا ربحا ، وفي الخسارة إن خسرا ، ونسبة الربح والخسارة تكون وفق اتفاقهما ، فلها أن يجعل لأحدهما النصف أو الثلث أو الربع ، أو أدنى من ذلك أو أكثر ، وللآخر الباقي . وإذا يكون التعاون بين رأس المال والعمل تعاون الشريكين المتكافئين ؛ لكل نصيب من الغنم قل أو كثير . فإذا ربحا تقاسما الربح كما اشترطا ، وإن خسرا كانت الخسارة من الربح ، فإن استغوت الربح وزادت أخذ من رأس المال بقدرها ، ولا غرامة في أن يخسر رب المال جزءاً من ماله ، كما يخسر شريكه جهده وعرقه .

ذلك هو قانون الإسلام في هذه المعاملة . أما أن يفرض لصاحب المال ربح محدد مضمون لا يزيد ولا ينقص وإن تضاعف الربح أو تفاقمت الخسارة فهذا مجافاة للمعدل الصريح وتمييز لرأس المال ضد الخبرة والعمل ، ومعاندة لقوانين الحياة التي تعطي وتمنع ، وتشجيع لحب الكسب المضمون دون عمل ولا مخاطرة ، وذلك هو روح الربا الحثيث .

وقد نهى النبي ﷺ في المزاولة على الأرض^(١) ، أن يجعل في العقد لأحدهما غلة مساحة معينة من الأرض ، أو مقدار محدد من الخارج ، كقنطار أو قنطارين مثلاً في ذلك من شبه بالمراوبة والمقامرة . فقد لا تخرج الأرض غير المقدار المشروط أو لا تخرج شيئاً فيكون لأحدهما الغنم كله ، وعلى الآخر الغرم كله . وهذا مالا ترضاه العدالة .

(١) أخرجه مسلم ، ت : ٣٥٧ .

هذا الشرط المفسد للمزادة بالنسب الصريح ، هو في رأيي أصل لإجماع الفقهاء على الاشتراط في « المضاربة » ألا يحدد نصيب لأحدهما يضمنه على كل حال (١) ، رجحت الصفة أم خسرت . وتعليهم فساد المضاربة هنا كتعليهم فساد المزادة هناك فهم يقولون هنا : إنه إذا شرط أحدهما حرام معلومة احتمال ألا يربح غيرها فيحصل على جميع الربح ، واحتمل ألا يربحها .. وقد يربح كثيراً فيستضر من شرطت له الدام (٢) .

وهذا تعليل موافق لروح الإسلام الذي يبيي كل معاملاته على العدالة المحكمة الواضحة .

اشتراك أصحاب رؤوس الأموال :

وكما يجوز للسلم أن يستغل ماله منفرداً فيما شاء من عمل مباح ، وكما جاز له أن يعطي ماله أو جزءاً منه لمن شاء من أهل الدابة والدنية على سبيل « المضاربة » ، يجوز له أيضاً أن يشترك هو وآخر أو آخرون من أرباب الأموال في عمل من الأعمال صناعي أو تجاري أو غير ذلك ، فمن الأعمال والمشروعات ما يحتاج إلى أكثر من عقل وأكثر من يد ، وأكثر من رأس مال . والمرء قليل بنفسه كثير بغيره ، والله تعالى يقول : « وتعاونوا على البر والتقوى » وكل عمل يجلب للفرد أو المجتمع خيراً ، أو يدفع عنه شراً فهو بر وتقوى إذا توافرت له النية الصالحة .

(١) نقل الدكتور محمد يوسف موسى في رسالته « الإسلام ومشكلاتنا الحاضرة » من الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الوهاب خلاف أن هذا الاشتراط من الفقهاء في المضاربة لا دليل عليه من القرآن أو السنة وما إلى رأيها بقدر ، ولكي أرى أن ماورد في المزادة يكفي أصلاً يقاس عليه هنا . والله أعلم .

(٢) المفتي ج ٥ ص ٣٤ .

فالإسلام لا يبيح مثل هذه الأفعال المشنقة فعسب ، بل هو يباركها ويضد
عليها بمعونة الله في الدنيا ، وثبوته في الآخرة ، مادامت في دائرة ما أحله الله ،
بعيدة عن الربا والغرر ، والظلم والجشع والحيانة بكل صورها . وفي ذلك يقول
رسول الإسلام : « يد الله على الشريكين مالم يحن أحدهما صاحبه ، فإذا خان أحدهما
صاحبه رفعها عنها » (١) . ويد الله كناية عن التوفيق والمعونة والبركة .

ويروي الرسول ﷺ عن ربه أنه يقول : « أنا ثالث الشريكين مالم يحن
أحدهما صاحبه فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما » (٢) « وجاء الشيطان » (٣) .

شركات التأمين :

ومن صور المعاملات الجديدة ما يسمى « بشركات التأمين » ومنه ما يكون
تأميناً على الحياة ، وما يكون تأميناً ضد الحوادث . فما الحكم في هذه الشركات ؟
وهل يقرها الإسلام ؟

وقبل الجواب نود أن نسأل عن طبيعة هذه الشركات ماهي ؟ وما علاقة الفرد
المؤمن له بالشركة المؤمنة ؟

وبعبارة أخرى : هل يعتبر الشخص المؤمن له لدى مؤسسة التأمين شريكاً
لأصحابها ؟

لو كانت كذلك لوجب أن يخضع كل مؤمن له فيها للربح والخسارة وفق
تعاليم الإسلام .

(١) الدار قطني ، ت : ٣٥٨ .

(٢) أبو داود والحاكم وصححه ، ت : ٣٥٩ .

(٣) ذكر هذه الزيادة رزين في جامعته .

وفي التأمين ضد الحوادث يدفع المؤمن له مقداراً من المال في العام فإذا قدر سلامة ما آمن عليه (متجر أو مصنع أو سفينة أو غير ذلك) فإن الشركة تستولي على المبلغ كله ولا يسترد شيئاً منه . وإذا حلت به كارثة عرض بالمقدار المتفق عليه . وهذا أبعد ما يكون عن طبيعة التجارة والاشتراك التضامني .

وفي التأمين على الحياة إذا أمن ببلغ ٢٠٠٠ ألفين من الجنيهات مثلاً ، ودفع أوله قسط ثم احترمت المنيّة ، فإنه يستحق الألفين كاملة غير منقوصة . ولو كان شريكاً في تجارة ما استحق غير قسطه وربحه .

ثم هو لو أخل بالتزامه نحو الشركة ، وعجز عن سداد الأقساط - بعد دفع بعضها - لضاع عليه ما دفعه أو جزء كبير منه . وهذا أقل ما يقال فيه : إنه شرط فاسد .

ولا وزن لما يقال : إن الطرفين - المؤمن له والشركة - قد تراضيا ، ومما أدري بما يصلحها ، فإن آكل الربا ومؤكّه متراضيان . ولا عيب الميسر متراضيان ، ولكن لا عبرة بتراضيهما ، ما دامت معاملتهما غير قائمة على أساس من العدالة الواضحة التي لا يشوبها غرور ولا تظالم ، ولا غم مضمون لأحد الطرفين غير مضمون للطرف الآخر . العدالة إذاً هي الأساس ولا ضرر ولا ضرار .

هل هي مؤسسات تعاونية :

ولذا لم يتضح لنا يريجه من الوجود أن العلاقة بين المؤمن له والشركة علاقة الشريك بالشريك فماذا عسى أن تكون طبيعة العلاقة بينها ؟ هل هي علاقة تعاون ؟ وهذه الجمعيات إذاً مؤسسات تعاونية تقوم على مساهمة مجموعة من المتبرعين بقادير من أموالهم يدفعونها بقصد المساعدة بعضهم لبعض ؟

ولكن لكي يكون هناك تعاون سليم بين أي جماعة لتساعد أحد أفرادها إذا تزل به مكروه ، يشترط فيها يجمع من مال لتحقيق هذه الغاية أمور :

١ - أن يدفع الفرد نصيبه المفروض عليه في ماله على وجه التبرع ، قياماً بحق الأخوة ، ومن هذا المال المجموع تؤخذ المساعدات المطلوبة للمحتاجين .

٢ - إذا أريد استغلال هذا المال المدخر فبالوسائل المشروعة وحدها .

٣ - لا يجوز لفرد أن يتبرع بشيء ما على أساس أن يعرض مبلغ معين إذا حل به حادث ، ولكن يعطى من مال الجماعة بقدر ما يعرض خسارته أو بعضها ، على حسب ما تسمح به حال الجماعة .

٤ - التبرع هبة والرجوع فيها حرام ، فإذا حدث قليلا من حكم الشرع في ذلك ، (١) .

وهذه الشروط لا تنطبق إلا على ما تقوم به بعض النقابات والهيئات عندنا ، حيث يدفع الشخص اشتراكاً شهرياً على وجه التبرع ، ليس له أن يسترده ويرجع فيه ، ولا يشترط مبلغاً معيناً يمنعه عند حدوث ما يكره .

أما شركات التأمين وخاصة التأمين على الحياة فإن هذه الشروط لا تنطبق عليها بمحال .

١ - فالأفراد المؤمن لهم لا يدفعون بقصد التبرع ، ولا يخطر لهم هذا على بال .

٢ - وشركات التأمين جارية على استغلال أموالها في أعمال دبرية محرمة . ولا يجوز لمسلم أن يشترك في عمل دبري . وهذا مما يتفق على منعه المتشددون والمترخصون .

٣ - يأخذ المؤمن له من الشركة - إذا انقضت المدة المشروطة - مجموع الأقساط التي دفعها ، وغرقها مبلغ زائد ، فهل هو إلا ربا ؟ !

كما أن من مناقضات التأمين لعنى التعاون أن يعطى الغني القادر أكثر مما يعطى

(١) من كتاب « الإسلام والمناهج الاشتراكية » للأستاذ محمد النزال ص ١٣١

ط فانية .

العاجز المحتاج ؛ لأن القادر يؤمن ببلغ أكبر فيعطى عند الوفاة أو الكارثة نصيباً أكثر . مع أن التعاون يقضي أن يعطى المحتاج أكثر من غيره .
٤ - ومن أرواد الرجوع في عقده انتقص منه جزء كبير . وهو انتقاص لا مبرر له في شرع الإسلام ^(١) .

تعديلات :

على أني أرى أن عقد التأمين ضد الحوادث يمكن أن يعدل إلى صورة قريبة من المعاملات الإسلامية . وهو صورة عقد « التبرع بشرط العوض » فالمؤمن له متبرع بما يدفع من مال إلى الشركة على أن يعوض عند التنازل التي تنزل به بما يعينه ويحقق عنه بلواه . وهذه الصورة من التعامل جائزة في بعض المذاهب الإسلامية .

فلو عدل عقد التأمين إليها ، وتخلت معاملة الشركة من الربويات لانتجها القول بالجواز . أما التأمين على الحياة فصورته كما أرى تبعد كثيراً عن المعاملات في الإسلام .

نظام التأمين الإسلامي :

وإذا كنا نرى الإسلام يعارض شركات التأمين في صورتها الحاضرة ، ومعاملاتها الجارية فليس معنى هذا أنه يحارب فكرة التأمين نفسها . كلا إنه يخالف في المنهج والوسيلة ، أما إذا نهيات وسائل أخرى للتأمين لأتينا في صورة المعاملات الإسلامية ، فالإسلام يرحب بها .

وعلى كل حال فإن نظام الإسلام قد أمتن أبنائه والمستظلين بظل دولته بطرقه

(١) انظر في موضوع التأمين « الإسلام ومشكلاتنا الحاضرة » ص ٦٤ للدكتور يوسف موسى ، و « الإسلام والمناهج الاشتراكية » للشيخ محمد القزالي ص ١٧٩ ، ومقالين في مجلة نور الإسلام للرحوم الشيخ إبراهيم الجبالي المحدثين السادس والسابع من المجلد الأول ١٣٤٩ هـ وفتوى للشيخ أحمد إبراهيم نشرتها مجلة منبر الإسلام .

الخاصة - شأنه في كل شرائعه ونوجيياته - إما عن طريق تكافل أبناء المجتمع بعضهم مع بعض ، وإما عن طريق الحكومة وبيت المال . فهو - أي بيت المال - شركة التأمين العامة لكل من يستظل بسلطان الإسلام .

وفي الشريعة الإسلامية نجد تأمين الأفراد عند الحوادث ومعاونتهم على التغلب على الكوارث التي تصيبهم . وقد ذكرنا من قبل أن من الأمور التي تبسح للفرد المسألة أن تصيبه جائحة ، فإذا أصابته جائحة حلت له مسألة ولي الأمر حتى يعرض ما أصابه أو يخفف عنه بعضه ^(١) .

كما نجد التأمين للورثة بعد الوفاة في قول النبي ﷺ الكريم : « أنا أولى بكل مسلم من نفسه من ترك مالا فلورثته . ومن ترك ديناً أو صياعاً (أي أسرة أو لاداً صغيراً) فأولي وعلي » ^(٢) .

ومن أعظم ما شرعه الإسلام لتأمين أبنائه : سهم « الغارمين » في مصارف الزكاة . فقد جاء عن بعض مفسري السلف في تفسير الغارم : أنه من احترق بيته أو ذهب السيل بماله أو فحارته أو نحو ذلك .

وأجاز بعض الفقهاء أن يعطى مثل هذا من حصيلة الزكاة ما يعيده إلى حالته المالية السابقة وإن بلغ ذلك الألف .

استغلال الأراض الزراعية :

إذا امتلك المسلم أرضاً زراعية بطرقها المشروعة فعليه أن يستغلها أو ينتفع بها زرعاً أو غرساً .

(١) انظر حديث قبيصة ص ١٠٧ فصل الكسب والاحتراف من هذا الكتاب .

(٢) مسلم عليه ، ص ٤٦٠ .

وقد كره الاسلام تعطيل الارض عن الزراعة ؛ لما فيه من إهدار للعملة وإضاعة المال ، وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال (١) .
ولصاحب الارض في ذلك عدة طرائق .

طرائق استغلالها :

١ - أن يقوم بشأنها بنفسه يزرع فيها زرعاً ، أو يفرس غرساً ويتولى سقيها ورعايتها حتى تؤتي أكلها . وهذا أمر محمود ، يوجب لصاحبه مثوبة الله ما انتفع بالزرع أو الفرس إنسان أو طير أو بهيمة ، وكان جنة أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار يزرعون أرضهم ويقومون عليها بأنفسهم . وقد تقدم ذلك .

الطريقة الثانية :

٢ - ألا يتمكن من زراعتها بنفسه ، فيعيرها من يقدر على زراعتها بآلته وأعوانه وبذره وحيوانه ، ولا يأخذ من الزارع شيئاً وهذا أمر مطلوب في الاسلام . وعن أبي هريرة قال : قال عليه السلام : « من كانت له أرض فليزرعها أو لينحها أخاه » (٢) وعن جابر قال : كنا نغابر على عهد رسول الله ﷺ فنصيب من القصري ومن كذا ومن كذا ، فقال النبي ﷺ من كان له أرض فليزرعها أو ليحرثها أخاه ، وإلا فليدعها (٣) .

وذهب بعض السلف إلى ظاهر هذا الحديث وأن استغلال الأرض لا يكون

(١) ت : ٣٦١ .

(٢) متفق عليه ، ت : ٣٦٢ .

(٣) أحد ومسلم ، ت : ٣٦٣ . (والخبرة أن يزرع الأرض على جزء منها ، والقصرى والعمارة : بقية الحب في السبل بعدما يداس . ومعنى يحرثها : يجعلها مزرعة لأخيه أي بلا عوض) .

إلا بأحد هذين : إما أن يزرعها بنفسه وإما أن يعطيها من يزرعها بغير مقابل . وبذلك تكون رقبة الأرض لمن يملكها ، ولغيرها لمن يفسدها .

روى ابن حزم بسنده إلى الأوزاعي قال : كان عطاء ومكحول ومجاهد والحسن البصري يقولون : لاتصلح الأرض البيضاء بالدرهم ولا بالدنانير ، ولا معاملة إلا أن يزرع الرجل أرضه أو ينعها .

ويرى عبد الله بن عباس رضي الله عنها أن الأمر في هذه الأحاديث بالتمنع ليس للوجوب وإنما هو للتدب والاستحياب فقد روى البخاري عن عمرو بن دينار قال : قلت لطاووس - من أكبر أصحاب ابن عباس - : لو تركت الغنم في الغابة ! فإنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنها . فقال طاووس : إن أعلمهم - يعني ابن عباس - أخبرني أن النبي ﷺ لم ينه عنها وقال : « لأن يمنع أحدكم أخاه - يعني أرضه - خير من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً » (١) .

المزاوعة على الأرض :

٣ - الطريقة الثالثة : أن يعطيها لمن يزرعها بآلته وبندره وحيوانه على أن يكون له نسبة مئوية محددة مما يخرج من الأرض قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو أدنى أو أكثر وفق اتفاقها . ويجوز له أن يساعد الزارع بالبند أو به وبالآلة والحيوان . وتسمى هذه الطريقة بالمزاوعة أو المساقاة أو المخابرة .

وفي الصحيحين أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من زرع أو قمر (٢) ، وهذا حديث رواه من البصابة ابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله . وهذا الحديث يحتاج من أجاز هذا النوع من المزاوعة . وقالوا : وهذا أمر

(١) أخرجه البخاري ، ت : ٣٦٤ .

(٢) ت : ٣٦٥ .

صحيح مشهور عمل به رسول الله ﷺ حتى مات ، ثم خلفاؤه الراشدون حتى ماتوا .
ثم أهلوم من بعدهم ، ولم يبق من المدينة أهل بيت إلا عمل به . وعمل به أزواج النبي
ﷺ من بعده ... ومثل هذا مما لا يجوز أن ينسخ ، لأن النسخ إنما يكون في حياة
رسول الله ﷺ فأما شيء عمل به إلى أن مات ، ثم عمل به خلفاؤه بعده واجمعت
الصحابة - رضوان الله عليهم - عليه ، وعملوا به ، ولم يخالف فيه منهم أحد . فكيف
يجوز نسخه ؟ فإن كان نسخه في حياة رسول الله ﷺ فكيف عمل به بعد نسخه ؟
وكيف خفي نسخه فلم يبلغ خلفاءه مع اشتها قصة خير وعملهم فيها ؟ فأين كانت
راوي النسخ حتى لم يذكره ولم يخبرهم به ؟ (١) .

المزادة الفاسدة :

وهناك نوع من المزادة كان شائعاً على عهد النبي ﷺ فهي عنه أصحابه لما فيه
من الغرر والجهالة التي تفضي إلى النزاع ؟ ولما فيه من مجافاة لروح العدالة الواضحة
التي يحرم عليها الاسلام في كل المجالات .

فقد كان أصحاب الأرض يشترطون على الزارع العامل فيها أن يكون لهم
ربع مساحة معينة منها مجدها أو مقدار معين من الغلة مكيل أو موزون ، والباقي
لعامل وحده أو لهما مناصفة مثلاً .

وقد رأى النبي ﷺ أن العدل يقتضي أن يشتركا في كل ما يخرج منها قل أو
كثر ، ولا يصح أن يكون لأحدهما نصيب معين قد لا يخرج الأرض غيره ، فيغتم
وحده ، ويغرم الآخر وحده ، وقد لا تنتج المساحة المعينة لصاحب الأرض مثلاً
فلا يأخذ شيئاً على حين استفاد الطرف الآخر وحده . لا بد إذن أن يأخذ كل منهما
حظه من الخارج عن الأرض بنسبة يتفقان عليها فإن أكثر الخارج أصاب غيره .

(١) المفتي لابن قدامة ج ٥ ص ٣٨٢ .

الطرفين ، وإن قل كانت قلته على كليهما ، وإن لم يخرج شيئاً كُنَّ الترم مشتركا .
وهذا أطيب لنفسها جميعاً .

روى البخاري عن رافع بن خديج قال : « كنا أكثر أهل الأرض - أي في
المدينة - مزارع كنا نكوي الأرض بالناحية منها سمي سيد الأرض .. فربما
يصاب ذلك وتلم الأرض ، وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك فنهينا .. » (١) .

وروى مسلم عنه قال : « إنما كن الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ بما
على الماذينات (ما ينبت على حافة النهر ومسابل الماء) وإقبال الجداول (أوائل
السواقي) وأشياء من الزرع (كذا إرتدباً مثلاً) فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا
ويهلك هذا ، ولم يكن للناس كرى إلا هذا فلذلك زجر عنه » . وروى البخاري
عنه أيضاً أن النبي ﷺ قال : « ما تصنعون بمحافلكم (مراعيكم) ؟ قالوا تؤجرونها
على الربع وعلى الأوسق من التمر والشعير . قال : لا تفعلوا » (٢) .

فنعني هذا أنهم يحددون لهم مكيلاً معيناً يأخذون منه من فوق الرؤوس - كما
يقال - ثم يقتصمون الباقي مع المزارعين لهذا الربع ، أو ذاك ثلاثة الأرباع مثلاً .

ومن هنا نرى أن النبي ﷺ كان حريصاً على تحقيق العدل الكامل في مجتمعه
وإبعاد كل ما يجلب النزاع والحصام عن مجتمع المؤمنين .

وقد روى زيد بن ثابت أن رجلين اختصما في أرض إلى النبي ﷺ فقال : « إن
كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع » (٣) .

والواجب على كل من رب الأرض والعامل فيها أن يكون سمعاً كريماً مع

(١) ت : ٣٦٦ .

(٢) ت : ٣٦٧ .

(٣) أبو داود ، ت : ٣٦٨ .

صاحبه رفيقاً به ، فلا يغالي صاحب الأرض فيما يطلب من الخارج منها ، ولا ييخس العامل صاحب الأرض أرضه . ولهذا جاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ : « لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرقى بعضهم ببعض » (١) .

ولذلك لما قيل لطاووس : يا أبا عبد الرحمن لو تركت هذه الخابرة فإنهم يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عنها ، قال : « إني أحبهم وأعطيتهم » (٢) . فليس كل هم أن يكسب من أرضه ، ولو كان ذلك على جوع من يعملون فيها ، وإنما هو يعينهم ويعطيهم . وهذا هو المجتمع المسلم .

وربما كان من ملائكة الأرض من يؤثر بقاء الأوض معطاة لا زراعة فيها ولا غرس ، على أن يعطيها من يزرعها بنسبة لا تشبع فيه وطمعه . ومن أجل ذلك بعث عمر بن عبد العزيز إلى من عيّنهم الأمر في خلافته : أن أعطوا الأرض على الربع والثلث والخمس . . إلى العشر ، ولا تدعوا الأرض خراباً .

إجارة الأرض بالنقود :

٤ - الطريقة الرابعة : أن يعطي أرضه لمن يزرعها على أن يكون للمالك أجر نقدي معلوم (ذهب أو فضة) .

وقد أجاز هذه الطريقة كثير من الفقهاء المشهورين ، ومنعها آخرون مستندين إلى ما صح عن النبي ﷺ ، من النهي عن كراء الأرض ، وأن يؤخذ لها أجر أو حظ ، روى ذلك عن النبي ﷺ شيخان بدرّيتان ، ورافع بن خديج ، وجابر ، وأبو سعيد ، وأبو هريرة ، وابن عمر . كلهم يروي عن النبي ﷺ النهي عن كراء الأوض جملة (٣) .

(١) الترمذي وصححه ، ت : ٣٦٩ .

(٢) ابن ماجه ، ت : ٣٧٠ .

(٣) اقطر الخطي ج ٨ ص ٢١٢ ، ت : ٣٧١ .

استثنى من هذا الكراء صورة المزارعة ، لما ثبت من استمرار النبي ﷺ عليها مع أهل خيبر في حياته ، واستمرار الأمر بعد وفاته في عهد خلفائه الراشدين .

والناظر في التطور التشريعي لهذه المسألة يتبين له ما قاله ابن حزم : أن النبي ﷺ قدم عليهم وهم يكرون مزارعهم - كما روى رافع وغيره - وقد كانت المزارع بلا شك تسمى قبل رسول الله ﷺ وبعد مبعثه . هذا أمر لا يمكن أن يشك فيه خو عقل ، ثم صح من طريق جابر وأبي هريرة وأبي سعيد ورافع وظهير البديوي وآخر من البديين وابن عمر : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض جملة فبطلت الإباحة يتيقن لا شك فيه ، فمن ادعى أن المنسوخ (إباحة الكراء) قد رجع ، وأن يتيقن النسخ قد بطل ، فهو كاذب مكذب ، قائل ما لا علم له به . وهذا حرام بتص القرآن ، إلا أن يأتي على ذلك بوهان ولا سبيل إلى وجوده أبداً إلا في إعطائها بجزء مسمى بما يخرج منها (كالثلث والرابع) فإنه قد صح أن رسول الله ﷺ فعل ذلك بخيبر بعد النهي بأعوام ، وأنه بقي على ذلك إلى أن مات عليه السلام ، (١) .

وقد ذهب إلى ذلك جماعة من السلف رضي الله عنهم . فكان طاووس فقيه اليمن والتابعي الجليل يكره أن يزاجر أرضه بالذهب والفضة ولا يرى بالثلث والرابع بأساً . ولما احتج عليه بعضهم بأن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض قال : « قدم علينا معاذ بن جبل - مبعوث رسول الله ﷺ إلى اليمن - فأعطى الأرض على الثلث والرابع فنحن نعملها إلى اليوم » فكانه يرى الكراء المنهي عنه هو الكراء بالذهب والفضة . أما المزارعة فلا بأس بها .

وقد روي مثل هذا عن محمد بن سيرين وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق

(١) الخلى ج ٨ ص ٢٧٤

أنها كانت لا يران بأساً أن يعطي أرضه على أن يعطيه الثلث أو الربع أو العشر ، ولا يكون عليه من النفقة شيء . مع ما روي عنها من النهي عن كراء الأرض . وقد روي من جماعة آخرين من التابعين النهي عن كراء الأرض حقة ؛ بالنقد أو بالمزراعة عليها . ولا شك أنهم يحججون في جواز المزراعة بقول رسول الله وفعل خلفائه وفعل معاذ في اليمن . وهو ما استقر عليه التشريع العملي للمسلمين ، في العصر الأول . أما نهيم عن إجارة الأرض بالنقد فهو موافق للمنقول والمحتول .

القياس يقتضي منع الإجارة بالنقد :

إن القياس الصحيح على أصول الإسلام ونصوصه الصحيحة الصريحة يقتضي ألا تجوز إجارة الأرض البيضاء بالنقد .

أ - فقد نهى النبي ﷺ عن كراء الأرض بمجزء معين مما يخرج منها كإردب أو إردبين أو قنطار أو قنطارين تعين لصاحب الأرض ، ولم يجز المزراعة عليها إلا بمجزء قسي كالربع والثلث والنصف . أو بتعريف : بنسبة مئوية . وذلك ليشتركا في الغنم إن أثمرت الأرض ولم يصبها شيء ، ويشتركا في الفوم إن أصابها الآفات . أما تعيين نصيب أحد المتعاقدين ليكون له الغنم قطعاً واحتمالاً ألا يصيب الآخر إلا العرق والتعب والحسرة فما أشبه هذا بالمراباة والقمار !! فإذا تأملنا في إجارة الأرض بالنقد على ضوء هذا فأي فرق نجد بيننا وبين هذا النوع من المزراعة المنهي عنه ؟ إن مالك الأرض ضامن نصيبه النقدي بإجارة الأرض لاحتالة ، أما المستأجر فهو يقامر بعمله ونعبه ولا يدري أيكسب أم يخسر ؟ ألتنتج الأرض أم لا تنتج ؟

ب - ثم إن من يؤجر شيئاً يملكه إلى آخر ، فإنما يستحق أجره جزاءً على نهية هذا الشيء للمستأجر وإعداد له ليلتفع به ، وعرضاً عما يصيب هذا الشيء من الاستهلاك شيئاً فشيئاً .

فأي ثمينة قام بها المالك لإعداد الأرض للمستأجر ؟ إن الله هو الذي هيا الأرض للإنبات لا المالك . ثم أي استهلاك يصيب الأرض بالزراعة ، والأرض لاتأكل ولا تتدخل بالزراعة كالمباني والآلات ونحوها ؟ .

ج - ثم إن الإنسان يستأجر الدار فينتفع يسكنها انتفاعاً مباشراً لايجول دونه شيء . ويستأجر الآلة فينتفع بها كذلك . أما الأرض فإن الانتفاع بها غير مباشر ، وغير مضمون ، فهو حين يستأجرها لاينتفع بها كالدار بل يسعى ويكدح فيها على أمل الانتفاع بها الذي قد يكون وقد لا يكون . فأي قياس لإجارة الأرض على إجارة الدار ونحوها قياس غير صحيح .

د - وقد ورد في المصحح ، أن النبي ﷺ نهي عن بيع الثمار في الحقول أو الحدائق قبل أن يبدو صلاحها ، ويعرف أنها سالمة من العاهات والآفات (١) . وقال في تعليل ذلك : « أرايت إذا منع الله الثمرة ، بم يستحل أحدكم مال أخيه ؟ » (٢) .

فإذا كان هذا فيمن باع ثمرة قد بدت ولكن لم تتأكد سلامتها ، وقد يصيبها آفة تمنعها من تمام النضج . فكيف بمن أعطى أرضاً يضاء لم يضرب فيها فأساً ولم يلق فيها بذراً . أليس هذا أولى أن يقال له : أرايت إذا منع الله الثمرة فبماذا تستحل مال أخيك ؟ !

وقد رأيت بعيني حقول القطن تلتهمها الآفات (الدودة) حتى تركتها حطباً يابساً لاخير فيه . فما كان من أصحاب الأرض إلا أن طلبوا إجاتهم ، وما كان

(١) ت ٣٧٢٠ .

(٢) ت ٣٧٣٠ .

من المستأجرين إلا أن يخضعوا - تحت سطوة العقود الموقعة والحاجة الملحة - فأين التكافؤ ؟ وأين العدل هنا الذي يحرص عليه الإسلام ؟
إن العدل لا يتحقق إلا بالمزاوعة التي يكون فيها الغنم أو الغنم واقعا على الطرفين (١) .

ورغم أن شيخ الإسلام ابن تيمية يرى جواز المؤاجرة ، فقد ذكر أن المزاوعة هي الموافقة لعدل الشريعة ومبادئها وقال : والمزاوعة أحل من المؤاجرة ، وأقرب إلى العدل والأصول - يعني القواعد الشرعية - فإنها يشتركون في المظن والمغرم ، بخلاف المؤاجرة ، فإن صاحب الأرض تسلم له الأجرة ، والمستأجر قد يحصل له فزع وقد لا يحصل (٢) .

وقال المحقق ابن القيم معلقاً على ظلم الأمراء والجند للفلاحين في عصره :
« ولو اعتمد الجند والأمراء مع الفلاحين ما شرعه الله ورسوله ، وجاءت به السنة ، وفعله الخلفاء الراشدون ، لأكثروا من فوقهم ، ومن تحت أرجلهم ، وفتح الله عليهم بركات من السماء والأرض ، وكان الذي يحصل لهم من المثل (الربح) أضعاف ما يحصلونه بالظلم والعدوان ، ولكن يابى جهلهم وظلمهم إلا أن يرتكبوا الظلم والإثم ، فينعموا البركة وسعة الرزق ، فيجتمع لهم عقوبة الآخرة ، وتزع البركة في الدنيا !! »

(١) راجع في هذا الموضوع ما كتبه ابن حزم في المحلى ج ٨ ، وابن تيمية في القواعد التورانية ، والاستاذ أبو الأعلى المودودي في رسالة « ملكية الأرض في الإسلام » ، والاستاذ محمود أبو السعود في مجلة « المسلمون » السنة الأولى تحت عنوان « استغلال الأرض في الإسلام » .
(٢) من رسالة « الحسبة في الإسلام » لابن تيمية ص ٢١ .

فإن قيل : وما الذي شرعه الله ورسوله ، وفعله الصحابة ، حتى يفعله من
وفقه الله ؟

قيل : المزارعة العادلة التي يكون المقتطع (صاحب الأرض) والفلاح فيها
على حد سواء من العدل ، لا يختص أحدهما عن الآخر بشيء من هذه الرسوم التي
ما أتزل الله بها من سلطان ، وهي التي خربت البلاد ، وأفسدت العباد ، ومنتعت
الغيت ، وأزالت البركات ، وعرضت أكثر الجند والأمراء لأكل الحرام ، وإذا
تبت الجسد على الحرام فالتار أولى به .

وهذه المزارعة العادلة هي عمل المسلمين على عهد النبي ﷺ ؛ وعهد خلفائه
الراشدين ، وهي عمل آل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل عثمان ، وآل علي ، وغيرهم
من بيوت المهاجرين ، وهي قول أكبر الصحابة ، كإبن مسعود ، وأبي بن كعب ،
وزيد بن ثابت ، وغيرهم ، وهي مذهب فقهاء الحديث ، كأحمد بن حنبل ،
وإسحاق بن راهويه ، ومحمد بن إسماعيل البخاري ، وداود بن علي ، ومحمد بن إسحاق
ابن خزيمة ، وأبي بكر بن المنذر ، ومحمد بن نصر المروزي ، وهي مذهب عامة
أئمة المسلمين ، كالإمام بن سعد ، وابن أبي ليلى ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ،
وغيرهم .

وكان النبي ﷺ قد عامل أهل خير بشر ما يخرج منها من لئ وذرع حتى
مات ، ولم تزل تلك المعاملة حتى أجلاهم عمر عن خير ، وكان شارطهم أن يعصروها
من أموالهم ، وكان البذر منهم ، لا من النبي ﷺ .

ولهذا كان الصحيح من أقوال العلماء أن البذر يجوز أن يكون من العامل
— كما نصت به السنة — وأن يكون منها .

وقد ذكر البخاري في صحيحه : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عامل الناس على : إن جاء عمر بالبذر من عنده ، فله الشطر (النصف) ، وإن جاؤوا بالبذر فلم كذا ، (١) أي أكثر من النصف .

وكل الروايات التي جاءت عن المزارعة ، لم يعرف في شيء منها أن نصيب العامل في الأرض كان أقل من النصف ، بل في بعضها أنه أكثر .

فالذي يستريح إليه القلب ألا يقل نصيب العامل عن النصف ، كما صنع النبي ﷺ وخلفاؤه مع يهود خيبر^(٢) ، فليس من اللائق أن يكون نصيب الجهاد - الأرض - أرفع عند القسمة من نصيب الإنسان .

الشركة في تربية الحيوان :

وهناك معاملة جارية في بلادنا ، وخاصة في الريف ، هي الاشتراك في تربية الحيوانات والمواشي ؛ يدفع أحد الطرفين الثمن كله أو بعضه ، ويقوم الطرف الآخر بالإشراف والرعاية ، ويقتسمان النتاج والربح بعد ذلك .

ولكي نبدي رأينا في هذه الشركة وجب علينا أن نبين ما فيها من صور .

١ - الصورة الأولى: الاشتراك لغرض تجاري بحث من الطرفين ، كالاشتراك في تربية العجول للتسمين أو تربية الأبقار والجواميس لإنتاج اللبن .

والمفروض هنا أن يبذل الطرف الأول المال أي الثمن من جانبه ، ويبذل

(١) الطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٤٨ - ٢٥٠ .

(٢) راجع في هذا الموضوع ما كتبه ابن حزم في المحلى ج ٨ ، والأستاذ أبو الأمل الموحدي في رسالة « ملكية الأرض في الإسلام » ، والأستاذ محمود أبو السعود في مجلة «المسلمون» السنة الأولى تحت عنوان «استغلال الأرض في الإسلام» .

الطرف الآخر العمل ، وهو الرعاية والإشراف ، وما أنفق على الأكل والشرب ونحوهما فهو على الشركة لأعلى واحد منها ، وعند البيع ، تطرح النفقة من ثمن البيع وما بقي من ربح اقتسام حسب الشرط .

وليس من العدل أن يلزم أحد الطرفين بالإتفاق ، مع أنه لا ينتفع بشيء مقابله ، ومع أن الربح يقسم بينهما . وهذا واضح .

٢ - والصورة الثانية : الاشتراك بين الطرفين الذي يدفع الثمن ، والطرف الآخر الذي يقوم بالنفقة والرعاية ، وينتفع في مقابل ذلك بلبن الماشية أو بعملها في حرثه وسقيه وزراعتها .

ولا بأس بهذه الصورة استحساناً إذا كان الحيوان كبيراً ينتفع به فعلاً بلبن أو عمل . صحيح أن ما يبذله الطرف الثاني من نفقة ، وما ينتفع به من لبن أو عمل لا يعرف تساويهما ، ولا نسبة أحدهما إلى الآخر ، وفيه نوع من الغرر . غير أننا استحسننا جواز ذلك ولم نعتبر هذا الغرر القليل لورود مشابه لذلك في الشريعة . ففي الحديث الصحيح في شأن الرهن إذا كان المرهون حيواناً يكن أن يركب أو يجلب ، قال رسول الله ﷺ : « الظهير يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الداء يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً وعلى الذي يركب وينفقته إذا كان مرهوناً » ، رواه البخاري عن أبي هريرة (١) .

ففي هذا الحديث جعل النبي ﷺ النفقة على الحيوان مقابل ركوبه إذا كانت ذا ظهير يركب أو مقابل لبنه إذا كان ذا لبن يجلب .

وإذا جاز هذا في الرهن لحاجة التعامل واستيثاق الناس بعضهم من بعض - مع أن قيمة النفقة على الحيوان قد تكون أقل أو أكثر من قيمة ما ينتفع به من ركوبه

(١) ت : ٣٧٤ -

أو حرد - فلا بأس أن نميز مثل ذلك في شركة الحيوانات التي ذكرناها ، لحاجة الناس أيضاً .

وهذا الذي استتجننا من هذا الحديث رأي خاص لنا ، أرجو أن يكون سداداً .

وأما الاشتراك في العجول الصغيرة (التي لا ينتفع منها بعمل ولا لبن) على أساس أن يكون الثمن من جانب ، والنفقة من جانب ، فإن قواعد الاسلام تأبى إباحة ذلك ؛ لأن الطرف المتفق يخرم وحده ، دون مقابل يعود عليه من عمل أو لبن . والطرف الآخر هو المستفيد الغانم على حساب هذا . وليس ذلك من العدل الذي يتحرراه الإسلام في كل صور المعاملات .

فإذا أمكن أن يتقاسم النفقة حتى ياتي أو ان الانتفاع ، فهذا جائز فيما نرى .



في اللهو والترفيه

الاسلام دين واقعي لا يخلق في اجواء الخيال والمثالية الواهمة ، ولكنه يقف مع الإنسان على أرض الحقيقة والواقع . ولا يعامل الناس كأنهم ملائكة أو لو أجنحة متنى وثلاث وديع ، ولكنه يعاملهم بشراً يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق .

لذلك لم يفرض على الناس - ولم يفترض فيهم - أن يكون كل كلامهم ذكراً ، وكل صمتهم فكراً ، وكل سماعهم قرآناً ، وكل فراغهم في المسجد . وإنما اعترف بهم وبقطرهم وغرائزهم التي خلقهم الله عليها ، وقد خلقهم سبحانه يفرحون ويمرحون ويضحكون ويلعبون ، كما خلقهم يأكلون ويشربون .

ساعة وساعة :

ولقد بلغ السمو الروحي ببعض اصحاب النبي ﷺ مبلغاً ظنوا معه أن الجسد الصائم ، والتعب الدائم لا بد أن يكون دينهم ، وأن عليهم أن يديروا ظهورهم لكل متع الحياة ، وطيات الدنيا ، فلا يلعبون ولا يلعبون ، بل تظل أبصارهم وأفكارهم متجهة إلى الآخرة ومعانيتها بعيدة عن الحياة ولها .

ولتستمع إلى حديث هذا الصحابي الجليل حنظلة الأسدي - وكان من كتاب رسول الله ﷺ - قال يحدثنا عن نفسه :

لقيني أبو بكر وقال : كيف أنت يا حنظلة ؟

قلت : نائف حنظلة !!

قال : سبحان الله ، ما تقول ؟

قلت : نكون عند رسول الله ﷺ ، يذكرنا بالنار والجنة حتى كأننا رأي عين ، فإذا خرجنا من عند رسول الله ﷺ ، عافسنا (لاعبنا) الأزواج والأولاد والضيعات فنسينا كثيراً ۱۱

قال أبو بكر : فوالله إنا لنلقى مثل هذا ۱

قال حنظلة : فانتظمت أنا وأبو بكر حتى دخلنا على رسول الله ﷺ .

قلت : ناقت حنظلة يا رسول الله !

فقال رسول الله ﷺ : وما ذاك ؟

قلت : يا رسول الله ! نكون عندك تذكرنا بالنار والجنة حتى كأننا رأي عين ، فإذا خرجنا من عندك عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات ، ونسينا كثيراً ۱
قال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده : إنكم لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر ، لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفي طرقكم ، ولكن يا حنظلة ! ساعة وساعة ، وكرر هذه الكلمة - ساعة وساعة - ثلاث مرات » (۱) .

الرسول الإنسان :

وكانت حياته ﷺ مثلاً رائعاً للحياة الإنسانية المتكاملة : فهو في خلوته يصلي ويصلي الحشوع والبكاء والقيام حتى تتورم قدماءه ، وهو في الحق لا يباي بأحد في جنب الله ، ولكنه مع الحياة والناس بشر سوي يحب الطيبات ، ويبش ويبتسم ، ويداعب ويمزح ، ولا يقول إلا حقاً .

كان ﷺ يحب السرور وما يجلبه ، ويكره الحزن وما يدفع إليه من ديون ومتاعب ، ويستعبد بالله من شره ، ويقول : « اللهم إني أعوذ بك من الأهم والحزن » (۲) .

(١) صحيح مسلم ، ت : ٣٧٥٠ .

(٢) أبو داود ، ت : ٣٧٦٠ .

وبما روي في مزاحه أن امرأة عجوزاً جاءت تقول له : يا رسول الله ، ادع الله لي أن يدخلني الجنة . فقال لها : يا أم فلان إن الجنة لا يدخلها عجوز !! وانزعجت المرأة وبكت . ظناً منها أنها لن تدخل الجنة . فلما رأى ذلك منها بين لها غرضه ؛ لأن العجوز لن تدخل الجنة عجوزاً ، بل ينشئها الله خلقاً آخر ، فتدخلها شابة بكراً . وقلا عليها قول الله تعالى : (إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنثَاءً فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَاراً ، عُرُباً أَتْرَاباً) الواقعة : ٣٥ - ٣٧ (١) .

القلوب تمل :

وكذلك كان أصحابه الطيبون الطاهرون ، يرحون ويضحكون ويملعون ويتندرون ، معرفة منهم بحظ النفس ، وتلبية لنداء الفطوة ، وتمكيتاً للقلوب من حقها في الراحة ، والهدوء البريء لتكون أقدر على مواصلة السير في طريق الجسد . وإنه لطريق طويل .

قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : إن القلوب تمل كما تمل الأبدان فابتغوا لها طرائف الحكمة .

وقال : روحوا القلوب ساعة بعد ساعة ، فإن القلب إذا أكره عي .

وقال أبو الدرداء رضي الله عنه : إني لأستجم نفسي بالشيء من الباطل ، ليكون أعون لها على الحق .

فلا بأس على المسلم أن يتفكه ويمزح بما يشرح صدره ، ولا حرج عليه أن يروح نفسه ونفوس رفاقائه بلهو مباح . على ألا يجعل ذلك ديدنه وخلقته في كل أوقاته ، ويلا به صباحه ومساءه ، فيشتغل به عن الواجبات ، ويجزله في موضع الجد . ولذا قيل (أعط الكلام من المرح بقدر ما يعطى الطعام من الملح) .

(١) أخرجه عبد بن حيد والترمذي ، : ت ٣٧٧ .

كما أنه لا ينبغي المسلم أن يجعل من أقدار الناس وأمراضهم محل مزاحه وتندرته
قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ
يَكُونُوا تَخِيؤًا مِنْهُمْ) سورة الحجرات : ١١ .

ولا ينبغي أن يحقره كذلك حب إضحاك الناس إلى اتخاذ الكذب وسيلة .
وقد حذر من ذلك الرسول الكريم ﷺ فقال : « ويل للذي يحدث بالحديث ليضحك
منه القوم فيكذب ويل له ! ويل له ! » (١) .

ألوان من اللهو الحلال :

وهناك ألوان كثيرة من اللهو ، وفنون من اللعب شرعها النبي ﷺ للمسلمين
ترفيهاً عنهم ، وترويحاً لهم ، وهي في الوقت نفسه مُمَيِّسَةٌ نفوسهم للإقبال على العبادات
والواجبات الأخرى ، أكثر نشاطاً وأشدَّ عزيمة ، وهي مع ذلك في كثير منها
رياضات تدربهم على معاني القوة ، وتعدم لميادين الجهاد في سبيل الله . ومن ذلك .

مسابقة العدو (الجري على الأقدام) :

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتسابقون على الأقدام ، والنبي ﷺ يقرم
عليه ، وقد روي أن علياً كرم الله وجهه كان عداء سريع العدو .

وكان النبي نفسه مساوات الله عليه يسابق زوجته عائشة رضي الله عنها بمسابقة
لها ، وتطبيعاً لنفسها ، وتعليماً لأصحابه .

قالت عائشة : سابقتي رسول الله ﷺ فسبقته ، فلبثت حتى إذا أرمقني اللحم
(أي سمعت) سابقتي فسبقتي ، فقال : « هذه بتلك » (٢) يشير إلى المرة الأولى .

(١) الترمذي ، ت : ٣٧٨ .

(٢) أحمد وأبو داود ، ت : ٣٧٩ .

المصارعة :

وقد صارع النبي ﷺ رجلاً معروفاً بقوته يسمى « زكاته » فصرعه النبي أكثر من مرة ^(١) . وفي رواية أن النبي ﷺ صارعه - وكان شديداً - فقال : شاة بشاة ^(٢) . فصرعه النبي ﷺ ، فقال : عاودني في أخرى ، فصرعه النبي ، فقال : عاودني ، فصرعه النبي الثالثة ، فقال الرجل : ماذا أقول لأهلي ؟ شاة أكلها الذئب ، وشاة نشزت ، فما أقول في الثالثة ؟ ! فقال النبي ﷺ : ما كنا لنجمع عليك أنت نصرعك وتغرصك ، خذ غنمك .

وقد استنبط الفقهاء من هذه الأحاديث النبوية مشروعية المسابقة على الأقدام ، سواء أكانت بين الرجال بعضهم مع بعض ، أو بينهم وبين النساء المحارم أو الزوجات كما أخذوا منها أن المسابقة والمصارعة ونحوها لا تنافي الوفاق والشرف والعلم والفضل وعلو السن ، فإن النبي ﷺ حين سابق عائشة كان فوق المحسين من صوره .

اللعب بالسهم (التصويب) :

ومن فنون اللهو المشروعة اللعب بالسهم والحراب :

وكان النبي عليه السلام ير على أصحابه في حلقات الرمي (التصويب) فيشجعهم ويقول : « ارموا وأنا معكم » ^(٣) .

ويرى عليه السلام أن هذا الرمي ليس هواناً أو لهواً فحسب ، بل هو نوع من القوة التي أمر الله بإعدادها (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) وقال عليه

(١) أبو داود ، ت : ٣٨٠ .

(٢) لا يد أن يكون هذا قبل تحريم القمار أو أن النبي لم يقبل هذا ولذلك لم ينقله .

(٣) البخاري ، ت : ٣٨١ .

السلام في ذلك: «ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي»^(١)
وقال ﷺ : «عليكم بالرمي فإنه من خير هوكم»^(٢).

غير أنه عليه السلام حذر اللاعبين من أن يتخذوا من الدواجن ونحوها غرضاً
لتصويبهم وتدريبهم - وكان ذلك بما اعتاده بعض العرب في الجاهلية - .

وقد رأى عبد الله بن عمر جماعة يفعلون ذلك ، فقال : إن النبي ﷺ لعن من
اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً^(٣) .

وإنما لعن من فعل ذلك لما فيه من تعذيب للحيوان وإتلاف نفسه فضلاً عن
إضاعة المال ولا ينبغي أن يكون لمرء الإنسان ولعبه على حساب غيره من
الكائنات الحية .

ومن أجل ذلك نهى النبي ﷺ عن التحريش بين البهائم^(٤) وذلك بتسليط
بعضها على بعض ، وكان من العرب من يأتون بكباشين أو ثورين يتناطحان حتى
يهلكا أو تقارباً المهلاك ، وهم يتفرجون ويضحكون . قال العلماء : وجه النهي عن
التحريش أنه إبلام للحيوانات ، وإتعااب لها ، دون فائدة إلا لجرد العبث .

اللعب بالحرايب (الشيش) :

ومثل اللعب بالسهم : اللعب بالحرايب (الشيش) .

وقد أذن النبي ﷺ للعبشة أن يلعبوا بها في مسجده الشريف ، وأذن لزوجته
عائشة أن تنظر إليهم ، وهو يقول لهم : «دونكم يا بني أرفدة» وهي كنية ينادى
بها أبناء الحبشة عند العرب .

-
- (١) مسلم ، ت : ٣٨٢ .
(٢) البزار والطبراني بإسناد جيد ، ت : ٣٨٣ .
(٣) متفق عليه ، ت : ٣٨٤ .
(٤) أبو داود والترمذي ، ت : ٣٨٥ .

ويبدو أن عمر - لطبيعته الصارمة - لم يرقه هذا اللهو ، وأراد أن يمنعهم ،
فنهاه النبي ﷺ عن ذلك ، فقد روى الصحيحان عن أبي هريرة قال : بينا الحبشة
يلعبون عند النبي ﷺ بمجراهم ، دخل عمر فأمرى إلى الحصباء فحصبهم بها ، فقال
رسول الله ﷺ : « دعم يا عمر » (١) .

ولها لسهولة كرمية من رسول الإسلام أن يقر مثل هذا اللعب في مسجده
المكرم ، ليجمع فيه بين الدين والدنيا ، وليكون ملتقى المسلمين في جدهم حين
يحدون ، وفي لهم حين يلعبون ، على أن هذا ليس لهواً فقط ، بل هو لهو ورياضة
وتدريب . وقد قال العلماء تعقياً على هذا الحديث : إن المسجد موضوع لأمر جماعة
المسلمين ، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه .

فلينظر مسلمو العصور المتأخرة كيف أفقرت مساجدهم من معاني الحياة
والقوة ، وبقيت في كثير من حالاتها مقراً للعاطلين ؟

وإنه لتوجيه نبوي كريم في معاملة الزوجات وتوزيع أنفسهن بإتاحة مثل هذا
اللهو المباح . قالت عائشة زوج النبي الكريم : « لقد رأيت النبي ﷺ يستقني برداءه
وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد ، حتى أكون أنا الذي (٢) أسأله ، فاقدروا
قدر الجارية الحديثة السن ، الحريصة على اللهو » (٣) .

وقالت : كنت ألعب بالبنات عند رسول الله ﷺ في بيته - ومن اللعب -
وكان لي صواحب يلعبن معي ، وكان رسول الله ﷺ إذا دخل ينقمعن (يستخفين
هية منه) فيسرنَّ بهنَّ إلي ، فيلعبن معي ، (٤) .

(١) ت : ٣٨٦ .

(٢) جاء باسم الموصوف مذكراً ، على اعتبار أنه صفة لموصوف مقدر ،
كأنها قالت : أنا الشخص الذي أسأله .

(٣) متفق عليه ، ت : ٣٨٧ .

(٤) متفق عليه ، ت : ٣٨٨ .

ألعاب الفروسية :

قال الله تعالى : (وَالْخَيْلَ وَالْبِيعَالَ وَالْجُمُوحَ لِتُوزَكَّيْنَهَا وَزِينَةً)

سورة النحل : ٨ .

وقال رسوله الكريم : « الخيل معقود بتواصيها الخير » (١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « ارموا واركبوا » (٢) .

وقال : « كل شيء ليس من ذكر الله فهو لهو أو سهو ، إلا أربع خصال :
مشي الرجل بين الغرضين (للرمي) وقاديه فرسه ، وملاعبته أهله ، وتعليمه
السباحة » (٣) .

وقال عمر : « علموا أولادكم السباحة والرماية ورموهم فلينبوا على ظهور
الخيول وثباً » .

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ سبق بين الخيل وأعطى السابق (٤) . وكل هذا من
النبي ﷺ تشجيع على السباق وإغراء به ، لأنه كما قلنا - لهو ورياضة وتدريب .

وقيل لأنس : أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ ؟ أكن رسول الله
ﷺ يراهن ؟ قال : نعم ، والله لقد راهن على فرس يقال له سبعة ، فسبق الناس ،
فهب لذلك وأعجبه » (٥) .

والرهان المباح أن يكون الجعل الذي يبذل من غير المتسابقين أو من أحدهم
فقط ، فأما إذا بذل كل منها جعلاً على أن من سبق منها أخذ الجعلين معاً فهو القمار

(١) البخاري ، ت : ٣٨٩ . (٢) مسلم .

(٣) الطبراني بإسناد جيد ، ت : ٣٩٠ .

(٤) رواه أحمد ، ت : ٣٩١ .

(٥) رواه أحمد ، ت : ٣٩٢ .

المنهي عنه . وقد سمي النبي ﷺ بهذا النوع من الخيل الذي يعد للقيار ، فرس الشيطان ، وجعل منها وزراً ، وعلفها وزراً ، وركوبها وزراً (١) .

وقال : الخيل ثلاثة ؛ فرس الرحمن ، وفرس للإنسان ، وفرس للشيطان . فأما فرس الرحمن فالذي يرتبط في سبيل الله ، فعلفه وروثه وبره ، وذكر ما شاء الله (يعني أن كل ذلك له الحسنات) . وأما فرس الشيطان فالذي يقامر أو يراهن عليه . وأما فرس الإنسان فالذي يرتبطه الإنسان يلتمس بطنها (أي للنتاج) فهي ستر من فقر (٢) .

الصيد :

ومن اللذات النافع الذي أحرمه الإسلام الصيد ، وهو في الواقع متعة ورياضة واكتساب ، سواء أكلن عن طريق الآلة كالنبال والرماح ، أو عن طريق الجوارح كالكلاب والصقور . وقد سبق أن تحدثنا عن الاشتراطات والآداب التي طلبها الإسلام فيه .

ولم يمنع الإسلام الصيد إلا في حالتين ؛ حالة الحرم بالحج والعمرة ؛ فإنه في مرحلة سلام كامل ، لا يقتل فيها ولا يسفك دماً كما قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) (وَحُرُمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا) سورة المائدة : ٩٥ ، ٩٦ .

والحالة الثانية : حالة الحرم في مكة فقد جعلها الإسلام منطقة سلام وأمن لكل كان حي ينتقل في أرجائها ، أو يطير في سمائها ، أو ينبت في أرضها فهي كما قال النبي ﷺ لا يصاد صيدها ، ولا يقطع شجرها ، ولا يجنل خلاها (٣) .

(١) رواه أحمد ، ت : ٣٩٣ .

(٢) متفق عليه ، ت : ٣٩٤ .

اللعب بالنرد (الطاولة) :

وكل لعب فيه قمار فهو حرام . والقمار كل مالا يخلو اللاعب فيه من ربح أو خسارة . وهو الميسر الذي قرنه القرآن بالجور والأنصاب والأزلام .
وقال النبي ﷺ : « من قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق » (١) يعني أن يجود الدعوة إلى المقامرة ذنب يوجب الكفارة بالتصدق .
ومن ذلك اللعب بالنرد (الزهر) إذا اقترن بقاء ، فهو حرام اتفاقاً .

وإن لم يقترن به فقال قوم من العلماء : يحرم . وقال بعضهم : يكره ولا يحرم . وحجة المحرمين ما رواه بريدة عن النبي ﷺ قال : « من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه » (٢) .

وما رواه أبو موسى عن النبي ﷺ قال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » (٣) .

والحديثان صريحان عامان في كل لاعب ، قامر أم لم يقامر .
قال الشوكاني : وروي أنه رخص في النرد ابن مغفل وابن المسيب على غير قمار ويبدو أنها جملة الأحاديث على من لعب بهمار .

اللعب بالشطرنج :

ومن ألوان اللهو المعروفة الشطرنج ، وقد اختلف الفقهاء في حكمه بين الإباحة والكراهة والتحريم .

واحتج المحرمون بأحاديث رويوها عن النبي ﷺ ، ولكن نقاد الحديث وخبراهم .

(١) متفق عليه ، ت : ٣٩٥ .

(٢) مسلم وأحمد وأبو داود ، ت : ٣٩٧ .

(٣) أحمد وأبو داود وابن ماجه ومالك في الموطأ ، ت : ٣٩٦ .

وجوها وأبطلوها ، وبينوا أن الشطرنج لم يظهر إلا في زمن الصحابة فكل ما ورد فيه من أحاديث باطل .

أما الصحابة رضي الله عنهم فاختلفوا في شأنه . قال ابن عمر : هو شر من النرد ، وقال علي هو من الميسر (ولعله يقصد : إذا اختلط به القمار) .

وروي عن بعضهم كراهيته فحسب .

كما روي عن بعض الصحابة والتابعين أنهم أباحوه . من هؤلاء ابن عباس ، وأبو هريرة وابن سيرين ، وهشام بن عروة ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن حبير . وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء الأعلام هو الذي تراه ، فالأصل - كما علمنا - الإباحة ، ولم يحج نص على تحريمه . على أن فيه - فوق اللهو والتسلية - رياضة للذهن ، وتدريباً للفكر ، وهو لذلك يخالف النرد ؛ ولذلك قالوا : إن المعول في النرد على الحظ ، فأشبهه الأزلام ، والمعول في الشطرنج على الحذق والتدبير ، فأشبهه المسابقة بالسهام .

وقد اشتراط من أباحه شروطاً ثلاثة :

١ - ألا تؤخر بسببه صلاة عن وقتها ، فإن أكبر خطورته في سرقة الأوقات .
٢ - ألا يخالطه قمار .

٣ - أن يحتفظ اللاعب لسانه حال اللعب من الفحش والحناء وردية الكلام . فإذا فرط في هذه الثلاثة أو بعضها إتجه القول إلى التحريم .

الغناء والموسيقى :

ومن اللهو الذي تستويح إليه النفوس ، وتطرب له القلوب ، وتنعم به الأذان الغناء ، وقد أباحه الإسلام ما لم يشتمل على فحش أو خنا أو تحريض على إثم ، ولا بأس بأن تصحبه المربيقى غير المثيرة .

ويستحب في المناسبات السارة ، إشاعة السرور ، وترويحاً للنفوس وذلك كأيام
العيد والعرس وقدم الغائب ، وفي وقت الوليمة ، والعقيقة ، وعند ولادة المولود .
فعن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة الى رجل من الأنصار فقال النبي
ﷺ : يا عائشة « ما كلن معهم من مهر ؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو ! » (١) .

وقال ابن عباس : زوجت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار ، فبعاء رسول
الله ﷺ فقال : « أهديتم الفتاة ؟ قالوا . نعم . قال : أرسلتم معها من يغني ؟
قالت : لا . فقال رسول الله ﷺ : إن الأنصار قوم فيهم غزل ، فلو يعتم معها من
يقول : أتيناكم أتيناكم ، فحياتا وحياتكم » (٢) ؟ !

وعن عائشة أن أبا بكر رضي الله عنه دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى
(في عيد الأضحي) تغنيان وتضربان ، والنبي ﷺ متغش بشويه ، فالتهمها أبو
بكر ، فكشف النبي ﷺ عن وجهه ، وقال : « دعها يا أبا بكر ، فإنها أيام عيد » (٣) .

وقد ذكر الإمام الغزالي في كتاب « الإحياء » (٤) أحاديث غناء الجاريتين ،
ولعب الحبشة في مسجد النبي ﷺ وتشجيع النبي لهم بقوله : دونكم يا بني أرفدة .
وقول النبي لعائشة تشتهين أن تنظوي ، ووقوفه معها حتى تمل هي وتسام ، ولعبها
بالبنات مع صواحبها . ثم قال : فهذه الأحاديث كلها في « الصحيحين » ، وهي نص
صريح في أن الغناء واللعب ليس مجرام ، وفيها دلالة على أنواع من الرخص :

الأول : اللعب ، ولا يخفى عادة الحبشة في الرقص واللعب .

(١) البخاري ، ت : ٣٩٨ .

(٢) ابن ماجه ، ت : ٣٩٩ .

(٣) متفق عليه ، ت : ٤٠٠ .

(٤) في كتاب السماع من ربيع العادات .

والثاني : فعل ذلك في المسجد .

والثالث : قوله ﷺ : دونكم يا بني أرفدة ، وهذا أمر باللعب والناس له فكيف يقدر كونه حراماً ؟

والرابع : منعه لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما عن الإنكار والتعليل والتغيير وتعليه بأنه يوم عيد أي هو وقت سرور ، وهذا من أسباب السرور .

والخامس : وقوفه طويلاً في مشاهدة ذلك وسماعه لموافقة عائشة رضي الله عنها ، وفيه دليل على أن حسن الخلق في تطيب قلوب النساء والصبيان بمشاهدة اللعب أحسن من خشونة الزهد والتكشف في الامتناع والمنع منه .

والسادس : قوله ﷺ لعائشة ابتداء : أتشتين أن تنظري ^(١) ؟

والسابع : الرخصة في الغناء ، والضرب بالدف من الجاريتين .. الخ ما قاله الغزالي في كتاب السماع .

وقد روي عن كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أنهم سمعوا الغناء ولم يروا بسماعه بأساً .

أما ما ورد فيه من أحاديث نبوية فكلها منخنة بالجراح لم يسلم منها حديث من طعن عند فقهاء الحديث وعلمائهم ، قال القاضي أبو بكر بن العوفي : لم يصح في تحريم الغناء شيء . وقال ابن حزم : كل ما روي فيها باطل موضوع .

وقد اقترن الغناء والموسيقى كثيراً بالتوف وبجالس الخمر والسهر الحرام مما جعل كثيراً من العلماء يحرمونه أو يكرهونه ، وقال بعضهم : لأن الغناء من « هو الحديث » المذكور في قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْتَرِي لَهوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) سورة لقمان : ٦ .

(١) أخرجه البخاري ، ت : ٤٠٦ .

وقال ابن حزم : إن الآية ذكرت صفة من فعلها كان كافراً بلا خلاف إذا اتخذ سبيل الله هزواً ، ولو أنه اشترى مصحفاً ليضل به عن سبيل الله ويتخذ هزواً لكان كافراً ، فهذا هو الذي ذم الله عز وجل ، وما ذم سبحانه قط من اشترى له الحديث ليتلى به ويروح نفسه لا ليضل عن سبيل الله .

ورد ابن حزم أيضاً على الذين قالوا إن الغناء ليس من الحق فهو إذاً من الضلال قال تعالى : (فتأداً تبعث الحق إلا الضلال) يونس : ٣٢ . قال : إن رسول الله ﷺ قال : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ^(١) فمن نوى باستماع الغناء عوناً على معصية الله فهو فاسق - وكذلك كل شيء غير الغناء - ومن نوى ترويح نفسه ليقوي بذلك على طاعة الله عز وجل ، ويفشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن ، وفعله هذا من الحق . ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه ، كخروج الإنسان إلى بستانه متنزهاً ، وقعوده على باب داره متفرجاً ، وصبغه ثوبه لازاً وردياً أو أخضر أو غير ذلك ... ،

على أن هناك قيوداً لا بد أن نراعها في أمر الغناء :

١ - فلا بد أن يكون موضوع الغناء بما لا يخالف أدب الإسلام وتعاليمه ، فإذا كانت هناك أغنية تمجد الحر أو تدعو إلى شربها مثلاً فإن أداءها حرام ، والاستماع إليها حرام وهكذا ما شابه ذلك .

٢ - وربما كان الموضوع غير مناف لتوجيه الإسلام ، ولكنه طريقة أداء لمغني له تنقله من دائرة الحل إلى دائرة الحرمة ، وذلك بالكسر والتميع وتعمد الإثارة للفرائز ، والإغراء بالفتن والشهوات .

٣ - كما أن الدين يحارب الغلو والإسراف في كل شيء حتى في العبادة ، فما بالك بالإسراف في اللهو ، وشغل الوقت به ، والوقت هو الحياة ؟ !

(١) متفق عليه ، ت : ٤٠٢ .

لا شك أن الإسراف في المباحات يأكل وقت الواجبات وقد قيل بحق :
« ما رأيت إسرافاً إلا وبجانبه حق مضيع » .

٤ - تبقى هناك أشياء يكون كل مستمع فيها مفتي نفسه ، فإذا كان الغناء أو
لوث خاص منه يستثير غريزته ، وبغريه بالفتنة ، ويطغى فيه الجانب الحيواني على
الجانب الروحاني ، فعليه أن يتجنبه حيثئذ ، ويسد الباب الذي تهب منه رياح الفتنة
على قلبه ودينه وخلقه ، فيستريح ويربح .

٥ - ومن المتفق عليه أن الغناء يحرم إذا اقترن بمسرعات أخرى كأن يكون
في مجلس شرب أو تخالطه خلعة أو فحش ، فهذا هو الذي أنذر رسول الله ﷺ
أهله وسامعيه بالعذاب الشديد حين قال : « ليسرين أناس من أمي الحمر يسمونها
بغير اسمها ، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات يحسف الله بهم الأرض ويجعل
منهم القردة والخنازير » (١) .

وليس بلام أن يكون مسخ هؤلاء مسخاً للشكل والصورة ، وإنما هو مسخ
النفس والروح ، فيحملون في إهاب الإنسان نفس القرد وروح الخنزير .

القمار قرين الحمر :

والإسلام الذي أتاح للمسلم ألواناً من اللهو واللعب حرم كل لعب يخالطه قمار ،
وهو ما لا يخلو للاعب فيه من ربح أو خسارة . وقد ذكرنا قبل ذلك قول الرسول
ﷺ : « من قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق » .

ولا يحل لمسلم أن يجعل من لعب القمار (الميسر) وسيلة للهو والتسلية وتضيئة
أوقات الفراغ ، كما لا يحل له أن يتخذ منه وسيلة لاكتساب المال ، بحال
من الأحوال .

(٢) ابن ماجه ، ت : ٤٠٣ .

والإسلام من وراء هذا التحريم الجازم حكم بالغة ، وأهداف جليلة :

١ - أنه يريد من المسلم أن يتبع سنن الله في اكتساب المال ، وأن يطلب النتائج من مقدماتها ، ويأتي السيوف من أبوابها ، ويتنظر المسببات من أسبابها .

والقمار - ومنه الانصياب - يجعل الإنسان يعتمد على الحظ والمصدفة والأمان في الفارغة ، لا على العمل والجهد واحترام الأسباب التي وضعها الله ، وأمر باتخاذها .

٢ - والإسلام يجعل مال الإنسان حرمة فلا يجوز أخذه منه ، إلا عن طريق مبادلة مشروعة أو عن طيب نفس منه بية أو صدقة . أما أخذه بالقمار ، فهو من أكل المال بالباطل .

٣ - ولا عجب بعد هذا ، أن يورث العداوة والبغضاء بين اللاعبين المتقاربن ، وإن أظهروا بالسنتهم أنهم راضون ، فإنهم دائماً بين غالب ومغلوب ، وغابن ومغبون . والمغلوب إذا سكت ، سكت على غيظ وحقد ، غيظ من خاب أمه ، وحقد من خسر صفقته ، وإن خاسم خاسم فيما التزمه بنفسه ، واقتحم فيه بعضه .

٤ - والحيلة تدفع المغلوب إلى المعاودة متى أن يعرض في الثانية ما خسر في الأولى . والغالب تدفعه لذة الغلبة إلى التكرار ، ويدعوه قليله إلى كثيره ، ولا يدعه حرمه ليقنع ، وعمما قليل تكون الدائرة عليه ، وينقل من نشوة الظفر إلى غم الإخفاق . وهكذا دواليك مما يربط كلها بمنزلة اللعب فلا يكادان يفارقانها . وهذا هو السر في كثرة الإدمان في لاعبي الميسر .

٥ - من أجل ذلك كانت هذه الهواية خطراً شديداً على المجتمع ، كما هي خطر على الفرد ، إنها هواية تلتهم الوقت والجهد ، وتجعل من المقامر أفسا عاقلين .

يلتفتون من الحياة ولا يعطون ، ويستهلكون ولا ينتجون . والمقامر مشغول دائماً بقماره عن واجبه نحو ربه ، وواجبه نحو نفسه ، وواجبه نحو أمرته ، وواجبه نحو أمته .

ولا يستبعد على من عشق « المائدة الخضراء » - كما يسمونها - أن يبيع من أجلها دينه وعرضه ووطنه ، فإن صداقة هذه المائدة تنزعه من الصداقة لأي شيء ، أو أي معنى آخر .

كما أنها تغرس فيه حب المقامرة بكل شيء . حتى بشرفه وعقيدته وقومه ، في سبيل كسب موهوم .

وما أصدق القرآن وأروع حين جمع بين الخمر والميسر في آياته وأحكامه ، فإن أضرارهما على الفرد والأمة والوطن والأخلاق متشابهة ، وما أشبه مدمن القمار بدمن الخمر ، بل قلما يوجد أحدهما دون الآخر .

ما أصدق القراءات حين علمنا أنها من عمل الشيطان ، وقرنها بالأنصاب والأزلام ، وجعلها رجساً واجب الاجتناب : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ، فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ)
سورة المائدة : ٩٠

اليانصيب ضرب من القمار :

وما يسمى « باليانصيب » هو لون من ألوان القمار ، ولا ينبغي التساهل فيه والترخيص به بامم « الجمعيات الخيرية » و « الأغراض الإنسانية » .

إن الدين يستبيحون الناصيب لهذا ، كالذين يجمعون التبرعات لمثل تلك الأغراض بالرقص الحرام ، و « الفن » الحرام . ونقول لهؤلاء وهؤلاء : « إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً » .

والذين يلجؤون إلى هذه الأساليب يفترضون في المجتمع أن قد ماتت فيه نوازع الخير ، وبواحت الرحمة ، ومعاني البر ، ولا سبيل إلى جمع المال إلا بالقتال أو اللهب المحظور . والإسلام لا يفترض هذا في مجتمعه ، بل يؤمن بجانب الخير في الإنسان ، فلا يتخذ إلا الوسيلة الطاهرة للغاية الشريفة ، تلك الوسيلة هي الدعوة إلى البر ، واستثارة المعاني الإنسانية ، ودواعي الإيمان بالله والآخرة .

دخول السينما :

وسنساءل كثير من المسلمين عن موقف الإسلام من دور الحياة « السينما » والمسرح وما شابهها . وهل يحل للمسلم ارتيادها أم يحرم عليه ؟ ولا شك أن « السينما » وما ماثلها أداة هامة من أدوات التوجيه والتربية ، شأنها شأن كل أداة فهي إما أن تستعمل في الخير أو تستعمل في الشر ، فهي بذاتها لا بأس بها ولا شيء فيها ، والحكم في شأنها يكون بحسب ما تؤديه وتقوم به .

وهكذا نرى في السينما : هي حلال طيب ، بل قد تستحب وتطلب إذا توفرت لها الشروط الآتية :

أولاً : أن تتزه موضوعاتها التي تعرض فيها عن المحن والفسق وكل ما ينافي عقائد الإسلام وشرائعه وآدابه ، فأما الروايات التي تثير الغرائز الدنيا أو تعرض على الإثم أو تعوي بالبطولة أو تدعو لأفكار منحرفة ، أو تروج لعقائد باطلة ، إلى آخر ما نعرف ، فهي حرام لا يحل للمسلم أن يشاهدها أو يشجعها .

ثانياً : ألا تشغله عن واجب ديني أو دنيوي . وفي طبيعة الواجبات الصلوات الخمس التي فرضها الله كل يوم على المسلم ، فلا يجوز للمسلم أن يضع صلاة مكتوبة

— كحالة المغرب — من أجل رواية يشاهدها . قال تعالى : (فتَوَلَّى الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ) سورة الماعون : ٤ ، ٥ . وفسر السهر عنها بتأخيرها حتى يفوت وقتها . وقد جعل القرآن من جملة أسباب تحريم الخمر والميسر أنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة .

ثالثاً : أن يتجنب مرافقها الملاصقة والاختلاط المتيرين الرجال والنساء الأجنبيات منهم ، منعاً للفتنة ، وهدوا للشبهة ، ولا سيما أن المشاهدة لا تتم إلا تحت ستار الظلام وقد مر بنا الحديث : « لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له » (١) .



(١) رواه البيهقي والطبراني ورجالهم رجال الصحيح . ث : ٤٠٤ .

في العلاقات الاجتماعية

أقام الإسلام العلاقة بين أبناء مجتمعه على دعامين أصليتين :
أولاهما : رعاية الأخوة التي هي الرباط الوثيق بين بعضهم مع بعض .
والثانية : صيانة الحقوق والحرمات التي حماها الإسلام لكل فرد منهم من دم
وعرض ومال .

وكل قول أو عمل أو سلوك فيه عدوان على هاتين الدعامين أو خدش
لهما ، يحرمه الإسلام تحريماً يختلف في الدرجة حسب ما ينجم عنه من ضرر
مادي أو أدبي .

وفي الآيات التالية نموذج من هذه المحرمات التي تضر بالأخوة وحرمات الناس.
قال تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ
لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ
يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ،
وَلَا تَلْبِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَئِمَّةُ الْفُسُوقُ بَعْدَ
الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا
كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ، وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم
بَعْضًا ، أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ؟ وَاتَّقُوا
اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ) سورة الحجرات : ١٢ .

قرر تعالى في أولى هذه الآيات أن المؤمنين إخوة تجمعهم أخوة الدين مع
إخوة البشرية ، ومقتضى الأخوة أن يتعارفوا ولا يتناكروا ، ويتواصلوا ولا يتقاطعوا ،
ويتصافوا ولا يتشاحنوا ، ويتحابوا ولا يتباغضوا ، ويتحدوا ولا يختلفوا .

وفي الحديث : لا تحاسدوا ، ولا تدابروا ، ولا تباغضوا ، وكونوا
عباد الله إخواناً ، (١) .

لا يحل لمسلم أن يهجر مسلماً :

ومن هنا حرم الإسلام على المسلم أن يحقر أخاه المسلم ، ويقاطعه ، ويعرض
عنه ، ولم يرخص للمتشاحنين إلا في ثلاثة أيام حتى تهدأ ثائرة ، ثم عليها أن يسعى للصلح
والصفاء والاستعلاء على نوازع الكبر والغضب والحصومة ، فمن الصفات المندوحة
في القرآن (أدلة على المؤمنين) سورة المائدة : ٥٤ .

قال النبي ﷺ : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ، فإن حوت به
ثلاث فليلقه فليسلم عليه ، فإن رد عليه السلام فقد استوكأ في الأجر ، وإن لم يرد عليه
فقد باء بالإثم ، وخرج المسلم من الهجرة » (٢) .

وتؤكد حرمة القطيعة إذا كانت لذي رحم أوجب الإسلام صلته ، وأكد
وجوبها ورعاية حرمتها . قال تعالى : (واقفوا لله الذي تسمون به والأرحام
إن الله كان عليكم رقيباً) سورة النساء : ١ . وصور الرسول ﷺ هذه الصلة
ومبلغ قيمتها عند الله فقال : « الرحم معلقة بالعرش تقول : من وصلني وصله الله
ومن قطعني قطعه الله » (٣) قال : « لا يدخل الجنة قاطع » (٤) فسر بعض العلماء

(١) البخاري وغيره ، ت : ٤٠٥ .

(٢) أبو حنيفة ، ت : ٤٠٦ .

(٣) متفق عليه ، ت : ٤٠٧ .

(٤) أخرجه البخاري ، ت : ٤٠٨ .

بقاطع الرحم ، وفسره آخرون بقاطع الطريق فكأنها بمنزلة واحدة .

وليت صلة الرحم الواجبة أن يكافئ القريب قربه صلة بصلة وإحساناً بإحسان ، فهذا أمر طبيعي مفروض إنما الواجب أن يصل ذوي رحمه ولمن هجروه . قال عليه السلام : « ليس الواصل بالمكافئ ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها » (١) .

وهذا ما لم يكن ذلك الهجران ، وتلك المقاطعة لله وفي الله وغضباً للحق ؛ فإن أوتى عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله .

وقد هجر النبي وأصحابه الثلاثة الذين خلفوا في غزوة تبوك خمسين يوماً حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ، ولم يكن أحد يجالسهم أو يكلمهم أو يحميمهم حتى أنزل الله في كتابه توبته عليهم (٢) .

وهجر النبي ﷺ بعض نسائه أربعين يوماً (٣) .

وهجر عبد الله بن عمر ابناً له إلى أن مات ، لأنه لم ينقد لحديث ذكره له أبوه عن رسول الله ﷺ نهى فيه الرجال أن يمنعوا النساء من الذهاب إلى المساجد (٤) .

أما إذا كان الهجران والتشاحن لدنيا ، فإن الدنيا لأهون على الله وعلى المسلم من أن تؤدي إلى التدابر وتقطيع الأواصر بين المسلم وأخيه . كيف وعاقبة النجاد في الشقاء حرمان من مغفرة الله ورحمته . وفي الحديث الصحيح : « تفتح أبواب

(١) البخاري ، ت : ٤٠٩ .

(٢) البخاري ومسلم ، ت : ٤١٠ .

(٣) ت : ٤١١ .

(٤) أخرجه أحمد ، ت : ٤١٢ ، ألف السيوطي رسالة سماها « الزجر بالهجر »

التأديب بالمقاطعة استدل فيها على ذلك بنصوص وآثار كثيرة .

الجنة يوم الاثنين والخميس فيغفر الله عز وجل لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً ؛ إلا رجلاً كان بينه وبين أخيه شحناء فيقول : أنظروا هذين حتى يصطلحا ، أنظروا هذين حتى يصطلحا ، أنظروا هذين حتى يصطلحا ، (١) .

ومن كان صاحب حق فيكفي أن يجيئه أخوه معتذراً ، وعليه أن يقبل اعتذاره . وينهي الخصومة ، ويحرم عليه أن يرده ويرفض اعتذاره . وينذر النبي ﷺ من فعل ذلك بأنه لن يرد عليه الخوض يوم القيامة (٢) .

إصلاح ذات البين :

وإذا كان على المتخاصمين أن يصفيا ما بينهما وفقاً لمقتضى الأخوة ، فإن على المجتمع واجباً آخر ؛ فإن المفهوم أن المجتمع الاسلامي مجتمع متكافل متعاون ، فلا يجوز له أن يرى بعض أبنائه يتخاصمون أو يتقاتلون ، وهو يقف موقف المتفرج ، تاركاً النار تزداد اندلاعاً ، والخرق يزداد اتساعاً .

بل على ذوي الرأي والمقدرة أن يتدخلوا لإصلاح ذات البين متجردين للحق ، مبتعدين عن الهوى . كما قال تعالى : (فاصْلِحُوا بَيْنَ أَخْرِبَكُم وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) الخبرات : ١٠ .

وقد بين النبي ﷺ في حديثه فضل هذا الإصلاح ، وخطر الخصومة والشحناء فقال : « ألا أدلكم على أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : إصلاح ذات البين ، فإن فساد ذات البين هي الحالقة ، لا أقول : إنها تحلق الشعر ولكن تحلق الدين » (٣) .

(١) مسلم ، ت : ٤١٣ .

(٢) الطبراني .

(٣) الترمذي وغيره ، ت : ٤١٤ .

لا يسخر قوم من قوم :

وقد حرم الله في الآيات التي ذكرناها جلة أشياء صان بها الأخوة وما توجيهه من حرمة للناس .

١ - وأول هذه الأشياء السخرية بالناس .. فلا يحل لمؤمن يعرف الله ويرجو الدار الآخرة أن يسخر من أحد من الناس أو يجعل من بعض الأشخاص موضع هزئه وسخريته وتندرته ونكاته ، ففي هذا كبر خفي وغرور مقنع ، واحتقار للآخرين ، وجهل بموازين الخيرية عند الله . ولذا قال تعالى : (لا يسخر قوم من قوم - أي رجال من رجال - عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهن) الطهورات : ١١ . إن الخيرية عند الله تقوم على الإيمان والإخلاص وحسن الصلة بالله تعالى لا على الصور والأجسام ولا على الجاه والمال . وفي الحديث : « إن الله لا ينظر إلى صوركم ولا أموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » (١) .

فهل يجوز أن يسخر من إنسان رجل أو امرأة ، لعاهة في بدنه أو آفة في خلقته أو فقر في ماله ؟

وقد روي أن عبد الله بن مسعود انكشفت ساقه ، وكانت دقيقة مزينة ، فضحك منها بعض الحاضرين . فقال النبي ﷺ : « أتضحكون من دقة ساقه ، والذي نفسي بيده لها أثقل في الميزان من جبل أحد » (٢) .

وقد حكى القرآن عن مجرمي المشركين كيف كانوا يسخرون بالمؤمنين الأخيار ، ولا سباً المستضعفين منهم كبلال وعمار ، وكيف ستقلب الموازين يوم

(١) مسلم ، ت : ١١٥٠ .

(٢) أخرجه الطيالسي وأحمد ، ت : ١١٦٠ .

الحساب فيصبح السخرون موضع السخرية والاستهزاء : (إن الذين أجروا كانوا من الذين آمنوا يضحكون . وإذا مروا بهم يتغامزون . وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكين . وإذا رأوهم قالوا إن هؤلاء لضالون . وما أرسلوا عليهم حافطين . فاليوم الذين آمنوا من الكفار يضحكون) سورة المطففين : ٢٩ - ٣٤ .

وقد نصت الآية بصريح العبارة على النهي عن سخرية النساء مع أنفسهن ، وتدخل تبعاً ، وذلك لأن سخرية النساء ببعضهن من بعض من الأخلاق الشائعة بينهن .

لا تلمزوا أنفسكم :

٢ - وثاني هذه المحرمات هو اللمز معناه في اللغة : الوخز والطعن ، ومعناه هنا العيب ؛ فكان من يعيب الناس إنما يوجه إليهم وخزة بسيف أو طعنة برمح . وهذا حق ؛ بل ربما كانت وخزة اللسان أشد وأكبر . وقد قيل : جراحات اللسان لها الشام ولا يلتام ما جرح اللسان

ولصيغة النهي في الآية إيجاب جميل ، فهي تقول : (ولا تلمزوا أنفسكم) . والمراد لا يلمز بعضكم بعضاً ، ولكن القرآن يعبر عن جماعة المؤمنين وكأنهم نفس واحدة ، لأنهم جميعاً متعاونون متكاملون ، فمن أزر أخاه فإنما يزر نفسه في الحقيقة ، لأنه منه وله .

لا تتنازروا بالألقاب :

٣ - ومن اللز المحرم التنازع بالألقاب ، وهو التنادي بما يسوء منها ويكره مما يحمل سخرية ولزاً ، ولا ينبغي لإنسان أن يسوء أخاه فتنادي بلقب يكرهه ويتأذى منه ، فهذا مدعاة لتخير النفوس ، وعدوات على الآخرة ، ومنافاة للأدب والفوق الرفيع .

سوء الظن :

٤ - والاسلام يريد أن يقيم مجتمعه على صفاء النفوس ، وتبادل الثقة ، لا على الريب والشكوك ، والنهم والظنون . ولهذا جاءت الآية برابع هذه المحرمات التي صان بها الاسلام حرمان الناس : (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن) إن بعض الظن إثم (الحجرات : ١٢) . وهذا الظن الآثم هو ظن السوء .

فلا يحل للمسلم أن يسيء ظنه بأخيه المسلم دون مسوغ ولا بينة ناصعة .
إن الأصل في الناس أنهم أبرياء . ووساوس الظن لا يصح أن تعرض ساحة البريء للاتهام . وقد قال النبي ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » (١) .
والإنسان لضعفه البشري لا يسلم من خواطر الظن والشك في بعض الناس ، وخصوصاً فيمن ساءت بهم علاقته . ولكن عليه ألا يستسلم لها ، ولا يسير وراءها . وهذا معنى ما ورد في الحديث : « إذا ظننت فلا تحقق » (٢) .

التجسس :

٥ - إن عدم الثقة في الآخرين يدفع إلى عمل قلبي باطن هو سوء الظن ، وإلى عمل بدني ظاهر هو التجسس ، والاسلام يقيم مجتمعه على نظافة الظاهر والباطن معاً ، ولهذا قون النهي عن التجسس بالنهي عن سوء الظن . وكثيراً ما كان هذا سبباً لذلك .
إن للناس حرمة لا يجوز أن تهتك بالتجسس عليهم وتقبس عوراتهم ، حتى وإن كانوا يرتكبون إفاً خاصاً بأنفسهم ، ما داموا مستورين به غير مجاهرين .
من أبي الهيثم كاتب عقبة بن عامر - أحد الصحابة - قال : قلت لعقبة بن عامر :
إن لنا جيراناً يشربون الخمر ، وأنا داع لهم الشرط لياخذوهم ! قال : لا تفعل وعظمهم

(١) البخاري وغيره ، ت : ٤١٧ .

(٢) الطبراني ، ت : ٤١٨ .

وهدهم قال : إني نويتهم فلم ينتهوا ، وأنا داع لهم الشرط لياخذوهم . قال عقبه :
 ويحك لا تفعل ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ستر عورة فكأنما استعيا
 موهودة في قبرها » (١) .

وقد جعل النبي عليه الصلاة والسلام تتبع عورات الناس من خصال المنافقين
 الذين قالوا آمنا بالسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، وحمل عليهم حلة غيفة على ملأ الناس ،
 وعن ابن عمر قال : صعد رسول الله ﷺ على المنبر فنادى بصوت رفيع فقال :
 « يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفض الايمان إلى قلبه الا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا
 عوراتهم ؛ فإنه من يتبع عورة أخيه المسلم يتبع عورة الله عورته ، ومن يتبع عورة
 يفضحه ولو في جوف رحله » (٢) .

ومن أجل الحفاظ على حرمان الناس حرم الرسول ﷺ أشد التحريم أن يطلع
 أحد على قوم في بيتهم بغير إذنتهم ، وأهدر في ذلك ما يصيبه من أصحاب البيت قال :
 « من اطلع في بيت قوم بغير إذنتهم فقد حل لهم أن يفتقروا عينه » (٣) .

كما حرم أن يتسمع حديثهم بغير علم منهم ولا رضا . قال : « من استمع إلى
 حديث قوم وهم له كاهنون صب في أذنيه الآنك يوم القيامة » (٤) .
 والآسنك : الرصاص المذاب .

وأوجب القرآن على كل من أراد أن يزور إنساناً في بيته ألا يدخل حتى
 يستأذن ويسلم : (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير ميوعةكم)

(١) أبو داود والنسائي وابن حبان في « صحيحه » واللفظه والحاكم ، ت : ١١٩ .

(٢) الترمذي وابن ماجه بنحوه ، ت : ٤٢٠ .

(٣) متفق عليه ، ت : ٤٢١ .

(٤) البخاري وغيره ، ت : ٤٢٢٠ .

حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ لَكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ
تَذَكَّرُونَ . فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُوْذَنَ لَكُمْ
وَلِنْ قِيلَ لَكُمْ ادْجِعُوا فَادْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ
عَلِيمٌ (النور : ٢٧ ، ٢٨ .

وفي الحديث : « أيما رجل ككشف متراً فادخل بصره قبل أن يؤذن له فقد
أتى حداً لا يحل له أن يأتيه » (١) .

ونصوص النهي عن التجسس وتتبع العورات عامة تشمل الحكام والمحكومين
معاً وقد روى معاوية عن الرسول ﷺ قال : « إنك إن اتبعت عورات الناس
أفسدتهم أو كنت تفسدهم » (٢) .

وروى أبو أمامة عنه ﷺ قال : « إن الأمير إذا ابتغى الريبة في الناس
أفسدهم » (٣) .

الغيبة :

٦ - ومادس ما نهت عنه الآيات التي معنا هو: الغيبة (ولا يغتاب بعضكم
بعضاً) الحجرات : ١٢ .

وقد أراد الرسول ﷺ أن يحدد مفهومها لأصحابه على طريقته في التعليم بالسؤال
والجواب ، فقال لهم : « أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكرك
أخاك بما يكره . قيل : أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال : إن كان فيه
ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » (٤) .

(١) أحمد والترمذي ، ت : ٤٢٣ .

(٢) أبو داود وابن حبان في « صحيحه » ، ت : ٤٢٤ .

(٣) أبو داود ، ت : ٤٢٥ .

(٤) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ، ت : ٤٢٦ .

وما يكرهه الانسان يتناول خلقه ومخلقه ونسبه وكل ما يخصه . وعن عائشة قالت : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم من صفة (قروح النبي) كذا وكذا - تعني أنها قصيرة - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته » (١) .

إن الغيبة هي شهوة الهدم للآخرين ، هي شهوة النهش في أعراض الناس وكراماتهم وحرمانهم ومم غائبون . إنها دليل على الحدة والجنون ، لأنها طعن من الخلف ، وهي مظهر من مظاهر السلبية ، فإن الاغتياب جهد من لا جهد له . وهي معول من معاول الهدم ، لأن هواة الغيبة ، فلما يسلم من ألسنتهم أحد بغير طعن ولا تجريح .

فلا عجب إذا صورها القرآن في صورة منفرة تتقزز منها النفوس ، وتنبو عنها الأذواق : (وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ، أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ) الحجرات : ١٢ . والانسان يأنف أن يأكل لحم أي إنسان ، فكيف إذا كان لحم أخيه ؟ وكيف إذا كان ميتاً ؟!

وقد ظل النبي صلى الله عليه وسلم يؤكد هذا التصوير القرآني في الأذهان ، ويثبت في القلوب كلما لاح فرصة لهذا التأكيد والتثبيت .

قال ابن مسعود : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام رجل (أي غاب عن المجلس) فوقع فيه رجل من بعده . فقال النبي لهذا الرجل : (تمخل ، فقال : وممّ آتمخل ؟ ما أكلت لحماً ! قال : « إنك أكلت لحم أخيك » (٢) !

وعن جابر قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فبهت ربيع منتنة فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « أتدرون ما هذه الريح ؟ هذه ربيع الذين يفتابون المؤمنين » (٣) .

(١) أبو داود والترمذي والبيهقي ، ت : ٤٢٧ .

(٢) الطبراني ورواه رواية الصحيح ، ت : ٤٢٨ .

(٣) أحمد ورواه ثقات ، ت : ٤٢٩ .

حدود الرخصة في الغيبة :

كل هذه النصوص تدلنا على قداسة الحرمة الشخصية للفرد في الإسلام .
ولكن هناك صور استثنائها علماء الاسلام من الغيبة المحرمة ، وهي استثناء يجب
الاقتصار فيه على قدر الضرورة .

ومن ذلك المظلوم الذي يشكو ظالمه ، ويتظلم منه فيذكره بما يسوؤه مما هو
فيه حقاً ، فقد رخص له في التظلم والشكوى قال الله تعالى : (لا مَحِيْبُ اللهُ
الْجَبْرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللهُ شَمِيْعاً عَلِيْمًا)
النساء : ١٤٨ .

وقد يسأل سائل عن شخص معين ، ليناركه في تجارة أو يزوجه ابنته أو
يولي من قبله عملاً هاماً ، وهنا تعارض واجب النصيحة في الدين وواجب صيانة عرض
الغائب ، ولكن الواجب الأول أهم وأقدس فقدم على غيره . وقد أخرجت فاطمة
بنت قيس النبي ﷺ عن اثنين تقديما لحظتها فقال لها عن أحدهما : « إنه صعلوك
لا مال له » ، وقال عن الآخر : « إنه لا يضع عصاه عن عاتقه » - يعني أنه كثير
الضرب للنساء .

ومن ذلك الاستفتاء .

والاستعانة على تغيير المنكر .

ومن ذلك أن يكون للشخص اسم أو لقب أو وصف يكرهه ولكنه لم يشتهر
إلا به كالأعرج والأعمش وابن فلانة .

ومن ذلك تجريح الشهود ورواة الأحاديث والأخبار (١) .

(١) راجع الإحياء للقرطبي كتاب آفات اللسان من ربيع المهلكات . وراجع شرح
النووي لمسئلة رفع الزبنة فيما يجوز وما لا يجوز من الغيبة للشوكاني ، ت : ٤٣٠ .

والضابط العام في إباحة هذه الصور أمران : ١ - الحاجة ٢ - والنية .

١ - فما لم تكن هناك حاجة ماسة إلى ذكر غائب بما يكره ، فليس له أن يقتحم هذا الحى المحرم ، وإذا كانت الحاجة تزول بالتليح فلا ينبغي أن يلجأ إلى التصريح ، أو بالتعميم فلا يذهب إلى التخصيص . فالمستفتي مثلاً إذا أمكن أن يقول : ما قولك في رجل يصنع كذا وكذا . فلا ينبغي أن يقول : ما قولك في فلان بن فلان . وكل هذا بشرط ألا يذكر شيئاً غير ما فيه وإلا كان هتافاً حراماً .

٢ - والنية وراء هذا كله فيصل حاسم ، والإنسان أدرى بحقيقة بواعثه من غيره ، النية هي التي تفصل بين التظلم والتشفي ، بين الاستفتاء والتشيع ، بين الغيبة والنقد ، بين النصيحة والتشهير . والمؤمن - كما قيل - أشد حساباً لنفسه من سلطات غاشم ، ومن شريك شحيح .

ومن المقرر في الإسلام أن السامع شريك المختاب ، وأن عليه أن ينصر أخاه في غيبته ويودعه . وفي الحديث « من ذب عن عرض أخيه الغيبة كان حقاً على الله أن يعتقه من النار » (١) . « من رد عن عرض أخيه في الدنيا رد الله عن وجهه النار يوم القيامة » (٢) .

فن لم تكن له هذه المهمة ، ولم يستطع رد هذه الألسنة المغتومة عن عرض أخيه ، فأقل ما يجب عليه أن يعتزل هذا المجلس ويعرض عن القوم حتى يتوضوا في حديث غيره وإلا فما أجدره بقول الله : (إنكم إذا مثلتهم) سورة النساء : ١٤٠ .

النعيمة :

٧ - وإذا ذكرت الغيبة في الإسلام ذكر مجوارها خصلة تقعون بها حرمها

(١) أحمد بإسناد حسن ، ت : ٤٣١ .

(٢) الترمذي بإسناد حسن ، ت : ٤٣٢ .

الاسلام كذلك أشد الحرمة ، تلك هي النسيئة . وهي نقل ما يسمعه الإنسان عن شخص إلى ذلك الشخص على وجه يوقع بين الناس ، ويكدر صفو العلائق بينهم أو يزيدھا كدراً .

وقد نزل القرآن بلم هذه الرذيلة منذ أوائل العهد المكي إذ قال : (ولا تطع* كل* حلفاً بين يمين ، مما نرى - طعان في الناس - مثاه بنسيم) سورة القلم : ١١ ، ١٠ .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لا يدخل الجنة قتات » ^(١) والقتات هو النام وقيل : النام : هو الذي يكون مع جماعة يتحدثون حديثاً فينم عليهم . والقتات : هو الذي يتسمع عليهم وهم لا يعلمون ثم ينم .

وقال : « شرار عباد الله المشاؤون بالنسيئة المفرقون بين الأحبة الباغون للبراءة العيب » ^(٢) .

إن الاسلام ، في سبيل تصفية الخصومة وإصلاح ذات البين يبيع للمصلح أن يخفي ما يعلم من كلام سيء قاله أحدهما عن الآخر ، ويزيد من عنده كلاماً طيباً لم يسمعه من أحدهما في شأن الآخر وفي الحديث : « ليس بكذاب من أصلح بين اثنين فقال خيراً أو نفي خيراً » .

ويغضب الاسلام أشد الغضب على أولئك الذين يسمعون كلمة سوء فيبادرون بنقلها تزلفاً أو كيداً ، أو حباً في الهدم والإفناء .

ومثل هؤلاء لا يفتنون عندما سمعوا ، إن شهوة الهدم عندهم تدفعهم إلى أن يزيّدوا على ما سمعوا ، ويختلفوا إن لم يسمعوا .

(١) متفق عليه ، ت : ٤٣٣ .

(٢) رواه أحمد ، ت : ٤٣٤ .

لأن يسمعوا الخير أخفوه وإن سمعوا شراً أذاعوا وإن لم يسمعوا كذبوا
 دخل رجل على عمر بن العزيز فذكر له عن آخر شيئاً يكرهه . فقال عمر :
 إن شئت نظرتا في أمرك ، فإن كنت كاذباً فانت من أهل هذه الآية : (إن جاءكم
 فاسق بنبأ فتبينوا) وإن كنت صادقاً فانت من أهل هذه الآية : (مما لا يمشاء
 بشتمير) وإن شئت عفونا عنك . قال : العفو يا أمير المؤمنين ، لا أعود إليه أبداً .

حرمة الأعراض :

٨ - لقد رأينا كيف صان الإسلام بتعاليمه الأعراض والكرامات ، بل كيف
 وصل برعاية الحرمات للناس إلى حد التقديس . وقد نظر عبد الله بن عمر رضي الله عنه
 يوماً إلى الكعبة فقال : « ما أعظمك وأعظم حرمتك ، والمؤمن أعظم حرمة
 منك (١) » وحرمة المؤمن تتمثل في حرمة عرضه ودمه وماله .

وفي حجة الوداع خطب النبي ﷺ في جموع المسلمين فقال : « إن أموالكم
 وأعراضكم ودماءكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » (٢) .

وقد حفظ الإسلام عرض الفرد من الكلمة التي يكرها تدكر في غيبه وهي
 صدق ، فكيف إذا كان الكلام افتراء لا أصل له ؟ إنها حينئذ تكون حوباً كبيراً ،
 وإفماً عظيماً . في الحديث « من ذكر امرأة بشيء ليس فيه ليعيبه به ، حبه الله في
 نار جهنم حتى يأتي بتفاد ما قال فيه » (٣) .

وعن عائشة أن النبي ﷺ قال لأصحابه : « تدرؤن أربى الربا عند الله ؟ »
 قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « فإن أربى الربا عند الله استحلال عرض امرئ »

(١) أخرجه الترمذي ، ت : ٤٣٥ .

(٢) ت : ٤٣٦ .

(٣) الطبراني ، ت : ٤٣٧ .

مسلم ، (١) . ثم قرأ رسول الله ﷺ : « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً » (سورة الأحزاب : ٥٨ .

وأشد هذا اللون من الاعتداء على الأعراض ، هو رمي المؤمنات العفيفات بالفاحشة لما فيه من ضرر بالغ بسمعتين ومهمة أسرهن وخطر على مستقبلهن ، فضلاً عما فيه من حجب إشاعة الفاحشة في المجتمع المؤمن .

ولذا عده الرسول من الكبائر السبع الموبقات ، وأوعد القرآن عليه بأشد أنواع الوعيد .

(إن الذين يرمون المحصنات العافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم . يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ، يومئذ يوفى لهم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين) (النور : ٢٣ - ٢٥ .

وقال : (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون) (النور : ١٩ .

حرمة الدماء :

٩ - قدس الإسلام الحياة البشرية ، وصان حرمة النفوس ، وجعل الاعتداء عليها أكبر الجرائم عند الله ، بعد الكفر به تعالى . وقود القرآن : (أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) (المائدة : ٣٢ . ذلك أن النوع الإنساني كله أسرة واحدة ، والعدوان على نفس من أنفسه هو في الحقيقة عدوان على النوع ، ونجوى عليه .

(١) أخرجه ابن أبي حاتم وابن مَرْجويه والبيهقي ، ت : ٤٧٨ .

(٢) أبو يعلى .

وتشتد الحرمة إذا كان المقتول مؤمناً بالله : (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا
جَزَاءُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَتْهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)
النساء : ٩٣ .

ويقول الرسول : ﷺ « كزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم »^(١) ،
ويقول : « لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً »^(٢) .
ويقول : « كل ذنب عسى الله أن يفره إلا الرجل يموت شريكاً ، أو الرجل
يقتل مؤمناً متعمداً »^(٣) .

ولهذه الآيات والأحاديث رأى ابن عباس رضي الله عنها أن توبة القاتل لا تقبل ،
وكانه رأى أن من شرط التوبة ألا تقبل إلا ببرد الحقوق إلى أهلها أو استرضائهم ،
فكيف السبيل إلى رد حق المقتول إليه أو استرضائه ؟

وقال غيره : إن التوبة النصوح مقبولة ، وإنها تحو الشرك فكيف ما دونه ؟
وقال تعالى : (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ
الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنقُصْ أَثَمًا .
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا . إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ
عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)
الفرقان : ٦٨ - ٧٠ .

القاتل والمقتول في النار :

وعنه النبي ﷺ قتال المسلم باباً من الكفر ، وعمل من أعمال أهل الجاهلية

(١) مسلم والنسائي وأبو داود ، ت : ٤٣٩ .

(٢) البخاري ، ت : ٤٤٠ .

(٣) أبو داود وابن حبان والحاكم ، ت : ٤٤١ .

الذين كانوا يشنون الحرب ويريقون الدماء من أجل ناقة أو مرس . قال عليه السلام :
« سياب المسلم فسوق وقتاله كفر » ^(١) .

« لاترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ^(٢) .

« إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح فهما على حرف جهنم ؛ فإذا قتل أحدهما صاحبه دخلاهما جميعاً » . قيل : يا رسول الله ! هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « إنه أراد قتل صاحبه » ^(٣) .

ومن أجل ذلك نهى النبي ﷺ عن كل عمل يؤدي إلى القتل أو القتال ولو كان إشارة بالسلاح : « لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح ، فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار » ^(٤) .

« من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعنه حتى ينتهي ، وإن كان أخاه لأبيه وأمه » ^(٥) بل قال عليه السلام : « لا يجمل لمسلم أن يروع مسلماً » ^(٦) أي يخيفه ويفزعه .

ولا يقف الإثم عند حد القاتل وحده ، بل كل من شاركه بقول أو فعل ، يصيبه من سخط الله بقدر مشاركته ، حتى من حضر القتل يناله نصيب من الإثم ؛ ففي الحديث : « لا يقفن أحدكم موقفاً يُقتل فيه رجل ظمأ ؟ فإن اللعنة تنزل على من حضره ولم يدفع عنه » ^(٧) .

(٢١٩) متفق عليه ، ت : ٤٤٢ .

(٣) متفق عليه ، ت : ٤٤٣ .

(٤) أخرجه البخاري ، ت : ٣٤٤ .

(٥) مسلم ، ت : ٤٤٥ .

(٦) أبو داود والطبراني ورواه ثقات ، ت : ٤٤٦ .

(٧) الطبراني والبيهقي باسناد حسن ، ت : ٤٤٧ .

حرمة دم المعاهد والذمي :

وإنما عنت النصوص بالتحذير من قتل المسلم وقتاله ، لأنها جاءت تشريعاً وإرشاداً للمسلمين في مجتمع إسلامي ، وليس معنى هذا أن غير المسلم دمه حلال ، فإن النفس البشرية معصومة الدم حرماً الله وحائلاً بحكم بشريتها ، ما لم يكن غير المسلم محارباً للمسلمين ، فعند ذلك قد أحل حرمته . أما إذا كان معاهداً أو ذمياً فإن دمه مصون لا يحل لمسلم الاعتداء عليه . وفي ذلك يقول بي الإسلام : « من قتل معاهداً لم يرحم رائحة الجنة (أي لم يشمها) وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً » (١) .

وفي رواية : « من قتل رجلاً من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة » (٢) .

حتى تسقط حرمة الدم :

قال تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) الأنعام : ١٥١
وهذا الحق الذي ذكره القرآن أن يكون جزاء على جريمة من ثلاث :

١ - القتل ظلماً ؛ فمن ثبتت عليه جريمة القتل وجب عليه القصاص بنفسه ،
والشر بالشر بحسم واليادىء أظلم : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) البقرة : ١٧٩ .

٢ - المجاهرة بأرتكاب فاحشة الزنى بحيث يراه أربعة من خيار الناس رؤية عيانية وهو يرتكبها ، ويشهدون عليه بذلك ، بشرط أن يكون قد عرف طريق الحلال بالزواج . ويقوم مقام الشهادة أن يقر على نفسه أمام الحاكم أربع مرات .
٣ - الخروج على دين الإسلام بعد الدخول فيه ، والمجاهرة بهذا الخروج تحدياً

(١) البخاري وغيره ، ت : ٤٤٨ .

(٢) النسائي ، ت : ٤٤٩ .

الجماعة الإسلامية . والإسلام لا يكره أحداً على الدخول فيه ، ولكنه يرفض التلاعب بالدين ، شأن اليهود الذين قالوا : (آمِنُوا بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ الشَّهَارِ وَاسْكُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) آل عمران : ٧٢ .

وقد حصر النبي ﷺ استحباحة الدم المحرم في هذه الثلاثة فقال : « لا يجل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » (١) .

ولكن حق استحباحة الدم بإحدى هذه الثلاثة إنما يستوفيه ولي الأمر وليس الأفراد أن يستوفوه بأنفسهم حتى لا يضطرب الأمن ، وتسود الفوضى ، ويعمل كل فرد من نفسه قاضياً ومتغذاً ، إلا في حالة القتل العمد العدوان الذي يوجب القصاص ، فإن الإسلام أباح لأولياء المقتول أن يستوفوا القصاص بأيديهم في حضرة ولي الأمر ، شفاء لصدورهم ، وإطفاء لكل رغبة في النار عندهم ، وامثالاً لقوله تعالى : (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً) الإسراء : ٣٣ .

قتل الإنسان نفسه :

وكل ما ورد في جرمية القتل يشمل قتل الإنسان لنفسه كما يشمل قتله لغيره ، فن قتل نفسه بأي وسيلة من الوسائل ، فقد قتل نفساً حرم الله قتلها بغير حق .

وحياة الإنسان ليست ملكاً له فهو لم يخلق نفسه ، ولا عضواً من أعضائه أو خلية من خلاياه ، وإنما نفسه وديعة عنده استودعه الله إياها ، فلا يجوز له التفريط فيها ، فكيف بالاعتداء عليها ؟ فكيف بالتخلص منها ؟ قال تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً) النساء : ٢٩ .

(١) متفق عليه ، ت : ٥٠ .

إن الإسلام يريد من المسلم أن يكون مُصلب العود قوي العزم في مواجهة الشدائد ، ولم يسع له مجال أن يفر من الحياة ، ويخضع ثوبها ، لبلاء نزل به ، أو أمل كان يحلم به فغاب ، فإن المؤمن خلق للجهاد لا للقعود ، وللكفاح لا للفرار ، وإيمانه وخلقه يأتیان عليه أن يفر من ميدان الحياة ، ومع السلاح الذي لا يفشل ، والذخيرة التي لا تنفد ، سلاح الإيمان المكين وذخيرة الخلق المتين .

لقد أُنذر الرسول ﷺ من يقدم على هذه الجريمة البشعة - جريمة الانتحار - بجرماته من رحمة الله في الجنة ، واستحقاق غضب الله في النار .

قال ﷺ : « كان فيمن قلع رجل به جرح ، فجزع ، فأخذ سكيناً فمز بها يده ، فمارقاً الدم حتى مات . فقال الله : بأذني عبدي بنفسه ، حرمت عليه الجنة » (١) .

فإذا كان هذا حرمت عليه الجنة من أجل جراحة لم يجتهد إليها فقتل نفسه . فكيف بمن يقتل نفسه من أجل صفقة يخسر فيها قليلاً أو كثيراً ، أو من أجل امتحان يفشل فيه أو فتاة صدت عنه ؟

ألا فليسمع ضعاف العزائم هذا الوعيد الذي جاء به الحديث النبوي يبرق ويرعد : « من تردى من جبل فقتل نفسه ، فهو في نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تحصى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بحديدة ، فحديدته في يده يتوجأ بها في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » (٢) .

(١) متفق عليه ، ت : ٤٥٩ .

(٢) متفق عليه ، ت : ٤٥٧ .

حرمة الأموال :

١٠ - لا حرج على المسلم في أن يجمع من المال ما شاء ، ما دام يجمعه من حلال ، وينمي بالوسائل المشروعة .

وإذا كان في بعض الأديان ، أن الغني لا يدخل ملكوت السموات حتى يدخل الجبل سم الحياض ، فإن الإسلام يقول : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » (١) .

وما دام الإسلام يقر ملكية الفرد المشروعة للمال ، فإنه يحميها بقشريعه القانوني ، وتوجيهه الأخلاقي أن تعدو عليها يد العادين غصباً أو مرققة أو احتيالاً .

وجمع الرسول ﷺ بين حرمة المال وحرمة الدم والعرض في سياق واحد ، وجعل السرقة منافية لما يوجب الإيمان ، فقال : « لا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ » وهو مؤمن » (٢) .

وقال تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) سورة المائدة : ٣٨ .

وقال ﷺ : « لا يحمل مسلم أن يأخذ عصا بغير طيب نفس منه » (٣) . قال ذلك لشدة ما حرم الله من مال المسلم على المسلم .

وقال عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) سورة النساء : ٢٩ .

الرشوة حرام :

وَمِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ أَخْذُ الرِّشْوَةِ ، وهي ما يدفع من مال إلى ذي

(١) أحمد ، ت : ٤٥٣ .

(٢) متفق عليه ، ت : ٤٥٤ .

(٣) ابن حبان في « صحيحه » ، ت : ٤٥٥ .

سلطان أو وظيفة عامة ، ليحكم له أو على خصمه بما يريد هو أو ينجز له عملاً أو يؤخر
لغيره عملاً ، وهلم جراً .

وقد حرم الإسلام على المسلم أن يملك طريق الرشوة للحكام وأعرانهم ، كما
حرم على هؤلاء أن يقبلوها إذا بذلت لهم . وحظر على غيرهم أن يتوسطوا بين
الآخذين والدافعين .

قال تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْتَلُوا بِهَا إِلَى
الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) سورة
البقرة : ١٨٨ .

وقال ﷺ : « لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم » (١) .

وعن ثوبان قال : لعن رسول الله ﷺ « الراشي والمرتشي والرائش » (٢)
والرائش : هو الوسيط بين الراشي والمرتشي .

« وإذا كان آخذ الرشوة قد أخذها ليظلم فما أشد جرمه ! وإن كان سيتحرى
العدل فذلك واجب عليه لا يؤخذ في مقابلة مال » .

وبعث رسول الله ﷺ عبد الله بن رواحة إلى اليهود ليقدروا ما يجب عليهم في
تخليصهم من خراج ، فعرضوا عليه شيئاً من المال فيلونه له ، فقال لهم : « فأنا ما عرضم
من الرشوة فإنها مسحت ، وإننا لا نأكلها » (٣) .

ولا غرابة في تحريم الإسلام للرشوة ، وتشديده على كل من اشتوك فيها ، فإن
شروعها في مجتمع شيع للفساد والظلم ، من حكم بغير الحق أو امتناع عن الحكم

(١) أحمد والترمذي وابن حبان في « صحيحه » ، ت : ٤٥٦ .

(٢) أحمد والحاكم ، ت : ٤٥٧ .

(٣) مالك ، ت : ٤٥٨ .

بالحق ، وتقديم من يستحق التأخير ، وتأخير من يستحق التقديم ، وشيوع روح
النفعية في المجتمع لا روح الواجب .

هدايا الرعية إلى الحكام :

والإسلام يحرم الرشوة في أي صورة كانت ، وبأي اسم سميت ، فتسميتها باسم
« الهدية » لا يخرجها من دائرة الحرام إلى الحلال .

وفي الحديث : « من استعملناه على عمل فزفناه رزقاً (منصفه وإتياً) فمأخذه
بعد ذلك فهو غلول » (١) .

وأهدي إلى عمر بن عبد العزيز هدية - وهو خليفة - فردها ، فقيل له : كان
رسول الله ﷺ يقبل الهدية ! قال : كان ذلك له هدية وهو لنا رشوة .

وبعث الرسول ﷺ والياً يجمع صدقات « الأزد » - قبيظة - فلما جاء إلى
الرسول أمسك بعض ما معه وقال : هذا لكم وهذا لي هدية ، فغضب النبي وقال :
ألا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتاك هديتك إن كنت صادقاً ؟

ثم قال : مالي أستعمل الرجل منكم فيقول : هذا لكم وهذا لي هدية ؟ ألا جلس
في بيت أمه ليهدي له والذي نفسي بيده ، لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حق
إلا أتى الله بحمله - يعني يوم القيامة - فلا يأتين أحدكم يوم القيامة ببيعير له رغاء ،
أو بقرة لها خوار ، أو شاة تبحر ! ثم رجع يديه حتى كُلي يباض إبطيه ثم قال :
« اللهم هل بلغت » ؟ (٢) .

وقال الإمام النزالي : « إذا ثبتت هذه التشديدات فالقاضي والوالي - ومن في
حكمهما - ينبغي أن يقدر نفسه في بيت أمه وأبيه ، فما كان يعطى بعد العزل وهو

(١) أبو داود ، ت : ٤٥٩ .

(٢) متفق عليه ، ت : ٤٦٠ .

في بيت أمه يهرق له أن يأخذه في ولايته ، وما يعلم أنه يعطاه لولايته فحرام أخذه ،
وما أشكل عليه من هدايا أصدقائه أنهم هل كانوا يعطونه لو كان معزولاً ؟ فهو شبهة
فليجتنبه ، (١) .

الرشوة لرفع الظلم :

ومن كان له حق مضيع لم يجد طريقة للوصول إليه إلا بالرشوة أو وقع عليه
ظلم لم يستطع دفعه عنه إلا بالرشوة ، فالأفضل له أن يصبر حتى ييسر الله له أفضل
السبل لرفع الظلم ، ونيل الحق .

فإن سلك سبيل الرشوة من أجل ذلك فالإثم على الآخذ المرثي وليس عليه
إثم الراشي في هذه الحالة ما دام قد جرب كل الوسائل الأخرى فلم تأت بمجدوى ،
وما دام يرفع عن نفسه ظملاً أو يأخذ حقاً له دون عدوان على حقوق الآخرين .

وقد استدل بعض العلماء على ذلك بأحاديث الملحقين الذين كانوا يسألون النبي
ﷺ من الصدقة فيعطيه وهم لا يستحقون ، فعن عمر أن النبي ﷺ قال : إن أحدكم
ليخرج بصدقة من عندي متأبطها - يحملها تحت إبطه - وإنما هي له ناراً قال عمر :
يا رسول الله كيف تعطيه وقد علت أنها له نار ؟

قال : و فها أصنع ؟ يأبى الله وبأبي الله عز وجل لي البخل ، (٢) .

فإذا كان ضغط الإلحاح جعل الرسول ﷺ يعطي السائل ما يعلم أنه نار على
أخذه ، فكيف يكون ضغط الحاجة إلى دفع ظلم أو أخذ حق مهدد ؟!

إسراف الفرد في ماله حرام :

وإذا كان مال الغير حرمة تمنع من التعدي عليه خفية أو جهاراً . فإثم لمال

(١) « إحياء علوم الدين » كتاب الحلال والحرام من ربيع المعاديات ص ١٣٧ .

(٢) أبو يعلى بإسناد جيد ، وروى أحمد نحوه ، ورجاله رجال الصحيح ، ص ٦١ .

الإنسان نفسه حرمة أيضاً بالنسبة لصاحبه تمنعه أن يضيعه ، أو يسرف فيه ، أو يبعثه ذات اليقين وذات الشك .

ذلك أن الأمة حقاً في مال الأشخاص ، وهي مالكة وراء كل مالك ، ولذلك جعل الإسلام للأمة الحق في الحجر على السفه المتلاف في ماله ، لأنها صاحبة حق فيه . وفي ذلك يقول القرآن : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَادْرَؤُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) النساء : ٥ .

فهنا يخاطب الله الأمة بقوله : (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ) مع أنها في ظاهر الأمر أموالهم . ولكن مال كل فرد في الحقيقة هو مال لأمة جمعاء .

إن الإسلام دين القسط والاعتدال . وأمة الإسلام أمة وسط . والمسلم عدل في كل أموره ، ومن هنا نهى الله المؤمنين من الإسراف والتبذير ، كما نهاهم عن الشح والتقتير . قال تعالى : (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) الأعراف : ٣١ .

والإسراف إما يكون بالإتفاق فيما حرم الله كالخمر والمخدرات وأواني الذهب والفضة ونحوها ، قل "القدر المنفق أو أكثر .

أو يكون بإضاعة المال بإتلافه على نفسه وعلى الناس . وقد نهى الرسول ﷺ عن إضاعة المال (١) .

أو بالتوسع في الإنفاق فيما لا يحتاج إليه ، بما لا يبقى للمنفق بعده غنى يغنيه .

قال الإمام الرازي في تفسير قوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ الْعَفْوَ) سورة البقرة : ٢١٩ . إن الله تعالى أدب الناس في الإنفاق فقال لنبيه عليه

(١) البخاري ١ : ٤٦٤ .

الصلاة والسلام : (وآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْيَتَامَى السَّبِيلَ وَلَا تَبْذُرْهُ تَبْذُراً . إِنَّ الْمُسْتَضْرِّينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ) سورة الإسراء : ٢٦ . وقال : (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) سورة الإسراء : ٢٩ . وقال : (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا) . وقال ﷺ : « إِذَا كَانَ عِنْدَ أَحَدِكُمْ شَيْءٌ فَلْيَدِّأْ بِنَفْسِهِ ثُمَّ يَنْعَمْ وَيَعْمَلْ وَهَكَذَا وَهَكَذَا » (١) وقال عليه الصلاة والسلام : « خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَتْ غَنًى » (٢) وعن جابر بن عبد الله قال : بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل بملء يده من ذهب فقال : يا رسول الله خذها صدقة ، فوافقه لا أملك غيرها . فأعرض عنه رسول الله ﷺ . ثم أتاه من بين يديه فقال : « هاتها » فمضياً فأخذهما منه ، ثم حذفها بها بحيث لو أصابته لأوجعته ، ثم قال : « يَأْتِينِي أَحَدُكُمْ بِأَلَةٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا ثُمَّ يَجْلِسُ يَتَكَفَّفُ النَّاسَ . وَإِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غَنًى ، خُذْهَا لِحَاجَةٍ ثَانِيَةٍ فِيهَا » (٣) وعن النبي ﷺ أنه كان يجلس لأهل قوت ستة (٤) . وقال الحكماء : الفضيلة بين طرفي الإفراط والتفريط . فالإلتفاف الكثير هو التبذير ، والتقابل جداً هو التقدير ، والعدل هو الفضيلة . وهو المراد من قوله تعالى : (قُلِ الْعَفْوَ) ومدار شرع محمد ﷺ على وعاء هذه الدقة . فشرع اليهود ميناء على الحشونة التامة ، وشرع النصارى على المساهلة التامة ، وشرع محمد ﷺ متوسط في كل هذه الأمور . فلذلك كان أكمل من الكل ، (٥) .

(١) أخرجه مسلم ، ت : ٤٦٣ .

(٢) الطبراني إسناده حسن ، وقريب منه في «المتحجب» ، ت : ٤٦٤ .

(٣) أبو داود والحاكم ، ت : ٤٦٥ .

(٤) البخاري ، ت : ٤٦٦ .

(٥) تفسير الفخر الرازي ج ٦ ص ١٠٠ بنصرف قليل .

علاقة المسلم بغير المسلم

إذا أردنا أن نجمل تعليمات الإسلام في معاملة المخالفين له - في ضوء ما يحمل وما يحرم - فمبينا آيات من كتاب الله ، جديران أن تكونا دستوراً جامعاً في هذا الشأن . وهما قوله تعالى : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبوءهم ومقتلوا إليهم إن الله يحب المقسطين . إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون) سورة الممتحنة : ٨ ، ٩ .

فالآية الأولى لم ترغب في العدل والإقسط فصب إلى غير المسلمين الذين لم يقاتلوا المسلمين في الدين ، ولم يخرجوهم من ديارهم - أي أولئك الذين لا حرب ولا عداوة بينهم وبين المسلمين - بل رغبت الآية في برهم والإحسان إليهم . والبر كلمة جامعة لمعاني الخير والتوسع فيه ، فهو أمر فوق العدل . وهي الكلمة التي يعبر بها المسلمون عن أوجب الحقوق البشرية عليهم ، وذلك هو « بر » الوالدن .

ولما قلنا : إن الآية رغبت في ذلك لقوله تعالى : (إن الله يحب المقسطين) والمؤمن يسعى دائماً إلى تحقيق ما يحبه الله . ولا ينبغي معنى الترغيب والطلب في الآية أنها جاءت بلفظ (لا ينهاكم الله) فهذا التعبير قصد به نفي ما كان عالقاً بالأذهان - وما لا يزال - أن المخالف في الدين لا يستحق برّاً ولا قسطاً ، ولا مودة ولا حسن عشرة . فبين الله تعالى أنه لا ينهى المؤمنين عن ذلك مع كل المخالفين لهم ، بل مع المخاريين لهم ، العادين عليهم .

وبشبه هذا التعبير قوله تعالى في شأن الصفا والمروة - لما تحوَّج بعض الناس من الطواف بها لبعض ملابس كانت في الجاهلية - : (فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهَا) فنفى الجناح لإزالة ذلك الوم ، وإن كان الطواف بها واجباً ، من شعائر الحج .

نظرة خاصة لأهل الكتاب :

وإذا كان الإسلام لا ينهى عن البر والإحسان إلى مخالفه من أي دين ، ولو كانوا وثنيين مشركين - كشركي العرب الذين نزلت في شأنهم الآيتان السافقتان - فإن الإسلام ينظر نظرة خاصة لأهل الكتاب من اليهود والنصارى . سواء أكانوا في دار الاسلام أم خارجها .

فالقرآن لا يناديهم إلا بـ (يا أهل الكتاب) و (يا أيها الذين آمنوا) (الكتاب) يشير بهذا إلى أنهم في الأصل أهل دين سماوي ، فينبغي وبين المسلمين رحم وقربى ، تتمثل في أصول الدين الواحد الذي بعث الله به أنبياء جميعاً : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) الشورى : ١٣ . والمسلمون مطالبون بالإيمان بكتب الله قاطبة ، ورسول الله جميعاً ، لا يتحقق إيمانهم إلا بهذا : (قولوا آمنا بالله وما نزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) البقرة . ١٣٦ .

وأهل الكتاب إذا قرؤوا القرآن يجدون الشاء على كتبهم ورسلم وأنبياهم .

وإذا جادل المسلمون أهل الكتاب فليجنبوا المراء الذي يوغر الصدور ، ويشير العداوات : (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين

ظلموا مِنْهُمْ* وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ* وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ
وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ (العنكبوت : ٤٦ .

وقد وأينا كيف أباح الإسلام مؤاكلة أهل الكتاب وتناول ذبائحهم . كما أباح
مصاهرتهم والتزوج من نساءهم مع ما في الزواج من سكن ومودة ورحمة . وفي هذا
قال تعالى : (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ*
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ
قَبْلِكُمْ) (المائدة : ٥ .

هذا في أهل الكتاب عامة . أما النصارى منهم خاصة ، فقد وضعهم القرآن
موضعا قريبا من قلوب المسلمين فقال : (وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا
الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّا نَصَارَى ؛ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قِسْطِينَ وَرُءُفَانَا وَأَنَّهُمْ
لَا يَسْتَكْبِرُونَ) (سورة المائدة : ٨٢ .

أهل الذمة :

وهذه الوصايا المذكورة تشمل جميع أهل الكتاب حيث كانوا ، غير أن
المقيمين في ظل دولة الإسلام منهم لهم وضع خاص ، وهم الذين يسمون في اصطلاح
المسلمين باسم « أهل الذمة » . والذمة معناها : العهد . وهي كلمة توحي بأن لهم عهد
الله وعهد رسوله وعهد جماعه المسلمين أن يعيشوا في ظل الإسلام آمنين مطمئنين .

وهؤلاء بالتعبير الحديث « مواطنون » في الدولة الإسلامية ، أجمع المسلمون
منذ العصر الأول إلى اليوم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، إلا ما هو من شؤون
الدين والعقيدة ، فإن الاسلام يتركهم وما يدينون .

وقد شدد النبي ﷺ الوصية بأهل الذمة وتوعد كل مخالف لهذه الوصايا بسخط
الله وعذابه ، فجاء في أحاديثه الكريمة : « من آذى ذمياً فقد آذاني ومن آذاني

فقد آذى الله ، ^(١) من آذى ذمياً فأنا خصمه ، ومن كنت خصمه خصته يوم القيامة ، ^(٢) من ظلم معاهداً ، أو انتقصه حقاً ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه ، فأنا حبيبه يوم القيامة ، ^(٣) .

وقد جرى خلفاء الرسول ﷺ على رعاية هذه الحقوق والحرمات لهؤلاء المواطنين من غير المسلمين . وأكد فقهاء الإسلام على اختلاف مذاهبهم هذه الحقوق والحرمات .

قال الفقيه المالكي شهاب الدين القرافي : « إن عقد الذمة يوجب حقوقاً علينا ؛ لأنهم في جوارنا وفي خفارتنا وذمتنا وذمة الله تعالى ، وذمة رسوله ﷺ ودين الإسلام . فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء ، أو غيبة في عرض أحدهم ، أو أي نوع من أنواع الأذى أو أعان على ذلك ، فقد ضيع ذمة الله وذمة رسوله ﷺ وذمة دين الإسلام » ^(٤) .

وقال ابن حزم الفقيه الظاهري : « إن من كان في الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه ، وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ونموت دون ذلك ، صوناً لمن هو في ذمة الله تعالى ، وذمة رسوله ﷺ فإن تسليمه دون ذلك إهمال لعقد الذمة » ^(٥) .

موالاة غير المسلمين ومعناها :

ولعل سؤالاً يجول في بعض الحواطر ، أو يتردد على بعض الألسنة ، وهو :

(١) الطبراني في الأوسط بإسناد حسن ، ت : ٤٦٧ .

(٢) الخطيب بإسناد حسن ، ت : ٤٦٨ .

(٣) أبو داود ، ت : ٤٦٩ .

(٤) من كتاب الفروق للرافعي .

(٥) من كتاب مراتب الإجماع لابن حزم .

كيف يتحقق البر والمودة وحسن العشرة مع غير المسلمين ، والقرآن نفسه ينهى عن مودة الكفار واتخاذهم أولياء وحلفاء في مثل قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ، ومن يتوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فإنه منهم) ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين . فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم) المائدة : ٥٢ ، ٥١ .

والجواب : أن هذه الآيات ليست على إطلاقها ، ولا تشمل كل يهودي أو نصراني أو كافر . ولو فهمت هكذا لناقضت الآيات والنصوص الأخرى ، التي شرعت مودة أهل الخير والمعروف من أي دين كانوا ، والتي أباحت مصاهرة أهل الكتاب ، واتخاذ زوجة ككثانية مع قوله تعالى في الزوجية وآثارها : (وجعل بينكم مودةً ورحمةً) سورة الروم : ٢١ . وقال تعالى في النصارى : (ولتجدن أقربهم مودةً للذين آمنوا الذين قالوا : إنا نصارى) سورة المائدة : ٨٢ .

إنما جاءت تلك الآيات في قوم معادين للإسلام ، معادين للمسلمين ، فلا محل للمسلم حينذاك منادرتهم ومظاهرتهم - وهو معنى الموالاة - واتخاذهم بطانة يفضي إليهم بالأمر ، وحلفاء يتقرب إليهم على حساب جماعة وملتة ؛ وقد وضعت ذلك آيات أخر كقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يآلؤنكم نبيالاً ، ودعوا ما عنيتم ، قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر ، قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون . ها أنتم أولاء تحببونهم ولا يحببونكم) (آل عمران : ١١٨ ، ١١٩ .

فهذه الآية تبين لنا صفات هؤلاء ، وأنهم يكتنون العداوة والكراهية للمسلمين في قلوبهم ، وقد فاضت آثارها على ألسنتهم .

وقال تعالى : (لا تجد قوماً يؤمنون باله واليوم الآخر يوادون من

حادثة الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم (المجادلة: الآية الأخيرة). ومحادثة الله ورسوله ليست مجرد الكفر، وإنما هي مناصبة العداء للإسلام والمسلمين.

وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوكم أولياء ،
تلقون إليهم بالموادة ، وقد كفروا بما جاءكم من الحق ، يخرجون الرسول
وأيانكم ، أن تؤمنوا بالله ربكم) أول سورة الممتحنة . فهذه الآية نزلت في
موالاة مشركي مكة الذين حاربوا الله ورسوله ، وأخرجوا المسلمين من ديارهم بغير
حق إلا أن يقولوا : ربنا الله . فتل هؤلاء هم الذين لا تجوز موالاتهم بحال . ومع
هذا فالقرآن لم يقطع الرجاء في مصافاة هؤلاء ، ولم يعلن اليأس البات منهم ، بل
أطمع المؤمنين في تغيير الأحوال وصفاء النفوس ، فقال في السورة نفسها بعد آيات :
(عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة ، والله
قدير ، وأفاه غفور رحيم) الممتحنة : ٧ .

وهذا التيه من القرآن الكريم كفيلا أن يكفكف من حدة الخصومة
وصرامة العداوة ، كما جاء في الحديث : « أبغض عدوك هوأ ما » عسى أن يكون
حبيبك يوماً ما ^(١) .

وتأكد حرمة الموالاة للأعداء إذا كانوا أقوياء ، يرجون ويخشون ، فيسعى
إلى موالاتهم المنافقون ومرضى القلوب ، يتخذون عندهم بداً ، يرجون أن تنفعهم غداً .
كما قال تعالى : (فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون : نخشى
أن تصيبنا دائرة ، فعسى الله أن يأتي بالفتنة أو أمر من عنده فيصبحوا

(١) رواه الترمذي والبيهقي في شعب الأياد من أبي هريرة ، ورمزه السيوطي
بعلامة الحسن وأوله : أحب حبيبك هوأ ما ، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما ورواه
البخاري في الأدب المفرد عن علي موقوفاً ، ت : ٧٠ .

على ما أَسْرَوْا في أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ (المائدة : ٥٢ .) بَشَرِ الْمُتَافِقِينَ بِأَنَّهُمْ
عَذَابُ آلِيَا . الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ . أَيْتَشَعُرْتِ
عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ ؟ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لَهُ جَمِيعًا (النساء : ١٣٨ ، ١٣٩ .

استعانة المسلم بغير المسلم :

ولا بأس أن يستعين المسلمون - حكماً وريعية - بغير المسلمين في الأمور
الفنية التي لا تتصل بالدين من طب وصناعة وزراعة وغيرها ، وإن كان الأجدر بالمسلمين
أن يكتفوا في كل ذلك اكتفاء ذاتياً .

وقد رأينا في السيرة النبوية كيف استأجر رسول الله ﷺ عبد الله بن أريقط
- وهو مشرك - ليكون دليلًا له في الهجرة . قال العلماء : ولا يلزم من كونه
كافراً ألا يؤثق به في شيء أصلاً ؛ فإنه لا شيء أخطر من الدلالة في الطريق ولا سياتي
مثل طريق الهجرة إلى المدينة .

وأكثر من هذا أنهم جوزوا لإمام المسلمين أن يستعين بغير المسلمين - وبخاصة
أهل الكتاب - في الشؤون الحولية ، وأن يسهم لهم من الغنائم كالمسلمين .

روى الزهري أن رسول الله ﷺ استعان بناس من اليهود في حربه فأسهم لهم ،
وأن صفوان بن أمية خرج مع النبي ﷺ في غزوة حنين وكان لا يزال على شركه (١) .

ويشترط أن يكون من يستعان به حسن الرأي في المسلمين ، فإن كان غير
مأمون عليهم لم تجز الاستعانة به ؛ لأننا إذا منعنا الاستعانة بمن لا يؤمن من المسلمين
مثل الخذل والمؤجف فالكافر أولى (٢) .

وميجوز للمسلم أن يهدي إلى غير المسلم ، وأن يقبل الهدية منه ، ويكافئه عليها ،

(١) رواه سعيد في سننه .

(٢) المغني ج ٨ ص ٤١ .

كما ثبت أن النبي ﷺ أهدى إليه الملوك فقبل منهم ^(١) . وكانوا غير مسلمين .
قال حفاظ الحديث : والأحاديث في قبوله ﷺ هدايا الكفار كثيرة جداً
ومن أمثلة زوج النبي ﷺ أنه قال لها : « إني قد أهديت إلى النجاشي حقة وأواق
من حرير .. » ^(٢) .

إن الإسلام يحترم الإنسان من حيث هو إنسان فكيف إذا كان من أهل
الكتاب ؟ وكيف إذا كان معاهداً أو ذمياً ؟

مرت جنازة على رسول الله ﷺ فقام لها واقفاً ، فقيل له : « يا رسول الله إنها
جنازة يهودي ؟ » فقال : « أليست نفساً » ^(٣) ؟ ! بلى ، وكل نفس في الإسلام لها
حرمة ومكان .

الإسلام رحمة عامة حتى على الحيوان :

وكيف يبيح الإسلام للمسلم أن يسيء إلى غير المسلم أو يؤذيه ، وهو يرمي
بالرحمة بكل ذي روح ، وينهى عن القسوة على الحيوان الأعجم .

لقد سبق الإسلام جمعيات الرق بالحيوان بثلاثة عشر قرناً ، فجعل الإحسان
إليه من شعب الإيمان ، وإيذاؤه والقسوة عليه من مروجبات النار .

ويحدث رسول الله ﷺ أصحابه عن رجل وجد كلباً يلهث من العطش ، فنزل
بئراً فبلا خفه منها ماء فسقى الكلب حتى روي .. قال الرسول ﷺ : فشكر الله له
فغفر له . فقال الصمابة : ألن لنا في الهائم لأجرأ يا رسول الله ؟ قال : « في كل
كبد وطبة أجر » ^(٤) .

(١) أحمد والترمذي ، ت : ٤٧١ .

(٢) أحمد والطبراني ، ت : ٤٧٢ .

(٣) البخاري ، ت : ٤٧٣ .

(٤) البخاري ، ت : ٤٧٤ .

وإلى جوار هذه الصورة المضيئة التي توجب مغفرة الله ورضوانه يوم النبي
صورة أخرى توجب مقت الله وعذابه فيقول : « دخلت امرأة النار في هرة حبستها ،
فلا هي أطعمتها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض » (١) .

وبلغ من احترام حيوانية الحيوان أن رأى النبي ﷺ حماراً موسوم الوجه
(مكروباً في وجهه) فأنكر ذلك وقال : « والله لا أسمه إلا في أقصى شيء من
الوجه » (٢) .

وفي حديث آخر أنه « مر عليه بجمار قد وسم في وجهه فقال : « أما بلغكم أنني
لعنت من وسم البهيمة في وجهها أو ضربها في وجهها » (٣) .

وقد ذكرنا قبل أن ابن عمر رأى أقاماً اتخذوا من دجاجة غرضاً يتعلمون
عليه الرمي والإصابة بالسهم فقال : « إن النبي ﷺ لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح
غرضاً » (٤) .

وقال عبد الله بن عباس : « نهى النبي ﷺ عن التحريش بين البهائم » (٥) .
والتحريش بينها : هو إغواء بعضها ببعض لتطاحن وتتصارع إلى حد الموت
أو مقاربته .

(١) البخاري ، ت : ٤٧٥ .

(٢) مسلم ، ت : ٤٧٦ .

(٣) أبو داود ، ت : ٤٧٧ .

(٤) ت : ٤٧٨ .

(٥) أبو داود والترمذي ، ت : ٤٧٩ .

وروى ابن عباس أيضاً أن النبي ﷺ نهى عن إخفاء البهائم نهياً شديداً ،^(١)
والإخفاء : سئل الخصة .

وكذلك شنع القرآن على أهل الجاهلية بتبكيهم لآذان الأنعام (سقها)
وجعل هذا من وحي الشيطان^(٢) .

وقد عرفنا عند الكلام على الذبح كيف حرص الإسلام على إراحة الذبيحة
بأيسر وسيلة ممكنة ، وكيف أمر أن تحمد الشفار وتواذى عن البهيمة .
ونهى أن يذبح حيوان أمام آخر .

وما رأت الدنيا عناية بالحيوان إلى هذا الحد الذي يفوق الخيال !!



(١) أخرجه البزار بإسناد صحيح ، ت : ٤٨٠ .

(٢) ذكر هذا في سورة النساء آية : ١١٩ .

الختام

لم تقصد في هذا الكتاب إلا إلى ذكر الحلال والحرام في أعمال الجوارح ، والسلوك الظاهر . أما أعمال القلوب ، وحركات النفوس والعواطف والإرادات ، ما يميزه الإسلام منها ، وما يحرمه بل يشتد في تحريمه كالخسد والحقد ، والكبر والغرور ، والرياء والنفاق ، والشح والحرص .. وغيرها ، فليست هذه بما قصد إليه هذا الكتاب . وإن كانت تلك الغوائل النفسية من أكبر المحرمات التي ألح الإسلام في محاربتها ، وحذر النبي من شرها ، ووصف بعضها بأنها « داء الأمم » من قبلنا ، ومماها « الخالقة » لا بمعنى أنها تخلق الشعور ، ولكن تخلق الدين .

وكل مطالع للقرآن الكريم والسنة المحمدية يراها قد جعلت سلامة الكيان المعنوي للإنسان (القلب) أساس الفلاح ، للفرد والجماعة ، في الدنيا والآخرة : (إن الله لا يغير ما يعقرب حتى يغيروا ما بأنفسهم) سورة الرعد : ١١ . (يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم) . سورة الشعراء : ٨٨ .

ومن هنا ذكر النبي ﷺ في حديثه المشهور أن « الحلال بين ، والحرام بين ، وأن بينهما مشبهات من اتقاهما فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فيها أو شك أن يواقع الحرام ، وإن لكل ملك حمى » وأن حمى الله في أرضه محارمه ، ثم عقب على ذلك ببيان قيمة القلب وما يصدر عنه من دوافع وميول وإرادات هي أساس السلوك البشري كله بقوله : « ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله . ألا وهي القلب » .

فالقلب هو رئيس أعضاء البدن ، وراعي جوارحه كلها ، وبصلاح هذا الراعي
تصلح الرعية كلها ، وبفساده تفسد .

وميزان القبول عند الله هو القلب والنية ، لا الصورة واللسان : « إن الله
ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم » « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل
مرء ما نوى » .

هذه هي مكانة الأعمال القلبية ، والأمر النفسي في الإسلام ، ولكننا لم نذكرها
هنا ، لأنها أدخلت في باب « الأخلاق » منها في باب « الحلال والحرام » . ولذا عني
بها علماء الأخلاق والتصوف المسلمون ، وصحوا الهرمات منها « أمراض القلوب »
وشخصوا عليها ، ووصفوها علاجها ، على ضوء الكتاب العزيز والسنة المطهرة ، وقد
ضمنها الإمام الغزالي ربيع موسوعة الإسلامية « إحياء علوم الدين » وسماها
« المهلكات » إذ هي سبب الهلاك في الدنيا بالخراب والبرار ، وفي الآخرة بدخول
النار وبئس القرار .

وحين ذكرنا الهرمات لم يكن غرضنا إلا الهرمات الإيجابية ، فإن الهرم
نوعان : إما فعل محظور - وهو الإيجابي - وإما ترك واجب - وهو السلبي - .
وهذا الثاني ليس من غرض الكتاب بالذات ، وإن جاء في بعض الأحيان بالتبعية .
ولو قصدنا إلى ذلك لانتقلنا إلى موضوع آخر ، وكان لزاماً علينا أن نذكر كل
الواجبات التي كلف الله بها المسلم ، فإن تركها أو الاستهانة بها حرام بلا ريب .
فطلب العلم في الإسلام فريضة على كل مسلم ومسلمة ، وترك المسلم نفسه في ظلمات
الجهل يتسبب فيها حرام عليه . . وفرائض العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج
- التي هي الأركان الأولى للإسلام - لايجل لمسلم تركها بغير عذر ، ومن تركها
فقد ارتكب إثماً من كبائر الآثام ، ومن استهان بها واستخف بقيمتها فقد خلع
ربقة الإسلام من عنقه .

ولإعداد الأمة ما استطاعت من قوة للذود عن كيانها ، وإدهاب عدو الله
وعدوها ، واجب إسلامي على الأمة بعامتها ، وأولي الأمر فيها بخاصة ، فإذا أهملت
هذا الواجب فقد أهترفت محرماً عظيماً وحوباً كبيراً .. وهكذا كل الواجبات في
الحياة الخاصة والعامة .

ولا ندعي أننا استقصينا - بعد ذلك - كل صغيرة وكبيرة في الحلال والحرام ..
يكفينا أننا جئنا في هذه الصفائف أهم ما يجب أن يعرفه المسلم بما يحل له ، وما يحرم
عليه في حياته الشخصية ، وفي حياته العائلية ، وفي حياته الاجتماعية . وبخاصة
ما يجهل كثير من الناس حكمه أو حكمته ، أو يستغفون به ويشاؤون فيه .

وأحب أننا قد أمطنا اللثام عن حكمة الإسلام البالغة في حلاله وحرامه ،
وتبين لكل ذي عين أن الله سبحانه لم يرد أن يبدل الناس بما أحل ، ولا أن يضيّق
عليهم بما حرّم . وإنما شرع لهم ما يصلحهم ، ويحفظ عليهم دينهم ودنياهم ، ويصون
أنفسهم وعقولهم وأخلاقهم وأعراضهم وأموالهم ، وكيانهم الإنساني كله ، أفراداً
وجماعات .

ألا إن عيب التشريع البشري الأرضي أنه تشريع قاصر ناقص ، فإن واضعه
- سواء كانوا أفراداً أم حكومات أم برلمانات - يحدسون أنفسهم في المصلحة المادية
وحدعا ، غافلين عن مقتضيات الدين والأخلاق ، وهم دائماً محبوسون في فقم الوطنية
والقومية الضيقة ، غير عابئين بالعالم الكبير والإنسانية الرحبة .

وهم بشرعون ليومهم وحاضرهم المحدود ، ذاهلين عن غدهم ، جاهلين ما تأتي
به الأيام .

وهم فوق ذلك بشر فيهم ضعف الإنسان وقصوره وشوائبه (إنه كان
ظلوماً جهولاً)

فلا عجب أن تأتي التشريعات البشرية ضيقة النظرة ، سطحية الفكرة ، مادية المنزع ، وقتية العلاج ، موضعية الاتجاه .

ولا عجب أن ترى المشرع البشري كثيراً ما يجل ويحرم تبعاً للهوى ، وإرضاء لمشاعر الرأي العام ، مع ما يعلم في ذلك من الخطر الكبير ، والشر المستطير .

وحسبنا مثلاً على ذلك ما صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية من إباحة للغمور ، وإلغاء للتشريعات تحظرها الأولى ، رغم اقتناعها بشرها وويلاتها وضررها على الأفراد والأسر والأوطان . أما تشريع الإسلام فقد برز من هذا النقص كله .

إنه تشريع خالق علم ، خير بخلقه ، وما يصلح لهم ، وما يصلحون له وكيف لا وهو تعالى : (يَعْلَمُ الْمَغْشَى مِنَ الصَّالِحِينَ) البقرة : ٢٢٠ . علم الصانع بما صنع : (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ؟) الملك : ١٤ .

إنه تشريع إله حكيم ، لا يحرم شيئاً عبثاً ، ولا يجل شيئاً جزافاً ، فكل شيء خلقه بقدر ، وكل شيء شرعه بميزان .

إنه تشريع رب رحيم ، يريد بعباده اليسر ، ولا يريد بهم العسر ، وكيف وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها ؟

وهو تشريع ملك قادر ، غني عن عباده ، لا يتحيز لطائفة أو جنس أو جيل ، فيحل لهم ما يحرم على آخرين ، كيف وهو رب العالمين جميعاً ؟

هذا ما يعتقد المسلم فيما شرعه له ربه في الحلال والحرام وفي غيرهما . ولهذا يتقبله بعقل ملؤه الاقتناع ، وقلب ملؤه الرضا واليقين ، وإرادة كلها تصم على التنفيذ . إنه يؤمن أن سعادته في الدنيا ، وفلاحه في الآخرة موقوفة على رعايته لحدود الله فيما أمر ونهى ، وما أحل وحرم .

فلا بد أن يأخذ نفسه بالوقوف عند هذه الحدود ، ليفوز بالسعادتين ويفتح في الدارين .

ولنضرب لذلك مثلين من حياة المسلمين في العصر الأول ، كيف كانوا يراعون حدود الله في الحلال والحرام ، ويسارعون في تنفيذ ما أمر .

أولهما : ما أشرنا إليه عند حديثنا عن تحريم الخمر ، وقد كان للعرب ولع بشرها وأقداها ومجالسها . وقد عرف الله ذلك منهم ، فأخذهم بسنة التدريج في تحريمها ، حتى نزلت الآية الفاصلة تحرمها تحويماً باتاً ، وتعلن أنها (رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) المائدة : ٩٠ . وبهذا حرم النبي ﷺ شربها ، وبيعها ، وإهدائها لغير المسلمين . فما كان من المسلمين حينذاك إلا أن جاؤوا بما عندهم من مخزون الخمر وأوعيتها ، فأراقوها في طرق المدينة إعلاناً عن براءتهم منها .

ومن عجيب أمر الانقياد لشرع الله أن فريقاً منهم حين بلغته هذه الآية ، كان منهم من في يده الكأس ، قد شرب بعضها وبقي بعضها في يده ، فومس بها من فيه ، وقال - لإجابة لقول الله (فهل أنتم ممتنعون) المائدة : ٩١ - : قد انتهينا يا رب !

ولو وازنا هذا النصر المبين في محاربة الخمر والقضاء عليها في البيعة الإسلامية ، بالإخفاق الذريع الذي منيت به الولايات المتحدة ^(١) ، حين أرادت يوماً أن تحارب اطر بالقوانين والأساطيل - لعرفنا أن البشر لا يصلحهم إلا تشريع السماء ، الذي يعتمد على الضمير والإيمان قبل الاعتماد على القوة والسلطان .

وثانيها : موقف النساء المسلمات الأول بما حرم الله عليهن من تبرج الجاهلية ، وما أوجب عليهن من الاحتشام والنسج ، فقد كانت المرأة في الجاهلية تمر كالشفة صدرها ، لا يواريه شيء ، وكثيراً ما أظهرت عنقها وذوائب شعرها ، وأقراط آذانها ، فحرم الله على المؤمنات تبرج الجاهلية الأولى ، وأمرهن أن يميزن عن نساء الجاهلية ، ويخالفن شعارهن ويلبسن السور والأدب في هيتاتهن وأحوالهن ، بأن

(١) اقرأ هذه الموازنة بتفصيل في كتابنا تحت الطبع « العقيدة ضرورية للحياة » في موضوع « الإيمان والأخلاق » .

يضرين بحمرهن على جيوبهن ، أي بشددن أغطية رؤوسهن بحيث تغطي فتحة الثوب من الصدر ، فتوازي التحر والعق والأذن .

وهنا تروي لنا السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما كيف استقبل نساء المهاجرين والأنصار في المجتمع الإسلامي الأول ، هذا التشريع الإلهي ، الذي يتعلق بتغيير شيء هام في حياة النساء ، وهو الهيئة والزينة والثياب .

قالت عائشة : يوحى الله لنساء المهاجرات الأول.. لما أنزل الله ، وليتضربن بحمرهن" على جيوبهن" (شققن مروطهن - أكسبة من صوف أو خز - فاختمن بها ، (١) .

وجلس إليها بعض النساء يوماً ، فذكرن نساء قريش وفضلهن ، فقالت : « إن لنساء قريش فضلاً ، ولإني والله ما رأيت أفضل من نساء الأنصار ، ولا أشد صدقاً لكتاب الله ، ولا إيماناً بالتزويل . لقد أنزلت سورة النور : (وليتضربن بحمرهن" على جيوبهن") فانقلب رجالهن إليهن يتلون عليهن ما أنزل الله إليهن منها ، ويتلو الرجل على امرأته وابنته وأخته وعلى كل ذي قرابته ، فامتنعن امرأه إلا قامت إلى من رطبها الموضع - المزخرف الذي فيه تصاوير - فاعتجرت به - شدته على رأسها - تصديقاً وإيماناً بما أنزل الله من كتابه فأصبحن وراه رسول الله ﷺ معتجرات كأن على رؤوسهن الغربان ، (٢) .

هذا هو موقف للنساء المؤمنات مما شرع الله لهن ، موقف المسارعة إلى تنفيذ ما أمر ، واجتناب ما نهى ، بلا تردد ، ولا توقف ولا انتظار ، أجل لم ينتظرن يوماً أو يومين أو أكثر حتى يشتربن أو يخطن أكسية جديدة تلائم غطاء الرؤوس ،

(١) البخاري .

(٢) ذكره ابن كثير في آية النور من ابن أبي حاتم

وتتسع لتضرب على الجيوب ، بل أي كساء وجد ، وأي لون تبسر ، فهو الملائم
والموافق ، فإن لم يوجد شققن من ثيابهن ومروطهن ، وشددنها على رؤوسهن ،
غير مباليات يظهرهن الذي يبدون به كأن على رؤوسهن الغربان ، كما وصفت
أم المؤمنين .

إننا نؤكد هنا أن المعرفة الذهنية بالحلال والحرام وحدها لا تكفي ، فأمهات
الحلال والحرام بينة لا تخفى على مسلم ومع هذا يتورط كثير من المسلمين في
المحرمات ، ويقتحمون النار على بصيرة .

فلا بد إذن من تقوى الله التي هي ملاك الأمر كله ، وبعبارة حديثة : لا بد
من الضمير الحي الذي يوقف المسلم عند حدود الحلال ، ويردعه عن اقتراف الحرام
ذلك الضمير الذي لا ينمو غرسه إلا في توبة الإيمان بالله والدار الآخرة .

فإذا توافر للمسلم المعرفة الواعية بحدود دينه وشريعته ، والضمير اليقظ الذي
يحرس هذه الحدود أن يعتديها أو يقربها ، فقد توافر الخير كله . ومدق رسول الله
ﷺ : « إذا أراد الله بأمري خيراً جعل له وأعظاً من نفسه » (١) .

ولنختم كتابنا بهذا الدعاء المأثور عن سلفنا : اللهم أغثنا بحلالك عن حرامك ،
وبطاعتك عن معصيتك ، وبفضلك عن سواك .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .



(١) قال العراقي : رواه الديلمي في مسند الفردوس بإسناد جيد .

الفهرس

٣	مقدمة الناشر
٧	مقدمة المؤلف
٩	مقدمة الطبعة الاولى

الباب الأول

مبادئ الإسلام في شأن التحلل والتحريم

صفحة	صفحة
٢٨	التحريم يقبض الحبث والضرر
٣٠	في الحلال ما يغني عن الحوام
٣١	ما أدى إلى الحرام فهو حرام
٣٢	التحليل على الحرام حرام
٣٣	التبعية الحسنة لا تسوغ الحرام
٣٤	اتقاء الشبهات خشية الوقوع في الحرام
٣٥	الحرام حرام على الجميع
٣٨	الضرورات تبيح المحظورات
١٨	الحلال والحرام في الجاهلية
١٩	البرهية الهندية والرهانية المسيحية
٢٠	منهـب مزدك الفارسي
٢١	عرب الجاهلية
٢٢	المبادئ التي نظم بها الإسلام
٢٣	أمر الحلال والحرام
٢٤	الأصل في الأشياء الإباحة
٢٥	التحليل والتحريم حق الله وحده
٢٦	تحريم الحلال قرينه الشرك

الباب الثاني

الحلال والتحريم في أئمة الشخصية للإسلام

٤١	ذبح الحيوان وأكله عند البراهمة	في الأطعمة والأشربة :
٤٢	الحيوانات المحرمة عند اليهود والنصارى	اختلاف الأئمة من قديم في شأن
٤٣	المحرمات عند عرب الجاهلية	الأطعمة

صفحة	صفحة
٩٨	٧٦
٩٩	٧٦
١٠٢	٧٦
١٠٣	٧٧
١٠٤	
١١١	
١١٢	٧٨
١١٣	٧٩
١١٤	
١١٦	٨٠
١١٧	٨٢
١١٧	٨٣
	٨٣
	٨٤
	٨٥
	٨٦
	(الوشم - جراحات التجميل -
	ترقيق الحواجب - وصل الشعر -
	صبغ الشيب - إعفاء اللحي) .
	<u>في البيت :</u>
	الإسلام يستحب في البيت السعة
	والنظافة والجمال
	مظاهر الترف والوثنية
	آنية الذهب والفضة
	الإسلام يحرم التماثيل
	٩٤
	٩٥
	٩٥
	٩٧
الحكمة في تحريم التماثيل	
نهج الإسلام في تخليد العظماء	
الرخصة في لعب الأطفال	
التماثيل الناقصة والمشوهة	
صور اللوحات والنقوش	
امتحان الصورة يجعلها حلالاً	
الصور الفوتوغرافية	
موضوع الصورة	
خلاصة لأحكام المصورين والصور	
اقتناء الكلاب لغير حاجة	
كلاب الصيد والحراسة مباحة	
رأي العلم الحديث في اقتناء الكلاب	
<u>في الكسب والاحتراف :</u>	
قعود القادر عن العمل حرام	
من تباع المألة	
الكرامة في العمل	
الاكتساب عن طريق الزراعة	
الزراعة المحرمة	
الصناعات والحرف	
صناعات وحرف مجارها الإسلام	
البغاء	
الرقص والفنون الجفسية	
صناعة التماثيل والصلبان وغيرها	
صناعة المسكرات والمخدرات	
التجارة وحث الإسلام عليها	
موقف الكنيسة من التجارة	

صفحة	التجارة المحرمة
الوظائف المحرمة	الاشتغال بالوظائف
١٤٠	١٣٧
١٤١	١٣٩

الباب الثالث

احكام وابطحرام في الزواج وحياء النابيرة

١٧٢	البكر تستأذن ولا تجبر	في مجال الغريزة :
١٧٣	المهرمات من النساء	مرخلق الغريزة الجنسية في الانسان ١٤٤
١٧٥	المهرمات بالوضاءة	موقف الانسان أمام الغريزة الجنسية ١٤٤
١٧٥	المهرمات بالمصاهرة	لا تقربوا الزنى ١٤٥
١٧٦	الجمع بين الأختين	الحلوة بالأجنبية ١٤٦
١٧٦	المزوجات	النظر إلى الجنس الآخر بشهوة ١٤٨
١٧٨	المشركات	النظر إلى العورات ١٥٠
١٧٨	زواج الكتائب	ممن يباح النظر ١٥١
١٧٩	زواج المسلمة من غير المسلم	إبداء المرأة للزينة للظاهرة ١٥٢
١٨١	الزانيات	الزينة الخفية ولن يحوز إبدائها ١٥٤
١٨٢	زواج المتعة	دخول المرأة الحمامات العامة ١٥٨
١٨٤	الزواج بأكثر من واحدة	التبرج حرام ١٥٩
١٨٥	العدل شرط في إباحة التعدد	خدمة المرأة ضيوف زوجها ١٦٤
١٨٦	حكمه إباحة التعدد	الشذوذ الجنسي ١٦٤
	في العلاقة بين الزوجين :	الاستمناء بالـ ١٦٦
١٨٨	في العلاقة الحبية	في الزواج
١٨٩	انقضاء النكاح	لا وهابية في الإسلام
١٩٠	حفظ أسرار الزوجية	النظر إلى الخطوبة وحدوده
١٩١	تنظيم النسل	الحلبة المحرمة ١٧٢

صفحة		صفحة	
٢١١	حق الزوجة المكروهة	١٩٢	مسوغات لتنظيم النسل
٢١٢	مضارة الزوجة حرام	١٩٤	إسقاط الحمل
٢١٢	الحلف على هجر الزوجة حرام	١٩٥	في حقوق المعاشرة بين الزوجين
	بين الوالدين والأولاد :		على كل من الزوجين
٢١٤	الإسلام يحفظ الأنساب	١٩٧	أن يصبر على صاحبه
٢١٤	لا يجوز للأب أن ينكر نسب ابنه	١٩٨	عند النشوز والشقاق
٢١٥	التبني حرام في الإسلام	١٩٩	متى يباح الطلاق
	إبطال التبني بالتشريع العملي	٢٠٠	الطلاق قبل الإسلام
٢١٧	بعد التشريع لقولي	٢٠١	الطلاق في اليهودية
٢١٨	التبني بمعنى التربية والرعاية	٢٠١	الطلاق في المسيحية
٢١٩	التلقيح الصناعي		اختلاف المذاهب المسيحية في
	انتساب الولد إلى غير أبيه بوجوب	٢٠٢	شأن الطلاق
٢١٩	اللعنة	٢٠٤	كفر فريد في بابه
٢٢٠	لا تقتلوا أولادكم	٢٠٤	المسيحية كانت علاجاً مؤقتاً لأربعة
٢٢١	التسوية بينهم في العطاء	٢٠٥	قيود الإسلام للعهد من الطلاق
٢٢٢	الوقوف في الميراث عند حدود الله	٢٠٦	طلاق المرأة وهي حائض حرام
٢٢٣	عقوق الوالدين من الكبائر	٢٠٨	الحلف بالطلاق حرام
	السبب في سب الوالدين من		المطلقة تبقى في بيت الزوجية مدة
٢٢٤	الكبائر	٢٠٨	العدة
	التطوع للجهاد بغير إذن الوالدين	٢٠٩	الطلاق مرة بعد مرة
٢٢٥	لا يجوز	٢١٠	إمساك بمعروف أو تشريع بإحسان
٢٢٦	الوالدان المشركان		لا يجوز منع المطلقة عن الزواج
		٢١١	بن توشي

الباب الرابع

احلال وإيهرام في الحياة العامة للمسلم

صفحة	في المعتقدات والتقاليد :
٢٥٠	احترام سنن الله في الكون
٢٥٢	حرب على الأوهام والخرافات
٢٥٢	تصديق الكهان كفر
٢٥٣	الاستقسام بالأزلام
٢٥٤	السحر
٢٥٥	تعاقب النائم (الحجب)
٢٥٦	التطير (التشاؤم)
٢٥٧	حرب على تقاليد الجاهلية
٢٥٩	لاعصية في الإسلام
٢٥٩	لا اعتداد بالأنساب والألوان
٢٦٠	النياحة على الموتى
٢٦٢	في المعاملات :
٢٦٣	حاجة الناس إلى التعامل والتبادل
٢٦٤	بيع الأشياء المحرمة حرام
٢٦٦	بيع الغرر محظور
٢٦٦	التلاعب بالأسعار
٢٦٧	المحتكر ملعون
٢٦٨ (١)	التدخل المقتعل في حرية السوق
٢٦٨ (٢)	السحرة حلال
٢٦٩ (٣)	الاستقلال والحداد التجاري حرام
٢٧٠	
٢٧٢	

صفحة		صفحة	
٢٠٦	سوء الظن	٢٧٤	القياس يقتضي منع الإجارة بالنقد
٢٠٦	التجسس	٢٧٨	الشركة في تربية الحيوان
٢٠٨	الغيبة		<u>في اللهو والترفيه :</u>
٢١٠	حدود الرخص في الغيبة	٢٨١	ساعة وساعة
٢١١	النميمة	٢٨٢	الرسول الانسان
٢١٣	حرمة الأعراض	٢٨٣	القلوب قل
٢١٤	حرمة الدعاء	٢٨٤	ألوان من اللهو الحلال
٢١٥	القاتل والمقتول في النار	٢٨٤	مسابقة العدو (الجري على الأقدام)
٢١٧	حرمة دم المعاهد والنبي	٢٨٥	المصارعة
٢١٧	من تسقط الحرمة ؟	٢٨٥	اللعب بالسهام (التصويب)
٢١٨	قتل الإنسان نفسه	٢٨٦	اللعب بالحواب (الشيش)
٢٢٠	حرمة الأموال	٢٨٨	ألعاب الفروسية
٢٢٠	الرشوة حرام	٢٨٩	العبد
٢٢٢	هدايا الرعية إلى الحكام	٢٩٠	اللعب بالنرد (الطاولة)
٢٢٣	الرشوة لرفع الظلم	٢٩٠	اللعب بالشطرنج
٢٢٣	إسراف الفرد في ماله حرام	٢٩١	الغناء والموسيقى
	<u>علاقة المسلم بغير المسلم :</u>	٢٩٥	الهدا قورن الحمر
٢٢٧	نظرة خاصة لأهل الكتاب	٢٩٧	اليانصيب ضرب من القمار
٢٢٨	أهل الذمة	٢٩٨	دخول السيئة
٢٢٩	مراعاة غير المسلمين ومعناهم		<u>في العلاقات الاجتماعية :</u>
٢٣٢	استعانة المسلم بغير المسلم	٣٠١	لا يحل لمسلم أن يجبر مسلماً
٢٣٣	الاسلام دحرمة عامة حتى على الحيوان	٣٠٣	اصلاح ذات البين
٢٣٧	الحائقة	٣٠٤	لا يسخر قوم من قوم
٢٤٥	لفهوس	٣٠٥	لا تلغزوا أنفسكم
		٣٠٥	لا تنازوا بالآلقاب

مكتب المؤلف

الايان والحياة
الحلول المستوردة
الاسلام بين شبهات الضالين
عالم وطلاغية
درس النكبة الثانية
العبادة في الاسلام
فقه الزكاة
مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام
الناس والحق
شريعة الاسلام

من كتب المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

- رياض الصالحين - تحقيق
- العقيدة الطحاوية - شرح وتعليق
- شرح العقيدة الطحاوية - تحقيق
- مختصر صحيح مسلم
- احكام الجنائز
- التوسل والروايع
- آداب الزفاف
- اقتضاء العلم بالعمل
- حجاب المرأة المسلمة
- كشف النقاب
- سلسلة الاحاديث الصحيحة ٢٠١
- سلسلة الاحاديث الضعيفة
- فضل الصلاة على النبي ﷺ
- تحذير الساجد
- تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ
- صفة صلاة النبي ﷺ
- حجة النبي ﷺ
- حقيقة الصيام
- خطبة الحاجة
- مساجلة عليه

غاية المرام في تخریج احادیث

الآلاف والآمر

لبراء الغليلك

في تخریج احادیث

مبتدئ السبيلك

تأليف

محمد ناصر الدين الألباني

ان مطبوعات المكتب الاسلامي

تطلب مباشرة من فرعيه

دمشق من.ب. ٨٠٠ تلفون ١١٦٣٧

بيروت من.ب. ١١-٣٧٧٦ تلفون ٤٥٠٦٣٨-٤٥٠٦٣٩

وليس للمكتب أي وكيل او متعهد

To: www.al-mostafa.com